الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة دكتوراه بعنـوان:

المصطلح النّحوي والصّرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثالث (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي
تخصص: نظرية المصطلح

إعداد الطالبـة:
– لميـــاء بوزعوط

إشراف:
– أ.د/ خالد بن عميور

أعضـاء لجنـة المناقشـة

أ.د/ مسعودة خلاف	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجـل	رئيســا
أ.د/ خالد بن عميور	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجـل	مشرفا ومقررا
أ.د/ عبود حميودة	أستاذ التعليم العالي	جامعة سكيكدة	عضوا مناقشا
أ.د/ فريد عـوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجـل	عضوا مناقشا
أ.د/ صالح غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د. جميلة بورحلة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022–2023م/ 1444–1445هـ

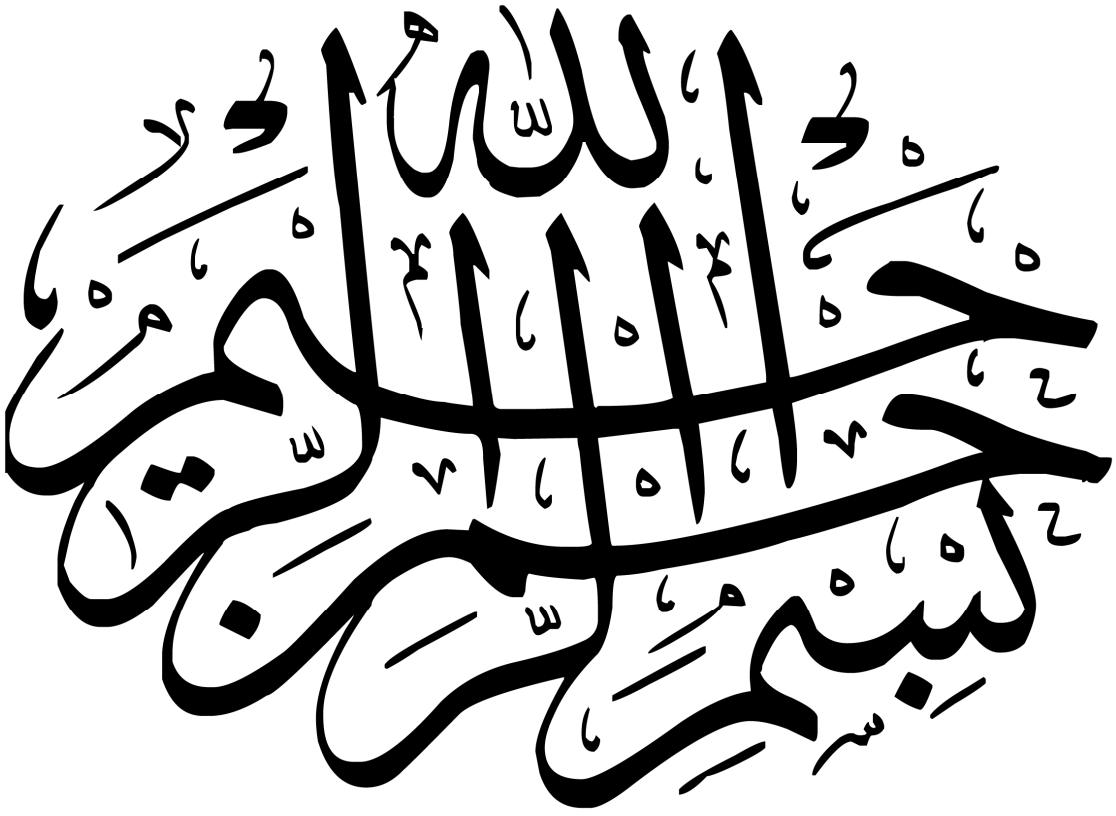
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء، والحمد لله الذي يلتزم لقدرته كل شيء، والحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء، والحمد لله العلي القدير على توفيقه لي بإتمام هذا العمل العلمي المتواضع، وأسأله العون والتّوفيق لتحقيق الغاية المرجوة منه.

أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور "خالد بن عميور" رمز العطاء الدّائم والنّشاط الدؤوب لما بذله من توجيهات وصبر جميل وملاحظات قيّمة لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين ستكون ملاحظاتهم موضع تقدير واحترام شاكرة لهم حسن أخلاقهم وطيب أثرهم.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

إهداء

قبل كل شيء أقول اللّهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا أهديك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك.

إلى رسول السّلام وهادي الأنام، إلى منبع النّور ومزيل الظلام حبيبي يا رسول الله عليك الصّلاة والسّلام.

إلى الرّوح النّقية الطّاهرة، إلى النّهر المعطاء، إلى من نبض القلب لإرضائها وغمرتني بحنانها وعطفها "والدتي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى من علّمني روح المثابرة وتحمّل معي عناء دراستي، إلى من حفزني على حب العلم وتحدي الصّعاب، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار " والدي العزيز" حفظه الله وأمده الصّحة والعافية.

إلى من كان لي سندًا وشاركني آمالي وآلامي، ونزع اليأس وغرس المودة والرّحمة والحب في قلبي "زوجي العزيز".

إلى فلذات أكبادي؛ قرة عيني، ومصدر قوتي، وأملي في مستقبل مشرق أبنائي "لجين ومحمد أمين ويعقوب".

إلى من تربيت معهم وسكنوا قلبي ووجداني إخوتي "عبد الرؤوف وحمزة ورمزي"، وأختي توأم روحي "أحلام".

إلى كل من علّمني حرفًا، وكل من يسير على درب العلم والمعرفة أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمـــة

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مبين فأنار به قلوب عباده المتقين، والصّلاة والسّلام على نبيّ الهدى والنّور سيدنا محمد وعلى من تبعه ووالاه إلى يوم الدّين، وبعد:

تحتل اللّغة العربية مكانة مهمة في الحياة الفكرية للإنسان ومختلف الأنشطة الأخرى؛ فهي السّراج الوهّاج الذي تستنير منه مختلف المجتمعات والأفراد، والينبوع الثّريُّ الذي ترتوي منه مختلف الثّقافات، وقد ظلّت نقية متماسكة البنيان إلى أن سطع نور الإسلام، فاختارها الله تعالى وجعلها لغة أشرف الكتب وهو ما زادها مقاماً ورفعةً؛ ولهذا انكبّ العلماء العرب لدراستها في لهجاتها، ونحوها، وصرفها، ومختلف قضاياها؛ باعتبارها الوعاءَ والقالبَ للقرآن الكريمِ دستور العربية الأسمى.

وخشية أن تُصيب هذه اللّغة الشّريفة جرثومة اللّحن ارتبط وضع النّحو العربي ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الإسلامية؛ فنشأت عدة حلقات ومناظرات بين العلماء للتّباحث والتّشاور وتبادل الآراء في هذه اللّغة غزيرة العطاء، وظهرت عدة اتجاهات ومذاهب في الدّراسات النّحوية والصّرفية التي كانت درعاً متيناً، وحصناً منيعاً للنّهوض باللّغة العربية وتطويرها والحفاظ عليها.

من ناحية أخرى تزخر اللّغة العربية دون سائر اللّغات الإنسانية برصيدٍ وافرٍ من المصطلحاتِ، التي تعتبر أفضل وسيلة للغوص في بطون العلوم والبحث في مكنوناتها؛ إذ لا يخفى على أحد أنّ المصطلح هو الوعاء الحامل للعلم ومفاهيمه والوجه الذي يعكس درجة النّضج الحضاري والفكري والثّقافي للأمم؛ وضمن الاهتمام بموضوع اللّغة أولى العلماء في القديم والحديث أهمية كبيرة لقضية المصطلح؛ التي تعدّ أهم القضايا التي تسهم في بناء العلم، وتحديد معالمه، وما لم توجد المصطلحات ستظل مفاهيم العلوم غامضة، ومعانيها غير محدّدة، ونظرا لدورها الفعّال في حياة الإنسان الفكرية كان البحث فيها من أوجب الدّراسات التي يجب الوقوف عندها تنظيراً وتطبيقاً بغية الوصول إلى درس اصطلاحي واضح ودقيق.

ويهدف هذا البحث إلى بيان حقيقة المصطلح النّحوي والصّرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ)، فلِمَعرفةِ خبايا علم النّحو والصّرفِ يقْتضِي بالضرورةِ تحديد مُصطَلَحَاتِهما التّي تُشكِّلُ دَعَامةَ وبُؤرةَ كُلِّ العلومِ.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس المصطلحات النّحوية والصّرفية عند واحد من اللُّغَويينَ الرُّواد الأوائل الذين أخذوا على عاتقِهم الحِفاظَ على لغة القرآن الكريم وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ إذ أنّ المتتبِّعَ لسيرتِهِ يقفُ إجلالاً وتعظيمًا له، ويظلُّ مأخوذاً بمآثِرِهِ.

وقد مهّد الخليل لمرحلة جديدة آتت أُكُلَها من بعده بوضعه لمادة علمية دقيقة ومضبوطة بما رسم من مصطلحات تحمل مفاهيم واضحة استعملها العلماء بعده، ويعدّ أول من وضع البدايات الأولى لعلم النّحو والصّرف ورسم لوحتهما، ومن أبرز ما يُلفت النّظر أنّ نحو وصرف الخليل بن أحمد الفراهيدي لمْ يظهرْ لنا في كتاب من صنعه، مع قدرته على التّأليف والابتكار كما فعل في العروض والقافية.

1 – موضوع البحث:

بناءً على كل ذلك اتجه النّظر ومالت النّفس إلى البحث في المصطلح النّحوي والصّرفي في جزء من تراثنا العربي، ومنه الانطلاق في رحلة البحث عن جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع وتشكيل المصطلحات النّحوية والصّرفية بالرّجوعِ إلى مَحَاضِنِهَا وأصلِ وُجُودِهَا في معجم العين؛ الذي يُعدُّ مصدرا هامًا للبحثِ فيه عن البضاعة الاصطلاحية عموماً والنّحوية والصّرفية على وجه الخصوص، وأيضاً مصدر إلهام لمعاصريه ولاحقيه، ولهذا جاء البحث بعنوان "**المصطلح النّحوي والصّرفي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي**" سنحاول فيه كشف اللّثام عن إسهامات الخليل بن أحمد الفراهيدي ودوره في تأسيس المصطلح النّحوي والصّرفي، وأثر ذلك على الدراسات النّحوية والصّرفية، ومدى استثمار معاصريه ولاحقيه لهذه المصطلحات من خلال الاعتماد على أهم مؤلفاته وهو

كتاب العين الذي يقدّم عددا وافرا من المصطلحات في النّحو والصّرف، ولم نعتمد على كتاب الجمل في النّحو لأنّ العديد من المؤرخين والباحثين القدماء والمعاصرين يشكّون في نسبته إلى الخليل ويستبعدون أن يكون له؛ واكتفينا بكتاب العين وهو بدوره مشكوك في نسبته إلاّ أنّ أغلب العلماء والباحثين يُؤيدون نسبته للخليل؛ لأن طريقة تأليفه تدل على عقليته الفذة وسعة علمه، واعتمدنا أيضاً على كتاب سيبويه (ت: 180هـ) للبحث فيه عن تشكّل المصطلح وأصل دلالته في تفكير الخليل، وهو الذي يمكن أن نقول عنه كتاب الخليل بقلم سيبويه تلميذه الوفي الذي نقل عنه الآراء والمسائل والمصطلحات في كتابه باستخدام عبارات مثل: "وزعم الخليل..."، و"وسألته..."، و"هذا قول الخليل..." وغيرها من العبارات.

في الحقيقة إنّ هذا البحث يتأسّس على مجموعة من الأسئلة التي تشكل في مضمونها إشكاليته الجوهرية المتمثلة في طرح السؤال التالي: كيف أسهمَ الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع وتشكيل المصطلحات النّحوية والصّرفية؟

وقد تضمنت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تمثلت فيما يلي:

- ما هو مفهوم المصطلح وعلم المصطلح؟
- ما هي أهم القضايا المستخلصة من دراسة المصطلح النّحوي والصّرفي؟
- ما هي أبرز جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي في إثراء الدّرس النّحوي والصّرفي بالمصطلحات؟
- كيف تعامل الخليل مع السابقين وما مدى تأثيره في اللاّحقين؟

وممّا سبق نفترض أنّ هذا البحث سيحقق أهدافا من بينها إيجاد معجم تاريخي للمصطلحات النّحوية والصّرفية، وإعادة إحياء التّراث العربي وقراءته قراءة نقدية.

2 – أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتبيّن فيما يأتي:

- الرّغبة في دراسة المصطلح النّحوي والصّرفي في القرن الثاني الهجري عند الخليل بن أحمد الفراهيدي مرحلة تشكيل المصطلحات النّحوية.
- الاهتمام بمنهج الدّراسة المصطلحية؛ إذ يعتبر امتداداً لسنوات من البحث.
- الرّغبة في إضافة لبنة جديدة إلى حقل الدراسات المصطلحية.
- تأصيل أعمال المتقدمين وآرائهم والاعتزاز برصيدهم اللّغوي من المصطلحات النّحوية والصّرفية التي حوتها كتبهم وكتب من أتوا بعدهم؛ لتكون كتب اللّاحقين بالنّسبة للسابقين بمثابة مرآة أخرى نرى فيها فكر هؤلاء المتقدمين.

ومن هذا المنطلق كان استقراؤنا لكتاب العين وكتاب سيبويه، ومحاولة رصد المصطلحات النّحوية والصّرفية وتصنيفها، ومن ثم تناولها بالدّرس والتّحليل في ضوء كتابات القدماء والمحدثين وبيان موقف الخليل منها، وهو ما لم يُعرِب عنه عنوان البحث إيجازاً واختصاراً.

3 – منهج البحث:

اتّبعنا في هذا البحث منهجا يستمد ملامحه من طبيعة الموضوع وخصوصية جوانبه، فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التّاريخي بعدّهما ملائمان لمثل هذه الدّراسة.

4 – خطة البحث:

جاءت هيكلة البحث ضمن تقسيم هندسي منظم لا تتداخل فيه المفاهيم، فقد بنيناه على مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

المدخل بعنوان أهمية المصطلح والفصل الأول موسوم بقراءة في المصطلح وعلم المصطلح، انقسم إلى مبحثين بغية إعطاء القارئ تصوراً دقيقا لماهية ما يقرأ لاحقاً، تضمّن المبحث الأول قضايا المصطلح مرتبة ابتداءً بمفهوم المصطلح من التّأصيل اللّغوي إلى التّحديد المفهومي والتّوظيف القرآني، ثم الفرق بين مصطلح واصطلاح وبين الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالدلالة والسّياق، وفي علاقتهما بالمعجم، وفي علاقتهما بالاستعمال، ثم سمات المصطلح، أمّا المبحث الثاني فتناولنا فيه علم المصطلح تضمّن تعريفه وتطوره، ومدارسه، ومناهجه.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان المصطلح النّحوي والمصطلح الصّرفي الذي انقسم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفهوم المصطلح النّحوي ومرجعيته، وتاريخ النّحو العربي واصطلاحاته، والمدارس النّحوية، ووسائل وضع المصطلح النّحوي وإشكالاته وضوابطه، أمّا المبحث الثاني فأشرنا فيه إلى مفهوم المصطلح الصّرفي تناولنا أولاً الصّرف بين اللّغة والاصطلاح، وثانياً تاريخ الصّرف العربي وواضعه، وثالثاً وضع علم الصّرف وفائدته، ورابعاً مباحث علم الصّرف وموضوعه، وخامساً العلاقة بين النّحو والصّرف.

ووسم الفصل الثالث بالمعجم الاصطلاحي النّحوي والصّرفي للخليل بن أحمد الفراهيدي، انقسم إلى أربعة مباحث تناولنا في المبحث الأول شخصية الخليل بن أحمد الفراهيدي وفكره المعجمي في العربية وفي المبحث الثاني المعجم الاصطلاحي النّحوي للخليل، والمبحث الثالث المعجم الاصطلاحي الصّرفي للخليل، أمّا المبحث الرابع فتناولنا فيه إسهامات الخليل بن أحمد في إثراء الاصطلاح النّحوي وأسباب الخلاف الاصطلاحي بين المذهبين البصري والكوفي.

وكأي بحث موضوعي قدّمنا له خاتمة بأهم النتائج المتوصل إليها والإجابة عن الإشكالات والتساؤلات المطروحة حول الموضوع، ثم لائحة خاصة بالمصادر والمراجع، وفهرس تفصيلي لموضوعات البحث.

5 – الدّراسات السابقة:

تنوعت الدّراسات السّابقة في هذا الموضوع؛ إذ كل باحث ركّز على جانب معيّن، واعتمدنا عليها في هذا البحث، فبالنّسبة للدّراسات التي تبحث في المصطلح النّحوي وجدنا عدة دراسات نذكر منها كتاباً لتوفيق قريرة بعنوان المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب وكان مدخلا مهما لدراسة المصطلح النّحوي، وكتاباً أيضا بعنوان المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للباحث عوض حمد القوزي، وأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي موسومة بالمصطلح النّحوي العربي الحديث في ضوء علم المصطلح للباحث محمّد محمود بن ساسي، وفيما يخص المصطلح الصّرفي وجدنا أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للباحث يوسف بن نافلة بعنوان اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين دراسة وصفية تحليلية موازنة، أمّا عن الدّراسات التي تناولت المصطلح النّحوي والصّرفي عند الخليل في بحث جامعي متكامل فلم نجد – حسب علمنا – غير أنّ هناك كتباً عنيت بدراسة الخليل ومصطلحاته النّحوية ككتاب فخري خليل النّجار بعنوان الخليل بن أحمد الفراهيدي آراء وإنجازات لغوية، وكتاب لجعفر نايف عبابنة بعنوان مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، وكتاب لهادي نهر بعنوان نحو الخليل من خلال معجمه.

6 – المصادر والمراجع:

تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذا البحث تبعاً لتنوع فصوله ومباحثه، إذ استعنّا بأقربها صلة بكل مبحث من بينها كتب عن المصطلح وعلم المصطلح تتمثل في كتاب المصطلح العلمي في اللّغة العربية عمقه التّراثي وبعده المعاصر لرجاء وحيد دويدي، وكتاب مبادئ علم المصطلحات لقاسم طه السارة، وكتاب قضايا المصطلح في النّقد الإسلامي الحديث لمحمد أمهاوش، وكتب حول المصطلح النّحوي مثل كتاب البنية المصطلحية النّحوية لزكرياء أرسلان، وكتاب موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار ليوخنا مرزا الخامس، وكتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي، ومجلة ورقات مصطلحية يصدرها

مختبر الأبحاث والدّراسات المصطلحية، ومجلة مصطلحيات المتخصصة في قضايا المصطلح، ومقالات منشورة في مجلات علمية أخرى مختلفة ومتنوعة، إضافة إلى مختلف المعاجم والمصادر القديمة التي اعتمدنا عليها في جرد المصطلحات النّحوية والصرفية في الفصل التّطبيقي كمعجم العين وكتاب سيبويه وغيرها.

7 – صعوبات البحث:

لا ينبغي أن نتجاهل الصّعوبات والعراقيل التي واجهتنا وكانت عقبة في طريقنا أهمها ما حصل في هذا البحث إذ عمدنا إلى مجموعة من المصادر والمراجع، ولا ننكر أنّنا أفدنا منها جميعاً واستأنسنا بها، إنّما على قسط كبير من الحذر في جو اضطراب المصطلح النّحوي والصّرفي وعدم الثّقة بالاستناد في نسبتها إلى أصحابها وصحتها، فكثرة المراجع كقلتها همٌّ يُعيق المتبصّر في اختيار اقتباسه، كما أنّ ضخامة حجم كتاب العين تطلّب جهدا ووقتا طويلا في جرد وتتبع المصطلحات وتعريفها، وعلى الرّغم من ذلك تغلبنا عليها بالصّبر وبذل الجهد حرصاً على إظهار البحث بصورة تليق بلغة القرآن الكريم ليظهر عملنا هذا بفضل الله تعالى وتوفيق منه والحمد لله.

وختاماً لا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى الأستاذ المشرف "**خالد بن عميور**" الذي لم يبخل علينا من نهره الدّافق حول الموضوع ودلّل كل صعابه، وأيضا أعضاء لجنة المناقشة الأستاذة الدكتورة مسعودة خلاف، والأستاذ الدكتور عبود حميودة، والأستاذ الدكتور فريد عوف، والأستاذ الدكتور صالح غربي، والأستاذة الدكتورة جميلة بورحلة، الذين سيتحملون عبء قراءة هذا البحث وتطعيمه بملاحظاتهم وتدخلاتهم فجزاهم الله خير الجزاء.

مدخـــل:

أهميــة المصطلـــح

ازدادت أهمية المصطلح وتعاظم دوره في المجتمعات المعاصرة، وأصبح وجوده ضرورة حتمية من أجل تيسير سبل التّواصل وتبادل المعارف بين الأمم والشعوب، وتكمن فائدته والدور الذي يلعبه في مختلف المجالات أنّه "منذ ظهوره شكّل طفرة نوعية سواء بالنّسبة لتصور لغات العلوم والتّقنيات أو بالنّسبة للبنى الاصطلاحية ذاتها. ما أدى إلى ظهور مدارس ونظريات ومناهج متنوعة حسب الجانب المركز عليه في تناول المصطلح. بل إنّ مستوى العمل الاصطلاحي ودرجات جديته أصبحا مؤشرا أساسيا على وفاء الدول بالتزاماتها إزاء المجتمع الدولي، وانعكاسا لمدى صدقية انخراطها في العمل بما التزمت به"[1].

ولا شكّ أنّ الفائدة الكبرى من وضع المصطلحات في أيّ حقل معرفي تتجلى في القدرة على التواصل والتّعبير عن مختلف المفاهيم والتّصورات من أجل مواكبة مستجدات العصر؛ لأنّ معرفة خبايا أي علم من العلوم يقتضي بالضرورة معرفة مصطلحاته؛ لأنها روح النّص العلمي.

ويشير إلى ذلك عبد السلام المسدي في قوله: "مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما يتميز به كل واحد منه عما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية"[2].

وقد ازدادت أهمية المصطلحات مع نشاط الحركة الفكرية والعلمية وبداية عهد التّرجمة، وزادت حاجة المترجمين إلى ألفاظ تدل بدقة على العلوم والفنون فتوجّهوا إلى الحقيقة اللّغوية يستنطقون المعنى اللّغوي إلى معنى اصطلاحي جديد، أو الاعتماد على التّعريب وفق أبنية اللّغة العربية[3].

[1] – محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، 2019، ص9.

[2] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، ص 11.

[3] – ينظر: أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، 2006، ص 48.

ونذكر على سبيل المثال الاهتمام المتزايد بالاصطلاح تنظيرا وتطبيقا في أغلب التّوصيات التي تصدر عن كثير من المنظمات كإعلان بروكسل من أجل تعاون اصطلاحي دولي حيث أنّ "ممثلي الجمعيات الوطنية والدولية والشبكات، وكذا مراكز التّوثيق في الاصطلاح، باعتبارهم الاصطلاح حاضرا في كل الأنشطة الإنسانية:

– واعون بأن الاصطلاح وسيلة مفضلة لسير وتوجيه المعلومة في التّواصل المختص، وبأنّه يلعب كذلك دورا جوهريا في إثبات الاختلاف الثّقافي واللّساني وتدبيره.

– معترفون بالحاجة إلى جعل المسؤولين يشعرون بالقيمة الكبرى للاصطلاح باعتباره أداة للتّواصل ونقل المعلومات"[1].

وهذا الاهتمام بالاصطلاح عند الغرب دليل على أهميته نظرا لما عرفه مجال المصطلحات من تطور نتيجة كثرة الاختراعات والاكتشافات، والأبحاث والدّراسات في مختلف الميادين وهو ما يؤدي إلى ضرورة وضع المصطلحات التّي تعبر عنها.

وبطبيعة الحال فإنّ أهمية المصطلح عند العرب لا تقل أهمية عند الغرب، واللّغة العربية أقدم اللّغات العالميّة فهي تتميّز بثراء ألفاظها ودقة عباراتها، إذ أوصلها القرآن الكريم إلى أعلى درجات البيان والإتقان والإعجاز، ومع ذلك يعاني الخبراء والباحثون مصاعب ومشاكل من بينها النّقص في المصطلحات العلمية العربية.

ولعلّ من الأسباب التي أدّت إلى هذا العجز والنّقص في المصطلحات العلمية ما يلي:

– تدفق آلاف المصطلحات والرموز والتّراكيب التّي تفرض نفسها على المجتمع العلمي، يجعل من العسير على اللّغة العربية استيعاب هذا الكم الهائل من المصطلحات الجديدة، فيتعامل معها الباحثون العرب من خلال نقلها معربة أو مترجمة إلى اللّغة العربية[2].

[1] – محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في الترجمة والاصطلاح، ص 10.

[2] – ينظر: رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص 46.

– كثرة استخدام الإشارات الرّقمية والحرفية والاختزال والرّموز في مختلف العلوم منذ بداية القرن العشرين، وأصبحت اللّغة الاصطناعية هي التي يتعاملون بها فيما بينهم، ابتداءً بإشارات المرور حتى مخابر الفضاء والهندسة الوراثية والمعلوماتية[1].

ولعلّه من المفيد أن نؤكد أنّ غياب تصور واضح للاصطلاح يموضعه في إطار "منظومة سوسيو ثقافية للإنسان العربي، وإلى غياب تمثيل نظري للقضية المصطلحية وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط المصطلحات"[2].

واستنادا إلى ذلك يمكن القول بأنّ البحث الاصطلاحي في العالم العربي لا يزال في جزء كبير منه لا يواكب التّطور الحاصل في مختلف العلوم، وهو وضع لا يرقى إلى المستوى المطلوب على الرّغم من أهميته وضرورته الحتمية في الوقت الرّاهن لمواكبة مستجدات العصر.

لكن بناء منهجية راسخة لمنظومة مصطلحية عربية لم يكن غائبًا عن اهتمام العلماء العرب ولا عن المصطلحيين منهم حتى أنّ العدد الأول من مجلة مجمع اللّغة العربية في القاهرة الذي صدر عام 1935م نجده حافلٌ بمواضيع تمس المنهجية التي يتخذها المجمع بالتّضمين والتّعريب والاشتقاق والتّوليد والأوزان الصرفية ومعانيها والتّرادف.

ومنذ البدء كانت موجودة مناهج عامة تحكم عملية وضع المصطلحات بمختلف مجالاتها وتخصصاتها تمثلت فيما يلي:

– مناهج بقيادة جيش من العلماء اللّغويين المتحمسين للغة أسلافهم وهم في الوقت نفسه لا يتقنون غيرها نذكر منهم: الشيخ أحمد الإسكندري والشيخ عبد القادر المغربي.

– مناهج بقيادة أعلام متنورون ومطلّعون على اللّغات والثقافات الأخرى، ومتأثرون بالمناهج اللّغوية الوافدة نذكر منهم: الدكتور الطبيب أحمد عمار، والدكتور الطبيب محمد كامل حسين، ومحمد شرف في معجم العلوم

[1] – ينظر: رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص46– 47.

[2] – محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص13.

الطبية والطبيعية الذي صدر في القاهرة عام 1926م، وأمين معلوف في معجم الحيوان الذي صدر في القاهرة أيضا عام 1930م، والأمير مصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزّراعية الذي صدر في طبعته الأولى عام 1943م، وفي طبعته الثانية عام 1957م[1].

وقد كان كل منهج من هذين المنهجين "يختطُّ لنفسه مسارًا واضح المعالم لرفد منظومة المصطلحات بمصادر جديدة وإغنائها وتوسيع مجالاتها بجوانب تطبيقية من النّواحي الصوتية والتّركيبية والدلالية والمعجمية"[2].

وتماشيًا مع ما تمّ ذكره يمكن القول أنّ الاصطلاح الغربي إذا كان قد قطع أشواطا مهمة تنظيرا وتطبيقا؛ فإنّ العرب القدماء أيضا عرفوا المصطلح وخبروا خفاياه وجوانبه المختلفة، كما لمسوا أهميته وفوائده في بناء النّهضة العلمية التي سعوا إليها، ووقفوا على طرائق وضعه بما أفادوه من التّرجمات عن اللّغات الأخرى، وقد بلغت العربية قمة التّطور والمرونة في التّعبير عن كل المستجدات من النّظريات العلمية والفلسفية حتى أصبحت الواسطة الكافية للتّعبير عن كل مناحي الفكر العلمي والتّقني في تلك العصور[3].

وأصبحت مجامع اللّغة العربية منتديات يتلاقى فيها المهتمون بالقضايا المصطلحية بعد أن تأكدّ كل فرد منهم أنّ صناعة المصطلحات أصبحت تعتمد على عدد من المعارف والعلوم (فلسفية ومعرفية وعلمية وحاسوبية ومعلوماتية)، ومن أبرز القضايا التي تصدّت لها المجامع اللّغوية عبر مساهمات أعضائها الذين كانوا من أوائل المصطلحيّين ما يلي:

- الاهتمام بالأوزان الصرفية وتنميتها لاستيعاب الأشكال الدلالية المستجدة؛ فهناك من الصيغ والدلالات التي تشهد الجمود والانحسار، وبعضها يشهد الاتّساع والنّمو.

- دور المصادر التّراثية والمعاجم في تخصيص الألفاظ الأصيلة لمفاهيم مستجدة.

---

[1] - ينظر: قاسم طه السارة، مبادئ في علم المصطلحات، ص 257.

[2] - نفسه، ص 258.

[3] - ينظر: محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص10- 11.

- الدور الذي تلعبه اللّهجات العامية على الصعيدين التّركيبي والصرفي في إثراء المصادر المصطلحية، وترقية الألفاظ العامية السليمة سليقة وذوقًا، واعتبارها قسما مهمّا من التّراث اللّغوي[1].

- الاهتمام المتزايد بظاهرة الاقتراض اللّغوي في الأصوات.

- دراسة ظاهرة تعدد المصطلحات والعمل على محاولة توحيدها.

- أهمية خلق قاعدة تفاعلية للأوزان والدلالات، وفق المعايير التي وضعها اللّغويون، تكون جاهزة لاستخدامها عند اختراع أي مفهوم حديث[2].

أي أنّ المصطلح يمثل اللّبنة الأولى في كل علم، ولا يمكن لأي علم من العلوم أن يتقدم أو ينال صدارته بين مختلف العلوم دون وجود المصطلحات التي تعبر عنه؛ فهو فقرات صلب العلم.

[1] - ينظر: قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 259.

[2] - نفسه، ص 259.

الفصل الأول:

قراءة في المصطلح وعلم المصطلح

المبحث الأول: قضايا المصطلح

المطلب الأول: مفهوم المصطلح

المطلب الثاني: الفرق بين مصطلح واصطلاح/ الكلمة والمصطلح

المطلب الثالث: سمات المصطلح

المبحث الثاني: علم المصطلح

المطلب الأول: تعريف علم المصطلح وتطوره

المطلب الثاني: المناهج في علم المصطلح

تمهيد:

تعدّ اللغة العربية على غرار اللّغات الأخرى من أهم اللّغات التي أولاها العلماء والباحثون واللّغويون بقسطٍ وافرٍ من الاهتمام والدّراسة؛ فهي لغة خصبة بالغة الثّراء.

ولعلّ أهم القضايا والبحوث التي حظيت بالاهتمام قضية المصطلح؛ وذلك لإدراكهم المبكّر لأهمية العمل الاصطلاحي؛ لأنّ المصطلحات كما يُقال مفاتيح العلوم وركيزتها الأساسية التي يتأسس عليها؛ فهي والعلم توأمان يولدان معا لا يوجد أحدهما دون الآخر.

ولهذا ارتأينا التّطرق في هذا الفصل إلى بعض قضايا المصطلح في المبحث الأول كالفرق بين المصطلح والاصطلاح وبين الكلمة والمصطلح وسماته ... وغيرها، وفي المبحث الثاني الوقوف على العلم الذي يهتم به وهو علم المصطلح.

المبحث الأول: قضايا المصطلح

الحديث عن المصطلح في أي مجال من المجالات ضرورة تفرضها جملة من المعطيات؛ لأنّه من مفاتيح المعرفة الخاصة وأداة لإثراء اللّغة بمعارف جديدة بغية سدّ الفجوات المصطلحية التي تشكو منها اللّغة العربية.

المطلب الأول: مفهوم المصطلح

أولا: التّأصيل اللّغوي

ينطلق التّحديدُ اللّغوي للفظة مصطلح في المعاجم اللّغوية العربية سواء كانت قديمة أو حديثة، انطلاقا من جدرها اللّغوي (ص،ل،ح)، وأقدم تعريف معجمي لها هو للخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال قوله: "صلحَ: الصلاح: نقيض الطلاح. ورجل صالحَ في نفسه ومُصْلِحٌ في أعمالهِ وأمورِهِ. والصُّلحُ: تصالح القوم بينهم. وأصلحتُ إلى الدّابة: أحسنتُ إليها. والصِّلح: نهر بميسان"[1]؛ ونقيض الطلاح بمعنى نقيض الفساد، والجذر اللّغوي (صلح) ومشتقاته الصلاح، صالح، مصلح، الصلح...وغيرها تدور كلّها في معنى واحد وهو نقيض الفساد.

ويعرّفه الجوهري (ت: 393هـ): "الصَّلاح: ضدّ الفساد، نقول: صَلَحَ الشَّيء يصلُحُ صلوحًا... والصِّلاحُ بكسر الصاد: المصَالحةُ، والاسمُ الصُّلحُ يذكر ويؤنث، وقد اصطلحَا وتَصَالحَا وصَّالحَا أيضا مشدَّدةُ الصَّادِ... والإصلاحُ: نقيض الإفساد، والمصلحَةُ: واحدة المصالحِ، والاستصلاحُ: نقيض الاستفساد"[2]؛ وهذا التّعريف يشترك مع الدلالة السابقة من حيث الجذر اللّغوي ومشتقاته بمعنى نقيض الفساد.

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، العراق، 1988، ج3، ص117.

[2]- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، لبنان، 1990، ج1، ص 383.

ويعرّفه أيضا الزبيدي (ت: 1205هـ): "الصَّلاحُ: ضد الفساد... والاصطِلاحُ: اتفاق طائفةٍ مخصوصةٍ على أمرٍ مخصوصٍ"[1]؛ وفي هذا التّعريف إلى جانب شرح معنى الصّلاح وهو ضدّ الفساد، أضاف شرطين مهمين هما: الاتفاق والخصوصية، وهو أقدمُ تعريفٍ يورد لفظ الاصطلاح.

ويعرّفه أيضا الزّمخشري (ت: 538هـ): "صَلُحَت حال فلان، وهو على حال صالحة...وصلح الأمر، وأصلحته... وصلح فلان بعد الفساد... وصالحه على كذا، وتصَالحَا عليه واصطلَحَا، وهو لنا صلح أي مصالحون"[2].

فالمتتبع للفظة صلح في متون المعاجم اللّغوية التّراثية العربية يجدها تدور في فلك الاتّفاق والتّواضع والسلم، وكل ما هو نقيض الفساد، لأنّ الاتّفاق يؤدّي إلى الإصلاح.

أمّا في المعاجم الحديثة فلم تختلف الدلالة المعجمية للجذر (صلح) عن المعاجم التّراثية حيث وجدت في (قطر المحيط): "صَلحَ الشَّيء يصلح وصَلُحَ، صلاحًا وصلوحًا وصلاحةً من باب نصر ومنع، وفضّل ضدّ فسد أو أزال عنه الفساد بعد وقوعه، وتصَالحَا واصَّلحَا واصتلحَا واصطلحَا... خلاف تخاصَمَا... واستصلح الشيء نقيضه استفسد... الصلح والسلم"[3].

ومثله في (المعجم الوسيط): "اصطَلحَ القوم: زال ما بينهم من خلاف على الأمر: تعارفوا عليه واتّفقوا، تصالحوا: اصطلحوا: الاصطلاح: مصدر اصطلح، اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته"[4].

فالمدلُولُ المعجمي للمادة (صلح) حدّده الدكتور ممدوح محمد خسارة في قوله: "التّصالح والتّسالم، فكأنّ النّاس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، فذهب فريق من القوم إعطائه اسما، واقترح فريق آخر دالّا

[1]- مرتضى الحسيني الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراح، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965، ج6، ص 551.

[2]- أبو القاسم محمود الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عُيون السّود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998، ج1، ص 554.

[3]- بطرس البستاني، قطر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1869، ج1، ص 114.

[4]- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، ط4، مصر، 2004، ص 5204.

مغايرا، وارتأى فريق ثالث تسمية متباينة؛ وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم، إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة لذلك المدلول"[1]؛ فمادة صلح تفيد في العربيةِ سواء في المعاجمِ التراثيةِ أو المعاجمِ الحديثةِ معنيين هما: ضدّ الفساد والاتفاق.

ثانيا: التّحديد المفهومي

جاء مفهوم المصطلح في مختلف التّصنيفات القديمة والحديثة حيث ورد في (التّعريفات) أنّ: "الاصطلاحَ اتفاقُ طَائفَةٍ على وضعِ اللّفظِ بإزاءِ المعنَى"[2].

وهذا القيدُ لا يُخرجُ لفظَ الاصطلاح من معناه اللّغوي إلى معنى آخر اصطلاحي؛ لأنَّ "وضعَ اللّفظِ بإزاءِ المعنَى هو عملية تخضَع لها كل ألفاظ اللّغات، كيفما كانت طبيعة المعنى المرُومِ التّعبيرُ عنه لغويا أو صناعيا، فالوضع العربي كما يذكر صاحب الحقائق النّحوية والمنطقية هو جعل اللّفظ دليلا على المعنى دون تخصيص"[3].

وفي قول الجرجاني (ت: 740هـ): "الاصطلاحُ: عبارةٌ عن اتفاقِ قومٍ على تسميةِ الشَّيء باسمِ ما يُنقَلُ عن موضِعه الأول"[4] دليل على أنّ من المعايير التي يقوم عليها الاصطلاح سمة النّقل؛ لأنّ المصطلح في بداية ظهوره يكون إنجازا فرديا ثم تتفق عليه جماعة معيّنة من النّاس، فيصبح مُصطَلحًا عليهِ أو متفقًا عليهِ؛ فلا يقوى بدوره على إخراج لفظ الاصطلاح من دلالته اللّغوية إلّا إذا خصّه بسمة النّقل، وهذا النّقل لا يبعد اللّفظ عن أحد قسمي كلام العرب وهو المجاز، ومعلوم أنّ المجازات ليست كلّها دلالات صناعية[5]، وهذا التّعريف يركز على الجانب الأهم في المصطلحات وهو انتقال اللّفظ للدّلالة على معنى جديد غير المعنى اللّغوي، وإن كان كل تعريف منها يركز على خاصية محددة من خواص المصطلح.

---

[1]- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، ط1، دمشق، 2008، ص9.

[2]- الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط4، بيروت، 1998، ص44.

[3]- زكرياء أرسلان، البنية المصطلحية النّحوية مقاربة لسانية نصية، أفريقيا للشرق، المغرب، 2018، ص45.

[4]- الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص45.

[5]- ينظر: زكرياء أرسلان، البنية المصطلحية النّحوية مقاربة لسانية نصية، ص45.

وفي تعريف الكفوي (ت: 1094هـ) الاصطلاح بأنّه: "اتفاقُ القومِ على وضعِ الشَّيء، وقيل: إخراجُ الشَّيء من المعنى اللّغويِّ إلى معنى آخر لبيانِ المرادِ"[1].

فإنَّهُ يصدق على لفظ الإخراج الذي استعمله ما ذُكِر عن سِمةِ النّقلِ؛ فمثلاً: خُرُوجُ لفظِ الدّابةِ عن معناه اللّغوي الذي عَلِق به في أصل اللّغة إلى دلالة على البهيمة المخصوصة لا يرشحه لكي يصير مصطلحا صناعيا[2].

أمّا في قول الجرجاني: "الاصطلاحُ إخراجُ اللّفظِ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"[3]؛ أي من خصائص المصطلح وجود مناسبة بين الدلالة اللّغوية والدلالة الاصطلاحية فمثلا: لفظ السّيارة قديما يطلق عل القافلة التي تسير في الصّحراء، وحديثا هي المركبة التي تسير بالعجلات، وبين المعنى الأول والثاني هناك مناسبة وهي فعل السير ، والأمر نفسه مع لفظ الطيّارة هي في اللّغة مؤنث طيّار على وزن فعّال والذي اتخذ اصطلاح الطيارة لأداة الطيران الحديثة لاحظ أنها تطير؛ أي تشبه الطائر عندما يتحرك في الهواء بجناحيه؛ فجاء المصطلح على أحد أوزان المبالغة لا على اسم الفاعل.

لكن هذه الخاصية ليست مميزة؛ لأنّ هناك كثير من المصطلحات لا توجد بين مفاهيمها ومعانيها الطبيعية مناسبة دلالية ما.

ونجد في التّراث العربي الجاحظ (ت:255 هـ) في كتابه (البيان والتّبيين) يقول: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكلّ خلف، وقدوة لكل تابع"[4]؛ فحسب رأيه أنّ العرب ارتجلوا ألفاظًا معيّنة ليدل كل لفظ منها على معنى محدّد، وليؤدي مفهومًا واضحًا، معتمدين على الاشتقاق في وضع الأسماء

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1992، ص129.

[2]- ينظر: زكرياء أرسلان، البنية المصطلحية النّحوية مقاربة لسانية نصية، ص45.

[3]- الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص13.

[4] - أبو عثمان الليثي الجاحظ، البيان والتّبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج1، ص 131.

للمسميات، وما لم يكن له اسم في لغتهم اصطلحوا عليه اسمًا، وابتكروا له لفظًا ليدل عليه، وعملية الاصطلاح كانت تتم بين اثنين أو أكثر .

وعلى الرّغم من تعدّد التّعاريف الاصطلاحية للفظة اصطلاح بالفكرِ العربيّ القديم، إلاّ أنّ الفكر العربي الحديث أيضا قدّم تعريفات مختلفة لمفهوم الاصطلاح أو المصطلح، وقد تعددت التّعاريف بتعدّد الاختصاصات، ولكن نذكر بداية ما جاء في المعاجم المتخصصة الحديثة كمعجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب حيث جاء فيه: "الاصطلاح، العرف، المواضعة Convention : ما تواضع عليه الأدباء وجمهورهم من أساليب وضع أدبية"[1]؛ ويتضحُ من خِلالِ هذا التّعريف أنّ الاصطلاحَ هو الاتفاق بين جماعة معيّنة ونخبتها على طرائق الوضع.

وفي تعريف آخر نجد أنّ "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية، أو تقنية، أو فنية)، يوجد موروثا أو مقترضا، ويستخدم للتّعبير عن المفاهيم، ويدل على أشياء مادية محدودة"[2]، وفي هذا التّعريف إشارة صريحة إلى أنّ المصطلح قد يكون كلمة مفردة، وقد يكون مجموعة من الكلمات، وتختلف آليات وضعه، كما يستعمل للدلالة على مفاهيم معينة، وهو أيضا: "تعبير خاص، ضيّق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النّظام الخاص بمصطلحات فروع محدّدة، فيتحدّد بذلك وضوحه الضروري "[3]؛ وهذا التّعريف يشمل على أغلب السمات التي يجب أن تتوفر في المصطلح من الخصوصية، والوضوح، والمقابل، والملائمة.

والمصطلح عند أهل الاختصاص "رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والتّصور (المفهوم) وهو معنى من المعاني يتميّز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التّصورات أو المفاهيم، إنّه بأَوجَزِ عبارة: كلمة تعبر عن مفهوم خاص في مجال محدّد"[4].

---

[1] – مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1984، ص46.

[2] – عامر الزناتي الجابري، إشكالية ترجمة المصطلح، مجلة البحوث والدّراسات القرآنية، ع 9، 2005– 2006، ص336

[3] – نفسه، ص337.

[4] – عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002، ص 295 .

ولتوضيح القصد من هذا التّعريف نذكر قصة ذلك النّحوي الذي سأل أعرابيا قائلا: أتجر فلسطين؟ فقال: إذن أنا رجلٌ قويٌّ، فالأعرابي لا يعرف الجرَّ إلَّا بمعناه اللّغوي، حين يشير به إلى حدث يقع حين يسحب شيئا إليه أو يسوق حيوانا خلفه، أمّا معناه الاصطلاحي لم يسبق له أن وقف عليه أو سمعه، إذ اختلف تصور الأعرابي عن تصور النّحوي فالجرّ عنده مصطلح يستخدم للدلالة على حالة من حالات الإعراب، فكل واحد منهما فهم المعنى بحسب المجال الذي ينتمي إليه[1]؛ بمعنى أنّ المصطلح يجب أن يتخذ لنفسه مكانة داخل منظومته الاصطلاحية فيتحدد بذلك مفهومه داخل المجال الذي ينتمي إليه، فهو لفظ خاص يستعمل في حقل معرفي خاص وفي سياق خاص عند جماعة أو طائفة معيّنة من النّاس.

كما أنّ المصطلح يجب أن يدل على مفهوم واضح ودقيق داخل المجال المتخصص الذي ينتمي إليه، وقد يكون مفردًا أو مركبًا، وأن يتميّز بالقوة والقبول إذا تمّ الاتفاق والإجماع عليه من طرف المتخصصين في ذلك المجال، والعكس من ذلك إذا تمّ الرّفض والتّنافر.

ومن الطبيعي أنّ المصطلح المقترح لكي يتميّز بالقوة والقبول لا بدّ له أن "يرتكز على معارف راسخة في قواعد تشكيل الكلمات المعجمية في اللّغة الهدف، وينبغي أن يدرج بشكل متناغم ومتّسق في مجموعة المصطلحات الموجودة بالفعل، وينبغي أيضا أن يعرض على أنّه مقترح "[2]، فالمصطلح هو اللّفظ اللّغوي أو الرّمز أو الوحدة أو العبارة الدّال على مفاهيم معينة تعبر عن أشياء مجردة أو تُدرك بالحواس داخل مجال من مجالات المعرفة، وهو الأساس في البناء المعرفي لما جدّ من مفاهيم وتصورات في مختلف العلوم.

[1] – ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ص295. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، ط1، الرياض، 1981، ص 23.

[2] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، دار السلام، ط1، القاهرة، 2017، ص 17.

فهو بذلك "لفظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقة، ويكون غالبا متفقا عليه عند علماء علم من العلوم أو فن من الفنون"[1]، ومن خلال ذلك يقتضي "التعيين الاصطلاحي تعيينا واحدا للمفهوم من خلال الإحالة فقط على النّسق التّصوري الذي يصاغ فيه هذا المفهوم ويصنّف في إطاره"[2].

وقد ارتضى المتخصصون في علم المصطلح تعريفا له تميّز بالقوة والقبول وكان في منتهى الدّقة هو أنّه: الرّمز اللّغوي المحدّد لمفهوم واحد تخصّص بعد شيوعه، بما يسمى بالدلالة الصّناعية[3].

وعموما فإنّ المصطلح "علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين، لا سبيل إلى فصل دالها التّعبيري عن مدلولها المضموني، أو حدّها عن مفهومها، أحدهما: الشكل (Forme) أو التّسمية (Dénomination) والآخـــر المعنى (Sens) أو المفهـوم (Notion) أو التّصـــــور (Concept) ...يوحّدهما "التّحديد" أو "التّعريف" (Définition)؛ أي الوصف اللّفظي للمتصور الذهني"[4]؛ وعلى اختلاف التّسميات إلّا أنّ هذين العنصرين يمثلان بنية المصطلح ولا يمكن التّخلي عن أحدهما وإن غابت بقية العناصر؛ فالمصطلح لا يتحقق إلّا بوجودهما.

ويقدم محمود فهمي حجازي أفضل تعريف كما اتفق عليه أهل التّخصص في علم المصطلح على أنه: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية أو هو مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحُدد في وضوح، أو هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحدد بذلك وضوحه الضروري"[5].

---

[1] – محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الاسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010، ص 59.

[2] – نفسه، ص 59.

[3] – ينظر: أحمد قريش، علم النّحو السليقة والنّشأة والمصطلح، مجلة مصطلحيات، ع9، فاس، 2018، ص121.

[4] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الجزائر، 2008، ص27 – 28.

[5] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، مصر، ص 11-12.

وهذا التّعريف يشمل على عدة سمات يتميّز بها المصطلح عن اللّفظ العام من بينها أن يكون مفردا أو مركبا والوضوح والتّقابل ...وغيرها، ولعلّ ذلك ما جعله أفضل تعريف في حين أغلب التّعريفات الأخرى ركّزت على سمة واحدة فقط.

ويطلق على المصطلح في اللّغات الأوروبية ألفاظ تكاد تكون متفقة من حيث النّطق والإملاء لامتلاكها الجذر الاشتقاقي نفسه Term وإذا بحثنا عن معنى كلمة Term في القاموس الفرنسي Littré نجد:

Expression particulière à un art, à une science , termmétier , de droit, etc[1].

بمعنى أنّ المصطلح عبارة خاصة بفن أو علم أو مصطلح أو حرفة أو قانون...الخ، كما عرّفه دوبوك "Dubuc":

" Le terme, encore appelé unité terminologique ou terminologisme, est l'élément constitutif de toute nomenclature terminologique liée à une langue de spécialité. On peut donc le définir comme l'appellation d'un objet propre à un domaine donné"[2].

أي أنّ المصطلح هو العنصر المكوّن لكلّ صنافة مصطلحية، وأنّه متعلق بلغة اختصاص، إذ يمكن تعريفه بأنّه تسمية شيء ما خاصّ بمجال معيّن.

ومن خلال ما سبق التّطرق إليه حول الدلالة اللّغوية والدلالة الاصطلاحية للفظ مصطلح نستنتج أنّ خاصية الاتفاق شرط لا غنى عنه لتسهيل دخول الكلمة الجديدة حيّز اللّغة، والمصطلح في الأصل مصدر ميمي أو اسم مفعول مصطلح عليه ثم نُقل إلى الاسمية الخالصة لتخصيصه بهذا المدلول الجديد.

[1] - Le Nouveau Littré, Editions Garnier, Paris, 2005, p 1717.

[2] - Robert Dubuc, Manuel pratique de terminologie, 4éme édition, Québec, Canada, 2005, p 33 .

ثالثا: التّوظيف القرآني

لم يرد لفظ مصطلح و اصطلاح بشكل صريح في القرآن الكريم، ولكن وردت اشتقاقات الكلمة من خلال قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا**﴾[1]، وفي هذه الآية جاء الاشتقاق (أصلِحُوا) بمعنى الحدّ من الخلاف، وأيضا الائتلاف بعد الاختلاف، والتّصالح بعد المنافرة، وقوله أيضا: ﴿**وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾[2]، وقوله: ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[3]، في الآية الأولى دعاء بصلاح الخلفة، والآية الثانية تدعو إلى الصلاح بعد الخلاف.

المطلب الثاني: الفرق بين مصطلح واصطلاح/ الكلمة والمصطلح

أولا: مصطلح واصطلاح

أثارَ لفظ مصطلح حفيظة مختلف الباحثين والدّارسين، وأفردوا العديد من البحوث والدراسات حوله، منهم من قال بأنّ لفظ مصطلح خطأ شائع، وأنّ اللّفظ الصحيح هو اصطلاح، ومنهم من لم يفرق بين اللّفظين، ومنهم من فرّق بينهما ولم يجعلهما مصطلحات لمفهوم واحد.

ومن بين الأسباب التي تجعل لفظ مصطلح خطأ شائع ما يلي:

- عدم ورود هذه الكلمة عند أسلافنا واستخدموا بدلا منها كلمة اصطلاح.

- لفظ مصطلح لا يصلح لغةً.

- عدم ورود لفظ مصطلح في المعاجم العربية التراثية[4].

---

[1] - سورة الحجرات، الآية 9.

[2] - سورة الأحقاف، الآية 15.

[3] - سورة الأنفال، الآية 1.

[4] - ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2008، ص 262.

ولكن القول بعدم ورود هذه اللّفظة عند أسلافنا استقراء ناقص؛ لأنّه بالرّجوع إلى بعض الكتب القديمة نجد استعمالاً لهذه اللّفظة، كما أنّ إدراجها في باب الأخطاء الشائعة سماعا غير مقبول لأسباب يراها من ينظر إلى لفظة مصطلح على أنّها اسم مفعول، ولكنّها أُرجِعَت إلى صيغة المصدر الميمي، وعدم ورودها في المعاجم العربية ليس دليلا قاطعا على عدم استعمالها[1].

وإذا بحثنا جيدا عن توظيف العلماء القدامى للفظة مصطلح نجد لها تداولا في بعض المجالات والعلوم؛ فمن بين القدامى الذين استعملوا هذا اللّفظ ابن خلدون (ت: 808هـ) نجده أحيانا يستخدم لفظ مصطلح وأحيانا لفظ اصطلاح مع ورود لفظ مصطلح بشكل محتشم كما أنه لم يفرق بين المصطلحين .

ولم يقتصر هذا الاحتشام في استعمال لفظة مصطلح على القدماء فحسب؛ بل نجده أيضا في أشهر المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط مثلا.

وقد اكتفوا بتعريف الزبيدي بأنّ الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص ولعلّ السبب في هذا الاختفاء الاضطراري يكمن في "نسخ المعاجم اللّغوية الحديثة لنظيراتها القديمة التي لمْ تُعِرْ أي اهتمام للمدخل "مصطلح" سواء بصيغته المفعولية أم بوزنه المصدري"[2]، ويعود مردّ ذلك إلى أنّ المعاجم لا تُسجل جميع ألفاظ اللّغة، كما أنّ المعاجم العربية جرت على عدم ذكر صِيَغ المشتقات المطّردة، وكلمة مصطلح اسم مفعول مشتق من الفعل اصطلح[3]، وأول معجم لغوي عربي حديث أورد لفظ مصطلح هو معجم (الوجيز) الذي أصدره مجمع اللّغة العربية بالقاهرة سنة 1980م، بينما (المعجم العربي الأساسي) المنجز بإشراف (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) الذي صدر سنة 1989م دوّن اللّفظتين معًا وما اشتق عنهما .

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي العربي الجديد، ص 25، 26.

[2] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللّسانية الثنائية والمتعددة اللّغات، دار ما بعد الحداثة ، ط1، فاس، 2006، ص12.

[3] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 263.

ومن معاني لفظ مصطلح حسب أصحاب المعجم نجد:

- **المعنى الأول**: أنّه مصدري مشتق من الفعل اصطلح.
- **المعنى الثاني**: اسمي يُحِيل إلى اللّفظ الخاص المستعمل في اللّغة العلمية لتسمية المفهوم المجرّد، وجعلوا لفظ مصطلح يحمل المعنى الثاني مع اشتراط استعماله مرفقا بحرف الجرّ الدّال على المتعلق المحذوف[1].

فحسب رأيهم لفظ مصطلح خطأ ولا يصح إلّا مع حرف الجرّ، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ لفظ مصطلح اسم مفعول مشتق من الفعل اصطلح، والأصل عدم إيراد صيغ المشتقات المطّردة؛ لأنّ مصطلح اسم مفعول مأخوذ من الفعل اللاّزم اصطلح والفعل اللاّزم لا يتعدى إلاّ بحرف الجر؛ فلا نقول اصطلحوا فقط، بل نقول اصطلحوا عليه؛ ولكن قواعد اللّغة العربية تُجيزُ حذف الجار والمجرور للتّخفيف عندما يصبح اسم المفعول علَمًا أو اسما يُسَمى به[2]، وبذلك يمكن استخدام لفظ مصطلح بدلاً من مصطلح عليه.

على الرّغم من تعدد الآراء واختلاف وجهات النّظر بين العلماء حول تسمية المصطلح بين لفظ اصطلاح ولفظ مصطلح هناك من الدّارسين من قدّم اقتراحًا للتّمييز والتّفريق بينهما حيث يقول: "فكأنّ الأول يتمخض لفعل البناء الاصطلاحي، بينما يقتصر الثاني على بنية مصطلحية منجزة"[3].

وهناك فريق لم يجعلهما مصطلحات لمفهوم واحد وفرّق بينهما من خلال قوله: "الاصطلاح قائمًا على اتفاق طائفة على اللّفظ المحدّد في حين يترك التّعريف في المصطلح عندهم على تأدية المعنى بوضوح، ويكون اتفاق

[1] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 13.
[2] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي العربي الجديد، ص 25، 26.
[3] – نفسه، ص 26.

العلماء عليه أمرًا تابعًا لا أصيلًا"[1]؛ أي أنّ الاتفاق شرطا ضروريًا وأصيلًا في الاصطلاح، وتابعًا في المصطلح الذي من شروطه الأساسية تأدية المعنى بوضوح.

تماشيا مع ما تمّ ذكره يمكن القول أنّه على الرّغم من كثرة وتنوع واختلاف الدّارسين في هذا الموضوع إلا أنّ الكلمتين مصطلح واصطلاح قد تكونان مترادفتان في اللّغة العربية ويمكن استخدامهما للدلالة على نفس المعنى، وقد تكونان مختلفتان فيكون الاصطلاح هو العملية الاصطلاحية والمصطلح هو نتاج تلك العملية.

ثانيا: الكلمة والمصطلح

التّمييز بين الكلمات والمصطلحات من الأمور بالغة الأهمية لأن "العمل المصطلحي لا يقتصر على كونه إنشاء قائمة بالكلمات، فذلك من اختصاص معاجم اللّغة العامة، ولكن العمل المصطلحي يهتم بإنشاء مفردات متخصصة وربط المصطلحات بالمفاهيم التي تخصصها ضمن حقل موضوعي معيّن"[2]، ولكي تصبح الكلمة أو العبارة مصطلحا يجب أن تتوافر على شروط من أهمها:

- أن توضع في مقابل معنى أو مفهوم خاص، ليس هو المعنى اللّغوي الذي يتمّ تداوله في التّوظيف العادي، وإلّا أصبحت مفردة لغوية لا علاقة لها بالمفهوم المراد تسميته.
- الشيوع والتّداول بين أهل الاختصاص، ويبقى المصطلح مجرد مشروع حتى يتم الاتفاق والمصادقة عليه من أهل الاختصاص لأنّ الفائدة الاصطلاحية تكمن في شيوعه وتداوله.
- اقتراح مصطلح يعني إضافة فكرة أو مفهوم جديد وأن يرتكز على اللّغة، وينبغي أن يدرج بعد دراسة وافية للمسارد المصطلحية الخاصة بعلم معين، وتشاور بين أهل الاختصاص ليكون المصطلح المقترح يعكس الوجود

[1] – مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2003، ص 19.
[2] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 16.

المادي للمفاهيم، ويعبّر بدقة عن مجمل التّصورات والمفاهيم[1]، ويمكن التمييز بين الكلمة والمصطلح من خلال ما يلي:

1 – الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالدلالة والسياق:

1 –1 – للكلمة لفظ ومعنى وللمصطلح تسمية ومفهوم:

المصطلح ليس كلمة من الكلمات؛ لأنّ هناك من يعد كلمة ما مصطلحا، لكنها قد تكون غير مصطلح؛ فالكلمة تتكون من لفظ ومعنى، أمّا المصطلح فله تسمية ومفهوم، "والدليل اللّغوي في اللّفظ ينطلق من الدال إلى المدلول والعلاقة بينهما اعتباطية، والمصطلح بالمقابل معياري وقصدي ولا يستقر بحسب الاطراد في الاستعمال كاللّفظ"[2] ؛ ويقصد بذلك أنّ الكلمة تدرك من خلال مدلولها، في حين المصطلح يدرك من خلال مفهومه.

1 – 2 – للكلمة معنى وسياق وللمصطلح مفهوم في مجال:

وإذا كان معنى الكلمة يتحدد انطلاقًا من سياقها في الجملة سواء كان لغويًا أو غير لغوي، فإنّ مفهوم المصطلح لا يمكن ضبطه إلاّ من تحديد موقعه في المنظومة المفهومية، وتحديد علاقاته بالمفاهيم المجاورة له في تلك المنظومة؛ لأنّ له مفهومًا ثابتا لا يتأثر بمعالقاته اللّغوية وارتباطه بالمجال المعرفي الذي ينتمي إليه ، فالكلمة لها معنى وسياق[3] وتتعدد معانيها بتعدد سياقاتها اللّغوية، والثقافية والاجتماعية وهذه المعاني تتفرع إلى حقيقية ومجازية؛ فمثلا: كلمة (ضرب) تتعدد معانيها بحسب السياق الذي وردت فيه يمكن القول (ضرب موعدا)، أو (ضرب خيمة) أو (ضرب رجلا) فالكلمة تصير كلمة جديدة حينما يتغير سياقها، ومن خصائصها أنه يمكن أن ترد في حكمة أو عبارة بلاغية أو بيت شعري، والسياق الثقافي أو الاجتماعي هو الذي يحدّد معناها.

---

[1] – ينظر: رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللّغة العربية عمقه التّراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، ط1، دمشق، 2010، ص 153.

[2] – محمد الراضي، المصطلح العربي وسؤال المنهج، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، 2019، ص 15.

[3] – ينظر: نفسه، ص 32.

والمصطلح له مفهوم في مجال من خصائصه ارتباطه بمجال علمي أو تقني أو ثقافي، ويتحدد مفهومه داخل المجال الذي ينتمي إليه[1]، فمثلا كلمة (سكر) باعتباره منتوجا للصناعة الكيميائية فهو مادة حلوة تستخلص من نباتات مختلفة مثل قصب السكر والشمندر، ومصطلح (سكر) يتحدد عند الكيميائي بمكونات كاربوهيدرات حلوة تنتمي إلى طبقة المكونات العضوية، ويتطلب تحديد السكر فهم هذا المصطلح الأكثر أهمية عند المختصين وهذه المعلومات لا يمكن النّفاذ إليها من قبل المستعمل العادي للغة وإنما من قبل المختصين[2]، فالأصل أنّ المصطلحات لا تتغير أي ثابتة داخل مجال المعرفة الواحد.

1 – 3 – للكلمة حقل دلالي وللمصطلح حقل مفهومي:

إنّ اللّغويين يتعاملون مع الكلمات ومعانيها وحقولها الدلالية، بينما المصطلحيون فيتداولون المصطلحات ومفاهيمها ومجالاتها المفهومية[3]؛ فلكلٍ من الكلمة والمصطلح حقل ينتمي إليه؛ فالكلمة تنتمي إلى حقل دلالي تترابط داخله مع كلمات أخرى تتقاسم معها سمات جوهرية، بينما المصطلح ينتمي إلى الحقل المعرفي الذي تواضع العلماء عليه فيه.

2 – الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالمعجم:

لكل من الكلمة والمصطلح تمييزات أخرى في أدبيات الاصطلاح؛ فالكلمة تنتمي إلى معجم اللّغة العام حيث يتم إيرادها مصحوبة بمعلومات عنها صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وبمعلومات عن كيفية استعمالها في سياقات متعددة بتعدد معانيها[4]؛ أي تكون مرتبطة باللّغة واللّسانيات العامة.

بينما المصطلح ينتمي إلى معجم اللّغة الخاص حيث يتم إدراجه في المعجم المتخصص الذي ينتمي إليه كمعجم المصطلحات النحوية والصرفية، ومعجم المصطلحات اللّسانية مثلا، وقد تبنى داخل التّخصص الواحد

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، فاس، 2005 ، ص 34.

[2] – ينظر: محمد الراضي، المصطلح العربي وسؤال المنهج، ص 14.

[3] – ينظر: رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص 314.

[4] – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 35.

معاجم لا يندرج فيها إلّا المصطلح المستعمل في ذلك التّخصص الضيّق، والمصطلح في المعجم الخاص يعتبر المادة الأساسية فيه يُقدَّم مصحوبًا بتعريف يحدّد مفهومه، وقد يشمل على صورٍ وبياناتٍ وأشكالٍ للمزيد من الشّرح والإيضاح[1] ؛ أي أنه يرتبط بالعلوم والمصطلحية.

3 – الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالاستعمال:

ويمكن التّمييز بين الكلمة والمصطلح من سياقات الاستعمال، فالمصطلح يستعمل في سياق مختص؛ فله مفهوم واحد يتحدّد في المجال المستخدم فيه، وقد يتعدد بتعدد التّخصص ومجالات الاستخدام مما يحصر تداوله في إطار المجموعة المختصة، بينما الكلمة تتعدد معانيها بتعدد استعمالاتها؛ أي أنّها تستخدم في سياق أعم، ولا يستلزم الدقة والتخصص بالشكل الذي يميز المصطلح ومن هنا كثرة شيوعه وتداوله[2].

وعلى الرّغم من وجود فروق واضحة بين الكلمة والمصطلح، إلّا أنّ هناك روابط قائمة بين المفهومين لا يمكن إنكارها ولعلّ أهمها "متضمنة بالقواعد اللّسانية التي تنظم كلا منهما؛ ذلك أنّ المصطلح يتم وضعه بناء على نفس قواعد توليد الكلمة مع ضرورة مراعاة قيود صارمة لسلامة تكوين المصطلح قد يتساهل اللّغوي إزاءها أثناء صياغته للكلمات والمركبات والعبارات أو الجمل في اللّغة العامة"[3].

ومن خلال ذلك يمكن القول أنّ الفصل بين الكلمة والمصطلح أو بين لغة الاختصاص واللّغة العامة هو فصل غير قاطع؛ لأن هناك اللّغة العامة التي تستخدم في سياقات مختلفة في الحياة اليومية، وهذه السياقات تطبع اللّغة العامة بطابعها، وقد تحصر المعنى العام في معنى خاص ودقيق في أحد المجالات المعرفية الخاصة فيصير مصطلحا.

وهناك أيضًا بعض المؤشرات التي تدل على أنّ كلمة ما هي مصطلح تتمثل على سبيل المثال فيما يلي:

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 36.

[2] – ينظر: محمد الراضي، المصطلح العربي وسؤال المنهج، ص 15.

[3] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللّسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ص 23.

- مدى تكرار استعمال المصطلح.
- مجاوررته السياقية الثابتة نسبيا (الألفاظ المتصاحبة collocation).
- تميّزه عن غيره بسمات طباعية مثل: كتابته بخط مائل أو كتابته ضمن علامات اقتباس[1].

في الغالب يكون للمصطلحات مجموعة محدودة من البنى الشكلية والمعجمية، فبشكل عام تكون المصطلحات أسماء بسيطة أو مركبة أو مشتقة، وقد تكون أفعالا أو صفاتٍ أو عبارات اسمية أو عبارات فعلية أو عبارات وصفية.

المطلب الثالث: سمات المصطلح

توجد عدة خصائص ومميزات يجب أن يتسّم بها المصطلح حتى يكون في الصورة المناسبة من بينها:

أولا: وضوح المفهوم

من أهم السمات التي يجب أن يتسّم بها المصطلح وضوح المفهوم؛ لأنّ المفهوم هو "المنطلق والمنشأ والمآل للدّراسات في علم المصطلح، والمصطلح الصحيح ثمرة فهم المفهوم فهمًا صحيحًا، وعرضه عرضًا موفقًا مقبولًا"[2].

أي أنّ الدلالة الواضحة والدقيقة للمفهوم، وتوضيح المضمون بأقل ما يمكن من العبارات، والاعتدال في الطول والقصر، وتجنب الكلمات الغامضة؛ هي من أهم السمات التي يتميز بها المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة؛ لأنّ المفهوم يسبق المصطلح في الوجود، ووضوح المصطلح يرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يحتل مكانة ضمن منظومة المفاهيم في الحقل الموضوعي المتخصّص.

ويحتل المصطلح أيضا مكانة فريدة ضمن منظومة المصطلحات؛ ولكنه "يرتبط أيضا ارتباطا وثيقاً بالسياق وبمدى غزارة ذلك السياق بالمفاهيم الأخرى، وبما تتسم به المصطلحات التي ترافقه في ذلك السّياق من دقة.

[1] – ينظر: قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 17.
[2] – ينظر: نفسه، ص 324.

والعلم النّاضج أو الحقيقي هو العلم الذي تتوافق فيه الأنساق أو النُّظُم المصطلحية مع الأنساق المفهومية، وتكون فيه علاقة كل مصطلح بالمفهوم الذي يخصّصه علاقة أحادية فريدة"[1]؛ فأيّ علم من العلوم لا يمكن أن ينال صدارته بين مختلف العلوم دون أن يكون فيها المصطلح الواحد يخصص مفهومًا واحدًا، والمفهوم الواحد يخصصه مصطلح واحد.

ثانيا: مكانة المصطلح داخل السجل الاصطلاحي

ويقصد بالسجلات المصطلحية "مجموعة من الملّفات التي تُضمُّ إلى بعضها في وعاء واحد هو السجل، ويشرع في إنشاء السجل بعد إحكام العمل بمبادئ البحوث المصطلحية وسلوك الطرق المتّبعة في إجرائها، وتسجيل النتائج التي تسفر عنها، ويتطلب عملا جماعيا، ولا بدّ من التّقيّد فيه بمنهجيات واضحة في العمل المصطلحي تتضمن إثبات جودة متسقة سواء في العمل أم في تبادل نتائج البحوث المصطلحية مع الآخرين"[2].

وتتحدد دلالة المصطلح الواحد بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه، أي عن طريق مكانته بين المصطلحات الأخرى، ويتضح ذلك بتقديم تعريف له[3]؛ لأنّ التّعريفات هي التي توضّح العلاقة بين المفاهيم وبين المصطلحات التي تُخصّصها، وتوضيح سمات المصطلح الأساسية توضيحًا دقيقًا ينفي عن المفهوم جوانب اللّبس والغموض فيتبيّن بذلك موقعه ومكانته داخل السجل المصطلحي.

ثالثا: المصطلحات جزء من لغات التّخصص

تعدّ المصطلحات جزء أساسي في كل لغات التخصص المختلفة في مختلف المجالات سواء المجال العلمي أو المجال المهني، و "لغات التخصص ليست مجرد مصطلحات فهي وحدها لا تقيم لغة، بل فيها أيضا خصائص صرفية ونحوية محددة، ولا شك أن السمة الجوهرية المميزة للعبارة المتخصصة تكمن في مصطلحاتها، فقد أثبتت

[1] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 325.

[2] – ينظر: نفسه، ص 133.

[3] – ينظر: بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص22.

بحوث تعليم اللغات لأغراض خاصة أن في كل لغة تخصصية، خصائص صرفية ونحوية تشيع فيها، وهذه الخصائص مأخوذة من اللغة العامة"[1].

رابعا: الدّقة والدلالة المباشرة

كلتاهما سمتان جوهريتان في المصطلحات العلمية والتقنية؛ هذه السمة تجعل لغات التخصص تختلف عن اللغة العامة وعن اللغة الأدبية، وبواسطتهما يمكن إبعاد اللّبس والغموض عن المصطلح، وتعزيز الوضوح والقصد المباشر والبساطة والإيجاز.

خامسا: الوضوح

تتسم لغات التخصص بصفة عامة بمصطلحاتها المحدّدة، وبتراكيبها الواضحة البسيطة، وللغات التخصص وظيفتين، فهي تضم الأسلوب العلمي المهني في التعامل العام مع العمل، وفي التناول المباشر للموضوعات العملية، وتضم أيضا الأسلوب العلمي في الموضوعات العلمية المختلفة، ولهذا فإن مجال المصطلحات واسع باتساع هذين المجالين الكبيرين، وفي كلا المجالين لا بدّ أن يكون المصطلح محددا وواضحا؛ حتى يكون صالحا للدلالة المباشرة[2].

سادسا: المصطلح ذو بنية خاصة

وذلك يعني أنّ المصطلح ينبغي أن يكون "لفظا أو تركيبا، وأن لا يكون عبارة طويلة تصف الشيء، وتوحي به وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فقد يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم"[3].

أي أنّ المصطلح يمكن أن يكون مفردا كما يمكن أن يكون مركبا، ويجب أن يتصف بالإيجاز للدلالة على المفهوم بوضوح ودقة.

[1] – بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص23.
[2] – ينظر: نفسه، ص24 – 25.
[3] – نفسه، ص 25.

المبحث الثاني: علم المصطلح

تجمع الدّراسات والبحوث على أنّ العلم أقفال مفاتيحه المصطلحات، إذ لا يمكن تحديد مفاهيم أي علم من العلوم دون ضبط وتقييد المصطلحات الموجودة في كل منها؛ ونظرا لأهمية العمل الاصطلاحي في الفكر اللّغوي العربي فقد اهتمّ علماء اللّغة القدامى بالمصطلحات، ومع التّطور العلمي الذي يشهده العصر زادت الحاجة إليها حديثا؛ ذلك أنّ مجمل التّصورات لدى الإنسان مقسّم إلى منظومات من المفاهيم، ولا ريب أنّ المصطلحات هي انعكاس للوجود المادي لتلك المفاهيم، وأول الطّريق إلى امتلاك المعرفة وضبطها هو ظهور ما يسمى بعلم المصطلح الذي ساهم في ملء الفجوة العميقة بين المفاهيم والمصطلحات التي توضع للتّعبير عنها.

المطلب الأول: تعريف علم المصطلح وتطوره

أولا: تعريف علم المصطلح

يعد علم المصطلحات من أحدث فروع اللسانيات التطبيقية، وقد ظهر في سبعينات القرن العشرين، وهو علم متعدد التّخصصات "يدرس المفاهيم وكيفية تمثيلها في اللّغة الخاصة بكل علم تخصصي على حدة، فهو يستمد مادته من علوم المعرفة Cognitive science وهندسة المعرفة Knowledge engineering، ليؤسس مبادئ تشكيل المفهوم وتعريفه، والتّمثيل الحاسوبي computerized representation له، ومن فلسفة العلوم Philosophy of science، ليرسم مسار تطور المفاهيم، وتصنيف المواضيع"[1].

ويستمد مادته أيضا من "علم المعاجم Lexicography وعلم الدلالة Semantics، لتوضيح سبل تشكيل المفهوم، والسمات أو الملامح الدلالية، والتّغير الدلالي؛ ومن علوم المنطق ليرتب علاقات التّرتيب الهرمي (التراتبية) Hierarchical relations مقابل العلاقات الترابطية (علاقات التّداعي)، والتّكافؤ Equivalence مقابل التّماثل أو التّطابق Identity؛ ومن علم المعلومات Information science لتطبيق

[1] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 18.

مبادئ إدارة قواعد البيانات، ومن اللّسانيات الحاسوبية Computational linguistics ليسهم في معالجة اللّغات الطبيعية Natural language processing، وفي إنشاء المدوّنات وفي تحليلها Analysis corpus"[1].

ويتضح من خلال ما سبق أنّ الدّرس المصطلحي لم ينشأ من العدم وإنّما نتيجة لتفعيل عدة علوم تبنى عليها المعارف؛ فهو لم يكن علما مستقلا بذاته وإنّما انطلاقا من علوم أخرى، وعلم المصطلح علم مشترك بين مختلف العلوم بدءا باللّسانيات التي تعدّ الحاضن الرّسمي الذي ساهم في بلورة المصطلح، بالإضافة إلى المنطق وعلم المعاجم وعلم الدلالة واللّسانيات الحاسوبية وغيرها من العلوم التي لا يمكن أن تتقدم وتنال صدارتها دون تكوين منظومات مصطلحية خاصة بكل حقل من حقول المعرفة.

ويعرّف بأنّه "العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[2]، أو هو " الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها في اللغات الخاصة"[3].

كما يعرف كذلك بكونه: "حقلا للمعرفة يعالج التصورات، وتسميتها سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع "[4].

أي أنّ كل علم هو بحاجة إلى المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه، فكل تصور جديد يدعو إلى خلق وابتكار مصطلح جديد يناسبه ويعبر عنه.

وقد عرّفه فيستر في أواخر حياته بأنّه العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص بعلم من العلوم، وحدّد سماته وهي:

- يبحث علم المصطلح في المفاهيم، لترتبط بعد ذلك بالمصطلحات التي تعبر عنها.

[1] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 19.

[2] – بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص22، 23.

[3] – نفسه، ص29.

[4] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي المعاصر، ص28.

- ينتهج منهجا وصفيا.
- يعتمد على التقييس والتنميط، ويهتم بالتّخطيط اللّغوي.
- علم المصطلح علم بين اللغات.
- يختص علم المصطلح عامة باللغة المكتوبة[1].

وبذلك يعدّ علم المصطلح عنصرا أساسيا من عناصر التّخطيط اللّغوي والسياسة اللّغوية، غرضه إنتاج معاجم مختصة، وهدفه توفير المصطلحات العلمية والتّقنية التي تعبر عن المفاهيم بدقة من أجل التّواصل وتبادل الخبرات، فموضوع علم المصطلح هو "دراسة المصطلحات وجردها (في مسارد أو معاجم ورقية أو آلية)، وتمييز صالحها من رديئها بفضل تقييسها، ثم إيجاد المقابلات الملائمة لها شكلا ومضمونا في اللّغات الأخرى إذا تعلّق الأمر بمصطلحية متعددة اللّغات"[2].

ومن خلال تعريف المنظمة العالمية للتّقييس علم المصطلح بأنّه "دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصّة من النّشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية، ويشتمل علم المصطلح من جهة على وضع نظرية ومنهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها، ويشتمل من جهة أخرى على جمع المعلومات المصطلحية ومعالجتها، وكذلك على تقييسها عند الاقتضاء سواء أكانت هذه المعلومات أحادية اللّغة أو متعددة"[3]، تتضح غاياته الأساسية المتمثلة في:

"- صياغة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات الجديدة.

- توحيد المصطلحات القائمة فعلا وتقييسها.

- توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم متخصصة "[4].

---

[1] - ينظر: خالد اليعبودي، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، دار ما بعد الحداثة، ط1، فاس، 2004، ص 39.

[2] - نفسه، ص 40 ، 41.

[3] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 324.

[4] - نفسه، ص 325.

ويتم بلوغ الهدف الأول من خلال اختيار منهجية محدّدة وواضحة في تصنيف المصطلحات، ولأن طبيعة المادة المصطلحية المصنّفة تكون ضخمة ومتعددة المصادر فإنّ ذلك يستوجب أن يكون العمل جماعيا من أجل "تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقا للعلاقات المنطقية والوجودية القائمة بينها، واختيار مصطلح واحد طبقا لقواعد التّوليد اللّسانية للتّعبير عن المفهوم موضوع البحث"[1].

ولتوحيد المصطلحات يجب الاتفاق والتّواطؤ على استعمال مصطلح معيّن للدلالة على مفهوم معيّن في مجال علمي محدّد داخل لغة واحدة، وتقييسها من خلال "الاتفاق حول المواصفات التّقنية technical specifications أو المعايير الدقيقة precise criteria الأخرى التي ينبغي استخدامها باستمرار باعتبارها قواعد rules أو دلائل إرشادية guidelines أو تعاريف definitions للخصائص characteristics التي تضمن أنّ المواد أو المنتجات أو الخدمات أو العمليات (الإجراءات) أو النُّظُم التي تقبل الاتصال ببعضها البعض interconnected، وتستطيع العمل مع بعضها البعض interoperable"[2].

أي أنّ التقييس عملية تقود إلى اتفاق يجعل الأشياء تعمل مع بعضها البعض، وأمّا لتوثيق المصطلحات ليتيَسر الاطلاع عليها واسترجاعها ونشرها في معاجم الكترونية أو ورقيه، فيمكن الاعتماد من أجل ذلك على بنوك المصطلحات التي يقوم جهاز آلي بإدارتها.

وهذه الأهداف مترابطة فيما بينها وتخدم في تآزرها "تيسير التّرجمة بين اللّغات، كما تؤدي إلى التّوثيق والنّشر لسلاسل من المعاجم المتخصصة بعد تحريرها وطباعتها، كما أنّها تُحسِّن لغة التّواصل العلمي بين المتخاطبين، من خلال إتاحة نتائج العمل المصطلحي للمستفيدين بيُسر وسهولة، والعمل في إطار شبكات

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص325.

[2] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 267.

المعلومات المتخصصة التي تقوم على أساس تبادل البيانات المصطلحية والمعلومات المتعلقة بها بين أعضاء هذه الشبكات"[1].

ثانيا: تطور البحث المصطلحي

يتناول البحث المصطلحي تاريخ علم المصطلح الذي يرجع ظهوره إلى القرن الثامن عشر، والمدارس المصطلحية وذلك استجابة لمتطلبات علمية واجتماعية اقتضت التّعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة بمصطلحات حديثة تفتقر إليها اللّغات.

1 – تاريخ ظهور علم المصطلح:

يعتبر علم المصطلح علم مشترك بين علوم اللغة، وحقول التخصصات العلمية، إذ ظهر في النصف الأول من القرن الثامن عشر سنة 1832م على يد المفكر الألماني كريستيا كوتفريدشوتر، ولكنه لم يأخذ طابعه النّسقي على صعيد التسمية، إلا مع المفكر الإنجليزي وليام حيث عرَّف مصطلحات التاريخ الطبيعي سنة 1887م بأنها نسق المصطلحات المستعملة في وصف موضوعات التاريخ الطبيعي، أما البيانات المصطلحية الأولى فيعود تاريخها إلى سنة 1906م، وقد اقترن ظهورها بأسماء علماء روس وكان الغرض منها توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدولي، و بين 1906م و1928م ظهر معجم (شلومان) المصور للمصطلحات التقنية مرتبا على أساس المفاهيم وليس على ترتيب الحروف الأبجدية في ستة عشر مجلدا وبست لغات[2].

ولعل أهمية هذا المعجم تكمن في أنّ تصنيفه كان على أيدي فريق دولي من الخبراء، إذ لم يرتب المصطلحات ألفبائيا وإنما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بحيث يسهم تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المصطلح وتفسيره.

[1] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص250.

[2] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص4– 5.

وشهد عام 1930م ظهور الأبحاث المصطلحية، حيث صدر سنة 1931م كتاب (التوحيد الدولي للغات الهندسة الكهربائية)، للأستاذ فيستر Wister [*]، الذي أصبح من المراجع الهامة لدى معظم اللغويين والمهندسين، واعتبر فيستر من أكبر رواد علم المصطلح الحديث[1]، وكان يهدف إلى "التّركيز على تصنيف المفاهيم وتصنيف المصطلحات في أنساق، واتّباع النهج الفلسفي الذي يستهدف التّخلص من مواطن الالتباس في حقول التّواصل العلمي والثقافي، كما يستهدف الوضوح في صياغة المصطلحات وفي توحيدها وفي تصنيفها، والاستفادة في ذلك من علم الوجود Ontology وعلم المنطق Logic (المدرسة الألمانية النمساوية)"[2].

وبين عام 1932م و1933م تمّ التّركيز على ما يلي:

- توحيد المصطلحات (المدرسة السوفيتية).
- العلاقة بين المفهوم والتّسمية (المدرسة الكندية، وكوبيك).
- الحقول الدلالية والتّعريف المصطلحي (المدرسة الفرنسية).
- ظهور النّظريات ومناهج العمل المصطلحية الفلسفية والتّاريخية والنّصية والاجتماعية والمعلوماتية واللّسانية والموضوعية.
- تمّ إنشاء مجلس المصطلحات العلمية والتّقنية في الاتحاد السوفيتي[3].

وفي عام 1936م تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات، وذلك ضمن الإتحاد الدولي للروابط الوطنية للتّقييس بمشاركة فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وبعد الحرب العالمية الثانية حلّت محل اللجنة السابقة لجنة جديدة تسمى اللّجنة التّقنية (37) المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي جزء من المنظمة العالمية للتوحيد

[*] – هو أستاذ بجامعة فيينا ومدير مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (Infoterm)، وينسب إليه إرساء أسس علم المصطلحات في بداية العقد الثالث من القرن العشرين.

[1] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص267.

[2] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 14.

[3] – نفسه، ص 14.

المعياري (ISO)، التي اتخذت جنيف مقرا لها[1]، ومن رواد علم المصطلحات أدوين هولمستروم Holemstrom وهو "أحد كبار خبراء اليونسكو الذي شجع هذه المنظمة العالمية على إنشاء دائرة المصطلحات الدولية، ورصد الأموال اللّازمة لنشر ببلوغرافيا بمجلدين يحتويان على عناوين المعاجم المتخصصة في العلوم والتّكنولوجيا"[2].

وشهد عام 1949م إنشاء اللّجنة الإلكترونية التّقنية الدولية (IEC)، وظهر بين سنة 1950م و1658م ما يلي:

- بعض الكتابات حول المقدمات النّظرية للعمل المصطلحي.
- ظهور أول بنك للمصطلحات.
- صدور أولى التّوصيات المصطلحية عن المنظمة الدولية للتّقييس.

وقد عرّفت المنظمة الدولية للتّقييس علم المصطلح سنة 1970م بأنّه "الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات التي تستخدم في اللّغات الخاصة"[3].

أما عام 1971م فقد حدث فيه تعاون بين اليونسكو والحكومة النمساوية لتأسيس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا، وتولى إدارته الأستاذ فلبر Felber، هذا المركز الذي كان له دور فعال في مجال علم المصطلح، ومن أهم أهدافه ما يلي:

– تشجيع البحوث العلمية في النّظرية العامة لعلم المصطلح، ووضع المصطلحات، وتوثيقها، وعقد دورات تدريبية في هذا الميدان.

– توثيق المعلومات المتعلّقة بالمصطلحات والخبراء، والمشروعات، والمؤسسات القطريّة والدوليّة في هذا الحقل.

[1] – ينظر: محمد علي الزّركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998 ، ص458، وينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 267.

[2] – محمد علي الزركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص458.

[3] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 15.

- تنسيق التّعاون الدولي في حقل المصطلحات وتبادلها، وتبادل المعلومات عنها.
- بحث إمكانات التّعاون بين بنوك المصطلحات، وأسس تبادل المعلومات بينها[1].

وقد عقد هذا المركز عددًا من الندوات والمؤتمرات العالمية، وكانت آخر هذه الندوات والمؤتمرات هي التي نظمها المركز بالتّعاون مع أكاديمية العلوم السوفياتية في موسكو، وبالاشتراك مع المنظمة الدولية لتوحيد المصطلحات، والمركز الدولي لتوثيق المصطلحات، والجمعية الدولية لعلم اللّغة التّطبيقي، ومكتب تنسيق التّعريب، في أواخر تشرين الثاني عام 1979م لبحث سبل حل المشكلات النّظرية والمنهجية في علم المصطلح [2].

وتعدّ هذه الإرهاصات الأولى لولادة هذا العلم الجديد، جعلته يعتمد الأسس العلمية في وضع المصطلحات من حيث المفاهيم، وتسميتها، وتقسيمها، وتوحيد المصطلح، مستندا في ذلك كله إلى معايير أساسية تنبع من علم اللغة، ومن المنطق، ومن نظرية المعلومات، ومن التخصصات المعينة. وهذه المعايير تنمو بالتطبيق، لتكون الإطار النظري والأسس التطبيقية لعلم المصطلح.

والملاحظ أنّ أغلب الجامعات في العالم العربي اليوم تدرس علم المصطلح والمعجمية ولقد استحدثت بعضها مساحات للتّرجمة التقليدية، كما اقتُرِح أكثر من مرة على المنظمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم أن تقوم بإنشاء جامعة للمصطلحات[3].

ويتضح من ذلك أنّ تدريس علم المصطلح في الجامعات العربية أصبح ضروري لفتح آفاق التفكير في المفاهيم والتحديدات المعرفية، والوقوف على أصل توزيع المصطلحات اللغوية على المفاهيم العلمية والتقنية، وعلى المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها[4]، وقد عرفت العربية مصطلحيين أفذاذا عُرِفوا بوضع المصطلحات والتأليف العلمي والتّرجمة إلى العربية من أمثال: محمد الشافعي، ومحمد علي البقلي، ومحمد عمر التّونسي، وأحمد

[1] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 268.

[2] – ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 458.

[3] – ينظر: رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللّغة العربية عمقه التّراثي وبعده المعاصر، ص 186.

[4] – ينظر: مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، ص63.

فارس الشدياق، وإبراهيم اليازجي، ورفاعة الطّهطاوي، وجرجي زيدان، وعبد القادر المغربي، ومصطفى الشّهابي وغيرهم[1].

وعلى الرّغم من أنّ مهنة المصطلحي لم تتحدد معالمها في الوطن العربي، إلا أنّ هناك بعض الأساسيات التي يمكن اعتبارها مؤهلات له تمكنه من القيام بمهنته على أتم وجه، وقبل التّطرق إليها نقدّم تعريفا له وهو أنّه "أحد أرباب المهن اللّغوية، متخصص بعلم المصطلحات، وبالمفاهيم النّوعية في أحد الحقول العلمية وفي التّعبير عنها بمفردات من اللّغة الخاصة به، وكقاعدة عامة لا يعمل المصطلحيون في اللّغات العامة التي يعمل فيها المعجميون، ولكن من الواجب أن يكون لديهم معارف فائقة الجودة حول علم الدلالة والقواعد النحوية وقواعد تأليف الكلمات، فذلك ضروري للتّفريق بين تلك الضروب" [2].

وبالنّسبة للأساسيات فهي لا تختلف كثيرا عن المتطلبات الأساسية لأعمال التّرجمة، وهي:

- أن يكون المصطلحي على علم وافٍ باللّغتين، وأعلم النّاس باللّغة المنقولة، واللّغة المنقول إليها (لغة الأصل ولغة الهدف)، حتى يكون فيهما سواء وغاية.
- الإلمام الكافي بمادة الموضوع الذي بصدد التّعامل معه.
- خبرة عملية بالمنهجية المصطلحية، على أن تكون مدعومة بالتراث المصطلحي القديم والحديث.
- سعة الاطلاع تُمكّن المصطلحي من التّعامل بذكاء مع اللّفظ في سياقه بوضوح وإيجاز ودقة.
- انتقاء المرادف المصطلحي الأنسب بالاستعانة بالتّراث أو المعاجم ذات العلاقة بالتّخصص، وكل ما له علاقة بالموضوع[3].

[1] – ينظر: بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 41– 49.

[2] – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 23، 24.

[3] – ينظر: رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، ص 185.

ونستنتج من خلال ما سبق التّطرق إليه أنّ علم المصطلح اليوم أضحى دراسة تخصصية، يتطلب أيضا قابلية شخصية، ومرونة لغوية، وسعة أفق، وصبرا وحبا عميقا للغة التي يصطلح لها.

2- مدارس علم المصطلح:

عرف البحث المصطلحي عدة مدارس علمية أثّرت في مساره، وأرست معالمه وقواعده؛ حيث انتقلت من جهود العلماء المرتبطة بحاجات عملية تقتضي صوغ المصطلحات للتّعبير عن المفاهيم العلمية المستحدثة، إلى المقاربات النّظرية والمنهجية للظاهرة المصطلحية، وقد عرفت اختلافا في المنطلقات والأهداف من مدرسة لأخرى، وعادة ما تصنّف هذه المدارس بحسب بلد النّشأة الذي ظهرت فيه وهي كالتالي:

2 – 1 – المدرسة النّمساوية Ecole devienne:

تستمد هذه المدرسة أهم مبادئها من أطروحة يوجين فيستر Wister التي قدّمها إلى جامعة برلين عام 1931م تحت عنوان (التقييس الدولي للغة التّقنية) فهو الذي وضع أسسها النّظرية مع فريق من الخبراء أمثال هيلموت فيلبر Felber وغيرهم ممن ساهموا في أعمال المدرسة النّمساوية، وقد كان فيستر "يتبنى اتجاها فلسفيا ينظر إلى المصطلحات بوصفها وسيلة اتّصال لصيقة بطبيعة المفاهيم. ولهذا، فإنّ البحث المصطلحي يجب أن ينطلق من دراسة تلك المفاهيم، والعلاقات القائمة بينها، وخصائصها، ووصفها، وتعريفها، ثم صياغة المصطلحات التي تعبّر عنها، وتنميط المفاهيم والمصطلحات "[1]، وبذلك تتحدد طبيعة العمل المصطلحي لهذه المدرسة في التّقييس المصطلحي والذي غايته تحقيق التّوحيد المصطلحي، وتعتبر هذه المدرسة أنّ النّسق المفهومي هو نسق منطقي تخضع في المفاهيم لتسلسل بنيوي، وهو نسق مركزي في وضع مصطلحات كل علم، ولذلك يحتل التّعريف المنطقي موقعا أساسيا في النّسق المصطلحي، إذ يحدد خصائص المفهوم، كما يفترض أغلب أعلامها أنّ المصطلح مستقل عن السياق في مفهومه وخصائصه، وأنّ الدلالة الأحادية خاصية أساسية في المصطلح، وبموجب هذا المبدأ

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص271.

ترفض المدرسة ظواهر المشترك اللّفظي والتّرادف وتدعو إلى توحيد المصطلح، وضرورة التّوثيق لكل عمل مصطلحي، وحسب تقديرها فإنّ علم المصطلح علم منفتح على العلوم المجاورة مثل علم التّصنيف وتقنياته[1].

2 – 2 – المدرسة الروسية L'école de Masco:

أُسِست هذه المدرسة المصطلحية مع بدايات العقد الثالث من القرن العشرين، ومن أهم أعلامها: دريزن Drezden، وشابلجين Caplygin، و لوط Lotte، و"تنتهج هذه المدرسة اتجاها موضوعيًا يضع في مركز الثقل المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم المجاورة الأخرى، وكذلك المطابقة بين المفهوم والمصطلح، وتخصيص المصطلحات للمفاهيم، وتأثرت هذه المدرسة بمدرسة فيينا من حيث ضرورة تنميط المصطلحات، وتقييسها، وتوحيدها، وتتبنى هذه المدرسة التّطبيقات المصطلحية بدلاً من التّطبيقات المعجمية من حيث ترتيب المادة"[2]، أي أنّها ترتب المصطلحات طبقا لموضوعاتها بدلاً من ترتيبها ألفبائيا، وقد تبنت هذه المدرسة عددًا من المبادئ أهمها إيجاد الحلول لإشكالات المصطلح في مختلف المجالات من بينها: مشكل توحيد المصطلحات، ومشكل التّوليد، وهي تعتبر موضوع علم المصطلح موضوعًا لسانيًا، وكل تحليل أو تنظير للظاهرة المصطلحية لا يخرج عن الإطار اللّساني، وأنّ مجال العمل المصطلحي هو تحديد المفاهيم وتعيين ما يناسبها من مصطلحات، مع مراعاة المقتضيات اللّسانية والاجتماعية عند التّوحيد المصطلحي[3]، أي أنّ المدرسة الروسية قد ركزت على المستوى اللّساني للظاهرة المصطلحية و الحلول لمختلف المشاكل يجب أن تكون حلولا لسانية،وضرورة ربطها بالسياق الاجتماعي.

2 – 3 – المدرسة الفرنسية L'école française:

يغلب على هذه المدرسة أيضا الطابع اللّساني الاجتماعي، ومن أبرز أعلامها ألان راي Ray وراي دولوف Delove، وظهرت أول ملامحها مع الأعمال الرّائدة للّساني الفرنسي جيلبير Guilbert من خلال

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 7.

[2] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص172.

[3] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 7، 8.

تمثلها للظاهرة المصطلحية في صياغة نظرية للاشتقاق المعجمي Derivation lexicale، ووضع تصور يساهم في تصنيف المصطلحات حسب السياق الدلالي الذي ينتمي إليه من خلال البحث في الحقول الدلالية، وتحديد خصائص التّعريف المصطلحي[1].

2 – 4 – المدرسة الكندية L'école canadienne:

تعود بدايات البحث المصطلحي في هذه المدرسة إلى بداية العقد السادس من القرن العشرين، وقد تميزت هذه المدرسة باعتمادها على بعض مبادئ المدارس السابقة واستفادت مما وضعه أعلامها، ومن ذلك أن للمفهوم أهمية بالغة في البحث المصطلحي كأهمية التّعريف، ومراعاة الأبعاد الاجتماعية واللّسانية عند التّوحيد المصطلحي، فقد ركزت هذه المدرسة أيضا على المستوى اللّساني للظاهرة المصطلحية وربطها بالسياق الاجتماعي، ومن أهم ما قررته من مبادئ "أنّ المصطلح وحدة لغوية تتكون من تسمية dénomination ومفهوم notion، وأقرّت ضرورة التّمييز بين مفردات اللّغة العامة والمصطلحات المختصة"[2]؛ أي أنّ هذه المدرسة أقرّت بضرورة التّمييز بين الكلمات و المصطلحات لأنّ العمل المصطلحي لا يقتصر دوره على إنشاء قائمة بالكلمات فهو من اختصاص معاجم اللّغة العامة، ولكن يهتم بإنشاء مفردات متخصصة تعبر عن مفهوم معيّن ضمن حقل موضوعي محدّد؛ وبذلك يكون المصطلح تسمية تطلق على مفهوم معيّن في حقل موضوعي معيّن.

2 – 5 – المدرسة التشيكوسلوفاكية L'école tchécoslovaque:

ظهرت هذه المدرسة مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين وقد كانت محكومة بهاجس تحقيق غرضين هما: أولهما الدفاع عن استمرار اللّغة التشيكية واللّغة السلافية، وثانيهما استمرار ثقافتي الشعبين التشيكي والسلافي، ومن أبرز أعلامها: كوكوريك Kocourek ودروزد Drozed ومن أهم القضايا التي اشتغلت بالتّنظير لها هذه المدرسة: التّوحيد المصطلحي وتحديد الطبيعة الخاصة للعلاقة القائمة بين المفهوم والتّسمية في بنية

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 8– 9.

[2] – منية الحمامي، النّظرية المصطلحية من التّأسيس المدرسي إلى مراجعات المقاربات الحديثة، مجلة مصطلحيات، ع 9، فاس، 2018، ص 141.

المصطلح، ووضع المشاكل المصطلحية في الإطار اللّساني البنيوي الوظيفي الذي أرست معالمه مدرسة براغ اللّسانية[1]، وربط الوحدة المصطلحية بمكوناتها اللّسانية لأنّ دراسة الوحدات المصطلحية تستوجب تأكيد خصائصها اللّسانية والصرفية والتّركيبية والمعجمية والدلالية واعتبارها ملائمة، وقد أسهمت هذه المدرسة التشيكوسلوفاكية في وضع أسس المصطلحية النّصية La terminologie textuelle وهي منهج يقتضي تنزيل المصطلح ضمن سياق النّص أو الخطاب المختص الذي ينتمي إليه، مما يجعل الوحدة المصطلحية منفتحة على الوحدات اللّغوية المجاورة، في إطار علاقات دلالية ومنطقية مخصوصة يمليها النّص، فيتسنى باستدعاء السياق رفع الالتباسات المفهومية النّاتجة عن الاشتراك والتّرادف"[2].

ويتضح مما سبق أنّ هذه المدرسة تشترك مع المدرسة النّمساوية في اعتبار اللّغة العلمية والتّقنية لغة أحادية الدلالة حيث لا مجال للاشتراك اللّفظي والتّرادف، فكل مصطلح يخصِّص مفهوما واحدًا فقط، ويجب أن تتسم بالدقة في مسألة التّعبير عن المفاهيم بكيفية واضحة، والانتظام المفهومي والحياد التّعبيري.

2 – 6 – المدرسة البريطانية L'école Britannique:

تتميز المدرسة البريطانية عن غيرها من المدارس الأخرى بربطها القضايا المصطلحية منها أو التّطبيقية بقضايا اللّغات الخاصة Langues specialisées، ومن أهم المحاور التي اشتغلت بها هذه المدرسة ضبط الفروق بين المصطلحات وغيرها من كلمات اللّغة العامة بالنّظر إلى جميع المستويات اللّسانية، الدلالية والصرفية منها خاصة، وتوجيه البحث المصطلحي نحو تطوير شبكات البنوك المصطلحية والبحث في أنساق تصنيف المفاهيم[3].

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 8.

[2] – منية الحمامي، النّظرية المصطلحية من التّأسيس المدرسي إلى مراجعات المقاربات الحديثة، ص 142.

[3] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 9.

ونستنتج في الأخير أنّ كل مدرسة لها خصوصياتها والقضايا التي تشتغل عليها، ولكنها تشترك أحيانا في بعض التّصورات حول دراستها للظاهرة المصطلحية، ومن أكثر المدارس نشاطا المدرسة النّمساوية التي مثلت المهد النّظري المؤسس لعلم المصطلح.

3- نظريات علم المصطلح:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تسارع متزايد في ظهور نظريات مصطلحية أهمها: النظرية المصطلحية الاجتماعية (Lathéorie socio- terminologique)، والنّظرية المصطلحية المعلوماتية (Lathéorie terminologique informationnalle)، والنّظرية المصطلحية اللّسانية (Lathéorie terminologique- linguistique)، وعلى الرّغم من أنّ جميع هذه النّظريات تنضخ من معين واحد وهو النّظرية المصطلحية العامة إلاّ أنّها ظهرت لتعالج مختلف النقائص التي شابت النّظرية المصطلحية الكلاسيكية، وتسد الفراغات والشقوق التي خلفتها في البحث المصطلحي[1]، وسيقتصر الحديث في هذا البحث عليها وعلى النظرية المصطلحية الخاصة:

3 – 1 – النّظرية المصطلحية العامة:

ويقصد بها تلك النّظرية التي وضعها يوجين فيستر في بدايات العقد الثالث من القرن العشرين، وتعود الدوافع التي حملته على الاهتمام بالمصطلحية إلى "دوافع تطبيقية فقد أراد أن يتغلب على الصعوبات التي تعترض التّواصل بين المختصين، والتي أرجعها إلى عدم الدقة، والتّنوع والاشتراك في اللّغة الطبيعية، وقد اعتبر فوستر المصطلحية أداة عمل ينبغي أن تُستخدم لإزالة الغموض بشكل فعال عن التّواصل العلمي والفني"[2]، والتي تعنى بضبط "المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقًا للعلاقات القائمة بين المفاهيم العلمية، وتعالج

[1] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 9.

[2] – منية الحمامي، النّظرية المصطلحية من التّأسيس المدرسي إلى مراجعات المقاربات الحديثة ، ص 143.

المشكلات المشتركة بين جميع اللّغات تقريبا، وفي حقول المعرفة كافة"[1]، وقد تأسست هذه النّظرية بالاستناد إلى التّسليم بالفرضيات التالية:

- تجانس المعرفة الخاصة (homogénéité).
- كليتها (universalité).
- ضرورة توحيد أنماط التّعبير عنها (unification des fomes d'expression) [2].

وأما مبادئ ومرتكزات النّظرية الكلاسيكية العامة فتحددها تيريزا كابري Cabré في المبادئ التالية :

- علم المصطلح مجال مستقل، وإن كان مؤسسا على تداخل تخصصات متعددة مثل: اللّسانيات والمنطق والحاسوبية والانطولوجيا.
- الموضوع الأول للنّظرية المصطلحية العامة هي المفاهيم.
- تأتي المصطلحات في المقام الثاني بعد المفاهيم، لأنّها مجرد تسمية متأخرة، إذ المفهوم يسبقها ويتقدم عليها في الوجود.
- لا يكتسب المصطلح قيمته إلاّ بالنّظر للمكانة التي يحتلها مفهومه في سياق البَنْيَنَة المفهومية structuration notionnelle [3].

ويتضح من ذلك أن موضوعات البحث في هذه النّظرية تتحدد في طبيعة المفاهيم وخصائص أنظمتها، والعلاقات فيما بينها، وتسمية المفاهيم ووصفها، وكيفية تخصيص المصطلح لذلك المفهوم أو العكس، وطبيعة المصطلحات، ودراسة خصائصها البسيطة والمركبة، وكيفية تقييسها وتوحيدها[4].

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 273.

[2] – ينظر: منية الحمامي، النّظرية المصطلحية من التّأسيس المدرسي إلى مراجعات المقاربات الحديثة ، ص 143.

[3] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 10.

[4] – ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص20.

وقد تمّ تحديد ثلاث مقاربات تفرعت عن النّظرية العامة لعلم المصطلح وهي:

– **المقاربة المفاهيمية:** تهتم هذه المقاربة بالمفهوم بالنّظر إليه في إطار علاقته بالمفاهيم المجاورة، ومدى مطابقته لعناصر حقله المفهومي.

– **المقاربة الفلسفية:** تشترك هذه المقاربة مع المقاربة المفاهيمية في أنّ المرجعية المنطقية نفسها، ولكن المقاربة الفلسفية تركز أكثر على التّصنيف.

– **المقاربة اللّسانية:** تهتم هذه المقاربة بالبحث عن الخصائص اللّسانية للظاهرة المصطلحية، وفي أسس الصناعة المعجمية والقاموسية المختصة، وتعتبر الوحدات المصطلحية جزءا من مفردات المعجم العام، والأمر نفسه حول القواميس المختصة ترى أنّها متفرعة عن قواميس اللّغة العامة[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن النّظرية العامة للمصطلح على الرّغم من مميزاتها فهي لا تخلو من نقائص؛ حيث لا تهتم بدراسة التّغيرات والتّطورات التي يخضع لها المصطلح، ولا تهتم بتطور المفاهيم بل تعتبرها ذوات ساكنة، وذلك يجعل النشاط الاصطلاحي مقيّد.

3 – 2 – النظرية المصطلحية الخاصة:

تختص النّظرية الخاصة في علم المصطلح بالبحث في المقاييس التي تتحكم في وضع المصطلحات في لغة محدّدة وداخل قطاع معرفي معين، فهي تقتصر على "دراسة المشكلات المتعلّقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة، كمصطلحات الكيمياء، أو الأحياء، في لغة معيّنة بذاتها"[2]، وتعنى بتحديد المبادئ التي تحكم وضع

[1] – ينظر: منية الحمامي، النّظرية المصطلحية من التّأسيس المدرسي إلى مراجعات المقاربات الحديثة، ص 144– 145.

[2] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 273.

المصطلحات في حقول المعرفة الخاصة، ويتضمن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة كاللّغة العربية، أو اللّغة الفرنسية وغيرها من اللّغات[1].

وتتجسد هذه النّظرية أيضا فيما يسمى "محمل البيانات كيفما كان هذا المحمل...قائمة مصطلحات أو معجما أو قاموسا أو بنكا للمصطلحات أو غير ذلك إن وجد بكل ما تتطلبه المحامل المصطلحية من مقتضيات الجرد والجمع والتّدوين والتّعريف والخزن والمعالجة والاستخراج..."[2] .

وهناك بعض المنظمات الدولية المتخصصة التي ساهمت في تطوير النظريات الخاصة للمصطلحات مثل: منظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية للتقنيات الكهربائية.

المطلب الثاني: المناهج في علم المصطلح

للمنهج في علم المصطلح أهمية بالغة، فهو الضامن لعدم وقوع الفوضى والاضطراب، والأداة المؤدية إلى الدقة العالية، والاستجابة لمتطلبات المهتمين على أكمل وجه، وقد كان الاختلاف في تعريف علم المصطلح وتعدد وجهات النّظر نتيجة حتمية لتعدد المدارس المصطلحية، الأمر الذي لم تسلم منه المناهج، فكانت هناك مناهج متنوعة لمقاربة ووضع المصطلح[3]، على الرّغم من الجهود التي بدلتها الهيئات الدولية مثل: المنظمة العالمية للتّقييس (إيزو) التي تعنى بوضع معايير منهجية اصطلاحية موحدة[4].

أي أنّ هذا التّنوع هو نتيجة طبيعية لاختلاف المنطلقات والأهداف المتوخاة من مدرسة اصطلاحية لأخرى بسبب تعدّد الآراء، وعلى وجه الإجمال يمكن أن نذكر أهم وأشهر المناهج المعتمدة في تناول العمل المصطلحي وهي:

[1] – ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 20.

[2] – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 10.

[3] – ينظر: نفسه، ص 5.

[4] – ينظر: محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص 13.

– المنهج الفلسفي (La méthode philosophigue) الذي اقترن الحديث عنه بالمدرسة الألمانية النّمساوية، ومن أهم أهدافه إقصاء الالتباسات عن التّواصل العلمي والتّقني، وذلك عن طريق بنينة الأنساق الاصطلاحية[1].

– المنهج الموضوعي (La méthode thématigue) وهو لا يختلف عن المنهج الفلسفي إلّا في تصنيف المصطلحات حسب موضوعها أو مجالاتها، فرعية كانت أم رئيسية[2].

– المنهج اللّساني (La méthode linguistigue) الذي ينظر إلى المصطلحات "باعتبارها أولاً ذوات لغوية، وينبغي التّعامل معها على هذا الأساس. فالمصطلحات تنتمي إلى القدرة اللّغوية للمتكلم كسائر المفردات"[3].

– المنهج النّصي (La méthode textuelle) حيث تفرع هذا المنهج عن المنهج اللّساني، وهو يتجاوز الإطار الضيّق للبحث الاصطلاحي بحيث يضيف إلى البعد المصطلحي المفهومي بعدا آخر هو البعد النّصي، وبين المصطلح والنّص توجد روابط متنوعة وقوية "فالمصطلح يعار للنّص وينقل إلى داخله كما أنه يحدد داخل أسيقته، وبالمقابل فإنّ المصطلح يستعمل إطار النّص وسيلة للتّعبير عن دلالته وفضاء لممارسة الوصف وفق قواعد تركيبية وصرفية"[4].

[1] – ينظر: محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص 14.
[2] – ينظر: أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 14.
[3] – محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص 14.
[4] – نفسه، ص 14.

– المنهج التّاريخي (Laméthode diachronigue) حيث أنّ من يعتمده ينطلق من مقدمة معرفية مفادها أنّ البنيتين الصورية والدلالية للغات الخاصة تتطوران باستمرار ويمكنهما أن يشكلا في أية لحظة موضوع تحليل تاريخي[1].

ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ مناهج علم المصطلحات تنقسم إلى مناهج تركز على المفهوم، ومناهج تركّز على المصطلح، ومناهج تركّز على الحقل الموضوعي أو المجال الخاص، وكل هذه المناهج لا تهمل بقية الجوانب الأخرى، وعلى الرّغم من تفاوتها في الانتشار والحضور فإنّه يكمن وراءها تصور نظري متكامل تتميز بفضله بالتماسك والقوة في معالجة الظواهر الاصطلاحية.

وقد بذلت المنظمات والهيئات الدولية جهودا كبيرة من أجل إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته، وأقام اتحاد المجامع اللّغوية بدمشق ندوة لهذا الغرض في أكتوبر 1999م التي استخلص من خلالها أحد الباحثين بعد عرضه لجملة من الصّعوبات التي تعوق العمل الاصطلاحي العربي أنّه لا سبيل إلى النّجاح في وضع المصطلحات ما دمنا نفتقر إلى منهجية واضحة، لأنّ المعرفة لا يمكن أن تكون تامة ودقيقة وشاملة دون منهجية دقيقة متكاملة تعتمد عليها في مواجهتها لكل مستلزمات الحياة العلمية والحضارية وغيرها التي لا بد لها من وعي شامل ومسؤولية تامة[2]، وتنطوي وجهة النّظر في أنّ الاضطراب المنهجي يؤدي إلى عجز وعدم دقة المصطلح العربي، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى غياب تصور ونظرية عربية للاصطلاح، إضافة إلى غياب منهجية مضبوطة وواضحة وموحدة؛ إذ على الرّغم من الجهود المبذولة لم توفر منهجية واحدة شاملة جامعة، وهو ما أدّى إلى التّشتت والاضطراب.

[1] – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية وآخرون، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 17.

[2] – محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص 15، 16.

خلاصة الفصل:

حوصلة القول أنّ المصطلحات هي أساس كل علم ومفتاحه، إذ لا يمكن أن يتأسس أي علم ويتطور دون تكوين منظومة اصطلاحية تقعّد لمعالمه، فهو كلمة تعبر عن مفهوم خاص في مجال محدّد، وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العلم، ومن أهم الطّرق التي تؤدي إلى امتلاك المعرفة هو علم المصطلح وازدادت أهميته حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية فأصبحت الحاجة إلى ألفاظ دقيقة تدل على العلوم والفنون أمراً ضرورياً، وبما لا يدع أدنى شك أنّ الفائدة الكبرى من وضع المصطلح في أيّ حقل معرفي هي القدرة على التّعبير عمّا يبلغه الإنسان من تصورات وأفكار ومفاهيم، فيكون المصطلح أداة للتّسمية والتّواصل وتبادل المعارف من جهة، وخضوعاً لضرورة مواكبة ما يستجد على السّاحة العلمية والفكرية العالمية من مفاهيم جديدة مبتكرة من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

المصطلح النّحوي والمصطلح الصّرفي

المبحث الأول: مفهوم المصطلح النّحوي

المطلب الأول: تعريف المصطلح النّحوي ومرجعيته

المطلب الثاني: تاريخ النّحو العربي واصطلاحاته

المطلب الثالث: المدارس النّحوية

المطلب الرابع: وسائل وضع المصطلح النّحوي وإشكالاته وضوابطه

المبحث الثاني: مفهوم المصطلح الصّرفي

المطلب الأول: الصّرف بين اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني: في تاريخ الصرف العربي وواضعه

المطلب الثالث: أسباب وضع علم الصرف وفائدته

المطلب الرابع: مباحث علم الصّرف وموضوعه

المطلب الخامس: العلاقة بين النّحو والصّرف

تمهيد:

لا شك أنّ النّحو والصّرف العربي استحوذا على قدر كبير من جهود العلماء وعنايتهم؛ فهما من أجلّ وأعظم العلوم نظرا لفائدتهما الكبيرة في فهم كتاب اللّه والسّنة النّبوية والأساليب العربية فهما صحيحا، كما أنّهما يُقوّمان اللّسان ويحفظانه من اللّحن.

ولهذا ارتأينا في هذا الفصل التّأصيل لدراسة المصطلح باعتباره طريقة في البحث تأتي ثمارها كاملة إذا طبقت على علمي النّحو والصّرف؛ إذ لا يمكن فهم قواعدهما إلاّ بعد معرفة الحدود الدّقيقة لمصطلحاتهما، ولهذا سيتبع هذا الفصل معالجة الإطار النّظري لدراسة تطبيقية للمصطلحات النّحوية والصرفية.

وقد تطرقنا إلى بعض المفاهيم التي تعدّ صورا خلفية تمدنا بمعالم العلم وفروعه، كي تتضح الصّورة حول كنه الموضوع وأبعاده المعرفية.

المبحث الأول: مفهوم المصطلح النّحوي

يعدّ المصطلح النّحوي من المصطلحات التي شغلت حيزا هاما من اهتمام معظم اللّغويين والباحثين قديما وحديثا، وذلك بغايات وأغراض مختلفة وبمناهج متعدّدة.

المطلب الأول: تعريف المصطلح النّحوي ومرجعيته

أولا: تعريف المصطلح النحوي

1 – تعريف النّحو:

1 – 1 – التّأصيل اللّغوي:

إذا كان المصطلح انتقل من معناه اللّغوي إلى معناه الاصطلاحي، فإنّ النّحوَ هو الآخرُ شأنه شأن لفظ المصطلح من حيث ذلك الانتقالِ، حيث يُعرّفُ الخليل بن أحمد الفراهيدي مصطلح النّحو قائلا: "النّحو: القصدُ نحوَ الشيء، أي: قصدت [قصْدهُ]، وبلغنا أنّ أبا الأسود وضعَ وجوهَ العربيةِ فقال [للنّاس] نحْوًا نحْوَ هذا فسمي نحْوًا"[1] ، فالدَّلالةُ اللّغويةِ للنّحوِ عند الخليلِ جاءت بمعنى القصد، والمعنى نفسه نجده عند ابن منظور (ت:711هـ) حيث يقول: "النّحو إعراب الكلام العربي، أي نحوت نحوا، والنّحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، كقولك: قصدت قصدا، ونحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه ونحو العربية منه"[2]، كما نجد معاني أخرى لهذا المصطلح عند الإمام الداوودي (ت: 402هـ) وقد جمعها في بيتين هما:

لِلنّحوِ سبعُ معانٍ قد أتتْ لغةً جَمْعُتَها ضِمْنَ مفردٍ كَملاَ

قَصْدٌ ومِثلٌ ومِقْدارٌ وناحِيَةٌ نَوْعٌ وبَعْضٌ وَحرفٌ فاحفظِ المَثَلا

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 302.

[2] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003، ج15، ص 88.

حيث أنّ القصد والنّاحية يتمثل معناهما في الجهة كقولك: نحوت نحو البيت، أمّا المثل كقولك: كزيد نحو عمر، والمقدار: كعندي نحو ألف، والبعض: كأكلت نحو السمكة[1].

ومن خلال التّعاريف السابقة نستنتج أنّ من بين المعاني الأكثر استعمالا وظهورا في اللّغة هو القصد.

1-2 – التّحديد المفهومي:

يصعب اختيار تعريف أمثل للنّحو لأنّ كثير من العلماء قدّموا تعريفات لا مثيل لها من بينهم ابن السّراج (ت: 316هـ) يقول: "النّحو إنّما أريدَ به أن ينحوا المتكلّم إذا – تعلّمه –كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأنّ (فَعَل) مما عينُه ياء أو واو تُقلَب عينُه من قولهم قام وباع"[2]، فمن خلال هذا التّعريف يتضح أنّ ابن السّراج يذهب إلى سبب تسميته بالنّحو، وأنه مستخرج من كلام العرب، ومثّل بالإعلال على أنّه من النّحو وهو ظاهرة صرفية صوتية، وورد أيضا في المنظومة النّحوية العربية للخليل من خلال قوله:

فَإِذا نَطَقتَ فلا تَكُنْ لحانةً فيظلُّ يَسْخَرُ مِنْ كَلامِكَ مُعْرِبُ

النَّحوُ رَفْعٌ في الكَلامِ وَبَعْضُهُ خَفْضٌ وَبَعْضٌ في التَّكَلُّمِ يُنصَبُ[3]

كما نجد ابن جني (ت: 392هـ) قدّم تعريفا شاملا للنّحو من خلال قوله: "هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره،:كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم اختص به انتحاء هذا القبيل

[1] – محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية دراسة في المنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، إربد، 2009، ص17.

[2] – أبو بكر محمد بن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985، ص35.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، المنظومة النّحوية، تح: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، 1990، ص33.

من العلم" [1]، فمن خلال هذا التّعريف نلاحظ أنّ ابن جني ربط مصطلح النّحو بالمعنى اللّغوي، وهو يتبع في ذلك ابن السّراج؛ فالنّحو عنده هو إتباع أوضاع العرب في كلامهم، إلاّ أنّ ابن جني قد حدّد مجاله في الدراسات التركيبية وعبّر عنها بالإعراب، وأيضا الدّراسات الصرفية وعبّر عنها بمجموعة من أبواب الصرف؛ كالتثنية والتحقير والتكسير، وهو بذلك يضع مفهوما شاملا للنّحو يجمع بين دراسة الكلمة في التّركيب، أي الإعراب، ودراسة مستقلة وهو اختصاص علم الصّرف، وما يلاحظ أيضا أن علم الصرف وعلم النّحو سلكا طريقا واحدا في القرون الأولى حيث أغلب كتب النّحو القديمة تمزج بين العلمين.

وإلى جانب هذه التّعريفات نجد ابن خلدون هو الآخر خاض في مسألة النّحو إذ يقول أنّ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، فلولاه لجهل أصل الإفادة كما استنبط أهل العلوم من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، شبّه الكليات بالقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيير الدلالة بتغيير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وبعدها اصطلحوا على تسميته بعلم النّحو[2]، وما يطرحه ابن خلدون أمر ملموس ومتداول عمليا، بحكم كون علم النّحو علما وصفيا شأنه شأن القوانين الوضعية التي تعمل على تحويل طبيعة الأمور الفطرية والتّحكم فيها [3].

وللنّحاة المحدثين رأي آخر في مفهوم النّحو فقد عرف مصطلح النّحو تعددا دلاليا نظرا لتطور الدرس اللّساني وتنوع مقارباته ومنهجياته المختلفة للمفهوم، وهناك أربعة معان لهذا المصطلح:

1 – يقصد به الوصف الشامل للغة، أو وصف مبادئ تنظيمها من جوانب مختلفة سواء كانت صواتية أو تركيبية أو دلالية؛ ومعنى ذلك أنّه يدرس الوحدات الصوتية الوظيفية، والوحدات الصرفية والمركبات، ومعاني الوحدات المعجمية وقواعد تأليفها؛ وبهذا المنظور يعدّ النّحو نموذج القدرة اللّغوية.

[1]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج1، ص88.

[2]– عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، دمشق، 2004، ج2، ص 367 – 369.

[3]– ينظر: عبد السلام المسدي، التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، تونس، ص 236- 239.

2– يراد به أيضا وصف الوحدات النّحوية والمعجمية، ودراسة أشكالها وصيغها (من حيث التصرف)، وتأليفاتها المؤدية إلى صياغة الألفاظ والجمل، ويخالف النحو من هذا المنظور الصواتة، ويحايث كثيرا مفهوم (التركيب–الصرفي) Morphosyntaxe.

3 – ويراد به أيضا وصف الصرفات النّحوية فقط مثل: حروف العطف، حروف الجر، أدوات التعريف...الخ، وإقصاء جميع الصرفات المعجمية كالأسماء، والصفات، والظروف...إلخ، ووصف القواعد التي تتحكم في كيفيات تصرّفها داخل الجملة.

4 – أمّا في اللّسانيات التّوليدية فيراد به نموذج القدرة المثالية التي تربط بين التّمثيل الصوتي والتّأويل الدلالي، ويولد نحو لغة "س" مثلاً مجموعة من الأزواج (ص، د) حيث تشير "ص" إلى التّمثيل الصوتي لعلامة ما، و"د" إلى التّأويل الدلالي الذي تحمله العلامة ذاتها، وينتج النّحو مجموعة من الأوصاف البنيوية يضم كل وصف فيها بنية عميقة، وبنية سطحية، وتأويلا دلاليا للبنية العميقة، إضافة إلى التّمثيل الصوتي للبنية السطحية[1].

ويتبين من خلال ما سبق تعدد تصورات النظريات اللّسانية المختلفة لمفهوم النّحو، وذلك أدّى إلى استثمارها في جهازه الاصطلاحي، وهذا الأمر كان سببا في تعدد تعريفات المصطلح.

وفي الدّراسات الحديثة النّحو هو قانون تأليف الكلام لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدّي معناها، وذلك لأنّ لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصا تتكفل اللّغة ببيانه[2].

وهذا التّعريف ينظر للكلمة من خلال الجملة أو التّركيب نظرة وظيفية سياقية، وهذه الرؤية عند المحدثين تختلف عن رؤية القدماء للنّحو الذي يرده النّحاة القدامى إلى الإعراب أو نظرية العامل، فالمفهوم الحديث لعلم

[1] – خالد اليعبودي، قضايا المصطلحية النّحوية، مجلة مصطلحيات، ع9، 2018، ص 21 –22.

[2] – مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، دار الأفق العربية، القاهرة، 2003، ص1، 2.

النّحو هو علم البحث في التّراكيب وما يرتبط بها من خواص، كما أنّه يتداول العلاقات بين الكلمات في الجملة وبين الجمل في العبارة.

وهذا التّعدد والتّباين في التّعاريف لا يحول دون تقديم تعريف عام لمفهوم النّحو أنّه "خطاب حول اللّغة (اللّغة – الموضوع) يقوم بوظيفة وصف خاصياتها وأجزائها في مستويات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية"[1]، وهو تعريف ينطبق على جميع الأنساق النّحوية.

2 – تعريف المصطلح النّحوي:

يتبيّن مفهوم المصطلح النّحوي من خلال الرّجوع إلى مفهوم المصطلح على أنّه "يحمل دلالتان: الأولى لغوية مأخوذة من أصل المادة (صلح)... والثانية الدلالة العلمية (الاصطلاحية) وتعني: اتفاق جماعة على أمر مخصوص وهذا الاتفاق والتواطؤ أو التّصالح إن تم بين... جماعة من النّحاة صنعوا مصطلحا نحويا، وقل مثل ذلك في سائر العلوم "[2]، أي أنّ كلمة الاصطلاح تعني الاتفاق بين النّحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة للتعبير عن الأفكار والمعاني النّحوية فيصنع بذلك المصطلح النّحوي.

ويطلق لفظ المصطلح النّحوي على كل "اسم بسيط أو مركب يعيّن مفهوما خاصا بالحقل النّحوي، سواء أكُتِب له الشيوع والتّداول، أم لم يكتبا له، فقولنا «على كل اسم» يحترز به من الفعل والحرف؛ إذ إنّ كل المصطلحات النّحوية أسماء في الأصل، دالة على مسميات هي المفاهيم، ولا نريد بالاسم، هنا، معناه المقولي النّحوي، وإنّما نريد به معناه الطبيعي الذي يفيد التّسمية، وهو بهذا المعنى يقابل في اللّغة الانجليزية لفظة (Name). أمّا قولنا: «مركب» فنقصد به مطلق التّركيب، وليس أنماط التّركيب الثلاثة التي ينزل فيها المركب منزلة المفرد (التّركيب المزجي– التركيب الإضافي– التّركيب الإسنادي)"[3]؛ إذ هناك من المصطلحات النّحوية التي تتعدّى عناصرها الكلمية حدود هذه التّراكيب مثل: مصطلح المفعول الذي لا يذكر فاعله، الاسم المشبه بالفعل، الجمل

[1] – خالد اليعبودي، قضايا المصطلحية النحوية، ص 23.

[2] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص22.

[3] – زكرياء أرسلان، البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية نصية، ص53.

التي لا محل لها من الإعراب، و"إذا كان المصطلح النّحوي يطلق لتحديد وظيفة الكلمةِ في سياقها التّعبيري، باعتبارها ظاهرة نحوية، فإنَّ المفاهيم النّحوية المتولِّدة عن هذا المصطلح النّحوي تُحدِّدُ الظواهر النّحوية في سياقاتها التّعبيرية المختلفة، ويتغيّر المفهوم الذي أطلق عليها بتغير أسلوب المتكلّم المبدع وسياق كلامه"[1]، وبذلك يكون المصطلح النّحوي أصل بينما المفاهيم النّحوية فروع.

ونجد أحد النّحاة المحدثين يعرّف المصطلح النّحوي بأنّه: " جملة العبارات التي استعملها النّحاة في خطاباتهم النّحوية المتنوعة لتعيين أو وصف مبدإ نحوي أو لتعليل فكرة أو لإصدار أحكام أو غير ذلك من الإجراءات التي تتطلبها النظرية النّحوية، وبذلك يتسع المصطلح ليشمل أقسام الكلام، وأصناف الجمل والعلاقات التركيبية، والوظيفية، والإعرابية، والتّسميات التي استخدمها النّحاة في الجاز التّفسيري والوصفي"[2].

كما أنّ هناك عدة تصورات وتعريفات قدمت للمركب الاسمي المصطلحية النّحوية تتمثل في أنّه يدل على:

"– مجموعة من المصطلحات اللّغوية ذات القيمة النّظرية والتّقنية، تنتظم في شكل نسقي،وترد كمجموعة اصطلاحات متكاملة.

- وعلى الوصف النّسقي لمجموعة من الاصطلاحات تنتظم في علاقات نظمية وجدولية في آن واحد.
- وقد يطلق على عملية التّنظير التي تلحق مجموعة من الاصطلاحات اللّغوية، بحيث تصبح مصطلحات واصفة للنّظام اللّغوي"[3].

وتأسيسا على ذلك يتضح أن مفهوم المصطلحية النحوية مجموعة مصطلحات لغوية ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة، تعتمد على مفهوم النّسق والعلاقات المفهومية في بناء منظومة مصطلحية تقابل المنظومة

[1] – محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفهوم تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2007، ص13.

[2] - محمد محمود بن ساسي، المصطلح النّحوي العربي الحديث في ضوء علم المصطلح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي، تخصص: النحو العربي مدارسه ونظرياته، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 – 2015، ص 21.

[3] – خالد اليعبودي، قضايا المصطلحية النّحوية، ص18.

المفهومية لذلك الحقل، وتكون العلاقات المتبادلة بين عناصره متميّزة دلاليا، ومتجاوبة تجاوبا دقيقا، وتتبيّن العلاقة بين المفهوم والمصطلح من خلال التّعريف العلمي الدقيق.

ويعتمد تحديد المصطلحية النّحوية على "تصنيف سمات كل وحدة من المركّب تصنيفا تسلسليا بغاية تحديد موقع المصطلح ضمن المنظومة، والكشف عن موقعه الإعرابي، وحالته الصرفية بحسب الإفراد والتّثنية والجمع، ما يفرز متواليات من نوع "مبتدأ/خبر" – "اسم عين/اسم جنس" – "فاعل/مفعول"، من المؤكّد حتما أنّ الأمر لا يتعلّق بمصطلحية واحدة، بقدر ما نجد مصطلحيات نحوية متعدّدة"[1].

ثانيا: مرجعية المصطلح النّحوي العربي

ممّا لا شكّ فيه أنّ للبحث في المرجعيات المصطلحية أثر ظاهر في البناء الفكري "ولهذا النّوع من البحث صلة خاصة بالوعي بالذات من حيث هي ذات مستقلة أو منفتحة، حريصة على الخصوصية، أو على المعرفة بالآخر، بقصد تحقيق نوع من الأمن الذاتي مما يمكن أن يلوث طبيعتها، أو يعبث بخصوصياتها النّوعية في مجالات متعددة، ومنها خاصة المجال اللّغوي، وبصفة أخص المجال المصطلحي"[2].

وذلك لأنّ تأصيل المصطلحات والبحث في مرجعياتها أهمية خاصة في توضيح البنية الدلالية للمصطلح والكشف عن تسميته؛ أي أنّ المقصود بها في هذا المقام هو ما كان الواضع يستوحيه لتسمية المفاهيم العلمية التي لديه[3].

أمّا في الاصطلاح فيمكن أن تُفهم المرجعية من زاوية نظر لسانية وسيميائية باعتبارها علاقة بين العلامة وما تشير إليه، والوظيفة المرجعية للغة فهي التي تُحيل على ما تتكلم عنه، وعلى موضوعات خارجية عن اللّغة، وأمّا

[1] – خالد اليعبودي، قضايا المصطلحية النّحوية، ص18.

[2] – محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الاسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، ص 169.

[3] – ينظر: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات، ص 27.

الوظيفة المرجعية في اللّسانيات فهي التي تؤدي للإخبار باعتبار أنّ اللّغة فيها تُحيلنا على أشياء وموجودات يمكن التّحدث عنها، واللّغة تقوم بوظيفة الرّمز إلى تلك الموجودات والأحداث المبلغة[1].

وقد قام الباحث محمد عابد الجابري بالكشف عن المرجعية التي تستند إليها كل منظومة اصطلاحية للعلوم العربية الإسلامية النّاشئة في أحضان القرآن الكريم نظرًا لما تتميز به من أصالة مقارنة بتلك التي سميت دخيلة، وأنّه قد وُفِّق إلى حد بعيد في رصد مرجعية المصطلح العروضي الذي ابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولكن اعتبره متماديا في التّأويل وتقويل المصطلح النّحوي ما لا يستند إليه[2] ويتضح أنّ من هواجس البحث عند محمد عابد الجابري حول الأصول والمرجعيات، محاولة إدراج منظومة المصطلحات النّحوية ضمن مصطلحات العلوم الإسلامية التي نجح في تحديد مرجعيتها، ولكنه تمادى في ذلك واختلط عليه الأمر.

وعلى الرّغم من ذلك فإنّ "المرجعية الوحيدة التي يرتكز عليها المصطلح النّحوي إن صحّت تسميتها "مرجعية" حقًا تكمن في التّلازم الوثيق بين الدلالتين اللّغوية والاصطلاحية للمفاهيم النّحوية المستعملة في النّحو العربي سواء عند المتقدمين من رواده أو المتأخرين ونشير هنا إلى كيفية اشتقاق مصطلح "نحو" من معنى الاتجاه والقصد"[3].

وهناك بعض الشواهد على هذا التّصور عند الخليل بن أحمد الفراهيدي في قوله عن مصطلح التّضعيف: "وضعّفته تضعيفًا وهو إذا زاد على أصله، فجعله مثلين أو أكثر"[4] والنّاظر في هذا التّعريف اللّغوي سيلاحظ أنّه يسري على "كل الظواهر سواء كانت لغوية أو غير لغوية، فهي تصبح عند تضعيفها مثلين وتزيد على أصلها الطبيعي، وسيعتبر النّحوي (والصرفي بدوره) التّعريف ملائما أيضًا لوصف التّضعيف الحاصل في بنيات الكلم، فليس ثمة أصل مضعّف، أو مزيد بالتّشديد، وعند حصول التّضعيف يصبح للحرف المشدد مثلين متجانسين أو

[1] – ينظر: محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الاسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، ص 170.
[2] – ينظر، خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات، ص27، 28.
[3] – نفسه، ص 28.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 282.

أكثر"[1]، ونجد أيضا الخليل بن أحمد عند حديثه عن النّعت يعرض الدلالة اللّغوية للمصطلح والدلالة الاصطلاحية عند طائفة من المتخصصين من خلال قوله: "النّعت وصف الشيء بما فيه إلى الحسن مذهبه إلّا أن يتكلّف متكلّف، فيقول: هذا نعت سوء (...) وأهل النّحو يقولون: النّعت خلف من الاسم يقوم مقامه: نعته أنعته نعتا فهو منعوت"[2].

وعلى سبيل المثال أيضا أنّ سبب تسمية العماد بهذا المصطلح عند الكوفيين أنه يُعتمد عليه في الفائدة، وقد اصطلح على ضمير الفصل عند البصريين بهذا الاصطلاح لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وعن سبب تسمية حروف الجر بحروف الإضافة أنّها تُضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، ومثله حروف الصفات كونها تقع صفات لما قبلها من النكرات وحيث أنها تقوم بجر ما بعدها من الأسماء؛ أي خفضها إعرابيا سميت أيضا حروف الجر؛ ومن خلال ذلك يتضح أنّ مرجعية المصطلح النّحوي تكمن في تلازم الدلالتين اللّغوية والاصطلاحية للمصطلح النّحوي، والمصطلحات لا توضع ارتجالا؛ إذ من شروط المصطلح العلمي وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللّغوي، وقد حاول النّحاة أن يشتقوا اصطلاحاتهم مما تدل عليه لغويا حتى استقامت لهم قواعدهم واطردت، وأصبحوا يدلون بلفظ واحد على ما كانوا يعبرون عنه بجملة أو أكثر[3].

المطلب الثاني: تاريخ النحو العربي واصطلاحاته

يعدّ القرآن الكريم حلقة هامة في تاريخ النّحو العربي وعند الحديث عنه يلزم أن نتحدث عن قضية الحضارة العربية الإسلامية في أبهى صورها، وأجلّ معانيها؛ التي كان لها أثرا واضحاً في نشأته، وقضية وضع النّحو العربي هي قضية احتدم النّقاش حولها منذ عهد مبكر ويكتنفها الكثير من الغموض على الرّغم من تميّزها وتفرّدها في

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات، ص 28.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 72 –73.

[3] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 22– 35، وينظر: خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات، ص 29.

الحضارة العربية الإسلامية، والحديث عن وضع النّحو العربي حديث ذو شجون يجب ألاّ تملّ منه الآذان ولا أن تنفر منه الأذهان[1]، فتاريخ النّحو العربي في منشئه غامض لأنّه ليس من الطبيعي أن نراه تاما ناضجا منذ الوهلة الأولى وأن نرى فجأة كتاباً ضخماً هو كتاب سيبويه ولكن لا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة لهذا النّشوء والارتقاء.

أولا: تاريخ النّحو العربي

إذا كان علم النّحو نشأ كأي علم من العلوم فلا بدّ له من أن يخضع لما يخضع له أي شيء ناشئ، ولهذا يجب أن نعرض مجموعة من الروايات لعلّه يتضح القليل من هذا الغموض الذي يعود إلى وجود حلقة مفقودة في تاريخ النّحو العربي وهو ما خلّف تضارب واختلاف حيال نشأته وأول من وضعه، ومن بين الأمور التي اختلف فيها العلماء حيال نشأة النّحو العربي ما يلي:

الأمر الأول: اختلاف العلماء حيال وضع علم النّحو، إذ ذهب فريق من العلماء إلى أنّ وضع علم النّحو كان في الصّدر الأول للإسلام نتيجة اختلاط العرب بالفرس والرّوم والنبط وغيرهم، إذ وجد "الأعاجم الداخلون إلى الإسلام أنفسهم يستعملون لغة غير لغتهم فاضطرّهم ذلك لتعلّم اللّغة العربية لدينهم ولدنياهم، فكانوا أحوجين إلى نوع من العلم يسهل لهم طريق التّعلّم، فسمحت هذه الحاجة إلى وضع علم النّحو، وكان طبيعياً أن ينشأ ذلك في العراق لا في الحجاز ولا في الشّام، لأنّ الحجاز لم يكن في حاجة إلى قواعد يقيم بها لسانه، وأنّ موالي العراق أكثر رغبة من موالي الشّام، ورغبة الفرس في العربية كانت أكثر من رغبة سواهم"[2]، ونظرًا لخطورة اللّحن وكبير أثره في النّيل من اللّغة العربية كان العرب لا يستسيغونه وينفرون منه وهو ما جعلهم يهرعون إلى وضع النّحو، أمّا الفريق الآخر فيرى أنّ العرب كانوا يتأملون مواقع الكلام، وأنّ كلامهم ليس استرسالاً ولا ترجيحاً بل

[1] – ينظر: شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتّحليل، منشورات جامعة أقيونيس، 1989، ص 38.
[2] – أحمد قريش، علم النّحو السليقة والنّشأة والمصطلح، ص 113.

كان عن خبرة بقانون العربية، فالنّحو قديم فيهم، أبلته الأيام ثم مع مجيء الإسلام تجدّد على يد أبي الأسود الدؤلي (ت: 67هـ) بإرشاد الإمام علي بن أبي طالب (ت:40 هـ) رضي الله عنه[1]، ولعلّه من المفيد أن نبيّن أسباب وضع النحو العربي التي تعود إلى دوافع مختلفة، منها الدّافع الدّيني ومنها غير الدّيني كالدّافع الاجتماعي، والدّافع اللّغوي القومي، أمّا البواعث الدينية فتعتبر السبب المباشر الذي أدّى إلى التّفكير في وضع النّحو بغرض الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة [2]، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة؛ لأنّ العرب "لمْ تزلْ تنطق على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر النّاس، فدخلوا فيه أفواجاً، وأقبلوا عليه أرسالاً واجتمعت فيهم الألسنة المتفرقة واللّغات المختلفة ففشا الفساد في اللّغة العربية، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعانيها، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء إفهام النّاطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته في تقييدها لمن ضاعت، وتثقيفها لمن زاغت عنه"[3].

الأمر الثاني: اختلاف العلماء حيال هل وضع النّحو عربي محض؟ حيث ذهب جمهور العلماء إلى أنّه عربي محض؛ لأنّه نشأ بالعراق في صدر الإسلام نشأة عربية على مقتضى الفطرة للأسباب التي دعت إلى وضعه أهمها ظهور اللّحن وشيوعه في لغة العرب.

أمّا فريق من المستشرقين يمثلهم بروكلمان ودي بور وليتمان ذهبوا إلى أنّ علم النّحو منقول من لغة اليونان؛ ذلك أنّ وضعه في العراق إنّما كان نتيجة اختلاط العرب بالسّريان وتعلمهم ثقافتهم.

الأمر الثالث: اختلاف العلماء حيال الواضع الأول لعلم النّحو حيث تتضارب الروايات حول واضع النّحو العربي ابتداء، من بينها روايات تنسب وضع النّحو إلى الإمام علي رضي الله عنه، وروايات تنسب أولوية وضعه إلى أبي

[1] – صلاح رواي، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب، القاهرة، ص 27.

[2] – ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، دار الأمل للنشر والتّوزيع، ط3، اربد، الأردن، ص 50- 51. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، ص 11.

[3] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص 11. وينظر: أحمد قريش، علم النّحو السليقة والنّشأة والمصطلح، ص 116.

الأسود الدؤلي، وروايات أخرى تنسب وضعه إلى تلاميذ أبي الأسود الدّؤلي من أمثال نصر بن عاصم (ت: 89هـ) ويحي بن يعمر وعبد الرّحمن بن هرمز (ت: 117هـ) وغيرهم.

ومن بين الروايات التي تنسب أولوية وضع النحو إلى أمير المؤمنين علي بن أبى طالب رضي الله عنه ما ذكره ابن الأنباري (ت: 577هـ) بقوله: "اعلم أيّدك الله تعالى بالتوفيق، وأرشدك إلى سواء الطريق، أنّ أول من وضع علم العربية، وأسس قواعده، وحد حدوده، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي"[1]، ويضيف القفطي (ت: 646هـ) أنّ الجمهور من أهل الرواية ذكروا أنّ أبا الأسود الدّؤلي قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي- عليه السلام- فرأيته مطرقا مفكّرا؛ فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أصنع كتابا فى أصول العربيّة. فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلّه اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتّبعه وزد فيه ما وقع لك. واعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر"[2]، وفي الاقتراح للسيوطي (ت:911 هـ) يذكر: "اشتهر أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – لأبي الأسود"[3]، وروى كمال الدين الأنباري أنّ: "سبب وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: "لا يأكُلُه إلا الخاطئين" فوضع النحو"[4].

ومن بين الروايات التي تنسب وضع النّحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي ما يقوله السيرافي (ت: 368هـ): "اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سليمان بن

[1] – كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985، ص 17.
[2] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1982، ج1، ص 39.
[3] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، ط1، دمشق، 1989، ص 427.
[4] –كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 19.

عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدي بن الدؤل بن بكر بن كنانة وكان من سكان البصرة، والنسبة إليه دؤلي"[1]، وذكر الزبيدي في إحدى رواياته أنّ "أوّل من أصّل للنّحو وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليُّ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هُرْمز. فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصَّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرَّفْع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف. وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم"[2]، أي أنّ أبا الأسود الدؤلي وتلاميذه في هذه الرواية شركاء في وضع النّحو، إلاّ أنّ هناك رواية لأبي البركات الأنباري ينفي فيها نسبة أولوية النّحو لتلاميذ أبي الأسود من خلال قوله: "زعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج. وزعم آخرون أو أول من وضع النحو نصر بن عاصم. فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ونصر بن عاصم فليس بصحيح؛ لأن عبد الرحمن بن هرمز، أخذ النحو عن أبي الأسود، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود"[3]، ثم يعود ويقول: "والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يسند إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه"[4]، وتماشياً مع ما تمّ ذكره يتبيّن أنّ وضع النّحو ابتداء ينحصر في شخصين لا ثالث لهما هما علي رضي الله عنه وأبو الأسود الدؤلي، وقد شكّك فريق من الدّارسين المحدثين في صحة الروايات التي تنسب وضع النحو إلى الإمام علي رضي الله عنه من خلال قولهم أنّ أبا الأسود الدؤلي من المعروفين بتشيعهم لعلي وحبهم له ولأهل بيته، وربما أضاف هذا العمل إلى علي رغبة منه في أن ينسب إليه هذا العلم الذي خدم واضعه الدين، ومن دواعي شكهم أيضا أنّ علياً كان مشغولاً بأمور الدولة وأحداثها الكبرى، ووضع النّحو يحتاج إلى تفرّغ وهدوء تامين[5].

[1] – أبو سعيد السيرافي، أخبار النّحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطلفى البابي الحلبي، ص 11.

[2] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 11.

[3] – كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 21.

[4] – نفسه، ص 21، وينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، ط2، ص 26.

[5] – ينظر: جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمان، 1984، ص 15.

وبناءً على ذلك يتضح أنّ لأبي الأسود دورا فعّالاً وواضحاً في أولوية وضع النّحو العربي ومرتبط به ارتباطاً وثيقاً لأنّ نسبة وضع النّحو لعلي بن أبي طالب جاءت عن طريق أبي الأسود نفسه وهو يسندها لعلي رضي الله عنه ولعلّ ذلك من باب الاعتراف بالفضل، وتأسيساً على ذلك من الواجب الإقرار أنّ واضع النّحو العربي ابتداء هو أبو الأسود الدؤلي بإرشاد وتوجيه من الإمام علي رضي الله عنه.

فالنّحو نشأ أول ما نشأ في أحضان القراءات القرآنية، والحاجة إلى صيانة القرآن الكريم من التّحريف واللّحن كان سببا في وضع النّحو بغرض الحدّ من ذلك، ابتداءً من أبي الأسود الدؤلي من خلال ضبط أواخر الكلم في الآيات بالنّقط التي توصل إليه، وكان ذلك في منتصف القرن الأول للهجرة، وبعد ذلك تطور الدّرس النّحوي واتّسع موضوعه، وجاء عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي التي تعدّ مرحلة هامة من مراحل تطور النّحو العربي في القرن الثاني للهجرة، وقد أعطى لهذا العلم دفعاً جديداً فإذا بهذه الدّراسة ناضجة مكتملة منهجا وأصولا ومسائلا، وقد بلغت ذروتها على يده بما قدم لها من أعمال، وجاء سيبويه وهو تلميذ الخليل الذي كان أميناً في نقله عنه وأراد هو وتلاميذه من بعده تقعيد هذه الدّراسة وإحكام أصولها[1].

ثانيا: اصطلاحات النّحو العربي

ظهرت في تاريخ نشأة النّحو مصطلحات مرادفة له وكان مصطلح العربية أول المصطلحات التي أطلقها العلماء الأوائل على علم النّحو، وبعد ذلك أطلقوا مصطلح الكلام، ثم الإعراب، ثم اللّحن والمجاز، وبقيت هذه المصطلحات سائدة حتى استقرّ اصطلاح النّحو.

[1] – ينظر: محمد الحباس، النّحو العربي والعلوم الإسلامية دراسة في المنهج، ص 49. وينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1986، ص 14.

1 – مصطلح العربية:

يطلق مصطلح العربية أو علم العربية على معنى النّحو العربي، وذهب بعض الباحثين إلى تقدم اصطلاح العربية على اصطلاح النّحو، مستدلين بقول عمر بن الخطاب (ت: 23هـ) رضي الله عنه: "تعلموا العربية فإنّها تشبب العقل، وتزيد في المروءة"[1]، والأخذ بهذا الرّأي يؤدي إلى القول أنّ مصطلح العربية مرادفا للنّحو – بمعناه عند أبي الأسود الدؤلي– قد كان معروفًا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أي أنّ بداية نشأة النّحو العربي كانت في زمن عمر، ولكن بعض الروايات التي ترجع نشأة النّحو العربي إلى عصر عمر بن الخطاب ضعيفة ولا يعتد بها، إذا ما قورنت بالرواية التي ترجع النّشأة الأولى إلى عصر علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد ذكر الزّبيدي قول عمر بن الخطاب سالف الذكر، وعند حديثه عن أبي الأسود الدّؤلي لم يذكر إلّا روايتين عنه حيث قال في الرواية الأولى: "قال أبو العباس محمد بن يزيد: سئل أبو الأسود عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النّحو وأرشده إليه، فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب – رحمه الله– وفي حديث آخر قال: ألقى إلي عليّ أصولا احتذيت عليها"[2]، أي أنّ أبا الأسود الدّؤلي يرجع الفضل إلى علي بن أبي طالب في وضعه للنّحو، وقد "قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طال عليه السلام العربية..."[3].

وفي الرواية الثانية للزبيدي قال: "أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة فقال، إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلامًا يقيمون به كلامهم؟ قال: لا، فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون؟ ! ادع لي أبا الأسود، فقال: ضع للنّاس الذي كنت نهيتك عنه أن تضع لهم"[4]؛ ومن خلال التّمعن في هاتين الروايتين يتضح أنّ الزبيدي لم يذكر مطلقا الرواية التي تنسب وضع النّحو إلى عصر عمر بن الخطاب رضي الله

[1] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص13.
[2] – نفسه، ص 4. وينظر، محمد الحباس، النّحو العربي والعلوم الإسلامية دراسة في المنهج، ص 20.
[3] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 8.
[4] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 14.

عنه؛ ولعلّ تفسير ذلك أن معنى العربية في حديثه ليس النّحو بمعناه الاصطلاحي ، ولكن المقصود هو تقويم اللّسان عن طريق التّعلم والأخذ من الفصحاء، ولكن مصطلح العربية لم يبق يدل على هذا المعنى بل أصبح يدل عل ما اصطلح عليه فيما بعد باسم النّحو حيث نجد ابن سلام الجمحي (ت: 232هـ) يقول: "كان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنّحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسّس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[1]؛ والمقصود بتأسيس العربية هنا هو علمها وهو ما اصطلح عليه فيما بعد باسم النّحو، ولفظ العربية كان مريدًا به اصطلاح النّحو وحجة ذلك "عن أبي النضر قال: كان عبد الرحمن ابن هرمز أول من وضع العربية وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأحد القراء"[2]؛ فالمقصود بمصطلح العربية هنا أصبح يدل على نفس مدلول النّحو فهما مترادفان.

2 – مصطلح الكلام:

يعد مصطلح الكلام من الاصطلاحات التي أطلقت على النّحو حيث قال أبو الأسود الدّؤلي: "هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه"[3]، إذ يتضح من خلال هذا القول أنّ أبا الأسود أراد أن يُعلّم الموالي* الذين دخلوا الإسلام طرائق العرب في التّعبير، ولا يقصد تعليمهم المعاني وحرص على مساعدتهم، فوضع لهم باب الفاعل والمفعول[4].

[1] – محمد الحباس، النّحو العربي والعلوم الإسلامية دراسة في المنهج، ص 21. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 8.

[2] – أبو سعيد السيرافي، أخبار النّحويين البصريين، ص 17.

[3] – نفسه، ص 15.

* – وهم الخدم الذين يعملون عند المسلمين العرب.

[4] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 9.

3 – مصطلح الإعراب:

وهو أحد الاصطلاحات التي كانت شائعة في القرن الأول للهجرة فقد ذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه استعمل الإعراب بمعنى النّحو عندما قال: وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"[1]، وقال أيضًا: "تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه"[2]، وفي رواية أخرى "قال مالك بن أنس: الإعراب حَلْي اللسان؛ فلا تمنعوا ألسنتكم حَلْيَها"[3].

ويشرح ذلك عوض حمد القوزي بقوله: "من هذه الروايات يتضح ما وهمه السيوطي في كون عمر استعمل "الإعراب" بمعنى النّحو، والذي يبدو أنّ عمر رضي الله عنه كان يقصد – واللّه أعلم– أن يجتهد أبو الأسود في تعليم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة كي يعرب كل عن حاجته، لا أن يعلمهم ما اصطلح عليه أخيرًا من معنى الإعراب وأنه تغيير أواخر الكلم"[4] ؛ أي أنّ معنى الإعراب لم يخرج عن تعليم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة والكلام ، ليبين كل عن حاجته، والإعراب في هذه المرحلة لم يتعدّ المعنى اللّغوي له.

4 – مصطلح اللّحن:

لهذا المصطلح مدلولات كثيرة حيث نجده في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ يقول: "أن تُعَلِّمُوا الفرائض والسنة واللحن كما تُعَلِّمون القرآن"[5]؛ فهو يحث على تعلّم النّافع من العلوم، وقد قال ابن الأنباري وحدّث يزيد بن هارون بهذا الحديث فقيل له:ما اللّحن؟ فقال: النّحو [6].

فمصطلح اللّحن من بين اصطلاحات النّحو، وقد اتخذ في اللّغة مظهرين متمايزين هما:

- الخطأ في الأصوات والصيغ والبنية.

---

[1] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواه على أنباه النّحاة، ج1، ص 51.

[2] – أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971، ج1، ص 35.

[3] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 13.

[4] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 14.

[5] – أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج1، ص 15. وينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 13.

[6] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 9.

- الخطأ في الإعراب[1].

ويمكن أن نطلق على الخطأ الأول خطأ في الصرف، وهو ما جرى على ألسنة الموالي والعبيد تبعًا لما ألفته ألسنتهم عند حديثهم، وهذا الأمر يخالف ما هو موجود في اللّغة العربية من أصوات وصيغ وبنية الكلمة، والخطأ الثاني يمكن أن نطلق عليه خطأ في النّحو، وهو نوع لم ينتبه له العرب إلّا بعد أن فتحوا الأمصار، واختلطوا بأهالي هذه البلاد المفتوحة اختلاطًا مستمرًا.

وأخذ معنى اللّحن يتوسع حتى أصبح يدل على أكثر من معنى تضمنتها المعاجم العربية "وقد جمعها ابن بري في قوله : للّحن ستة معانٍ، الخطأ في الإعراب، واللّغة، والغناء، والفطنة، والتّعريض، والمعنى"[2].

ونظرًا لخطورة اللّحن على اللّغة العربية وكبير أثره في النيل منها، وشدة مجافاته للسليقة العربية كان العرب لا يستسيغونه وينفرون منه.

5 – مصطلح المجاز:

وهو من بين الاصطلاحات التي جاءت أيضا بمعنى النّحو؛ ويقصد به طريقة العرب في التّعبير، فهو أشمل من علم العربية لأنه لا يقف عند العناية بأواخر الكلم إعرابًا وبناء بل يتناول طرائق القول وما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ونظام الجمل بعضها مع بعض حتى تصل المعاني من المتكلم إلى السامع بطريقة واضحة ومفهومة[3].

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ مصطلح النّحو تعددت تسمياته في البدايات الأولى؛ لأنّها مرحلة اتّسمت بالاضطراب وعدم الضبط والدّقة في وضع المصطلحات .

[1] – ينظر: صلاح رواى، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص13.

[2] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 14. وينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج13، ص 379.

[3] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 15.

المطلب الثالث: المدارس النحوية

ظهرت المدارس النّحوية في الوقت الذي استوى وتطور فيه النّحو العربي علماً قائما بذاته، وهو ما دفع بالغيورين على القرآن الكريم ولغته إلى دراستها في لهجاتها ونحوها وصرفها ومختلف قضاياها، والمدرسة في (المعجم الوسيط) هي "مَكَان الدَّرْس والتعليم وَجَمَاعَة من الفلاسفة أَو المفكرين أَو الباحثين تعتنق مذهبا معينا أَو تَقول بِرَأْي مُشْتَرك"[1]، أمّا عند الباحثين المتأخرين فنجد تعريفا للمدرسة النّحوية بأنّها تطلق على "مجموعة النّحاة الذين كوَّنوا درساً نحوياً في بيئة معينة سواء أضمهم منهج موّحد خاص بهم له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة المستقلة أم كان مبنياً على منهج من سبقهم إلاّ أنّهم استقروا في بيئة أخرى وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثر"[2]، ويعرّفها أيضا مهدي المخزومي عند حديثه عن الكسائي بأنّه "مدرسة لها خصائصها ومميّزاتها، فليست المدرسة إلاّ مؤثّرا وتلاميذ متأثرين، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحّد، ونهجوا للوصول إليه منهجا جديدا"[3]، واستنادا إلى التّعاريف السابقة تتضح شروط يجب أن تتوفر عليها المدرسة النّحوية كأن تكون لها مؤسس فعلي وتابعين له يتبنون منهجا موحّدا في الدّراسة اللّغوية، وقد ساهمت المدرسة النّحوية على أن تمضي شوطا بعيدا في تطور الدّراسات النّحوية بسبب المناظرات التي كانت تقوم بين المفكرين والباحثين وطالبي العلم، ونتج عنها خلافات بين العلماء وهو ما أدّى إلى ظهور عدة مدارس صنّفها شوقي ضيف إلى خمس مدارس هي: البصرية، والكوفية والبغدادية، والأندلسية، والمصرية.

أولا: المدرسة البصرية

[1] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص 280.

[2] – خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 13.

[3] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1958، ص 106.

هي المدرسة الرائدة في وضع النّحو وتمثل مهد الدّراسات النّحوية، وظهرت في الوقت الذي كانت فيه البصرة "محطا للثقافات الوافدة إليها من البلدان المجاورة، واتسمت المدرسة البصرية بالتّشدّد في القياس والتّثبت من السّماع من القبائل الفصيحة فكانوا لا يأخذون اللّغة إلاّ من قبائل معينة تتسّم بالفصاحة والبعد من لغات الأقوام الأخرى التي دخلت إلى عدد من لهجات العربية"[1]، ويتبيّن من هذا النّص أنّ البصريين اعتمدوا في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللّسان.

ويؤكد ذلك السيوطي بقوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس. والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[2]؛ وهو ما يفسر لغتهم الفصيحة والسليمة النّقية لأنهم اختاروا القبائل المقطوعة بعراقتها في العربية والبعيدة عن التأثر باللّغات الأجنبية، ولم يأخذوا ممن كان يجاور الأمم الأخرى[3]، أي أنّ النّحو وضع ونما واكتمل على أرض البصرة وتعدّ واضعة النّحو العربي بمعظم القضايا والظواهر التي تندرج تحته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الموقع الجغرافي للبصرة له كبير الأثر في اشتغالها بالنّحو؛ إذ تقع على طرف البادية مما يلي العراق فهي أقرب إلى الأعراب الأقحاح، كما أنّها تنعم بالاستقرار الاجتماعي، وبعيدة عن الخلافات المذهبية والصراع بين الطبقات، ولسوق المربد أثرها الكبير أيضا في تكوين ثقافة البصريين، وتلاقت فيها العقليات المختلفة، ولا يخفى كذلك مسجد البصرة في تنمية الوعي الثقافي المستنير في البصرة، ولعلّ من أعظم مجالس

[1] – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 9.

[2] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، ص 90 – 91.

[3] – ينظر: إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النّحوية، دار الميسرة للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 29.

مسجد البصرة كان مجلس الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، الذي يعدّ من أعلام هذه المدرسة التي "تحدّث نحاتها عن العامل والمعمول، وقدموا الأساس النّظري والتّطبيقي الخاص بهما، وتوقفوا أمام علل النّحو، وكان الخليل رائدا في هذا المجال واهتموا بالقياس وأركانه وكيفية الإفادة منه في المجال النّحوي، بالإضافة إلى جهودهم في مجال وضع المصطلحات النّحوية وتحديد المفهوم الخاص بكل واحد منها، ولم يستطع أحد أن يغيرها أو ينال منها"[2].

ويقسم العلماء نحاة البصرة إلى عشر طبقات هي:

الطبقة الأولى: يمثلها أبو الأسود الدّؤلي، وعبد الرّحمن بن هرمز [3].

الطبقة الثانية: يمثلها نصر بن عاصم اللّيثي، ويحي بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن.

الطبقة الثالثة: من أعلامها ابن أبي عقرب، وعبد الله بن أبي إسحاق.

الطبقة الرابعة: من أشهر نحاتها أبو عمرو بن العلاء، وأبو سفيان بن العلاء، والأخفش الكبير، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله، وبكر بن حبيب الشّهمي.

الطبقة الخامسة: يمثلها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وحماد بن سلمة ويونس بن حبيب، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي.

الطبقة السادسة: من أعلامها النّضر بن شميل، وأبو محمد اليزيدي، وسيبويه.

الطبقة السابعة: يمثلها أبو عثمان المازني ، والعباس بن الفرج الرّياشي، وقطرب.

الطبقة الثامنة: من أعلامها أبو العباس المبرد.

الطبقة التاسعة: أبو إسحاق الزّجاج، ومحمد بن السّراج، وابن دَرَستَيْه.

---

[1] – ينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 85 – 91.

[2] – محمود سليمان ياقوت، النّحو العربي تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص377.

[3] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللغويين، ص 21 – 26، 27 – 30، 31 – 46.

الطبقة العاشرة: أبو الفهد البصري، وأبو القاسم الزّجاجي، وأبو سعيد السيرافي[1].

ثانيا: المدرسة الكوفية

بدأت الدّراسات النّحوية بالكوفة متأخرة عنها في البصرة بنحو قرن من الزّمان؛ ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى انشغال علمائها بالدّراسات الدينية ورواية الشّعر والأدب في الوقت الذي كانت فيه البصرة مشغولة بدراسة اللّغة والنّحو[2]، وقد اعتمد الكوفيون في مادة منهلهم العلمي على قبائل غير معروفة بالفصاحة عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب، فلم يبالغوا في التّحري والتّنقيب ممّا أدّى إلى كثرة المسموح في نحوهم على عكس البصريين الذين كانوا يتحرون بكثرة ولا يأخذون إلاّ عن الفصحاء.

وقد تتلمذ الكوفيون على أساتذتهم في البصرة ولكنهم انشعبوا عنهم وأرادوا تأسيس اتجاه يختلف في الفروع والتناول عن مذهب البصريين فلم يجدوا إلاّ أن يعتمدوا على أن يسمعوا من البادية كما فعل الكسائي حين ذهب إلى البادية لجمع اللّغة، ويسمعوا من العرب غير الفصحاء والقاطنين قرب المدن لكي يؤيدوا ما خالفوا به البصريين[3]؛ لأنّ المدرسة الكوفية لم تتضح بالمعنى الدقيق كمدرسة فكرية لها مذهب مستقل خاص بها إلاّ من خلال وقوفها موقف النّد ومعارضتها لمدرسة البصرة، ومنه بدأ الخلاف النّحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة.

وعلى الرّغم من الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة في عدة مسائل إلاّ أنه مهما كانت منزلة الكوفة فقد "شعرت بالحاجة إلى الأخذ عن البصرة والتّلمذة لها، فيما كان يدور في معاهدها العلمية من معارف وثقافات، لذلك كان كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرّحال إلى حلقات الدّرس فيها، وكان بعض أهل العلم من

[1] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللغويين، ص 55 – 101، 111 - 119.

[2] – ينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشاته تطوره مدارسه رجاله، ص 378.

[3] – ينظر: ممدوح عبد الرّحمن الرمالي، المدرسة النّحوية دراسة تأسيسية في المفهوم والمصطلح، المؤتمر الدولي الخامس لقسم اللغة والدراسات السامية والشرقية بعنوان (الدرس اللغوي العربي بين الواقع والمأمول)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2015، ص 282. وينظر: إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 11.

البصريين يقصد إلى الكوفة ويتصدر للتّدريس فيها"[1]، ومن هذا يتبيّن أنّ جميع نحاة الكوفة قد أخذوا نحوهم عن نحاة البصرة[2] وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ النّحو لم ينشأ في الكوفة إنّما وفد عليها من البصرة، ونذكر على سبيل المثال الكسائي فقد أخذ عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب وجلس كثيرا في حلقاتهما.

وتأسيساً على ذلك يتبيّن أنّ "البصريين كان لهم السبق في نشأة النّحو ثم أخذ الكوفيون آراء البصريين وبنوا عليها آراء جديدة نسبت إليهم فيما بعد ممّا أدّى إلى نشوء الخلاف بين المدرستين"[3]، ويتجلى لنا من هذا أنّه على الرّغم من محاولة أعلام نحاة الكوفة تغيير وابتكار مسائل ومصطلحات جديدة تختلف عن المسائل والمصطلحات البصرية نجد أنّه لم يلتفت أحد لذلك واستمرّ البصريون ودراستهم النّحوية المصدر الأول الذي يستقي منه النّحاة أغلب مصطلحاتهم وأفكارهم النّحوية.

وقد قسّم العلماء نحاة الكوفة إلى ست طبقات هي:

الطبقة الأولى: من أهم أعلامها أبو جعفر الرؤاسي وهو مؤسس المدرسة الكوفية والذي ساهم في إرساء دعائمها، ومعاذ بن مسلم الهرّاء.

الطبقة الثانية: من أعلامها علي بن حمزة الكسائي تلميذ الرؤاسي[4]، وكان أثره بارزا في إرساء دعائم النّحو الكوفي، وأخذ كثيرا عن البصريين إمّا مشافهة وإمّا قراءة، وتتلمذ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي ويجلس في حلقاته.

[1] – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 12.
[2] – ينظر: صلاح رواي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 378.
[3] – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 12.
[4] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 125، 127.

الطبقة الثالثة: يمثل هذه الطبقة الفرّاء تلميذ الكسائي وكان أبرع الكوفيين في علمهم، وقد سلك نهج أستاذه واستطاعا أن يكوّنا مدرسة فكرية لم يستطع القدماء من علماء اللّغة والنّحو أن يهملوها أو يغضوا الطّرف عنها، ثم علي بن المبارك الأحمر، وهشام بن معاوية الضرير.

الطبقة الرّابعة: من أعلامها سلمة بن عاصم وأبو عبد الله الطّوال، ومحمد بن قادم ومحمد بن حبيب.

الطبقة الخامسة: يمثلها أصحاب وتلاميذ سلمة بن عاصم وقد ساروا على خطاه ومن أعلامها أحمد بن يحي ثعلب.

الطبقة السادسة: من أعلامها هارون بن الحائك، وأبو موسى الحامض، وأبو بكر الأنباري، ونفطويه، وابن كيسان الذي كان بصريا كوفيا يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، ويأخذ عن ثعلب والمبرّد، ويميل إلى مذهب البصريين أكثر[1]، وقد تميزت هذه الطبقة الأخيرة بمزج وتداخل آراء ومصطلحات المذهبين البصري والكوفي.

ثالثا: المدرسة البغدادية

استطاعت بغداد ببريقها الجذاب ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم، وقد كان الكوفيون أسبق دخولا إلى بغداد من البصريين؛ حيث وفد إليها الكسائي يحمل معه نحو الكوفة واستطاع أن يمكن النحو الكوفي في بغداد التي لم تكن في ذلك الوقت مدينة علم، وما فيها من العلم منقول إليها، وبعد فترة عقد بعض نحاة البصرة الرّحيل إليها، فشدّ المبرد رحاله واستطاع أن يؤسس حلقة في مسجد الكوفة، وهكذا التقت المدرستان في بغداد، مدرسة البصرة يمثلها المبرّد، ومدرسة الكوفة يمثلها ثعلب[2]، وأصبح لكل فريق مؤيدون، فكثرت بينهم المناظرات، وأصبحت المنافسة بينهما مشتعلة، ومع بداية القرن الرابع الهجري حتى أخذت تتميّز مدرسة بغداد بمنهج جديد في دراساتها ومصنفاتها النّحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا، مع فتح الأبواب للاجتهاد والخلوص إلى الآراء المبتكرة، وكان من أهم ما

[1] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين اللّغويين، ص 153.

[2] – ينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 441 – 445.

هيّأ لهذا الاتجاه الجديد أنّ أوائل هؤلاء النّحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويعنى بالتّعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة، وقد تداول هذه المدرسة جيلان: جيل أول كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، وهو الذي يدور في كتابات ابن جني باسم البغداديين، من أمثال ابن كيسان، ثم جيل ثانٍ خَلَفَ هذا الجيل كانت تغلب عليه النزعة البصرية على نحو ما نجد عند الزجاجي، ثم أبي علي الفارسي، وابن جني مؤصل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية[1]، وعلى الرّغم من إنكار بعض الباحثين وجود المدرسة البغدادية إلاّ أنّها أثبتت نفسها من خلال منهجها القائم على الانتقاء والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية.

ومن أشهر نحاة المدرسة البغدادية الذين مثّلوا الفريق الأول هم: أبو موسى الحامض، وابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، ونفطويه، وابن الأنباري، والأخفش الأصغر، أمّا الذين مثّلوا الفريق الثاني فنجد الزّجاج، وابن السراج، والزّجاجي، وأبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، وابن درستويه[2]، وأشهر النّحاة المتأخرين نذكر السيرافي، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، والرماني، وابن جني، وابن الفرج بن صالح الربعي، والتّبريزي، وأبو نزار بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن الملقب بملك النّحاة، والزّمخشري، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان، والمطرزي، والكندي، والعكبري، وابن الخباز[3].

رابعا: المدرسة المصرية

بدأ المصريون الاشتغال بعلم النّحو بعد أن قارب على الاكتمال والنّضج في كل من البصرة والكوفة وبغداد، ففي الوقت الذي كانت فيه البصرة والكوفة وبغداد تقوم فيها المدارس النّحوية بالتّنافس والتّباين في الآراء،

[1] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 7، 245. وينظر: جمال سنوني، المدارس النّحوية ومرتكزاتها في التّأصيل النّحوي، مجلة أدبيات، مج2، ع2، الجزائر، 2020، ص 46.

[2] – ينظر: صلاح رواي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 449 – 477.

[3] – ينظر: نفسه، ص 489 – 569.

والاختلاف في المذاهب والمشارب، كانت مصر لا تزال تعيش نتائج الفتح الإسلامي، ثم بدأ المصريون اقتفاء أثر العراقيين منتهجين نهجهم يستمعون منهم ويتلقون عنهم[1].

وقسّم العلماء نحاة المدرسة المصرية إلى ثلاث طبقات هي:

الطبقة الأولى: يمثلها الوليد بن محمد التّميمي المعروف ب (ولاد) حيث رحل إلى البصرة، وتلقى عن المهلبي – تلميذ الخليل – ومحمود بن حسان، وأبو الحسن الأعز الذي أخذ عن علي بن حمزة الكسائي ولقيه قوم من أهل الأندلس وحملوا عنه.

الطبقة الثانية: من أعلامها الدّينوري حيث قدم إلى البصرة وأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه ثم رحل إلى بغداد فقرأ على أبي العباس المبرد الكتاب ثم نزل مصر، ونجد أيضا أبو بكر بن المزرع، وأحمد بن إسحاق الحميري.

الطبقة الثالثة: يمثلها أبو العباس بن ولاد وكان أستاذا في النّحو ولقي الزّجاج وغيره وأخذ عنهم، وأبو جعفر النّحاس (ت: 307هـ)، وأبو النضر محمد بن إسحاق بن أسباط أخذ عن الزّجاج وله كتاب في النّحو سماه كتاب (العيون والنّكت)[2].

خامسا: المدرسة الأندلسية

بدأ الاشتغال بعلم النّحو في الأندلس متأخرا عنه في بلاد المشرق العربي؛ فحين دخل الإسلام الأندلس أقبل أهلها على تعلّم العلوم العربية وازدهر مع قيام الدولة الأموية بالأندلس، وشرع الولاة في تشجيع العلماء وحثهم على طلب العلم، ورحل الأندلسيون إلى المشرق وارتحل بعض المشارقة إلى الأندلس، فنشأت طبقات كثيرة من العلماء النّحويين، وأول ما عنيوا به دراسة القرآن الكريم وقراءاته[3]، وتميّز النّشاط النّحوي في المدرسة الأندلسية بأنّ نحاتها يستظهرون "منذ القرن الخامس الهجري لآراء أئمة النحو السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، مع

[1] – ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، ص 258. وينظر، صلاح رواي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 285. وينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، وص 327.

[2] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 215 – 217.

[3] – ينظر: جمال سنوبي، المدارس النّحوية ومرتكزاتها في التّأصيل النّحوي، ص 306. وينظر: صلاح رواي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 675.

الاجتهاد الواسع في الفروع ومع وفرة الاستنباطات وكثرة التعليلات والاحتجاجات. ولا نكاد ننتقل من جيل إلى جيل حتى تلقانا مجموعة من الأئمة، وكل إمام منهم يثير من الخواطر والآراء ما لم يسبقه إليه سابق من النحاة المجلين، حتى لنرى ابن مضاء القرطبي يريد أن يصوغ النحو صياغة جديدة تخلو من نظرية العوامل والمعمولات المذكورة والمقدرة ومن العلل والأقيسة "[1].

وإذا تتبعنا المدرسة الأندلسية نجد نوعين من النّحو ساد فيها نحو تقليدي ونحو تجديدي: "فالتّقليدي منه ما التزم فيه النّحاة بمناهج المدرسة البصرية والكوفية والبغدادية فشرحوا وعلقوا ودرّسوا والتزموا بما جاء في هذه المدارس فغاب عنهم الاجتهاد والانفراد بالرّأي والاستقلالية في النّهج والمذهب... وأمّا النّحو التّجديدي فهو الذي سلك فيه أصحابه منهجا مخالفا للمدارس الشّرقية ودعا فيه أصحابه إلى نبذ التّقليد والمحاكاة الجافة للدّرس النّحوي القديم وتعويضها بالاجتهاد"[2].

وقد قسّم العلماء نحاة الأندلس إلى ست طبقات هي:

الطبقة الأولى: من أعلامها أبو موسى الهواري وهو أول من جمع الفقه في الدّين وعلم العرب في الأندلس، والغازي بن قيس (ت: 199هـ)، وجودي بن عثمان النّحوي (ت: 198هـ).

الطبقة الثانية: من أعلامها أبو حرشن، وخصيب الكلبيُّ، وعبد الله بن الغازي بن قيس وكان من أهل العربية والشعر واللّغة (ت: 230هـ) [3].

الطبقة الثالثة: من أعلامها حرشن بن أبي حرشن، وعبد الملك بن مختار، وعباس بن فرناس.

الطبقة الرابعة: يمثلها يزيد بن طلحة وأبو صالح المعافري وطاهر بن عبد العزيز.

الطبقة الخامسة: من بين نحاتها المتميزين عفير بن مسعود، وابن أزهر الإستجي، وابن الأغبس وأبو الفتح سعدان وابن حجاج.

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 7.

[2] – جمال سنوني، المدارس النّحوية ومرتكزاتها في التّأصيل النّحوي، ص 47.

[3] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 253 – 259.

الطبقة السادسة: من أعلامها منذر بن سعيد القاضي وأبو وهب بن عبد الرؤوف ويوسف البلوطي، والرّازي[1].

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن كل طبقة من الطبقات المذكورة لها دور كبير في تطوّر النّحو ونضجه واكتماله؛ فكل طبقة تتسلم عبء الطبقة السابقة لها ويأتي دورها فتضيف إليه وتهذب منه وتوسع فيه، فتصلح ما فسد، وتكمل ما نقص، وتقيّم ما اعوّج لتخرجه أكثر وضوحا ودقة.

المطلب الرابع: وسائل وضع المصطلح النّحوي وإشكالاته وضوابطه

أولا: وسائل وضع المصطلح النّحوي

هناك عدة مصطلحات تفيد معنى الوضع منها: الاصطلاح، والتّسمية، والإطلاق، والتّوليد[2]، ووضع المصطلحات أو تحقيقها ليس بالأمر الهين بل من "أشق الأمور وأدعاها إلى الجلد والصبر والأناة والتّخصص الواسع بعلم واحد حتى بفرع من علم واحد...أمّا الكلمة العربية التي ستوضع أمام الأعجمية فليس من السهل إيجادها أو اختيارها، فهناك تراث علمي قديم لنا يجب مراجعته بغية العثور على لفظ عربي سائغ، له معنى اللّفظ الأعجمي، أو له معنى مقارب لمعناه"[3]، ومن معاني الوضع في اللّغة "الإيجاد والخلق... والوضع لغة (جعل اللّفظ بإزاء المعنى، واصطلاحا: تخصيص شيء بشيء متى أطلق فهم من الشيء الثاني)، ونحن نقصد بالوضع في هذا السّياق إيجاد المصطلحات المناسبة للمفاهيم على سبيل التّعيين والتّخصيص والمطابقة" [4]، ويقصد أيضا بوضع المصطلحات وإعدادها "جميع الفعاليات المتّصلة بجمع المصطلحات من الحقول العلمية، وتحليلها، وتنسيقها، ومعرفة مرادفاتها، وتعريفاتها باللّغة ذاتها، أو مقابلاتها بلغة أجنبية أو لغات أجنبية أخرى؛ وكذلك جمع المفاهيم

[1] – ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 265– 295.

[2] – ينظر: محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الاسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، ص87، 88.

[3] – محمد علي الزركان، الجهود اللّغويه في المصطلح العلمي الحديث، ص 54.

[4]– محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الاسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، ص85.

الخاصة بذلك الحقل، ودراسة العلاقات القائمة بينها، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتّعبير عن كلّ مفهوم بمصطلح واحد أو تخصيص مصطلح معيّن للمفهوم الواحد"[1].

والتّفكير في وضع المصطلح النّحوي يشير إلى أنّ النّحاة بدؤوا بذهن علمي متفتح، حيث جردوا ظواهر لغوية واسعة بأسماء اصطلاحية وصفية ذات دلالات قوية تعبّر عن معانيها، وذلك نحو: الفاعل، المفعول، الصفة، الفعل، الاسم، المبني، المعرب...وغيرها من المصطلحات[2].

وهناك عدة مصادر وآليات لغوية يتم اللّجوء إليها لوضع المصطلح النّحوي حسب احتياجات واضع المصطلح، حيث يختلف المصطلحيون العرب في طرق وقواعد وضع المصطلح النّحوي "فمنهم المحافظ المتشدد الذي يوجب مراعاة القياس والسماع واستغلال ما في التّراث اللّغوي في مقام أول، ومنهم من لا يكترث بهذا فيرى أنه على واضع المصطلح أن يستغل كل الوسائل اللّغوية المتاحة لديه، بما في ذلك استعمال العامية والصيغ قليلة التّداول، ومنهم من وقف موقفاً وسطا فأخذ بالآراء المعتدلة عند الفئتين"[3]، ويتم الوضع عادة من خلال وسائل متعددة نذكر منها عل سبيل المثال:

1 – الاشتقاق:

وهو "قدرة اللّغة على توليد كلمة من كلمة أو أكثر من كلمة أخرى تمثل الجذر الأساسي بما يشتق منها كأن نشتق من الكلمة كتابة الكلمات التالية: كتب- كاتب- مكتوب- كُتّاب- كتوب- مِكتاب- كتبة- كتاب"[4]، ونذكر على سبيل المثال أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي قد اهتدى بذكائه وحسه المرهف إلى حقيقتين من خلال منهجه في كتاب العين وهما: أن اللّغة العربية تتألّف من تسعة وعشرين حرفا لا يخرج عنها أي لفظ

[1] – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه العلمية وتطبيقاته العملية، ص 272.

[2] – ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النّحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنّشر والتّوزيع، ط1، 2006، ص 76.

[3] – محمد الراضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، ص 23.

[4] – فخري خليل النّجار، الخليل بن أحمد الفراهيدي آراء وإنجازات لغوية، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص34.

سواء أكان فعلاً أم اسماً أم حرفًا، وانحصار الكلمات بين الثنائي والخماسي "وهاتان الحقيقتان تسيران في دائرة الاشتقاق، وإن حصر اللّغة ومفرداتها ممكن بتتبع دوران كل حرف في البناء اللّغوي، وهذا الأمر مكّن الخليل بن أحمد من جمع حروف المعجم في بيت شعر واحد وهو:

صِفْ خَلْقَ خَودٍ كَمِثْلِ الشَّمْسِ إِذَا بَزَغَت يَحظى الضَجِيعُ بها نجلاءَ مِعطارِ"[1].

ومن أمثلة الاشتقاق عند الخليل قوله: "البِركةُ: ما ولي الأرض من جلد البطن وما يليه من الصّدر من كل دابة، اشتق من مَبرَك البعير، لأنه يَبرُك عليه"[2] وهو اشتقاق من الأمكنة، وقوله عند اشتقاق الأعلام: اشتق اسم عمرو من العَمر[3]، والرحمن الرّحيم من الرّحمة[4] .

2 – التّعريب:

المقصود به هو "ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتهم بعد كتابتها باللغة العربية، ثم إخراجها بميزان الصرف العربي، بفعل الاستعمال تصير كأنها أصلية، فالكلمة تكون أعجمية في الابتداء، عربية في الانتهاء"[5]، وقد استعمل الخليل هذا المصطلح من خلال قوله: "ودَيابُوذ: ثوبٌ له سدّانِ، ويقالُ: هو كِساءٌ، ليست بعربية، وهو بالفارسية دوبوذٌ فعُرِّبَت"[6]، ويقول: "والسماسرة: جمع السمسار، معرّبة"[7].

3 – النّحت:

وهو نوع من الاشتقاق سمي الاشتقاق الكبار وهو "انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيّر في ترتيب لبعض أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينها في المعنى واتفاق بالحرف ... والنّحت في الاصطلاح أن تعمد إلى كلمتين أو جمل فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة وهذا من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقا بالفعل وتسمى

[1]– فخري خليل النّجار، الخليل بن أحمد الفراهيدي آراء وإنجازات لغوية، ص 71، 72.
[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 367 .
[3]– نفسه، ج2، ص137.
[4]– نفسه، ج3، ص 224.
[5] – محمد طبي، وضع المصطلحات، المؤسسة العمومية لترقية الحديد والصلب سيدار، الجزائر، 1992، ص40، 41.
[6] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 13.
[7]– نفسه، ج7، ص 25.

الكلمة المنزوعة منحوتة"[1]، ومثال ذلك قول الخليل: "كلمة جُمعت من "حتى" ومن "على" وتقول منه: حيعل يُحيعِل حَيعَلَةً ... وهذا يشبه قولهم: تعبشمَ الرّجل وتعبقَسَ، ورجل عبشمي إذا كان من عبد شمس أو عبد قيس، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقوا فعلاً" [2]، فأخذ العين والباء من عبد ،والشين والميم من شمس، ثم قام ببناء من الكلمتين كلمة واحدة، وهي عبشمي عند إسقاط الدّال والسّين، هذا هو النّحت [3]، وهناك عدة أنواع للنّحت كالنّحت الفعلي، والنّحت الوصفي، والنّحت الاسمي، والنّحت النّسبي.

4 – التّراث:

للتّراث أولوية في وضع المصطلحات للمفاهيم المستجدة ، وهناك من يطلق عليه مصطلح الإحياء وهو "ابتعاث اللّفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه، وهو – بتعبير آخر– مجابهة الحاضر باللّجوء إلى الماضي للتّعبير بالحدود الاصطلاحية التّراثية عن المفاهيم الحديثة، من باب أفضلية العودة إلى التّراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في التّعبير عن أغراضنا المستجدة"[4]؛ ولا مناص من القول أنّه كنز الحضارات وجوهر الثقافات؛ ذلك أنّه يعدّ "أصل العلوم، وحاضن المعارف، وخزّان المفاهيم والمصطلحات، كما يمثل المنطلق السليم لكل إقلاع علمي، وتطور معرفي ثقافي"[5] على اعتبار أنّ اللّغة العربية لغة ثرية بتراثها الفكري والعلمي، ومختلف تجاربها الحضارية، ومما لا شك فيه أنّ الحصيلة اللّغوية التي تمتلكها تساعد في وضع وصياغة المصطلحات المقابلة للمفاهيم الواردة؛ ولهذا كان الرّواد الأوائل يتمتعون بسعة الاطلاع اللّغوي في التّراث إضافة

[1] فخري خليل النّجار، الخليل بن أحمد الفراهيدي آراء وإنجازات لغوية، ص96.

[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص60.

[3]– نفسه، ج1، ص61.

[4] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي العربي الجديد، ص 85.

[5] – رشيد سوسان، آليات وضع المصطلحات وتوليدها لدى الدكتور محمد مفتاح، مكتبة الطالب، ط1، وجدة، 2015، ص 26.

إلى ما تتضمنه المعاجم العربية من ألفاظ تتوافق مع المفاهيم المستحدثة [1]، ولهذا يتطلب من الباحثين والدّارسين إحياء مصطلحات التراث وأن يربطوا حاضرهم به دوما، ويشيّدوا حلولا لواقعهم بالاستعانة به.

5 – المجاز:

من الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في وضع المصطلحات المجاز الذي عرّفه العرب بأنه "ما تجاوز معناه الأصلي إلى غيره بقرينة مباشرة أو غير مباشرة تدل على ذلك"[2]، وهو بذلك "استعمال اللّفظ في غير ما وُضع له أصلاً، أي نقلُه من دلالاته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين"[3]، أي أنّه نقل لفظ من معنى آخر يلتقي معه في جانب دلالي معيّن، وقد استفاد العلماء العرب من المجاز في توليد المصطلحات ليحذوا حذو أسلافهم في ذلك.

ونستنتج مما سبق أنّ هذه الوسائل تمثل مصدرا من مصادر ضبط اللغة العربية، وكيفية نموها، وتطورها المصطلحي والمعجمي، وقد ارتبطت عملية الوضع أو التّوليد عند القدماء والمحدثين باختراع ألفاظ جديدة لم تكن معروفة من قبل أو بوضع دلالات جديدة لألفاظ قديمة.

ثانيا: إشكالات وضع المصطلح النّحوي

لم يسلم المصطلح النّحوي بدوره من الاضطراب والفوضى الاصطلاحية، ومن بين أهم المشكلات التي واجهته:

[1] – ينظر: قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، ص 260.

[2] – رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللّغة العربية عمقه التّراثي وبعده المعاصر، ص 76.

[3] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي العربي الجديد، ص 84.

- استعمال المصطلح للدلالة على أكثر من مفهوم في المنظومة المعرفية الواحدة؛ نذكر على سبيل المثال: مصطلح النّاقص الذي يراد به الفعل المعتل الآخر والفعل الذي لا يكتفي بمفعوله، وأيضًا مصطلح ذوات الثلاثة الذي يُحيل إلى الأصل المكوّن من ثلاثة صوامت وعلى الفعل الأجوف.
- استعمال مصطلحات عدة للإحالة على المفهوم الواحد كما يتبين في ترادف الثنائيات التالية: الواقع/ المتعدي، والخفض/ الجر، والنّعت/ الصفة، والعماد/ ضمير الفصل[1].

ثالثا: ضوابط وضع المصطلح النّحوي

والمقصود بالضبط الاصطلاحي "تشكيل المصطلحات بصورة سليمة، كما وضعها عليه أصحابها من دون تغيير أو تبديل، هادفين من خلاله إلى توضيح العلاقات المتولّدة من القراءات المختلفة، وأثر القراءة الخاطئة في المفهوم المراد من المصطلح"[2]، وعلى سبيل المثال مصطلح باب الإعمال الذي يُعَبّرُ عنه بباب التّنازع ضُبِطَ بأنّه مكسور الهمزة، والهدف من ذلك القراءة السليمة للمصطلح لأنّه يمكن قراءته بفتح الهمزة ، حيث أنّ الباب مبنيٌّ على أعمال متعددة، فالعلاقة بين القراءة الصحيحة والخاطئة هي السببية[3].

من بين الضوابط التي يجب مراعاتها عند وضع المصطلح النّحوي نذكر ما يلي:

– **صحة اللّغة:** يجب على واضع المصطلح أن يراعي صحة القواعد في وضع المصطلح.

– **الشيوع والذيوع:** أن تكون اللّفظة الموضوعة شائعة بين الدارسين؛ لأن الشيوع يؤدّي إلى استمرارية المصطلح واستقراره مثل مصطلح المبتدأ والخبر.

– **الإيحاء بالمعنى:** المصطلح لن يستقرّ ولن يكتب له النّجاح إذا لم يتضمن معناه المعنى الأصلي للكلمة، فمثلا مصطلح البدل يوحي معناه إلى ما وضع له، وكذلك الصفة.

---

[1] – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات، ص 41.

[2] – محمد ذنُّون يونس الفتحي، النّظرية النّقدية في دراسة المصطلح النّحوي حواشي شرح القَطرِ أنموذجا (الفِيشي، السَّجاعي، الآلوسِيان)، دار الفتح للدراسات والنّشر، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص46.

[3] – ينظر: نفسه، ص 46.

– **السّهولة**: أن تكون المصطلحات النّحوية الموضوعة سهلة وواضحة الفهم غير معقدة .

– **الدّقة**: يفترض أن يعبر المصطلح النّحوي عن المعنى بدقة، وأن يكون جامعا مانعا، حتى تستمرّ وتستقرّ مثل مصطلح الفاعل، الفعل وغيرها[1].

وخلاصة القول أنّ المصطلحات النّحوية هي وليدة النّحو نفسه، إذ نشأت في كنفه وترعرعت في أحضانه، وهي كغيرها من المصطلحات العلمية التي اهتم العرب بها من أجل إثراء لغتهم ومواكبة الجديد، فابتدعوا ألفاظا غير مستعملة وأحيوا ألفاظا قديمة، حيث اعتمدوا في ذلك على ضوابط وشروط لوضع المصطلحات.

[1]– ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2012، ص20– 21.

المبحث الثاني: مفهوم المصطلح الصّرفي

الصّرف من أهم العلوم العربية، وقد كان قديما جزءًا من علم النّحو الذي كان يُعرف بأنّه علم تُعرَفُ به أحوال الكلمات العربية مُفردةً ومركبةً؛ وعلماء العربية القدامى لم يفصلوا بين علم النّحو وعلم الصّرف؛ فالنّحو ممزوج باللّغة والصّرف والصّوت، وكان حدّ الصّرف مندرجًا في حدّ النّحو ولا تزال كتب النّحو القديمة تشمل العلمين معًا، فعلى سبيل المثال النّحو عند ابن جني هو انتحاء سمت كلام العرب من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنّسب[1]، كما جعلوا الصرف قسمًا من أقسام النحو، فالتّصريف "وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التّصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق"[2].

وأشار ابن جني إلى أنّ "التّصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنّحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة" [3]؛ أي أنّ درس الصرف يجب أن يسبق درس النّحو.

وقد ظلّ هذا المفهوم سائدًا حتى عصور متأخرة؛ فعلم النّحو مشتمل على نوعين من العلوم علم الصرف وعلم الإعراب[4]؛ فالبحث عن الكلمات العربية وهي في حالة الإفراد لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة من موضوع علم الصرف، والبحث عنها وهي في حالة تركيب ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم... وغيرها هو من موضوع الإعراب.

---

[1] – ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 35.

[2] – أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج1، ص 4.

[3] – نفسه، ص 4.

[4] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 10.

المطلب الأول: الصّرف بين اللغة والاصطلاح

إذا تتبعنا لفظة (صَرَفَ) فإنّنا نجد أنّها جاءت لمعانٍ متباينة؛ فالصّرف لغة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي هو: "فَضْلُ الدِّرْهَم في القيمة، وجَوْدةُ الفِضَّة، وبَيْعُ الذَّهَبِ بالفِضَّةِ، ومنه الصَّيْرَفِيُّ لتَصريفهِ أحدَهُما بالآخَر. والتَّصريف: اشتِقاق بعضٍ من بعضٍ. وصَيْرفِيّات الأمُور: مُتَصرفاتُها أي تَتَقَلَّبُ بالناسِ. وتصريف الرِّياحِ: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ إلى وَجهٍ، وحالٍ إلى حال، وكذلك تصريف الخُيُول والسُّيُول والأمُور. وصَرْف الدّهْرِ: حَدَثُه. وصَرْف الكلمة: إجراؤها بالتنوين"[1].

ويعرفه ابن منظور في عدة مواضع بمعان مختلفة بقوله: "الصَّرْفُ: رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ. وصَارَفَ نفْسَه عَنِ الشَّيْءِ: صَرَفَها عَنْهُ"[2]، ويقصد في هذا التّعريف أنّ الصرف هو الرّجوع عن الشيء.

أمّا في فضل الدّرهم وبيع الذّهب يقول: " الصَّرْفُ: فَضْلُ الدِرهم عَلَى الدِّرْهَمِ وَالدِّينَارِ عَلَى الدِّينار لأَنَّ كلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُصْرَفُ عَنْ قِيمةِ صاحِبه...الصَّرْفُ: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ لأَنه يُنْصَرَفُ بِهِ عَنْ جَوْهر إِلَى جَوْهر. والتَّصْرِيفُ فِي جَمِيعِ البِياعاتِ: إنْفاق الدَّراهم"[3].

وقوله: الصَّرْفُ: حِدْثان الدَّهْرِ، اسْمٌ لَهُ لأَنه يَصْرِفُ الأَشياء عَنْ وجُوهها، الصَّرْفُ: التَّقَلُّبُ والحِيلةُ، والصَّرْفُ الوَزْنُ والعَدْلُ الكَيْلُ، و الصَّرْفُ القيمةُ والعَدلُ المِثْلُ...[4]، ومن خلال التّعاريف التي تمّ ذكرها يتضح أنّ المعنى اللّغوي للفظة (صرف) بمختلف اشتقاقاتها (صرّفته، صرّف، الصرف، التّصريف) يدور في فلك التّغيير والتّحويل والتّقليب من حالٍ إلى حال، والصّرف هو مصدر الفعل (صرف) ومعنى صرفه جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة.

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 109.
[2] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج9، ص 189.
[3] –نفسه، ج9، ص 190.
[4] – ينظر: نفسه، ج9، ص 190.

ونجد هذه اللّفظة في القرآن الكريم بمختلف اشتقاقاتها وذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ**﴾[1]، وقوله: ﴿**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[2]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[3].

أمّا في الاصطلاح فمن أبرز تعريفات الصّرف عند القدماء نجد سيبويه يقول: "هو بناء ما لم تنطق به العرب على ما نطقت به"[4]، ويعرّفه ابن السّراج بأنّه: "إنّما سُميَ تصريفًا لتصريفِ الكلمةِ الواحدةِ بأبنيةٍ مختلفةٍ وخصوا بهِ ما عرضَ في أُصولِ الكلامِ وذواتِها من التغييرِ وهوَ ينقسمُ خمسةَ أَقسامٍ: زيادةٌ وإبدالٌ وحَذْفٌ وتغييرٌ بالحركةِ والسكونِ وإدغامٌ ولَهُ حدٌّ يعرفُ بهِ"[5].

وفي معنى التّصريف يحدّه ابن جني بقوله: "التصريف هو أن تأتي إلى حروف الأصول- وسنوضح قولنا "الأصول"- فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، لَإن أردت المضارع قلت يَضْرِبُ، أو اسم الفاعل قلت: ضارب، أو اسم المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضرباً، أو فعل لم يسم فاعله قلت: ضُرِبَ، وإن أردت أنَّ الفعل كان أكثر من واحد على وجه كثّر الضرب وكرره قلت: ضرَّب، فإذا أردت أنه استدعى الضرب قلت: استضرب، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: اضطرب ... وعلى هذا عامة التصريف في هذا

[1] – سورة يوسف، الآية 24.
[2] – سورة الجاثية، الآية 164.
[3] – سورة الأعراف، الآية 47.
[4] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج3، ص 242.
[5] – أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج3، ص 231.

النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعُّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك"[1].

وتمكّن ابن الحاجب (ت: 646هـ) ومن بعده شارح شافيته رضي الدين الاستراباذي (ت: 686هـ) أن يُحكِما ضبط هذا المصطلح؛ إذ يقول ابن الحاجب: "علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[2]، وهو ما أخذ به المتأخرون؛ فمدلول المصطلح عنده شمل أبنية الكلمة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء.

أمّا ابن عصفور الاشبيلي (ت: 669هـ) فيقول: " وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم من أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التّركيب"[3].

ويحدّه الشريف الجرجاني بأنّه: " علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[4]، فعلم الصرف ليس هو "التّغيير الذي يطرأ على الكلمة فيحوّلها من بنية إلى أخرى، ولكنه العلم بذلك التّغيير وصوره المتنوعة"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ علم الصّرف يشمل اصطلاحًا ثلاثة أمور:

- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء المعنى الذي يقتضيه المقام كالتّصغير واسم الفاعل والتّكسير.
- تغيير الكلمة، لا لمعنى طارئ، ولا لغرض آخر، كالزيادة والحذف والنّقل والقلب والإدغام والإمالة.

---

[1] – أبو الفتح بن جني، المنصف لابن جني شرح لكتاب التصريف لابن جني، ص 2.

[2] – رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزفزاف محمد نور الحسن ومحي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، القاهرة، 1980، ج1، ص 7. وينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 59. وينظر: التّهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996، ج1، ص 20. وينظر: يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين – دراسة وصفية تحليلية موازنة- ، منشورات ألفا للوثائق، ط1، 2019، ص 48.

[3] – أبو الحسن بن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص 33.

[4] – الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 133.

[5] – أحمد دحماني، علم الصرف في التراث والرؤيا التجديدية في ضوء البنية الصرفية الصوتية، مجلة علوم اللّغة العربية وآدابها، مج 13، ع1، 2021، ص 41.

العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة[1]، والمقصود ببنية الكلمة الصيغة التي توجد عليها الكلمة، في حالة كونها مفردة لأنّ ركوبها مع جارتها يُرجع البحث فيها يخُصّ النّحو.

وخلاصة القول أنّه على الرّغم من تعدّد تعاريف علم الصّرف إلاّ أنّها تصبّ في معنى واحد وهو العلم الذي يبحث في ضبط صيغ الكَلِم ومعرفة ما يعتريه من تصريف أو إعلال أو إدغام أو إبدال أو زيادة أو حذف أو قلب، وغير ذلك من الأصول التي يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة، وهو من أهم العلوم العربية التي يجب معرفة قواعده وخباياه لتجنب الوقوع في الخطأ.

واستنادًا إلى ما سبق ذكره نشير إلى أنّ القدماء لم يفرقوا بين الصّرف والتّصريف، فقد ورد المصطلحان متناوبان في المواضع نفسها للدلالة على أمر واحد بحيث يتوهم الدّارس أنّهما مترادفان، ومن زاوية أخرى حاول بعض الباحثين العرب أن يبيّنوا عكس ذلك وهو أنّهما مختلفان، فمن حيث الاشتقاق نجد أنّ الصرف مصدر (صرف) والتّصريف مصدر الرباعي (صرّف)، كما أن الصرف يشتمل على معنيين:

الأول: عملي (تطبيقي) وهو تحويل الأصل الواحد إلى كلمات متعددة ذات دلالات مختلفة لكنها تشترك مع بعض الوجوه في معنى الأصل، كتحويل المصدر إلى صيغة اسم الفاعل واسم المفعول.

والثاني: علمي (نظري) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة ليست بإعراب ولا بناء، موضوعه القوانين والقواعد الكليّة الخاصة بالوحدات الصّرفية الدالة، وقد تكون هذه الوحدة الصّرفية كلمة أو جزءا من كلمة، ويشمل موضوع الصّرف العلمي قواعد المغايرة وقوانينها بين الصّيغ كالمغايرة بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول[2]، أي ربطوا التّصريف بالمعنى العملي، والصّرف بالمعنى العلمي.

---

[1] – خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللّغوي، إدارة النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2011، ص 54.

[2] – ينظر: يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين، ص 47. وينظر: هادي نهر، الصرف الوافي، دروب للنّشر والتّوزيع، عمان، 2011، ص 13. وينظر: أحمد دحماني، علم الصّرف في التّراث والرؤيا التّجديدية في ضوء البنية الصّرفية الصّوتية، ص 41. وينظر: فهد خليل الزايد ومحمد صلاح رمان، الصّرف وبناء الكلمة تطبيقات وتدريبات في الصّرف العربي، دار الإعصار العلمي للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019، ص 15.

فالتّصريف كلمة تدل على "المبالغة والكثرة من فعل (صَرَّف) بتشديد الرّاء، ولأنّها أقرب إلى محل التّغيير، وفي صيغة التّكثير إشارة إلى أنّ في هذا الفن تصرفات كثيرة وتصرّف الشيء تقلبه من حال إلى حال، وتصريفه: تقليبه، وبه سُمي هذا العلم، أمّا مصطلح الصرف فهو مصدر صرف من باب (ضَرَبَ) ووزنه (فعل) ومعناه التّبديل، والتّغيير، والتّصريف والصرف علمان لهذا العلم المعروف بأنّه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكَلِم التي ليست بإعراب" [1]؛ أي أنّ الصّرف والتّصريف مصطلحان للعلم الذي يدرس التّغيير الذي يطرأ على أبنية الكلمة، وإنّما اختيار لفظ التّصريف لمناسبته كثرة التّغييرات التي تصيبها، أمّا اختيار مصطلح الصّرف لخفتّه وموافقته لمصطلح النّحو في الوزن.

ومن هذا المنطلق تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح التّصريف هو الذي وُضِع بدايةً عنوانًا لهذا العلم وبعدها ارتبط بمصطلح الصرف، إلاّ أنّ مصطلح التّصريف يفيد معنى التّغيير والتّحويل أكثر من إفادة مصطلح الصرف لهذا المعنى، ويوحي كذلك معنى التّصريف بالعمل والتّدريب وكثرة التّمارين، وفضلاً على ذلك ظهر مصطلح الصّرف ليشمل المسائل والقواعد التي وضعها العلماء، ولعلّ ظهوره يواكب استقلال هذا العلم عن النّحو[2].

ومن زاوية أخرى نجد أنّه على الرّغم من وضع القدماء لمصطلح الصّرف إلاّ أنّهم لم يُوضّحوا معناه توضيحًا كافيًا، ولم يُقسموه إلى عملي وعلمي، ولكن الباحث يستطيع أن يتبيّن هذين المعنيين فيما جاء عنهم، وإن لم ينُصوا عليهما، ويُحددوا أصولهما وموضوعاتهما[3]، ونجد من المحدثين من يفصل بينهما فالصّرف هو "مصدر المجرّد الثلاثي، والتّصريف هو مصدر الثلاثي المزيد فيه التّضعيف ...ولا يمكن زيادة لا بدّ من ملاحظتها بالرّغم من أنّ النّحاة القدامى لا يُميّزوا بينهما لا في اللّغة ولا في الاصطلاح، واستعملوهما بمعنى واحد"[4].

[1] – يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين، ص 50.

[2] – ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللّغوي، ص 57- 58.

[3] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النّهضة، بغداد، 1965، ص 23.

[4] – عصام نور الدين، المصطلح الصرفي مميزات التّذكير والتّأنيث، دار الكتاب العالمي، ط1، 1988، ص 48.

ولهذا فإنّ بعض الباحثين يعدّ التّصريف هو المعنى العملي (التطبيقي)، والصّرف هو المعنى العلمي (النظري)؛ أي أنّ التّصريف "يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات"[1]، ولعلّ ذلك كان سببًا في عدم إيجاد تعريف جامع مانع للصّرف أو التّصريف، فقد كان جزءًا من أجزاء النّحو وجاءت مسائله في البداية متناثرة ضمن المسائل النّحوية، والخلاصة أنّ مصطلح التّصريف ومصطلح الصّرف كلاهما يطلقان للدلالة على معنى واحد؛ فالتّصريف هو الصّرف وذلك عند التّكثير.

المطلب الثاني: في تاريخ الصرف العربي وواضعه

كان العلماء في أول عهدهم بالبحث والتّأليف والكلام عن العربية لا يُميّزون بين مباحث التّصريف ويُدرجونه في ثنايا مباحثهم عن اللّسان العربي "فالفروع متداخلة لقرب الوشيحة بينها في الغرض والمقصد، وكان العالم بالعربية حينذاك لغويًا نحويًا، راوية، أخباريا، ثم تمايزت موضوعات العلوم بعض التّمايز وصار علماء العربية طوائف، فهذا نحوي، وهذا لغوي، وهذا أخباري، وهذا نحوي لغوي أخباري"[2] ...إلى غير ذلك.

وقد كانت مباحث الصّرف في بداياته مُدرجة في ثنايا مباحث النّحو، وترتبط نشأته ارتباطًا وثيقًا بنشأة النّحو؛ حيث نشأ العلمان معًا ضمن الدّراسات اللّغوية، والبواعث التي أدّت إلى نشأة النّحو هي نفسها التي دعت لنشأة الصّرف، بعدما خشي أهل العربية من ضياع العلوم العربية وأحسّوا بالحاجة إلى صونها وعصمتها عن الخطأ، والعلمان من بين العلوم العربية التي كانت الحاجة ماسة إليهما؛ لأنّ "السليقة العربية شابتها مظاهر العجمة، فاختلّت لدى بعض القدماء – عربًا أو مولّدين – ملكة اللّغة، وندّت عنهم سقطات لغوية صرفية تهدّد صفاء العربية وسلامتها، فليس غريبًا أن يهبّ ذوو الغيرة على لغة القرآن، يذبّون عنها، ويجهدون لوضع حدود

[1] – خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللغوي، ص 58.

[2] – علي محمود النّابي، الكامل في النّحو والصّرف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2004، ص 8.

واضحة لصيانة اللّغة وترسيخ جذورها في النّفوس والعقول"[1]؛ أي أنّ الباعث الرّئيسي لنشأة الصّرف هو لحفظ القرآن الكريم من اللّحن والتّحريف الذي انتشر بعد أن اختلط العرب بالأعاجم، ومحاولة تعلّم العربية وفهم النّص القرآني.

ومن أمثلة اللّحن في التّصريف ما ذكره أبو الطيب اللّغوي (ت: 351هـ) نقلا عن الخليل: لم يزل أبو الأسود ضنينا بما أخذه عن عليّ رضي الله عنه؛ "حتى قال له زياد: قد فسدت ألسنة الناس، وذلك أنهما سمعا رجلا يقول: «سقطت عصاتي» فدافعه أبو الأسود"[2]، ووجه اللّحن في هذا المثال أنّه أنّث العصا بالتّاء مع أنّها ليست في حاجة إليها وكان الأجدر أن يقول عصاي؛ لأنّ العصا مؤنث مجازي بدون علامة في لغة العرب؛ لأنّه لا يجوز اجتماع علامتي تأنيث، والتّاء في قوله سقطت هي لتأنيث العصا[3].

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم تاريخ نشأة الصّرف إلى دورين:

الأول: يبدأ قبل أن يُؤلف سيبويه كتابه وينتهي بصدور الكتاب.

الثاني: يبدأ من صدور كتاب سيبويه، وفي هذه المرحلة بدأ التمييز بين موضوعات العلوم؛ حيث أصبح للمفردات العربية علم يبحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الألفاظ ووسموه بعلم اللّغة، وعلم آخر يبحث عن أحوالها التي ليست إعرابًا ولا بناء وسموه بعلم الصّرف[4].

وخلاصة القول أنّ بظهور كتاب سيبويه قوى التّمييز بين الموضوعات العلمية وظهرت بوادر التّخصص والتّفريع، فكان أن اختصّت بعض العلوم بأسماء محدّدة كتميّز علم الصّرف عن علوم العربية عامة، وعن علم النّحو خاصة، إلاّ أنّه لابدّ من الإشارة إلى أنّ بذور الصّرف الأولى قد ظهرت قبل أن يؤلف سيبويه الكتاب، ولعلّ نشوء الصرف مدرجا في ثنايا النّحو في منصف القرن الأول الهجري يُعزى لثلاثة أسباب:

---

[1] – فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتّصريف، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1971، ص 21.

[2] – أبو الطيب اللّغوي، مراتب النّحويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، 1430 هـ، ص 21.

[3] – ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان للطباعة والنّشر والتّوزيع، الرياض، ص 27– 28.

[4] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص28. وينظر: علي محمود النّابي، الكامل في النّحو والصّرف، ص 9.

- اندراج التّصريف في النّحو عند المتقدمين، دعاهم إلى إغفال ذكر الواضع الأول للتّصريف.
- اتفاق النّحاة على أنّ انتشار اللّحن هو السبب في نشأة النّحو، ولم يقتصر على ما يتصل بالإعراب فقط بل تجاوزه إلى بنية الكلم التي هي مجال علم التّصريف.
- أنّ مباحث التّصريف جاءت مكتملة في كتاب سيبويه، وهو ما يدل على أنّ بذور التّصريف ظهرت قبله بمدة تسمح بوضع المبادئ الأولى، فالمسائل المتفرقة، فالأصول العامة، فالفروع الجزئية، حتى جاء سيبويه فضمّنها كتابه الذي اشتمل أيضًا على القياس اللّغوي الذي يعدّ مرحلة تالية لأقيسة التّصريف[1].

وعن واضع علم الصّرف لم يُعرف على وجه التّحديد واضعه ومتى وضعه، وتضاربت الآراء في ذلك وكل ما ذكرته الروايات أنّ أول واضع له هو معاذ بن مسلم الهراء (ت: 187هـ)[*]، ودليل ذلك في المصادر القديمة ما قاله جلال الدين السيوطي أنّ: لأبي جعفر الرؤاسي: "عمٌ يقال له مُعاذ بن مسلم الهرّاء، وهو نحوي مشهور، وهو أول من وضع التصريف"[2] وتوجد روايات أخرى تدل على ذلك[**].

وعلى الرّغم من هذه الرّوايات التي تبيّن أنّ واضع علم الصّرف هو أبو مسلم معاذ الهرّاء إلاّ أنّ الحقيقة غير ذلك، لأنّ مسائل هذا العلم دُرِست قبله مع مسائل العربية بوجه عام، ودرست مع مسائل النّحو بوجه خاص، وإن دلّت هذه الرّوايات على شيء إنّما تدل على تكلمه في أمثلة من التّصريف لا أنّه تكلّم عليها كلامًا

[1] – ينظر: يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين، ص 62. وينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص 27 – 29.

[*] – سمي الهراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية، ولد أيام عبد الملك بن مروان، ونشأ بالكوفة، وكان مقرئًا، وله روايات في القراءات وصنف في النّحو والصّرف، لكن الأيام لم تحفظ من مصنفاته شيئا. ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998، ج2، ص 366. وينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 125. وينظر: علي محمود النابي، الكامل في النّحو والصّرف، ص 9.

[2] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج2، ص343.

[**] - يقول السيوطي: كَانَ أَبُو مُسلم قد جلس إِلَى معَاذ فَسَمعهُ يَقُول لرجل: كَيفَ تَقول من " تؤزهم أزًّا " سورة مريم، الآية: 83، (يا فاعلُ افعلْ)... وقد أورد السيوطي النّص بتصرف يسير وقال: أنّ كل ذلك ذكره الزبيدي وعقّب على ذلك بقوله: من هُنَا لمحت أَن أول من وضع التصريف معَاذ بن مسلم الهراء هذا. ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ص 291/2. وينظر: فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتّصريف، ص 24.

مبوبًا ومفصلًا[1]، وجدير بالذكر أنّ أبا مسلم معاذ الهراء كان أول من أفرد مسائل الصّرف بالبحث والتّأليف، وهو الذي وضع مسائل التّمرين والتي كان المتقدمون يسمونها التّصريف، فترسّم العلماء خطاه واقتفوا أثره ووضعوا الضوابط والقيود، ويستدرك اللّاحق منهم السّابق فيزيد قيدًا أو يُهمل مقيّدا حتى تمّ نضج هذا العلم واستقامت مباحثه[2]، ولا بدّ من التّأكيد على أنّ "مسائل التّمرين هي التّطبيقات العملية لأصول الصّرف ونظرياته، ومحال أن تكون هذه المسائل أسبق في الوجود من النّظريات والأصول التي تمدها بالقواعد والوسائل التّطبيقة"[3]، وتماشيا مع ما تمّ ذكره فإذا كان الهرّاء قد وضع مسائل التّمرين فهي ليست أصل التّصريف وقواعده وإنّما هي ثمرة لعلم ناضج مكتمل الأسس والبنيان، فعلى الرّغم من أنّه كان مولعًا بمسائل التّصريف فهذا لا يعني أنّه واضع علم الصّرف.

وإذا رجعنا إلى اللّحن اللّغوي الصّرفي الذي ظهر منذ صدر الإسلام يزيد من احتمال أن يكون علم التّصريف قد نشأ في ذلك العصر؛ وتوجد بعض الرّوايات التي تبيّن أنّ الإمام علي رضي الله عنه هو أول من رسم أصول العربية في النّحو والتّصريف، ذلك أنّه فطن إلى شيوع أخطاء في أبنية الكلمات وهيآتها، فوضع في علم البناء بابًا أو بابين، فكان ذلك أساس علم التّصريف[4].

فلا غرو أنّ ينسب وضع علم الصّرف إلى الإمام علي رضي الله عنه وأبي الأسود الدّؤلي، لأنّه هو الذي شرع في رسم أصول العربية في النّحو بطلب من الإمام علي رضي الله عنه ونشأة الصّرف في كنف النّحو يؤكد أنّه هو الذي رسم أصول العربية في التّصريف أيضًا.

وحوصلة القول أنّ واضع هذا العلم هو الإمام علي رضي الله عنه مُفكّرًا ومنظِرًا، وأبو الأسود الدّؤلي مُنفّذًا، أمّا معاذ بن مسلم الهرّاء هو أول من حاول أن يفرد التّصريف عن النّحو بالتّأليف ليكون علمًا مستقلاً ولم

[1] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 29.

[2] – ينظر: علي محمود النّابي، الكامل في النّحو والصّرف، ص 9. وينظر، يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين، ص 62- 63. وينظر: فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتّصريف، ص 24.

[3] – نفسه، ص 25.

[4] – ينظر: نفسه، ص 28.

تصل كتبه إلينا[1]، وأغلب الظّن أنّه لم يبلُغ ما بلغه سيبويه الذي ترك تراثا ضخمًا تكلّم فيه عن الصّرف وموضوعاته المختلفة، وإن لم يرتبها ويبوبها كما فعل المتأخرون، مع أنّه لم يقصد الصّرف بمعنييه العلمي والعملي، إلاّ أنّ الباحث يمكن أن يفهم ذلك من خلال الأبواب التي وضعها للتّصريف[2]، وجدير بالذكر كذلك جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي في الصّرف، فقد تعرّض لمسائل كثيرة من التّصريف نثرها سيبويه في كتابه وأسند كثيرًا منها إليه.

وبعد كتاب سيبويه نجد كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني (ت: 277هـ) وعلى الرّغم من أنّه لا يخرج عمّا ذكره سيبويه في الكتاب في باب التّصريف، مع تلخيص وإضافة بعض الأمثلة والشواهد والآراء، إلاّ أنّه أول من أفرد كتابًا خاصًا في الصّرف ووسمه بالتّصريف، وأصبح علمًا مستقلا بذاته[3].

ويمكن أن نوضّح مراحل التّأليف والتّصنيف في علم التّصريف على النّحو الآتي:

المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة من أبي الأسود الدّؤلي إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، وهي مرحلة التّأسيس، وكانت أبحاث علم الصّرف في هذه المرحلة جزءا من أبحاث علم النّحو.

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة من اجتهاد ومحاوله معاذ بن مسلم الهرّاء ليكون الصّرف علمًا مستقلا عن النّحو.

المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة بأبي عثمان المازني، وتنتهي بأبي الفتح ابن جني، وفي هذه المرحلة انفصلت الدراسات الصّرفية عن الدّراسات النّحوية، وتميّز علم الصّرف عن علم النّحو، وصار له مباحث وعلماء يتفردون بدراسته، ومصنفات يستقلّ بها[4].

[1] – ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف، ص 36.

[2] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص 29.

[3] – ينظر: نفسه، ص 31 – 32.

[4] – ينظر: يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصرفيين الجزائريين، ص 64.

المرحلة الرّابعة: استطاع علم التّصريف في هذه المرحلة أن تلمع فيه بوادر الاستقلال والتّميّز والاقتراب من الكمال، وكان ذلك في القرنين السادس والسابع الهجريين، ففيهما ظهرت كتب كثيرة اقتصرت عليه مثل: كتاب (أبنية الأفعال) لابن القطاع (ت: 518هـ)، وكتاب (نزهة الطرف في علم الصرف) لأحمد الميداني (ت:518هـ)، وكتاب (الممتع في التّصريف) لابن عصفور الإشبيلي (ت: 669هـ)[1].

المطلب الثالث: أسباب وضع علم الصرف وفائدته

إذا كان هذا العلم حيًا خصبًا فإنّ ذلك لم ينشأ من العدم، إنّما مردّ ذلك يعود إلى طبيعة اللّغة العربية الحية الخصبة التي تعدّ الينبوع الثّري الذي تستقي منه مختلف العلوم والثّقافات الأخرى، لذا اهتمّ العلماء بها كثيرًا وأعطوها وافر جهدهم وعنايتهم، باعتبارهَا الوعاءَ والقالبَ للقرآنِ الكريمِ؛ خشية أن يصيب هذه اللّغة الشّريفة اللّحن والانحراف؛ لأنّ التّفريطَ فيها إضاعةٌ للماضي، وهدمٌ للحاضرِ، وقضاءٌ على المستقبلِ، وكان جلّ عناية العلماء العرب مُنصبًا على دراستها في لهجاتها ونحوها وصرفها وأصواتها، وهي اليوم من أكثر اللّغات الإنسانية تصريفًا[2]، ودراسة التّصريف لا يستغني عنها متكلّم بالعربية ولا كاتب؛ فلا غنى لأديب ولا عالم عن دراسة وتفهم قضاياه،

وبطبيعة الحال فإنّ ما تتميّز به اللّغة العربية من تقلب كلماتها دلالة على "غزارة معجمها وتنوع مراميها، وسعة استجابتها للجديد من الدّلالات و المصطلحات، فمن الجذر الواحد يستطيع أبناؤنا أن يشتقوا الكثير من الكلمات الفرعية التي تحمل معنى الجذر، وتضيف إليه معنى زائد عليه"[3].

ونستطيع القول أنّ هذا العلم من العلوم ذات الشأن؛ فهو ميزان العربية، و يفيدنا في أمور كثيرة من أهمها:

---

[1] – ينظر: يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصرفيين الجزائريين، ص 64، 65.

[2] – ينظر: إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 9. وينظر: محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصّرف، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، ص 14.

[3] – نفسه، ص 14.

- معرفة الأصلي والزّائد في الصّيغ المختلفة.
- معرفة ما طرأ على ترتيب حروف الكلمة المفردة، فقد يتغيّر ترتيبها بتقديم بعض الحروف على بعض وهو ما يسمى القلب المكاني.
- معرفة ما قد يكون حذف من أصول بعض الصّيغ مثل: فعل الأمر[1].
- بالتّصريف يُعرَفُ ما يلي:

" – كيفية إسناد الأفعال إلى الضمائر المختلفة وما قد يحدث فيها من تغيير.

- كيفية بناء الفعل للمجهول والصّيغ التي يكون عليها عندئذ.
- كيفية توكيد الفعل بإحدى النّونين وما يستوجب ذلك من تغيير.
- كيفية التّثنية والجمع بالنّسبة للأسماء.
- كيفية النّسب والتّصغير"[2].

وممّا لا شك فيه أنّ لعلم الصّرف فائدة جليلة في عصمة اللّسان عن الخطأ واللّحن في المفردات، وله أهمية عظيمة في التّحليل اللّغوي، وتكمن منزلته في حاجة كل باحث في اللّغة إليه؛ ولم يغفل عن ذلك القدماء من بينهم ابن جني الذي تفطن لمدى أهمية هذا العلم والحاجة إليه في قوله: "التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعُل لا يجيء إلا على يَفْعُل بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنسانا يقول: كرُم يكرَم بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: يكرم أو لم تسمعهم؛ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء. ولم تحتج

[1] – ينظر: صلاح عبد العزيز علي السيد، محاضرات في الصّرف، جامعة الأزهر، كلية اللّغة العربية، المنصورة، 1993، ص 5.
[2] – نفسه، ص 5.

إلى السماع في هذا ونحوه"[1]، أمّا شرف علم التّصريف وبيان مرتبته في علم العربية نجد ابن عصفور الاشبيلي يقول: "التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ... ومما يبين شرفه أيضًا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"[2]، ويتحدث أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ) أيضًا عن فائدته بقوله: "علم التّصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام ويشرف المتحلى به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللّسان العربي وأجمل ذخيرة الفاضل النّحوي ولغموضه قلّ فيه التّصنيف والخلاف، ولم تتوارد عليه الأفهام، فيكثُر فيه الاختلاف، وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الوارد له"[3]، فهو يبيّن أيضًا سبب قلة التّأليف في علم الصّرف مقارنة بعلم النّحو، ويُرجِع ذلك إلى غموضه وصعوبة التّبحر فيه.

أمّا جلال الدين السّيوطي فيقول أنّ من فاته علم التّصريف فقد "فاتَه المعْظَم لأنا نقول: وَجَدَ وهي كلمة مُبْهمة فإذا صرفت أفصحت فقلت في المال: وُجْدًا وفي الضّالة: وِجْدَانًا وفي الغضب: مَوْجِدَةً وفي الحُزْن: وَجْداً.ويقال: القاسِط للجائر والمقْسِط للعادل فتحول المعنى بالتصريف من الجَوْر إلى العَدْل"[4].

وتتمثل أهمية هذا العلم وثمرته فيما يلي:

- ضبط بنية الكلمة العربية وذلك كي يصح نطقها، وتسلم حروفها من التّصحيف.

[1] – أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف لابن جني، ص 2. وينظر: يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين، ص 51.

[2] – أبو الحسن بن عصفور ، الممتع الكبير في التّصريف، ص 31– 33.

[3] – أبو حيان الأندلسي، المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف، تح: مصطفى أحمد خليل النّماس، المكتبة الأزهرية والجزيرة للنشر والتّوزيع، 2007، ص 31.

[4] – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 260.

- تيسير التّعرف على مفردات اللّغة في معاجمها؛ لأنّ المفردات العربية يتعرض بعضها للحذف أو الزّيادة، أو اختلاف ترتيب حروفها، فعلم الصرف يسهل التعرف على أصلها وبالتالي يسهل البحث عنها في المعاجم العربية .
- إثراء اللّغة بالمفردات، إضافة إلى العديد من الفوائد والثمرات؛ فهو ضروري لإتقان اللّغة العربية تكلمًا وتذوقًا وفهمًا، ومهم لتفسير نصوصها، كما أنّ دراسته واجبة لإتقان علوم الشريعة والقرآن الكريم والسنة المطهّرة، وغير ذلك[1].

واستنادًا إلى ما سبق ذكره يتضّح أنّ ثمرة الصرف تكمن في صون اللّسان والقلم وعصمتهما عن الخطأ واللّحن في المفردات لصيانة القرآن الكريم ولغته ضدّ أي لحن أو تحريف، وهو من أجلّ العلوم العربية موضوعًا، وأعظمها مكانةً، فهو أمّ العلوم وميزان العربية، وأدرك أغلب العلماء والباحثين أهميته ومكانته وفضله ومدى الحاجة إليه.

المطلب الرابع: مباحث علم الصّرف وموضوعه

يبحث هذا العلم في المفردات العربية من حيث "بنيتها كالأصالة والزّيادة وكالصّحة والإعلال والإبدال، وموضوعه الكلمات العربية من حيث الهيئة والكيفية التي تكون عليها لتدل على معانيها المقصودة من حيث التّغييرات التي تعتريها لأغراض لفظية"[2].

ويختص ب "الأسماء العربية المتمكنة والأفعال المتصرفة، فلا يبحث في الأسماء المبنية كالضمائر ولا في الأسماء المعجمية كيوسف، ولا في الأفعال الجامدة كعسى وليس، ولا في الحروف بأنواعها المختلفة"[3]؛ والمقصود

[1] – ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، المقصود في علم الصّرف المنسوب للإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان، مكتبة الآداب، القاهرة، ، ص18.
[2] – صلاح عبد العزيز علي السّيد، محاضرات في علم الصّرف، ص3.
[3] – أيمن أمين عبد الغني، الصرف الكافي، دار ابن خلدون، ط1، الإسكندرية، 1999، ص 7. وينظر: محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصّرف، ص14.

بالأسماء المتمكنة المعربة، أمّا الأفعال المتصرفة فهي التي لا تلزم صورة واحدة مثل: نِعمَ، وبِئسَ، وإنّما تتصرف مثل: فَرِحَ، يفرَحُ، افرَحْ...وغير ذلك.

ويكون تصريف الأسماء "بالتّعرّف عليها من حيث الصّحيح والمعتل والجرّد والمزيد من حيث الإفراد والتّثنية والجمع، ومن حيث النّسب إليها أو تصغيرها ومن حيث اشتقاقها، وتصريف الأفعال يكون بمعرفة تقسيماتها المختلفة كالتّجريد والزّيادة والجمود والاشتقاق والصّحة والاعتدال والتّعدي واللّزوم والبناء للمجهول، والتّوكيد بإحدى النّونين، وأحكام إسنادها إلى الضّمائر المختلفة، وبيان ما يدخلها من تغيير في ذلك كله"[1].

واستنادا إلى ما سبق ذكره نستنتج أنّ موضوع علم الصّرف هو الاسم المتمَكِّنُ (المعْرَبُ) والفعل المتصرّفُ، ولا يبحث عن الأسماء المبنية ولا يتناول ما جمد من الكلمات كالأدوات والأفعال الجامدة ولا يبحث عن الحروف، كما لا يوجد التّصريف في كلمة تَقِل أحرفها عن ثلاثة في أصلها.

المطلب الخامس: العلاقة بين النّحو والصّرف

في البدايات الأولى كان النّحو مشتملاً على الصّرف، وقد تحدّث الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه عن مسائل صرفية متنوعة في ثنايا معجم العين والكتاب دون نصوص صريحة منهما، ثم ما لبث هذا الأخير أن انفصل عن النّحو ووجد من يفرده بعمل مستقل، ونذكر على سبيل المثال: أبو عثمان المازني بتصنيف كتابه التّصريف الذي جمع فيه معظم بحوث الصّرف، وأبو الفتح عثمان بن جني الذي يُعرّف النّحو مُدخِلًا التّصريف في التّعريف نحو قوله: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا ثم

[1] – صلاح عبد العزيز علي السّيد، محاضرات في علم الصّرف، ص 3.

خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[1]؛ وهذا يعني تأكيده أنّ علم النّحو وعلم الصّرف علم واحد، كما أكّد أنّ الصّرف يجب أن يسبق النّحو؛ لأنّ الأول يختص بدراسة الكلمة المفردة ويبحث في جذورها وأصولها، على حين يختص الثاني بدراسة الكلام المرّكب أي يحدد أسلوب تكوين الجملة ومواضع الكلمات في الجملة ومن ذلك قوله:"التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر" فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه"[2]؛ ومعنى ذلك أنّ معرفة الكلمة جوهرية جدا في معرفة الجملة، ولهذا يُؤكّد ضرورة أسبقية دراسة الصّرف على النّحو لأنّ الكلمة أساس الجملة.

فعند دراسة لغة ما ينبغي بداية معرفة نظامها التّصريفي الذي يعتمد عليه نظامها النّحوي، ومعرفة التّصريف عندئذ طريق لمعرفة الاشتقاق[3]، وتتجلى علاقة الصّرف بالنّحو في النّقاط الآتية:

- الصّرف مقدمة ضرورية لمعرفة النّحو، فهو مكمّل وممهد له والعلاقة بينه وبين النّحو كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه، وهو ما التفت إليه ابن جني عندما دعا إلى أسبقية دراسة التّصريف على النّحو.
- الصّرف دراسة للكلمة، والنّحو دراسة للجملة والتّركيب[4].

وتماشيًا مع ما تمّ ذكره يتبيّن أنّ علم الصّرف يدرس الكلمة المفردة في معزل عن السياق، أمّا علم النّحو فهو لا يختصّ بدراسة الكلمات، إنّما هو علم التّركيب يختصّ بدراسة علاقات الكلمات بعضها ببعض في التّركيب

[1] – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 35.

[2] – أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف لابن جني، ص 4– 5. وينظر: صالح بلعيد، الصّرف والنّحو دراسة وصفية تطبيقية في مفردات برنامج السنة الأولى الجامعية أقسام الأدب العربي، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2002، ص72.

[3] – ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللّغوي، ص 49.

[4] – هادي نهر، الصّرف الوافي، ص 16–17.

اللّغوي، وإذا كان الصّرف يهتم بدراسة الكلمة فإنّ النّحو يهتم بدراسة الجملة التي تتكون من مجموع كلمات وهذا يدل على العلاقة الوطيدة بين النّحو والصّرف.

وبطبيعة الحال فإنّ الصّلة الموجودة بين العِلمين لا ينكرها ناكر، ولا يجحدها جاحد، فلا يستغني الصّرفي عن النّحو، ولا النّحوي عن الصّرف، فالعلمان متداخلان، فالفرق بينهما أنّ علم التّصريف يهتم بالتّغيرات الطارئة على الكلمة، بينما نجد علم النّحو يهتم بالجملة والعبارة أي التّركيب[1]، وعلى الرّغم من الفرق الموجود بينهما إلاّ أنّ علم النّحو لا يستطيع أن يستغني عن نتائج الدّراسة الصّرفية؛ لأنّ العلاقة بين أجزاء التّركيب تتأثر بشكل الصّيغة.

ولا بدّ من التّأكيد على أنّ معاني النّحو تبنى على معاني الصّرف؛ لأنّ "النّحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلاّ ما يقدّمه له الصّرف من المباني هو السّبب الذي جعل النّحاة يجدون في أغلب الأحيان أنّه من الصّعب أن يفصلوا بين الصّرف والنّحو، فيعالجون كلاّ منهما علاجًا منفصلاً ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيجٍ من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنّحو للنّحو، وما للصّرف للصّرف"[2].

نستنتج إذن أنّ الصّرف ليس غاية في ذاته، وإنّما هو وسيلة من وسائل دراسة التّركيب والنّص اللّذين يقوم بالنّظر فيهما علم النّحو؛ وهذا يعني أنّه لا يجوز عزل أحد العلمين عن الآخر نظريا أو تطبيقيا؛ ومعنى ذلك أنّ علم الصّرف لم يكن علمًا قائمًا بذاته في البدايات الأولى، وإنّما كانت الدّراسات الصّرفية ضمن الدّراسات النّحوية، وهو مقدمة ضرورية لدراسة النّحو، بل هو مكمل وممهد له، وعلى الرّغم من الفرق بينهما إلاّ أنّهما علمان متداخلان لا يستغني أحدهما عن الآخر.

[1] – يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين، ص 55– 56.

[2] – تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص 178.

خلاصة الفصل:

حوصلة القول أنّ المصطلحات هي السبيل إلى استكشاف خبايا كل علم من العلوم واستشراف معالمه، إذ يرى البعض أنّ العلم ما هو إلاّ مصطلحاته، وهو ما ينطبق على علم النّحو وعلم الصّرف، فلمعرفة خبايا هذين العلمين يقتضي بالضرورة تحديد مصطلحاتهما والوقوف على أهميتها، وهو ما بدله علماؤنا من الاهتمام بالمصطلحات النّحوية والصّرفية متبعين في ذلك انتقال دلالتها من المعنى اللّغوي إلى المعنى الاصطلاحي، مراعين مراحل نشأتها وتطورها، ومهتمين بضوابط وضعها وتحديد مدلولها تحديدا دقيقا حتى لا يقع غموض في المعنى واضطراب في أداء المدلول الصّحيح للمصطلح، لأن وضع هذه المصطلحات في علوم اللّغة العربية قد عرف أكثر من مرة ارتباكا وتشابكا وخلطا في تحديد مفهومها، ويلزم الدّارس للمصطلح النّحوي والمصطلح الصّرفي أن يكون على دراية أنّ الصّرف قديما كان قسما من أقسام النّحو، كما أنّ مسائلهما متشابكة إلى حدّ كبير ، ونتيجة البحث في الصّرف لا قيمة لها ولا وزن ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتّركيب.

الفصل الثالث:

المعجم الاصطلاحي النّحوي والصّرفي للخليل بن أحمد الفراهيدي

المبحث الأول: شخصية الخليل بن أحمد الفراهيدي وفكره المعجمي في العربية

المطلب الأول: شخصية الخليل

المطلب الثاني: فكر الخليل المعجمي ونشاطه العلمي

المطلب الثالث: آراء العلماء في نسبة كتاب العين

المبحث الثاني: المعجم الاصطلاحي النّحوي للخليل بن أحمد الفراهيدي

المبحث الثالث: المعجم الاصطلاحي الصّرفي للخليل بن أحمد الفراهيدي

المبحث الرابع: إسهامات الخليل بن أحمد في إثراء الاصطلاح النّحوي وأسباب الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي

المطلب الأول: جهود الخليل بن أحمد في علم النّحو ومصطلحاته

المطلب الثاني: أسباب الخلاف الاصطلاحي بين المذهب البصري والمذهب الكوفي

تمهيد:

تأتي أهمية الفكر المعجمي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي في المرحلة التي اتّسمت بضياع مجمل تصانيف النّحو واللّغة، حيث يمثل مقدمة أساسية ورائدة في الدّراسة اللّغوية العربية خاصة والإنسانية عامة [*]؛ إذ يعدّ معجم العين فضلاً عن كونه أول معجم يُؤلّف في اللّغة العربية فهو أيضًا مصدر من مصادر البحث عن البضاعة النّحوية والصّرفية خصوصًا أنّ تدوينه تمّ قبل تصنيف كتاب سيبويه؛ لأنّه مصنّف لغوي حافل بالمصطلحات؛ إذ أنّ مقدّمته فقط "تشمل مصطلحات عربية المصدر لغةً ومعرفةً، لأنّها تخلو من التّأثر بأي علم أجنبي ترجم على العربية، وهي كذلك مصطلحات رائدة لا تعرف لها أساسا متقدّما، وهي مصطلحات حيّة أيضًا إذ تداولها العلماء على اختلاف مجالات اختصاصهم، وجعلوها عدتهم في الدّرس الصوتي وتطبيقه على النّحو الذي تجلّى في علم التّجويد خاصة"[1]، وهو ما يدلّ على أنّ للخليل الرِّيادة في الدّراسات اللّغوية فهو أبو الدّراسات اللّغوية العربية وقد بُنِيَ في مضامين كتاب العين أن يكون دائرة معارف للغة العرب، فكان له قصب السبق في الدّراسات اللّغوية سواء الصوتية أو الصّرفية أو النّحوية.

فهو يعدّ من أوائل من صنّف في جمع اللّغة وألّف كتاب العين وقد بلغ من سعة علمه وغزارته أن قالوا فيه: "لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل ولا أجمع لعلم العرب"[2]، فقد كان علم الخليل منهلا لطالبي العلم في

[*] – إذا كان يُقال عن فرديناند دي سوسير (Firdinand de saussure) أبو اللّسانيات الحديثة، فإنّ الخليل هو أبو الدّراسات اللّغوية العربية، وعند النّظر إلى ظروفهما نجد شبها كبير؛ لأنّ كلاهما مُبدِعٌ، وكلاهما واكب بداية نهضة اجتماعية وعلمية في أمته، وكلاهما ساهم في سبيل نشر أفكاره الجديدة، فبالنّسبة للأول ساعدته الظروف أكثر حيث تكونت مدرسة خرّجت تلاميذ نجباء كتبوا أفكاره، ونشروها من بعد وفاته عكس الثاني –الخليل– كانت ظروفه وإمكاناته المادية والحضارية محدّدة لإطار البحث. ينظر: ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النّشأة والتّطور، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، ص7.

[1] – محمد الدّحماني، من قضايا المصطلح النّحوي، مجلة ورقات مصطلحية، ع1، فاس، 2013، ص41.

[2] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ص 1/ 380. وينظر: إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص13.

مختلف المجالات والتّخصصات؛ نظرا لأنّ تأليفه تزامن مع البدايات الأولى لنشأة النّحو العربي التي تميزت أساسا بتأرجح المفهوم النّحوي بين عدة تسميات بعضها جاء موجزا، والبعض الآخر جاء في شكل جمل واصفة.

وتماشياً مع ما تمّ ذكره سنحاول أن نُبيِّن دور هذا الفذ في وضع وتشكيل المصطلحات النّحوية والصّرفية التي شاعت في آثار معاصريه ومن أعقبهم من النّحاة من خلال معجم العين، وكتاب سيبويه الذي يتوفر على مصطلحات خليلية كثيرة، وأقوال الخليل مبثوثة في جميع أبوابه، فلا نكاد ننتقل من باب إلى آخر حتى نجد للخليل رأيًا، وهو ما يدل على أنّ النّحو والصّرف وأصولهما وقواعدهما هو الذي قرّره الخليل، وهو الموجه لسيبويه في جميع الموضوعات، ولهذا يُعدّ منهلا مهما للبحث فيه عن الثروة النّحوية والصّرفية للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ لأنّه أستاذ سيبويه وأخذ عنه الكثير من العلمِ، ولا يكاد يقول أمرًا إلاّ وقال حدثني الخليل، أو سألت الخليل...وغيرها من العبارات الدّالة على أقوال الخليل، وبطبيعة الحال يجب ألاّ نبحث في أمهات الكتب النّحوية فقط؛ لأنّ الباحث عن المصطلح النحوي والصرفي قد لا يجد ضالته في كتب النّحو ومتونه فحسب، إنّما يجب أن يتسع مجال البحث إلى متون أخرى، وأن لا يقتصر على ما هو مشهور ومتداول في النّحو والصّرف دون الالتفات إلى مصادر أخرى مهما ظهرت درجة بعده عن مجالهما.

المبحث الأول: شخصية الخليل وفكره المعجمي في العربية

المطلب الأول: شخصية الخليل

أولا:نسبه وأصله

هو أبُو عبد الرَّحْمَن الْخَلِيل بن أَحْمد بن عَمْرو بن تَمِيم الفراهيدي الْبَصْرِيّ، والفراهيدي نِسْبَة إِلَى فراهيد بن مَالك بن فهم بن عبد الله بن مَالك بن مُضر بن الأزد. وَيُقَال لَهُ أَيْضا: فرهودي، وَهُوَ وَاحِد الفراهيد، وقيل أَبوهُ أول من سمي أَحْمد بعد النَّبِي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وتوفّي سنة خمس وَسبعين وَمِائَة، وَقيل: سنة سبعين، وَقيل سِتِّينَ، وَله أَربع وَسَبْعُونَ سنة. وَسبب مَوته أَنه دخل الْمَسْجِد وَهُوَ يعْمل فكره، فصدمته سَارِيَة وَهُوَ غافل فانصدع وَمَات[1].

ثانيا: أخلاقه وصفاته

من صفاته تميّزه بالفطنة، وسرعة الخاطر ، وكان تقياّ، "لم يشغله من هموم الدنيا شيء، ولم تدفعه دوافع الطمع وحوافز المادة إلى طلب القرب من ذوي الشّأن وأصحاب المكانة، بل كثيرا ما رفض عروضهم حفاظا على كرامته وصونا لعلمه، ولم يكن همه باب بيته، كما قال عن نفسه، على حين أكل النّاس وشربوا بما فاض من ذهنه، وبقي هو فقيرا، يقيم في خصّ من أخصاص البصرة، ويعيش من بستان تركه له والده" [2] أي أنّه عاش فقيرا صابرا، كان أشعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متخرّق الثياب، متقطع القدمين[3] وما سبب ذلك إلاّ انقطاعه التّام إلى العلم، وقد أجمع العلماء أنّه أذكى العرب ومفتاح العلوم.

[1] – ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين النّحاة ، ج1، ص 557 – 560، وينظر: ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، ص 244. وينظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 47.

[2] – جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، ص 24.

[3] – ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002، ج2، ص 314.

ثالثا: شيوخه

لم تهتم كتب التّراجم والطبقات اهتماما كافيا بشيوخ الخليل، إلاّ أنّه يكاد يكون من المجمع عليه أنّه قد أخذ النّحو عن عيسى بن عمر الثقفي، وعن أبي عمرو بن العلاء[1]، وذكر بعضهم أنه أخذ النّحو عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

رابعا: تلاميذه

كانت حلقة الخليل من أكبر حلقات العلم في مسجد البصرة، وقد التفّ حوله تلامذة عرفوا فيما بعد قادة العلم واللّغة من بينهم: حماد بن سلمة، والنّضر بن شميل (ت: 203 هـ)، والمؤرّج السّدوسي (ت: 195هـ)، وعلي بن نصر الجهضمي (ت: 187 هـ)، والأصمعي، وسيبويه الذي هرع إليه يطلب ملازمته بعد أن سخر منه حماد بن سلمة، وأبو الحسن الكسائي الذي ترك الكوفة وحلقته والتحق به ليجلس إليه ويتعلّم عليه[2]، ولم يبخل الخليل عليهم بمعارفه واكتشافاته واستنباطاته وكان يشاركهم في كل أمر ويشجعهم.

خامسا: مؤلفاته

يذكر السيرافي أنّ "للخليل من التّصانيف غير العين: كتاب النغم، الجمل، الْعرُوض، الشواهد، النقط والشكل، كتاب فَائت الْعين، كتاب الْإِيقَاع"[3]، فكتاب النّغم والإيقاع يؤكّد معرفة الخليل بالموسيقى، وكتاب العروض ضمّنه بما استنبطه من علم العروض، وكتاب النّقط والشكل يؤكّد ما قاله العلماء أنّ الخليل هو أول من صنّف النّقط وذكر في هذا الكتاب ما توصل إليه "في باب النّقط والشّكل من ابتكارات لم يسبق إليها، وهي ابتداعه الشكل المعروف، وقد أخذه من صور الحروف، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف، والكسرة ياء صغيرة تحته، والفتحة ألف مبطوحة فوقه، وابتدع الخليل أيضا علامات الشّكل المعروفة الأخرى وهي علامات: الهمز

[1] –ينظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 45، 302.

[2] – ثريا عبد الفتاح ملحس، المعلّم الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، دار الكتاب اللّبناني، ط1، 1988، ص12.

[3] – جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين النّحاة، ج1، ص 560.

والتّشديد والإشمام"[1]، وكتاب الشّواهد كان يحتوي بين طياته بعض الشواهد التي سمعها من الأعراب، وكتاب الجمل في النّحو مشكوك في نسبته للخليل؛ لأنّه لم يعرف عن الخليل تأليفه لكتاب في النّحو ولو كان كذلك لأشار إليه سيبويه في الكتاب، كما لا يوجد في كتب النّحو التي خلفته نص واحد منقول من كتاب نحوي للخليل، وهو مؤلف في أحوال الجملة العربية ، وكتاب فوائت العين يتضّح من عنوانه فهو استدراك لما فاته في العين[2].

المطلب الثاني: فكر الخليل المعجمي في العربية ونشاطه العلمي

أولا: منهج الخليل في العين

انتهج الخليل في معجم العين منهجا فريدا من نوعه ميّزه عن غيره من المؤلفين لقوة ذكائه وفطنته، ويعد أول معجم عرفه العرب في تاريخهم؛ إذ اعتمد في تأليفه على ترتيب مخارج الحروف وليس على التّرتيب الألفبائي السائد، ويقوم منهجه في البناء المعجمي على عنصرين هما: " العنصر الصوتي والعنصر الرياضي، وفي الواقع أنّ كلا منهما يعدّ نظرية قائمة بذاتها، وتتوافق النّظريتان عنده من أجل تحقيق هدف رائد هو إحصاء مفردات اللّسان العربي بمهملها ومستعملها، والوقوف علة أسرارها وطبيعة بنائها"[3] وطريقة الخليل قريبة من الطريقة التي استخدمها في العروض " متأثرا بنظرية التّباديل والتّوافيق الرياضية"[4]، وقد اعتمد في تأليفه على ما يلي:

1 – ترتيب الحروف:

تضمنت مقدمة العين في ما يقارب أربعة عشر صفحة من الحجم المتوسط بالحديث عن مجال علم الأصوات وفروعه المختلفة وحفلت بثروة اصطلاحية هائلة في علم الأصوات مثل: الحروف الذلقية، الحروف الصتم، الحروف اللّثوية، الحروف الشّجرية، ذلق اللّسان، جرس الحرف...وغيرها كثير، وقد ابتدع الخليل ترتيبا

[1] – جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، ص 32 – 34.
[2] – ينظر: نفسه، ص 33 – 34.
[3] – ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتّطور، ص 52.
[4] – جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي ، ص 32.

خاصا وفق مخارج الحروف " مبتدئا بحروف الحلق ثم حروف الحنك، ثم الأضراس ثم الشّفاه، وجعل حروف العلة آخرا، وهي حروف هوائية، ويؤكّد الخليل بهذا الإنجاز الرّائد عبقريته وتفوّقه على من سبقه، فقد أعمل فكره لإيجاد ترتيب لم يسبقه إله احد"[1] وهذا يؤكّد معرفته بجهاز النّطق، وقد جاء ترتيبه حسب التّسلسل التالي[2]:

المخرج	الحروف
الحلقية	ع، ح، ه، خ، غ
اللّهوية	ق، ك
الشّجرية	ج، ش، ض
الأسلية	ص، س، ز
النّطعية	ط، د، ت
اللّثوية	ظ، ذ، ث
الذلقية	ر، ل، ن
الشفوية	ف، ب، م
الهوائية	و، ا، ي، ء

ومن خلال هذا الجدول يتضح معرفة الخليل بجهاز النّطق عند الإنسان، وهو تأليف مبتكر لم يسبقه أحد في ذلك، مبتدئا بحرف العين، ولهذا سماه كتاب العين من باب تسمية الكل بالجزء، وقد اهتدى إلى هذه الطريقة معتمدا على خبرته الشخصية ومواهبه في تذوق الأصوات والحروف، وبدأ هذه الطريقة على أساس يختلف عن الطريقة التي كانت سائدة وهي الطريقة الألفبائية التي وضعها نصر بن عاصم، وتأثر كثير من واضعي المعاجم العربية به وساروا على نهجه في تأليف معاجمهم.

[1] – ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتّطور، ص 58.

[2] – ينظر: نفسه، ص 58.

2 – ترتيب الأبنية:

بعد ترتيب الحروف اتّجه الخليل إلى الخطوة التالية وهي أبنية اللّغة ووجد أنّ: "كلاَم العَرَب مبنيّ على أربعةِ أصناف: على الثُّنَائِيِّ والثُّلاَثِيّ، والرُّباعيّ، والخماسيّ، فالثُّنائِيُّ على حَرْفَيْنِ نحو: قَدْ، لَمْ، هَلْ، لَوْ، بل ونحوه من الأدوات والزَجْر والثلاثيُّ من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ، مَبْنِيٌّ على ثَلاَثَةِ أحرف. ومن الأسماء نحو: عُمر وجَمَلَ وشَجَر مَبْنِيٌّ على ثلاثةِ أحرُف. والرباعي من الأفعال نحو: دَحْرَجَ، هَمْلَجَ، قَرْطَسَ، مبْنِيٌّ على أربعةِ أحْرف.ومن الأسماء نحو: عَبْقَر، وعَقْرَب، وجندب، وشبهه. والخماسيُّ من الأفعال نحو: اسْحَنْكَكَ واقْشَعَرَّ واسحَنْفَرَ واسبَكَرَّ مبنيّ على خمسة أحرف"[1].

3 – ترتيب التّقاليب:

اهتدى الخليل في العين بجلاء عبقريته وذكائه الشديدين إلى فكرة التّقليب "ليميّز المستعمل من المهمل فرأى أنّ حرف العين مثلا يمكن أن يغير موضعه في البناء الثلاثي مرتين بأن يكون أولا وثانيا، أو ثانيا وثالثا، وفي الرباعي أربعا بأن يكون أولا وثانيا، أو ثالثا، أو رابعا، وفي الخماسي خمسا"[2]؛ أي أنّ البناء الثنائي مثلا إذا قمت بتغيير ترتيب حرفيه مكان بعضهما تحصل على كلمتين نحو: قد، دق، ونفس الأمر مع الثلاثي والرباعي والخماسي، وممّا لاشك فيه أنّ عقل الخليل الثاقب وذهنه النّاقد ساعده في معرفة المستعمل من المهمل في اللغة العربية، فأبقى على المستعمل وهمل سواه.

ثانيا: نشاط الخليل العلمي

ما يحكى عنه من العلم والزّهد أشهر من أن ينشر وأظهر من يذكر، يعتبر عقله من العقول الفذة، له قدرات أهلته لأن يكون إمام عصره وفريد زمانه، وسيد أهل الأدب قاطبة؛ عارف بالموسيقى وله إلمام بالإيقاع والنّغم، وهذه المعرفة هي التي أوحت إليه علم العروض وأخرجه إلى الوجود وحصر أقسامه في خمس دوائر يستخرج

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 48.

[2] – محمد الأمين خويلد وإسماعيل سيبوكر وإسماعيل نور الدّين، منهج الخليل في معجم العين، مجلة آفاق العلوم، مج 6، ع 1، 2021، ص 39.

منها خمسة عشر بحراً، ثم زاد فيه الأخفش بحراً آخر وسماه الخبب ، وَعمل أول كتاب الْعين الْمَعْرُوف الْمَشْهُور الَّذِي بِهِ يتهيأ ضبط اللُّغَة. وَكَانَ من الزهاد فِي الدُّنْيَا، والمنقطعين إِلَى الْعلم؛ وَهُوَ أستاذ سِيبَوَيْهٍ، وَعَامة الْحِكَايَة فِي كِتَابه عَنهُ؛ وَكَانَ آيَة فِي الذكاء، وفكره مبدع، وَكَانَ النَّاس يَقُولُونَ: لم يكن فِي الْعَرَبيَّة بعد الصَّحَابَة أذكى مِنْهُ، وَكَانَ يحجّ سنة، ويغزو سنة، وكان الغاية في استخراج مسائل النّحو وتصحيح القياس فيه[1]، إذ له إسهامات عظيمة في علم النّحو والصرف فهو الذي أرسى قواعدهما، ووضع مصطلحاتهما، وبسط القول في مباحثهما المختلفة كالعامل والسماع والقياس والتّعليل، فقد نشأ في البصرة موطن العلوم، وأخذ يرتوي من ينابيعها.

وعن سبب تزهده وعزلته أنه أراد أن يستقيم له ما يريد، فلا يلهيه الثراء ولا الكبرياء، فهو المؤسس الحقيقي لعلم النّحو الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه، وأول مبتكر للمعاجم العربية، فهو لا يلم بعلم ح تى يلتهمه التهاما، وهو لم يؤلف في النّحو كتابا وكأنّه اكتفى بحفظ تلاميذه وما ورثهم إياه منه، وقد امتلأ كتاب تلميذه بآرائه، وعامة الحكاية في كتابه عن الخليل؛ فكلما قال سيبويه: سألته، أو قال: [قال] من غير أن يذكر قائله؛ فهو الخليل بن أحمد حتى قال القدماء: عقد سيبويه أبواب كتابه بلفظه ولفظ الخليل[2]، ولما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب: "إنّ سيبويه ألّف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى، قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حَكى عنِّي" [3].

[1] – ينظر: ثريا عبد الفتاح ملحس، المعلّم الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، ج1، ص557 – 558. وينظر: أبو سعيد السيرافي، أخبار النّحويين البصريين، ص 31. وينظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص45.

[2] – ينظر: جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، ص 28. وينظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 45.

[3] – أبو سعيد السيرافي، أخبار النّحويين اليصريين، ص 52.

المطلب الثالث: آراء العلماء في نسبة كتاب العين

لقد اختلفت آراء العلماء القدامى والمتأخرين في نسبة كتاب العين إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد نُسجت حول ذلك الخلاف حكايات وروايات كثيرة نحن لسنا بصدد ذكرها في هذا البحث فهي في تفاصيلها موجودة في أكثر المصادر القديمة، ومن بين هذه الآراء من نفى نسبة الكتاب إلى الخليل، ومنهم من أثبت نسبة الكتاب إليه، ومنهم من اضطرب رأيه في نسبة الكتاب.

ومن بين العلماء الذين رأوا أنّ الكتاب كله أو بعضه ليس للخليل نذكر منهم: النضر بن شميل، وأبو حاتم السجستاني، وأبو العباس ثعلب، وأبو سعيد السيرافي، وأبو منصور الأزهري.

أما الذين قالوا بنسبة الكتاب للخليل فهم جماعة نذكر منهم: أبو بكر بن دريد ونضرب مثالا على أنّه صرّح في مقدمة كتابه جمهرة اللغة بذلك من خلال قوله: "وَلم أجر فِي إنْشَاء هَذَا الْكتاب إِلَى الإزراء بعلمائنا وَلَا الطعْن على أسلافنا، وأنى يكون ذَلِك؟ وَإِنَّمَا على مثالهم نحتذي، وبسبلهم نقتدي، وعَلى مَا أصلوا نبتني. وَقد ألف أَبُو عبد الرَّحْمَن الْخَلِيل بن أَحْمد الفرهودي، رضوَان الله عَلَيْهِ، كتاب الْعين، فأتعب من تصدى لغايته، وعنى من سما إِلَى نهايته، فالمنصف لَهُ بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بعده لَهُ تبع أقرّ بذلك أم جحد، وَلكنه رَحمَه الله ألف كِتَابه مشاكلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره"[1]، ورأى ذلك أيضا المفضل بن سلمة، أبو القاسم الزجاجي، ابن درستويه، والفارابي، وأبو حامد البشتي الخارزنجي، وابو علي القالي، وأبو عبد الله الخوارزمي فقد نقل من كتاب العين إلى كتاب مفاتيح العلوم ونسب ما نقله منه إلى الخليل، وكذلك ابن نديم نسب في الفهرست الكتاب له صراحة في ترجمة الخليل، وابن فارس، والجوهري، والقفطي[2].

[1] – ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1987، ج1، ص 40.

[2] – محمد رياض كريم، القول الفضل في نسبة كتاب العين إلى الخليل، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، ط1، 1992، ص 45 – 169.

وعلى الرّغم من وجود بعض القدماء والمتأخرين الذين اضطرب رأيهم في نسبة الكتاب إلى الخليل واتسم بالغموض كأبو هلال العسكري، والفيروز آبادي، وأبو منصور الثعالبي، والبعض الآخر الذين نفوا نسبته للخليل إلاّ أنّ أغلب العلماء القدماء والمتأخرين يؤيدون نسبته للخليل.

أي أنّ الكتاب للخليل وليس لغيره ويرجع ذلك إلى بعض الاستنتاجات نذكر من بينها ما يلي:

- أنّ معظم المسائل النّحوية التي قال بها الخليل في العين موجودة في كتاب سيبويه بصيغة سؤال موجه منه لأستاذه على نحو: وسألت الخليل، وهذا الأمر دليل قاطع على نسبته للخليل.
- أنّ "الرّوح التي كتب بها العين هي روح الخليل التي تنبئ عن علمه وعن نزعته البصرية في مناقشة بعض القراءات وتخطئة بعض العرب زد على ذلك عناضر الضبط والتقعيد والمبالغة في التحري والدقة وفي إيراد الشواهد والتعمق في التّأويل والتقدير والقياس"[1].
- يحتوي العين على أسماء رواة معاصرين للخليل، أمّا ما وجد من ذكر رواة متأخرين فهو منعمل الوراقين وأصحاب الحواشي[2].

استخلاصاً لما سبق ذكره يتبيّن أنّ كتاب العين هو للخليل بن أحمد الفراهيدي وبتأليفه لمعجم العين يعد أول العلماء الذين سعوا إلى ضبط اللّغة العربية وترتيب ألفاظها، كما أنّه حجر الأساس لأي دراسة سواء معجمية أو مصطلحية أو نحوية أو صرفية أو دلالية؛ فهو أهم المكانز والذخائر اللّغوية التّراثية.

[1] – هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 12.

[2] – نفسه، ص 12.

المبحث الثاني: المعجم الاصطلاحي النّحوي للخليل بن أحمد الفراهيدي

تطوّر الدّرس النّحوي واتّسع موضوعه وبلغ ذروته مع الخليل بن أحمد الفراهيدي في القرن الثاني للهجرة الذي رفع قواعد النّحو والتّصريف وأركانهما، ووضع مادة علمية مضبوطة ودقيقة بما رسم من مصطلحات تحمل مفاهيم واضحة وظّفها العلماء بعده، وكان مصدر إلهام لمعاصريه ولاحقيه واستفادوا من ثروته الاصطلاحية النحوية ينتقون منها أقوى المصطلحات وأكثرها وضوحا، ولهذا سنتناول في هذا المبحث المعجم الاصطلاحي النّحوي للخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال القيام أولا بعملية جرد وإحصاء للمصطلحات النّحوية عنده وترتيبها ترتيبًا ألفبائيًا كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

الحرف	*المصطلح*
– أ –	**– الاتّصال** **– أدوات الكلام** **– الاستثناء** **– اسم معرفة** **– الاسمية** **– الإضافة** **– الاضطرار** **– إضمار الصّفات** **– الإعراب** **– الإغراء** **– الألف واللّام**

	– الإنذار
– ب –	– البدل
– ت –	– التّأكيد – التّحذير – التّقريب – التّنبيه – التّنوين – التّوكيد – التّوهم
– ج –	– الجحد – الجرّ – الجزم – الجملة
– ح –	– حرف استفهام – حرف العطف – حرف النّدبة – حرف أمنية – حرف مجازاة في الشّرط – حروف الجزاء

	– حروف الخفض – حروف الصّفات
– خ –	– الخفض
– ر –	– الرّفع
– س –	– السّكون
– ص –	– الصّفة – الصّلة
– ض –	– الضّم
– ظ –	– الظّاهر – الظّرف
– ع –	– العطف
– ف –	– الفتح – فعل معكوس
– ك –	– الكسر – الكناية/ المكني
– م –	– المبتدأ – المضاف – المضاف إليه

	– المضمر
– ن –	– النّحو – النّداء – النّدبة – النّسق – النّصب – النّعت – النّفي – النّكرة والمعرفة

ومن خلال هذا الجدول انتهينا إلى إحصاء سبعة وخمسين مصطلحا؛ ويمكن القول إنّ هذه المصطلحات النّحوية كان للخليل قصب السبق في وضعها وابتداعها، ومن يبحث أكثر في معجم العين وكتاب سيبويه وأمهات الكتب النّحوية الأخرى سيجد مصطلحات نحوية أخرى له الرّيادة في وضعها لم نتطرق إليها نظرا لطبيعة هذا الموضوع وعلى الرّغم من أنّ لكتاب سيبويه الفضل في إذاعتها وإشاعتها، إلاّ أنّ معجم العين يزخر بعددٍ أكبر من المصطلحات النّحوية الخليلية، كما أنّه يتضمّن على الكثير من الأحكام النّحوية والتّعريفات المرتبطة بالمصطلحات النّحوية التي نجده دوّنها بمعنييها اللّغوي والاصطلاحي، في حين نجده في بعض الأحيان يضع المصطلح دون تعريف ويُشير إليه فقط من خلال الأمثلة.

وبعد هذا الجرد المصطلحي تأتي عملية وضع تعريف للمصطلحات الهدف منها هو إظهار دلالتها وتمييزها عن غيرها من المصطلحات؛ لأن كثير من المصطلحات التي تشترك في نفس التّسمية فيؤدي ذلك الاشتراك إلى

الحيرة والتّردد لدى الدّارس، وبالتّعريف يزول الغموض وتتحقق الغاية، ويمكن تعريف المصطلحات النّحوية عند الخليل من خلال الترتيب الآتي:

- أ -

➢ **الاتّصال:**

استعمله الخليل في قوله: "إذ، إذا: إذ لما مَضَى وقد يكون لما يُستَقْبَل، وإذا لِما يستقبَل. وإذا جوابُ توكيد الشرط يُنَوَّن في [الاتّصال] ويُسَكّنُ في الوقف"[1]؛ ويذكر الخليل عند تعريفه للفعل وَصَلَ أنّ: "وصل: كلُّ شيءٍ اتَّصَلَ بشيءٍ فما بينَهما وُصْلَةٌ"[2]، أي أنّ هذا المصطلح ورد عند الخليل بمعنى الوصل.

➢ **أدوات الكلام:**

ورد هذا المصطلح عند الخليل بن أحمد الفراهيدي دون تعريف، ولكنه أول من استعمل هذا المصطلح في معجم العين من خلال قوله: "مَنْ ومِنْ: حرفان من أدوات الكلام. والمنون: الموت. وهو مؤنث"[3].

ومن بين الأدوات التي استعملها الخليل بن أحمد نذكر:

- **إنَّ وأنّ :**

من خلال قوله: "إنّ وأنّ ثقيلة، مكسورة الألف ومفتوحة الألف، وهي تنصب الأسماء، فإذا كانت مبتدأ ليس قبلها شيء يعتمد عليه، أو كانت مستأنفة بعد كلام قد تمّ ومضى، فأتيتَ بها لأمرٍ يعتمدُ عليها كسرتَ الألف، وفيما سوى ذلك تنصب ألفها"[4].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج 8، ص 204.
[2] – نفسه، ج7، ص 152.
[3] – نفسه، ج8، ص 375.
[4] – نفسه، ج8، ص 396.

- **لو:**

في حديثه عن كلام العرب وأنّه مبنيٌّ على أربعة أصناف هي: "الثُّنَائِيِّ والثُّلاَثِيّ، والرُّباعيّ، والخماسيّ، فالثُّنائِيُّ على حَرْفَيْنِ نحو: قَدْ، لَمْ، هَلْ، لَوْ، بل ونحوه من الأدوات والزَجْر"[1]، ويقول أيضا: "لو: حرف أمنية، وكقولك: لو قَدِم زيدٌ، لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فهذا قد يُكْتَفَى به عن الجواب. وقد تكون (لو) موقوفةً بين نَفْيٍ وأُمْنيّة [إذا وُصِلَتْ ب (لا)] . كقولك: لولا أكرمتني، أي: لم تُكرمني، ولا يكون جواب (لو) إلاّ بلامٍ إلاّ في اضطرار الشِّعر"[2]، وتوجد أمثلة أخرى.

- **لن:**

نحو قوله: "وأمّا (لن) فهي: لا أنْ، وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنّها تُشْبِهُ في المعنى (لا) ، ولكنّها [أوكد] . تقول: لن يُكْرِمَك زيدٌ، معناه: كأنّه يَطْمَعُ في إكرامِهِ، فنفيتَ عنه، ووكّدتّ النَّفي بلن فكانت أوكد من (لا)"[3] ووردت في مواضع أخرى.

- **لولا:**

يقول: "وأمّا (لولا) فجمعوا [فيها بين (لو) و (لا)] في مَعْنَيَيْن، احدُهما: (لو لمْ يكُنْ) ، كقولك: لولا زيد لأكرمتك، معناه: لو لم يكن. والآخر: (هلاّ) ، كقولك: لولا فعلت ذاك، في معنى: هلاّ فعلت، وقد تدخل (ما) في هذا الحد في موضع (لا)"[4] بالإضافة إلى أمثلة أخرى.

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ الخليل يقصد بمصطلح أدوات الكلام حروف المعاني ونجد أنّ أهل الكوفة يسمون حروف المعاني الأدوات[5]؛ لأنّ الحروف التي ذكرها الخليل في المثال السابق – مَنْ ومِنْ – هي من

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ،ج1، ص 48.
[2] – نفسه، ج 8، ص 348، ج1، ص187، 211، 242، 278، 294، 297، ج 2، ص 12، 119.
[3] – نفسه، ج7، ص 350، ج 3، ص 380، ج5، ص 51، ج7، ص 331.
[4] – نفسه، ج8، ص 350، 351، ج1، ص 221، 270، ج2، ص287، ج3، ص248، ج4، ص64، 394.
[5] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، ص 63.

حروف المعاني التي هي حروف الجرّ، وقد تكون حروف العطف أو حروف الاستفهام أو حروف النّصب وتكون لها معنى عند النّطق بها.

- **الاستثناء:**

جاء في لسان العرب: "حاشَيْتُ مِنَ الْقَوْمِ فُلَانًا: استَثنيْت"[1]، ونجد الخليل يقول أنّ حاشا كلمة استثناء[2]، ويُضيفُ أبو البقاء الكفوي أنّ الاستثناء لغة هو المنع والصّرف[3]، وفي المعجم الوسيط "(اسْتَثْنَاهُ) أخرجه من قَاعِدَة عَامَّة أَو حكم عَام"[4]، وهذا المعنى اللّغوي لا يبتعد عن ما جاء في اصطلاح النّحويين من أنّ الاستثناء هو: "إِيرَاد لفظ يَقْتَضِي رفع مَا يُوجِبهُ عُمُوم اللَّفْظ، أَو رفع مَا يُوجِبهُ اللَّفْظ"[5]؛ وهذا يعني أنّ الاستثناء هو إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، وله أركان هي المستثنى منه وأداة الاستثناء والمستثنى.

ووُضِع هذا المصطلح قبل الخليل بن أحمد؛ حيث وضعه ابن عباس رضي الله عنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ**﴾[6] ، وذلك بقوله: "الِاسْتِثْنَاءُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمٍ سَبَقَ فِيهِمْ عِلْمُ اللَّهِ أَنَّهُمْ يُسْلِمُونَ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، وَ"مَا" بِمَعْنَى "مَنْ" عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ"[7]، واستعمله الخليل في مواضع متعددة، ومن بين أدوات الاستثناء التي ذكرها:

---

[1] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج14، ص181.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 262.

[3] – ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 91.

[4] – مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص101.

[5] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 91.

[6] – سورة الأنعام، الآية 128.

[7] – أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التّنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي، تح: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وعثمان سليمان ومسلم الحرش، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، ط4، 1997، ج3، ص189.

- **إلاّ:**

تعدّ من أشهر الأدوات التي ذكرها نحو قوله: "إلاّ: استثناء، كقولك: ما رأيت أحداً إلاّ زيداً. ويكونُ إيجاباً لشيء يؤكّده، فيكون معناها معنى (لكن)... وتقول: شَتَمَني زيد إلاّ أني عفوت عنه، تُريد: ولكنْ عَفَوْت عنه، وهذه التي في الاستئناف والتّوكيد ممالة"[1].

وذهب سيبويه إلى أنّ: "إلاَّ التي للاستثناء بمنزلة دفلى"[2]؛ بمعنى أنّها أداة بسيطة واضحة لا تعقيد فيها ولا غموض، ونجد رأيًا للخليل أيضًا عند سيبويه في الكتاب في باب ما يقدَّم فيه المستثنى يقول فيه: "وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ. وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدَلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تَدارَكَه بعد ما تنفى فتُبدِله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرتَ المستثنى"[3]، أي: النّصب إذا تأخّر المستثنى.

وقد أفرد له بابًا سمّاه باب ما يكون استثناء بإلاّ يقول فيه: "اعلم أن إلاّ يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن لا حين قلت: لا مرحبا ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما"[4].

ومن الكوفيين نجد الفرّاء يذكر المصطلح بنفس المعنى الذي ذكره الخليل إذ يقول في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾[5]؛ حيث يقول: "رفعت ما بعد

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 353- 354.
[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب ، ج3، ص 332.
[3] – نفسه، ج2، ص 335.
[4] – نفسه، ج2، ص 310.
[5] – سورة النّمل، الآية 65.

(إلا) لأن فِي الَّذِي قبلها جحدًا وهو مرفوع. ولو نصبت كَانَ صوابًا"[1]، إلى جانب إشارته لنوعٍ آخر من الاستثناء من خلال قوله: يقول تعالى: ﴿ **وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[2]، فقوله تعالى (إلاّ ما رحم ربي) تكون (ما) هنا فِي موضع نصب. وهو استثناء منقطع مِمّا قبله[3]، كما نجد أنّ الفرّاء يستعمل أدوات الاستثناء الأخرى التي ذكرها الخليل ونجد أنّه يأخذ منه الكثير من الآراء والأمثلة.

- **غير:**

استعمل أداة الاستثناء (غير) بقوله: "غير يكون استثناء مثل قولك: هذا دِرْهَمٌ غيرَ دانقٍ، معناه: إلا دانقاً"[4]؛ أي: هذا المصطلح ورد بمعنى غير من خلال قوله غير يكون استثناء، وغَيْرٌ بِمَعْنَى سِوَى، وَهِيَ كَلِمَةٌ يُوصَفُ بِهَا وَيُسْتَثْنَى، فإِن وَصَفْتَ بِهَا أَتبعتها إِعراب مَا قَبْلَهَا، وإِن اسْتَثْنَيْتَ بِهَا أَعربتها بالإِعراب الَّذِي يَجِبُ لِلاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلا[5].

وتقع هذه الأداة في الاستثناء موقع (إلاّ) "فإن كان الاسم الذي قبلها مرفوعًا منفيًا رفعتها، كذلك إن كان مخفوضًا خفضتها وإنّما وجب ما ذكرناه؛ لأنّ (غَيْرَ) عاملة، فإذا حلّت محلَّ (إلاّ) وجب أن يخفض المستثنى على جميع الوجوه، ولا بدّ (غيرَ) من إعراب فنقل إعراب المستثنى إليه ليدل ذلك على أنّها قامت مقام حرف الاستثناء"[6].

وهو ما جاء به الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب في باب ما أُجري على موضع غير إذ زعما: "أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيد وعمرو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال: فلسنا بالجبال ولا الحَديدَا فلما كان في موضع إلا زيدٌ وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع. والدليل على

[1] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النّجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتّأليف والترجمة، ط1، مصر، ج2، ص 298.

[2] – سورة يوسف، الآية 53.

[3] – ينظر: أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن،ج2، ص 48، 313.

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4،ص 444.

[5] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج5، ص 39.

[6] – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 124 – 125.

ذلك أنك إذا قلت غيرُ زيد فكأنك قد قلت إلا زيد. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيد وإلا عمرُو، فلا يقبحُ الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو"[1].

ونجد الفراء ينقل رأي الكسائي حول استعمال (إلاّ) في موضع (غير) من خلال قوله: "رأيتُ الْكِسَائي يجعل (إلّا) مع الجحد والاستفهام بِمنزلة غير فينصب ما أشبه هَذَا عَلَى كلمة واحدة، واحتجّ بقول الشاعر:

فلم يَدْرِ إِلَّا اللهُ ما هيَّجت لَنا ... أَهِلَّةُ أناءِ الديار وشامُهَا

ولا حجَّة لَهُ فِي ذَلِكَ لأنّ (ما) فِي موضع أي فلها فعل مضمر عَلَى كلامين. ولكنه حَسُن قوله"[2].

- لمّا:

يُعدُّ الخليل أول من ذكر هذه الأداة كأداة استثناء واستعملها نحو قوله: "وأمّا (لما) فعلى معنيين: أحدهما: من جمع (ما) و (لم) فجُعِلَتْ لما بناءً واحداً. وثانيهما: بمعنى (إلاّ) كقوله تعالى: ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾"[3].

ومن هذا المنطلق يتضّح أنّ الخليل جعل الأداة (لما) أداة استثناء، على الرّغم من أنّه يوجد من يقول أنّ (لما) بمعنى (إلاّ) غير معروف في اللّغة[4]، إلاّ أنّ الخليل أثبتَ خلاف ذلك.

ونجد الفرّاء أيضًا يتّبع الخليل ويلتقي معه في نقطة (لما) بمنزلة (إلاّ) نحو قوله: "الوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا (لَمَّا) بمنزلة (إلا) مع (إِنْ) خاصة، فتكون فِي مذهبها بمنزلة إنما إِذَا وضعت فِي معنى إلا، كأنها لَمْ ضُمّت إليها ما فصارا جَميعًا استثناء وخرجتا من حد الجحد. ونَرى أن قول العرب (إِلَّا) إنما جمعوا بين إن التي تكون جحدًا وضمّوا إليها (لا) فصارا جَميعًا حرفًا واحدًا وخرجا من حد الجحدِ إذ جمعتا فصارا حرفًا واحدًا"[5].

---

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 344.

[2] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 101.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 322.

[4] – جمال الدين بن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص 370-370- 371.

[5] – أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص 377.

أي أنّ الفرّاء يلتقي مع الخليل في القول بأنّ (لما) أداة بمنزلة (إلاّ)، وهذا يُنفي قول أنّ (لما) بمعنى (إلاّ) غير معروف في اللّغة.

وذكر ابن هشام (761هـ) شرطًا لاستعمالها أداة استثناء وهو أن تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظاً[1]، وذلك نحو قوله: "أَن تكون حرف اسْتِثنَاء فَتدخل على الْجُمْلَة الاسمية نَحْو ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[2] فِيمَن شدّد الْمِيم وعَلى الْمَاضِي لفظا لَا معنى نَحْو أنْشدك الله لما فعلت أَي مَا أَسأَلك إِلَّا فعلك"[3].

- **سوى:**

تعدّ من بين أدوات الاستثناء التي استعملها الخليل من خلال قول سيبويه أنّه يقول : "وأما أتاني القوم سواك فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلاّ أن في سواك معنى الاستثناء"[4].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ (سوى) في هذا المثال قد جاءت ظرفًا، وقد أجاز الخليل أن تكون من أدوات الاستثناء؛ بمعنى أن تكون "بدلاً من (إلاّ) الاستثنائية أو غيرها من الأدوات كما أعطيت (سوى) عند حلولها موقع (إلاّ) من الإعراب ما أُعطِي ل (إلاّ) في أنّها تأخذ إعراب الاسم الواقع بعدها"[5]؛ أي أنّها تقع موقع (إلاّ) وتعرب إعرابها.

وبطبيعة الحال لا يفوتنا أن نُبيِّن رأي سيبويه في هذه الأداة إذ يقول: "فعلوا ذلك لأَنَّ معنى سَواءٍ معنى غيرٍ، ومعنى الكاف معنى مثل"[6]، أي: (سوى) و(غير) عنده يعبّران عن المعنى نفسه.

---

[1] – ينظر: إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 132.

[2] – سورة الطارق، الآية 4.

[3] – جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 370- 371.

[4] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 350.

[5] – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 128.

[6] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 32.

وعلى سبيل المثال نذكر الفرّاء الذي أخذ عنه المصطلح والأداة من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ** ﴾[1] إذ يقول: "هُوَ فِي المعنى: إلا الَّذِي شاء ربك من الزيادة. فلا تجعل إلاّ فِي منزلة الواو ولكن بمنزلة سِوَى. فإذا كانت سوى فِي موضع إلّا صلحت بِمعنى الواو لأنك تَقُولُ: عندي مال كَثِير سوى هَذَا أي وهذا عندي كأنك قلت: عندي مالٌ كَثِير وهذا. وهو فِي سوى أنفذ منه فِي إلاّ لأنك قد تَقُولُ: عندي سوَى هَذَا، ولا تقول: إلّا هذا"[2].

وبما لا يدعُ مجالاً للشّك أنّ الخليل له أثر كبير عند الفرّاء؛ إذ نجده قد استعمل هذا المصطلح وأدواته كما استعمله الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤسس البصرة، وعلى الرّغم من الخلاف الواقع بين المذهبين (البصري والكوفي) إلاّ أنّ هناك مواضع اتفاق بينهما.

واستنادًا إلى ما سبق نستنتج أنّ للخليل دور مهم في وضع أدوات هذا المصطلح وضبط قواعده، وتميّز بالوضوح والاستقرار والثّبات في التّراث النّحوي وشهد تداولاً عند أغلب النّحويين من البصريين والكوفيين أيضًا.

- **اسم معرفة:**

استعمل الخليل هذا المصطلح من خلال قوله: "الهَنُ: كلمةٌ يكنى بها عن اسم الإنسان. تقول: أتاني هن، والأنثى: هَنَه بفتح النّون إذا وقفتَ عندها لظهور الهاء، فإذا مررتَ سكّنْتَ النّونَ، لأنها بنيت في الأصل على التَّسكين، وصيّرت الهاء تاءً، كقولك: رأيت هَنْةَ مُقبلةً لم تُصْرَفْ، لأنّها اسم معرفة للمؤنّث"[3]، وقوله: "السَّقْرُ لغة في الصقر. وسَقَرُ: اسم معرفة لجهنم نعوذ بالله منها"[4]، وقوله: "ذأل: ذُؤالةُ اسمُ معرفةٌ للذِّئبِ لا ينصَرف"[5].

ومن العلامات التي تُمَيِّزُ الاسم المعرفة أن يكون اسم علم، وقد أطلق الخليل مصطلح اسم معرفة على الأسماء التي تدلّ تحديدًا على المسمى مثل: (هَنْةَ، وسَقَر، وذُؤَالةُ) وهي أسماء أعلام لا تحتاج إلى قرينة لتدلَّ عليها،

[1] – سورة هود، الآية 107.
[2] – أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص 288.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3،ص 354.
[4] – نفسه، ج5، ص75.
[5] – نفسه، ج8، ص198.

وتوجد أيضًا علامات أخرى تُمَيِّزُ الاسم المعرفة نذكر منها: دخول الألف واللّام، والضمائر، والاسم الموصول، وأسماء الإشارة، والاسم المضاف إلى معرفة.

ومن بين العلامات التي استعملها الخليل بكثرة أداة التعريف (أَلْ) واصطلح عليها مصطلح الألف واللّام نحو ما نقله عنه سيبويه إذ قال: " المصدر الذي فيه الألفُ واللامُ نحو العِراك وهو قولك: مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفيرَ. فهذا يَنتصب كانتصاب العِراك. وزعم الخليل رحمه الله أنّهم أدخلوا الألفَ واللام فى هذا الحرف وتَكلّموا به على نيَّةِ مالا تدخله الألفُ واللام، وهذا جُعل كقولك: مررتُ بهم قاطِبةً ومررتُ بهم طُرًا، أي جميعاً؛ إلاّ أنَّ هذا نكرةٌ لا يَدخله الألفُ واللام، كما أنَّه ليس كلُّ المصادرِ بمنزلة العِراك، كأَنّه قال: مررتُ بهم جميعاً. فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به"[1]، ويتضّح من خلال هذا النّص أنّ الألف واللّام تدخل لتعريف الاسم؛ ومعنى ذلك أنّ حرف التّعريف (أَلْ) من العلامات التي تُمَيِّزُ الاسم المعرفة.

- **الاسمية:**

استعمل الخليل هذا المصطلح في حديثه عن (بعد) وهي خلاف شيء وضدّ قبل نحو: "تقول: أقمتُ خلافَ زيدٍ، أي: بعد زيد...هو بغير تنوين على الغاية مثل قولك: ما رأيته قطّ، فإذا أضفته نصبت إذا وقع موقع الصفة، كقولك: هو بعدَ زيد قادم، فإذا ألقيت عليه من صار في حدّ الأسماء، كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار من صفة، وخفض بعد لأن مِنْ حرف من حروف الخفض، وإنما صار بعد منقاداً لِمِنْ، وتحوّل من وصفيته إلى الاسمية، لأنه لا تجتمع صفتان، وغلبه من لأن من صار في صدر الكلام فغلب"[2].

واستعمله في حديثه عن (قبل) بقوله: "من قَبْلُ ومن بَعْدُ غايتان بلا تنوين، (وهما مثل قولك: ما رأيت مثله قط) فإذا أضفته إلى شيء نصبته إذا وقع موقع الصفة، تقول: جاء قبل عبد الله، وهو قبل زيد قادم. وإذا ألقيت عليه من صار في حد الأسماء نحو قولك: من قبل زيد، فصارت من صفة وخفض قبل ب من فصار قبل

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 375 – 376.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 52.

منقاداً بمن، وتحول من وصفيته إلى الاسمية، لأنه لا تجتمع صفتان. وغلبه من لأن من صار في صدر الكلام فغلب"[1].

واستخلاصًا لما سبق يتضّح أنّ الخليل استعمل هذا المصطلح عندما نقل اللّفظ من الوصفية إلى الاسمية؛ والنّقل إلى الاسمية معناه تحويل الصّفة إلى الاسم.

- **الإضافة:**

أول من رسم باب الإضافة لأبي الأسود الدّؤلي هو علي رضي الله عنه حيث يقول جلال الدين السيوطي: "رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود باب (إن) وباب الإضافة وباب الإمالة ثم صنف أبو الأسود باب العطف وباب النعت ثم صنف باب التعجب وباب الاستفهام"[2]، واستعمل الخليل المصطلح وبيّن معناه نحو قوله: أضاف فلانٌ فلانًا أي ألجأه إلى ذلك الشيء، وأضفته بمعنى أنزلته، وقوله: أنا أُضيفه إذا أملته إليك ومنه يقال: هو مضاف إلى كذا. أي: ممال إليه[3]، وفي اصطلاح النّحاة هي نِسْبَة اسْم إِلَى اسْم جر، أو نِسْبَة بَين شَيْئَيْنِ يَقْتَضِي وجود أَحدهمَا وجود الآخر كالأبوة والبنوة والأخوة والصداقة[4].

وقد استعمل الخليل هذا المصطلح في مواضع متفرقة في العين نحو قوله: "فإذا لم يُضيفوه قَوَّوْه بالتنوين، وإذا أضافُوه لم يحسن التنوين فقوَّوْه بالمد في حالات الإضافة، فإذا ثنوا قالوا أَخَوان وأَبَوان"[5]، واستعمله عند حديثه عن كلمة (الفم) بقوله: "والفم: أصل بنائه: الفوه، حذفت الهاء من آخرها، وحملت الواو على الرفع والنصب والجر فاجترت الواو صروف النحو إلى نفسها فصارت كأنّها مدّة تتبع الفاء. وإنما يستحسنون هذا اللَّفظَ في الإضافة.. أما إذا لم تُضَفْ فإنّ الميم تُجْعَلُ عماداً للفاء، لأن الياءَ والواوَ والأَلِفَ يَسقُطنَ مع التَّنوين، فكرهوا أن

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 166.
[2] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، ص 427- 428.
[3] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي ،كتاب العين، ج7، ص67. وينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج9، ص 209.
[4] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 132. وينظر: مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص 547.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 320.

يكون اسمٌ بحرف مُغْلَق فعمّدت الفاء بالميم، إلاّ أنّ الشّاعر قد يُضْطَرُّ إلى إفراد ذلك بلا ميم، فيجوز في القافية، كقوله:

خالَطَ من سلمى خياشيم وفا

يعني: وفماً"[1]، وثمة مواضع أخرى ذكر فيها المصطلح[2]، وعند حديثه عن ياء الإضافة يقول: "لي: حرفان متباينان قُرِنا، اللاّم: لام الملك، والياء ياء الإضافة"[3].

واستعمله سيبويه بعده وكان يعني به شيئين الإضافة التي تعني إضافة اسم إلى اسم؛ أي: المضاف والمضاف إليه بقوله: "هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد زعم الخليل أن التّحقير إنما يكون في الصَّدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه"[4]، والثاني ليدل به على ما يعرف بالنّسبة، وياء الإضافة سمّاها ياء النّسبة؛ إذ يقول: "وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجديٌّ، ولو أضفت إلى الجمع قلت: جمعيٌّ كما تقول: ربيٌّ. وإن أضفت إلى عرفاء قلت: عريفيٌّ. فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل"[5]، وكان يطلق حروف الإضافة ويريد بها حروف الجرّ فيقول لام الإضافة[6].

ومن زاوية أخرى نجده يستعمل المصطلح وما يشتق منه ويُوظّفه في الكتاب، نحو قوله: "اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإنّ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ. واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة"[7].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 406.
[2] – ينظر: نفسه، ج8، ص 204 – 206،
[3] – نفسه، ج8، ص 351.
[4] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 475.
[5] – نفسه، ج3، ص 378.
[6] – ينظر: نفسه، ج2، ص 277. وينظر: جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، ص 163.
[7] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 335.

وقوله: "وزعم يونس أنّ لَبَّيْك اسمٌ واحدٌ ولكنَّه جاء على " هذا " اللفظ في الإضافة، كقولك: عَلَيْكَ"[1].

واستخلاصًا لما سبق ذكره نستنتج أنّ الخليل لم يكن أول من ابتكر هذا المصطلح؛ لأنّه وُضع في مرحلة سابقة له، وهذا لم يمنعه من استعماله بل بالعكس استعمله بمعنيين: الأول بمعنى المضاف والمضاف إليه ونجده في بعض المواضع، والآخر بمعنى النّسب ونجده في مواضع أخرى.

- **الاضطرار:**

ابتدع الفراهيدي هذا المصطلح واستعمله من خلال قوله: "فالغَرَبُ: أقداحٌ من غَرَبٍ، وربما أسكنُ الراء اضطراراً، والغَرَبُ جامٌ من فضةٍ"[2]، واستعمله أيضا في: "قول زهير:

وذي نسبٍ ناء بعيد وصلته ... بمالك لا يدري أهل أنت واصلُهْ

اضطرارٌ، لأنّ (هلْ) حرف استفهام وكذلك الألف، ولا يُسْتَفْهَمُ بحرفَيِ استفهام"[3].

واستعمله سيبويه بالدلالة نفسها نحو قوله: "وأما قول الأحوص:

سلامُ اللهِ يَا مطرٌ عليها ... وليس عليكَ يَا مطرُ السلامُ

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا"[4]، ويقصد به الخليل وسيبويه وسيبويه للضّرورة بمعنى الخروج عن القاعدة لضرورة ما.

---

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 351.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 412.

[3] – نفسه، ج3، ص 352.

[4] – نفسه، ج2، ص 202.

➢ **إضمار الصّفات:**

ابتدع الخليل هذا المصطلح واستعمله في العين – مرة واحدة فقط– عند تعريفه للنّصب على نحو قوله: "النصب خزانة النحو، والبَصْرةُ خِزانةُ العَرَب أي معولهم عليه أكثر من سائره. النّصب في الحالِ والقطعِ والوقفِ وإضمار الصفات"[1].

➢ **الإعراب:**

يعدّ مصطلح الإعراب من بين المصطلحات التي وُضِعت قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ لأنّه وَرَد في الأحاديث النبوية الشريفة من خلال قوله صلى الله عليه وسلم: " من قرأ القرآن فلم يعربه وكل به ملك يكتب له، كما أنزل، بكل حرف عشر حسنات فإن أعرب بعضه ولم يعرب بعضه وكل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة، فإن أعربه وكل به أربعة أملاك يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة"[2]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم قال أيضا: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه"[3]، ويقول أيضا: "أعربوا الكلام كي تُعرِبوا القرآن[4].

ومن خلال هذه الأحاديث النّبوية الشريفة يتضح أنّ مصطلح الإعراب كان شائعا في القرن الأول للهجرة، وتناوله أيضا الصحابة رضي الله عنهم في حديثهم عن القرآن الكريم، حيث قال أبو بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم: "لبعض إعراب القرآن أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه"[5]، وقول عمر رضي الله عنه: "من قرأ القرآن فأعرب كان له عند الله أجر شهيد[6]، وفي قوله أيضا: "تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه"[7].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص209.
[2] – أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج1، ص 16.
[3] – نفسه، ج1، ص 15.
[4] – نفسه، ج1، ص 22.
[5] – نفسه، ج1، ص 20.
[6] – نفسه، ج1، ص 20.
[7] – نفسه، ج1، ص 35.

وقد ذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه استعمل كلمة الإعراب بمعنى النّحو عندما قال: "وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب" [1].

ويتضح من خلال الروايات السابقة أنّ معنى الإعراب لا يُقصد به المعنى السائد والمشهور على أنّه ضبط آخر الكلمات، ولكن يُقصد به تعلُّم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة والإفصاح كي يُعرِب ويُفصِح كل عن حاجته ومراده؛ أي أنّه تفسير وتبيين وتوضيح للكلمات في مواضعها من الجمل المختلفة بمعنى إعطاء الهوية الخاصة لكل كلمة حينما ترد في جملة.

وعلى الرّغم من أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي لم يكن أوّل من ابتكر هذا المصطلح إلّا أنّه لم يذهب بعيدا وسار على نفس المسار في تعريفه للإعراب الذي هو مصدر الفعل أعرب حيث يقول: "أعرب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عربانيُّ اللّسان، أي: فصيح" [2].

أي جاء مصطلح الإعراب عنده بمعنى البيان والإفصاح والإيضاح، ولكنه لم يُبيِّن العلاقة بين المفهوم اللّغوي والمفهوم الاصطلاحي الذي هو: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا، أو تقديرا"[3].

وعلى الرّغم من أنّ هذا المصطلح قد مرّ بمخاض أثناء تشكّله وتطوره ابتداءً من ظهوره مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمعنى العربية، ثمّ مع أبي الأسود الدّؤلي الذي اختلط الأمر على الرواة فمنهم من ظنّ أنّه رَسَم النّحو وأبوابه، وإنّما هو رَسَمَ إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه[4].

ومع ظهور نقط المصاحف عند أبي الأسود الدّؤلي ظهر نوع آخر من النّقط للمصاحف تختلف عن نقط أبي الأسود المراد منه تمييز حروف الهجاء المتشابهة بعضها من بعض وهي نقط الإعراب، والدّافع إلى ظهورها هو

[1] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج1، ص 51.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 128.

[3] – أبو بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 2000، ج1، ص 56.

[4] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 16.

ما شاع من التّحريف والتّصحيف في القرآن الكريم بسبب كثرة النقط على الحرف، وكان ذلك سببًا في اختلاط نقط الإعراب بنقط الإعجام، وهو الأمر الذي استدعى تمييز نقط الإعراب عن نقط الإعجام حيث كان نقط الإعراب بمداد بلون مخالف لنقط الإعجام[1].

واستمر الحال على ما هو عليه حتى جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ ووَضَعَ للإعراب علامات بدلًا من النّقط "وسمّى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرّفع والنّصب والخفض، وحركات المبنيات باسم الضمّ والفتح والكسر أمّا سكونها فسماه الوقف، وسمّى الكسرة غير المنونة في مثل مررت بعبد اللّه باسم الجرّ، كما سمى السّكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم، وكان يرى أنّ الألف والياء والواو في التّثنية وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب، كما كان يرى أنّ أسماء الأفعال مَبنِيَةٌ ولا محل لها من الإعراب، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل"[2].

ولم يضع الخليل أسماء للرّفع والنّصب والجرّ فحسب، بل وضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية وما يتبعها أيضًا، حيث كان الرّفع ما وقع في أعجاز الكلم منونًا، نحو قولك: زيدٌ، أمّا الضمّ ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: يفعَلُ.

وقد استوحى الخليل بن أحمد هذه العلامات من حروف المد، واستوحى أسماءها من قول أبي الأسود للرّجل الذي جاء به من عبد القيس عند ضبط المصحف حيث قال له: "إذا رأيتنى قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف، وإن مكّنت الكلمة بالتنوين فاجعل أمارة ذلك نقطتين. ففعل ذلك"[3].

ومن خلال ذلك سمّى النّقطة التي فوق الحرف فتحة، والتي تحته كسرة، والتي بين يدي الحرف ضمة، وسمى النقطتين تنوينًا، وهو الأمر الذي حفظ القرآن الكريم من التّحريف والتّصحيف الذي شاع في تلك الفترة.

[1] – ينظر: صلاح روّاي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 65 – 67.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 35.

[3] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج1، ص 40.

وعن استعمال الخليل لهذا المصطلح نجده يُفرِق بين حركات الإعراب وبين حركات البناء في مواضع ويخلط في استعمالها في مواضِعَ أخرى حيث يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنّ الجرّين أو الرّفعين إذا اختلفا منهما بمنزلة الجرّ والرّفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدّار آخر كريمين"[1].

فمن خلال هذا القول يتضح أنّه يستعمل الرفع والجر والنّصب لحركات الإعراب، ويستعمل الضمّ والكسر والفتح لحركات البناء، فهو بذلك يفرّق بينهما.

وعندما يقول سيبويه: "وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسك لم أُعَنِّفُهُ، لأن هذه الكاف مجرورة"[2] يُلاحظ أنّه استعمل حركة الإعراب لحركة البناء؛ لأنّ الأصح كان أن يقول مبنية على الكسر ولكنه قال مجرورة فهو بذلك لا يفرق بينها.

وقد تأثر من جاء بعده بمصطلحاته على الرّغم من وجود مصطلحات ومسائل خلافية كثيرة، إلّا أنّ المصطلحات المختلفة قد نجد لها المدلول نفسه، فسيبويه مثلا: يُسمي مصطلح الفتح بمصطلح الوضع[3]، وأيضا مصطلح الهمزة يسميه الألف[4].

ونجد أنّ استعمال الخليل لمصطلح الإعراب لمْ يختلفْ عن ما يُعرف اليوم بأنّه اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا في قوله: "الطّاءُ: حرفٌ من حُروفِ العربيّة، ترجعُ أَلِفُها إلى الياء، إذا هجّيته جَزَمته، كما تقول: طاء مُرْسَلة اللّفظ بلا إعْرابٍ، فإذا وَصَفتَه وصيّرته اسماً أَعْرَبْتَهُ كإعراب الاسم، تقول: هذه طاءٌ مكتوبة طويلة، لما وصفته أعربته"[5].

وفي حديثه عن التّنوين يقول: "قد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةٍ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 59.
[2] – نفسه، ج1، ص 279.
[3] – نفسه، ج1، ص 250.
[4] – نفسه، ج1، ص 77.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص464.

الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان فَثَبَتَ التنوين لأنه إعراب وذهب الحرفُ الساكن، فإذا أردتَ معرفَتها فاطلُبْها في الجمع والتَّصغير كقَولهم: أَيْديهم في الجَمع، ويُدَيَّة في التَّصْغير"[1] ، وفي قوله: "والنَّصْبُ ضِدُ الرَّفع في الإعراب"[2].

ويتّضح من خلال ذلك أنّ مصطلح الإعراب عند الخليل جاء ليدل على الاسم المعرب الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، أمّا الاسم المبني الذي لا يتغير آخره مهما غيّرت وضعه، أو أدخلت عليه من الأدوات فقد اِصْطَلَح عليه بمصطلح غير الإعراب عند قوله: "...كما أنّ أجَلْ ونَحْوَها مما لم يتمكّن في التّصريف حُمِلَ على غير الإعراب"[3]، وقوله: "الحَوْبُ: زَجْرُ البَعير ليَمْضِي، وللنّاقة: حلٍ، والعربُ تَجرُّه ولو رفع أو نصب لجاز، لأن الرجز والأصوات والحكايات تُحَرَّك أواخِرُها على غير إعرابٍ لازم"[4].

أي أنّه استعمل المصطلح لمعنيين الاسم المعرب والاسم المبني فعندما نجد الاسم يتغير آخرة لسبب أو لآخر من الرّفع إلى النّصب إلى الجرّ فإنّه يكون معربا، وإذا كان الاسم لا يتأثر بدخول العوامل البتة يكون مبنيًا.

ولكنّه يذكر المصطلح في بعض المواضع ولا يقصد به المعنيين السابقين من خلال قوله: دهليز: إعراب دلّيج وهي فارسية، والهِنْزَمْنُ: إعراب هنجمن، والهنزمن عيد من أعياد النّصارى، والمنجُ: إعراب المنك وهو اسم دخيل يعني الغِطّة، والزّطُّ: أَعْرابُ جَتَّ بالهنديّة، وهم جيل من أهل الهند، إليهم تُنسَبُ الثّياب الزُّطيّة، والبُدُّ: بيت فيه أصنام وتصاوير، وهو إعراب بُت بالفارسية...وغيرها من الأمثلة الكثيرة [5] فهو في هذه النّصوص المذكورة المذكورة يقصد به الاسم المعرَّب من الألفاظ الأعجمية؛ وهي بطبيعة الحال إضافة مبتكرة للخليل.

وبناءً على ما سبق تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح الإعراب كان في بداية وضعه يدل على معنى عام وهو العربية كلها ولكنه أخذ يضيق في دلالته حتى استقرّ على معنى واحد وهو تغيّر أواخر الكلم واختلافها باختلاف

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 50.
[2] – نفسه، ج7، ص 135.
[3] – نفسه، ج2، ص 194.
[4] – نفسه، ج3، ص310.
[5] – ينظر: نفسه، ج4، ص 123، ج6، ص 155، ج7 ، ص 347، ج8، ص 13، ج5، ص 162.

العوامل؛ والمقصود بالكلم هنا الاسم وما يندرج تحته، والمضارع المعرب، ولا يقصد به المضارع المبني، ولا الفعل الماضي، ولا الحروف؛ لأنّ كل ذلك مبني وليس معرب[1]، وهو المفهوم الذي سار عليه أغلب النّحويين القدامى أنّ الكلام على ضربين: معرب و مبني.

وقد وصل مصطلح الإعراب إلى سيبويه سويًا فكان يشرح معناه دون الاستعانة بالمصطلح من خلال قوله مثلا: "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف"[2] أي أنّه يفرق أيضا بين المعرب والمبني.

وهذا دليل على أنّ الخليل هو الرّائد في استعمال مصطلح الإعراب وقد جاء عنده على ثلاثة معان: الاسم المعرب، والاسم المبني، والاسم المعرّب، وأغلب النّحويين البصريين تأثروا بما ابتكره الخليل بن أحمد واستثمروه في بحوثهم؛ لأنها بضاعة ثمينة لا يستهان بها.

- **الإغراء:**

الإغراء لغة: غَرِيَ بِالشَّيْءِ، أُولِعَ بِهِ[3]، وفي اصطلاح النّحويين هو "وضع الظّرْف أَو الْجَار وَالْمَجْرُور مَوضِع فعل الْأَمر، وَلَا يجوز إِلَّا فِيمَا سمع من الْعَرَب نَحْو: (عَلَيْك) و (عنْدك) و (دُونك) و (أمامك) و (وَرَاءَك) و (مَكَانك) و (إِلَيْك) و (لديك)[4]، وانقسم هذا المصطلح إلى قسمين: الإغراء والتّحذير؛ الإغراء هو تنبيه الْمُخَاطب على أَمر مَحْمُود ليلزمه، والتّحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه[5].

---

[1] – ينظر: عبد الله بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، دروب للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص38. وقد أطلق بعض البصريين كالزجاجي (ت:337هـ) هذا المصطلح على الحركات الإعرابية من خلال قوله: "الإعراب: الحركات المبيّنة عن معاني اللّغة، وليس كل حركة إعرابا، كما أنّه ليس كلُّ الكلام معربًا". ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط5، بيروت، 1986م، ص 91.

[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

[3] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج15، ص 121.

[4] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 153.

[5] – ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ص 651، وينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تح: المتولي رمضان رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1993، ص 206.

ومن استعمالات الخليل للمصطلح قوله: "يقال في الإغراء: لدَيْكَ فلاناً كقولكَ عليكَ فلاناً، كقول القُطامي:

إذا التَّيأزُ ذو العضلات قلنا ... لَدَيْكَ لَدَيكَ ضاقَ بها ذراعاً

ويُروي: إليكَ إليك على الإغراء"[1].

وذكره أيضاً في موضع آخر يقول فيه: "تقول في الإغراء: دونَكَ هذا الشيءَ وهذا الأمْرَ أي عليكَ. ودونك زيدٌ في المنزلة والقُرْبِ والبعد، وزَيْدٌ دونَكَ أي هو أحسَنُ منك في الحَسَب. وكذلك الدُّون يكون صفةً ويكون نَعْتاً على هذا المعنى، ولا يشتق منه فعل، وتقول: هذا دون ذاكَ في التّقريب والتحقير، فالتقريبُ منصوبٌ لأنه صفة، والتحقير مرفوع"[2].

ويعتبر الخليل أول من استعمل هذا المصطلح، كان في البداية عاماً يضمّ القسمين معا ثم تخصّص في فترة تالية له، وصار يُقصد بالإغراء التَّنبيهُ على الأمر المحمود أمّا التّنبيه على الأمر المكروه فهو التّحذير.

- **الألف واللّام:**

ذكر الخليل هذا المصطلح في العين من خلال قوله: يقال للمنية: شعبته شَعُوب أي أماته الموتُ فماتَ. وقال بعضهم: شعوب اسم المنية لا ينصرف، ولا تدخل فيه ألف ولام، لا يقال: هذه الشَّعوب. وقال بعضهم: بل يكون نكرة[3]، وقوله: الغُنْجُ: شكل الجارية الغَنِجَة. وغُنَجةُ، بلا ألفٍ ولامٍ، معرفةٌ لا تنصرف[4].

وقوله: "المسجدُ الجامعُ نعت به، لأنه يجمع أهله، ومسجد الجامِعِ خطأ بغير الألف واللام، لأنّ الاسم لا يضاف إلى النعت. لا يقال: هذا زيد الفقيه. وتقول: جَمَّعَ الناسُ، أي: شهدوا "[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 70.
[2] – نفسه، ج8، ص 72.
[3] – نفسه، ج1، ص 264.
[4] – نفسه، ج4، ص 357.
[5] – نفسه، ج1، ص 240.

وقوله: وفلانٌ وفُلانة: كناية عن أسماء النّاس، معرفة، لا يَحْسُنُ فيه الألف واللاّم"[1].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الألف واللّام من العلامات التي تميِّزُ الاسم المعرفة عندما تدخل عليه، والثّابت أنّ من خواصِ الاسم التي تخُصُّه من أوله حرف التّعريف (أَلْ)[2] فالتّعريف الذي يكتسبه الاسم يكون بدخول الألف واللّام عليه.

وجدير بالذكر أنّ "الألف واللّام منزّلة منزلة الصّفة، والدّليل على أنّها بمنزلة الصفة أنّك إذا قلت: رجل، ثمّ قلت: الرّجل، فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما، والصّفات لا تكون إلّا للأسماء، والدّليل عليه أنّ العرب وضعت الأسماء وضعا عاما، وهو كونها يخبر عنها وبها، ووضعت ما سواها . وهو الأفعال . وضعا خاصّا، فلم يحتج إلى ذلك فيه. وإنّما اختصّ بالجرّ لأنّ المضاف إليه مخبر عنه من حيث المعنى والأفعال وضعت ليخبر بها لا يخبر عنها، فلو أضفت إليها لأخرجتها عن وضعها الأصليّ"[3].

واستنادًا إلى ذلك نستنتج أنّ الخليل يقصد بمصطلح ألف ولام أداة التّعريف "أَلْ"؛ فَهُمَا حرف واحد مركب من حرفين، ومن خواص الاسم دخول الألف واللّام عليه؛ أي أنّها تدخل لتعريف الاسم.

- **الإنذار:**

ذكر الخليل تعريف مصطلح الإنذار لغة أنّه من الفعل نذر والنَّذْر: اسمُ الإِنذار. والنُّذُر: جماعة النَّذير، وتقول: أنذَرْتُهم فنُذِروا ولم يستعملوا مصدرا. والتَّناذُر: إِنذار بعضِهم بعضاً[4].

واصطلاحًا هُوَ إبلاغ الْمخوف مِنْهُ، والتهديد، والتخويف[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 326.

[2] – ينظر: بدر الدين بن علي المرادي المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008، ج1، ص 284. وينظر: شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النّحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2001، ص 443- 444.

[3] – جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي، الإيضاح في شرح المفصل، تح: إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1425 هـ، ص 31 – 32.

[4] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 180.

[5] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 201.

واستعمله الخليل من خلال قوله: "لمع: لَمَعَ بثوبه يلمع لمعا، للإنذار، أي: للتحذير"[1]، وهو الموضع الواحد الذي ذكره فيه مريدًا به التّحذير.

- ب -

➢ **البدل:**

يعدّ الخليل أول من ابتكر هذا المصطلح؛ إذ ورد في العين أنّ: البَدَل لغة: خَلَفٌ من الشيء، والتبديل: التغيير. واستبْدَلْتُ ثوباً مكانَ ثَوبٍ، ونحو ذلكَ المبادَلةُ[2]، وأبدل الشيء بغيره، وتَبَدَّل الشيءَ وتَبَدَّلَ بِهِ واسْتَبْدَلَهُ واسْتَبْدَلَ بِهِ، كُلُّه: اتَّخَذَ مِنْهُ بَدَلا والأَصل فِي الإِبْدَال جَعْلُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ[3].

أي أنّ البدل أو الإبدال هو نقل أصل وتغييره عمّا ثبت عليه أول مرة ليدل على ما يُصطلح عليه، ولا يختلف المعنى اللّغوي عن المعنى الاصطلاحي فهما يتقاربان ويدلاّن على المفهوم نفسه.

واصطلاحًا هو: "التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ"[4]، أي: تابع منسوب إلى ما قبله مستقل قصدًا بالحكم[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح موجود في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية أيضًا، بل كثيرًا ما يستقرُّ فيها، حتى أوردته أغلب الكتب التّراثية مقرونًا بهذا العلم الذي ينسب إليه، وأطلقوا عليه اسم الإبدال الصرفي.

وفي هذا المبحث سنحاول أن نبيّن الاستعمال النّحوي لهذا المصطلح عند الخليل؛ لأنّ المفهوم النّحوي للإبدال يتحقق من خلال بعض الشروط التي تتمثل أحيانًا في أسماء الاستفهام وأسماء الشّرط، وهذا ما يُؤكّده ابن هشام من خلال قوله: "إذا أبدل اسمٌ من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل فالأول كقولك (كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاَثُونَ) و (مَنْ رَأَيْتَ أَزَيْداً أَمْ عَمْراً) و (مَا صَنَعْتَ أَخَيْراً أَمْ شَرّاً)

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 155.
[2] – ينظر: نفسه، ج8، ص 45.
[3] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج11، ص 48.
[4] – شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النّحو، ص 473.
[5] – ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص 261. وينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 231.

والثاني نحو (مَنْ يَقُمْ إنْ زَيْدٌ وَإنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ) و(مَا تَصْنَعْ إنْ خَيْراً وَإنْ شَرًّا تُجْزَ بِهِ) و(مَتَى تُسَافِرْ إنْ غَداً وَإنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ) "[1]، ومن خلال هذا النّص يتضّح مفهوم الإبدال في النّحو وتتحدّد وظيفته، ويبدل من خلاله الاسم والفعل والجملة، وهنا يكمن الاختلاف في الصّرف الذي يكون الإبدال فيه من خلال الحروف.

ومن أمثلة ذلك قول الخليل: "سِمِعْناهُ فلا نَدْرِي أَلُغَةٌ هي أم لَثْغَة"[2]، وقوله: "الرّاعبيّةُ: الرماحُ المنسوبةُ، ولا يُعْلَمُ الرّاعبُ أرجلٌ هو أم بلدٌ"[3]، وقوله: "فما أدري أَأَحمَقُ أم حَصيفُ"[4]، وما يُلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّه إذا كان المبدل منه اسم استفهام يقرن البدل بهمزة الاستفهام، وإذا كان اسم شرط يُقرن ب(إن) الشرطية.

والفعل لا يُبدل من مثله إلاّ بشرط أن يكون البدل في معنى المبدل منه، ومثال ذلك ما ذكره سيبويه على لسان الخليل إذ يقول: "وسألت الخليل عن قوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونارا تَأَجَّجَا

قال: تلمم بدلٌ من الفعل الأول. ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبد اللّه، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخر"[5]، أي: الفعل المضارع تُلمم هو بمعنى الفعل المضارع تأتي، والإلمام هو بمعنى الإتيان، ولتوفر شرط التّوافق في المعنى يمكن أن يكون بدلاً من الفعل الأول.

واستعمله أيضا يونس بن حبيب والخليل من خلال قول سيبويه على لسانهما: " وأما قولهم: مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خيرٍ منك، فهو بمنزلة مررتُ برجل غيرك خيرٍ منك، لأن غيرك ومثلك وأخواتها يكن نكرة، ومَن جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيرا منك، وإن شاء خيرٍ منك على البدل. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله "[6].

---

[1] – جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979، ج3، ص 410.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 148.

[3] – نفسه، ج1، ص 362.

[4] – نفسه، ج3، ص 121.

[5] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 86.

[6] – نفسه، ج2، ص 13 – 14.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليل ابتدع مصطلح البدل واستعمله هو ومعاصروه من البصريين حتى استقرّ عند سيبويه في كتابه حيث قال: "باب بدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله. كأنه قيل له: بمَن مررت؟ أو ظنّ أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه"[1]، كما سمّاه عطف البيان ولكن مريدًا به معنى آخر[2] على مذهب ما قاله ابن عقيل (ت: 769هـ) في شرح ألفية ابن مالك: "كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا"[3].

ثمّ تابعه في استعمال المصطلح بعض اللّاحقين كالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، والمبرد (ت285هـ)، وابن السّراج (ت: 316هـ)، و ابن جني (ت: 392هـ)...وغيرهم من نُحاة البصرة.

أمّا عند نحاة الكوفة فتختلف التّسمية؛ إذ هناك من ينسب مصطلح البدل إلى البصريين ومصطلحات التّرجمة، والتّبيين، والتّكرير إلى الكوفيين؛ فالبدل هو تسمية البصريين، وأمّا الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير[4]، وهناك من يسمونه المردود، والتّفسير.

ومن استعمالات الكوفيين لهذه المصطلحات بمعنى البدل نجد الفرّاء يستعمل مصطلح المترجم في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي**﴾[5]وقوله: ﴿ **هَارُونَ أَخِي**﴾[6] حيث يقول: "إن شئت أوقعت (اجْعَلْ) (اجْعَلْ) عَلَى (هارُونَ أَخِي) وجعلت الوزير فعلًا لَهُ. وإن شئت جعلت (هارُونَ أَخِي) مترجمًا عَن الوزير، فيكون نصبًا بالتكرير"[7]، ويقصد بقوله: مترجما عن الوزير بدلا عنه.

---

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 14.

[2] – ينظر: نفسه، ج2، ص 186.

[3] – عبد الله لن عبد الرحمن بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980 ، ج2، ص 221.

[4] – ينظر: أبو بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، ج2، ص190.

[5] – سورة طه، الآية 29.

[6] – سورة طه، الآية 30.

[7] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 178.

ومصطلح التّكرير استعمله الفرّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[1]؛ حيث يقول: "فنصب الذرية على جهتين إحداهما أن تجعل الذرية قطعا من الأسماء قبلها لأنهن معرفة. وإن شئت نصبت على التكرير، اصطفى ذرية بعضها من بعض، ولو استأنفت فرفعت كان صوابا"[2]، أي: بمعنى نصبت على البدل.

واستعمل أيْضًا مصطلح التّفسير بمعنى البدل في تفسير قوله تعالى: ﴿**جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ**﴾[3] حيث يقول: "منصوبة على تفسير (دارَ الْبَوارِ) فردّ عليها ولو رفعت على الائتناف إذا انفصلت من الآية كَانَ صوابًا"[4]، ويعني الفرّاء بالائتناف الابتداء، وثمة مواضع كثيرة ذكر فيها مصطلح التّفسير بمعنى البدل في معاني القرآن[5].

وأشار إلى مصطلح المردود في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ (62) أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ**﴾[6] حيث يقول: "فإن شئت جعلته استفهاما مبتدأ قد سبقه كلامٌ، وإن شئت جعلته مردودا على قوله: ﴿**مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا**﴾"[7]، وتردّد استعمال هذا المصطلح عنده في مواضع متعددة[8].

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح المردود يظهر كأنّه أقرب إلى مصطلح البدل من التّسميات الأخرى؛ لأنّ "البدل يرد في إعرابه – بما هو تابع– للمبدل منه متبوعه، ولئن كان في هذه التّسمية من الاتّساع ما

---

[1] – سورة آل عمران، الآية 34.
[2] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 207، 428، ج2، ص 140.
[3] – سورة إبراهيم، الآية 29.
[4] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 77.
[5] – ينظر: نفسه، ج1، ص 193، ج2، ص 69، 113، 178، 230، ، 358، 198، ج3، ص 58.
[6] – سورة ص، الآية 62، 63.
[7] – أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص 71.
[8] – ينظر: نفسه، ج1، ص 56، 87، 88، 179، 292، 302.

يشمل كل التّوابع، إذ هي مردودة على متبوعاتها، فإنّ السّياق الذي يستعمل فيه هذا اللّفظ يكون عادة للتّذكير بالعلاقة الإعرابية بين البدل ومتبوعه خصوصا إذا وجدنا بينهما انفصالاً لفظيًا كبيرًا"[1].

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ الفرّاء لم يستقر على مصطلح واحد ليدل به على مفهوم البدل؛ فوقع في إشكالية وفوضى تعدّد المصطلح النّحوي في المفهوم الواحد، ونجد شوقي ضيف يتحدث عنه إذ يقول: "أكثَرَ من تسمية البدل تكريرا وتبيينا وتفسيرا وترجمة، وكأنه كان يريد أن يشرح معناه"[2].

واستنادًا إلى ما سبق ذكره نخلص إلى أنّ مصطلح البدل تشكّل كمصطلح، وكمفهوم، وكتصور أول ما تشكّل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم استقرّ بعد ذلك عند معاصريه ولاحقيه من البصريين، وتردّد بعدها أيضًا عند الكوفيين خاصة الفرّاء الذي وضع للمتصوّر نفسه مصطلحات أخرى تدل عليه كالتّرجمة، والتّكرير، والتّبيين، والتّفسير، والمردود، وهي تسميات لا تفسرها إلاّ أشهر السّياقات التي يُمكن أن يرد فيها البدل والوظائف الدلالية التي يمكن أن يُفيدها.

وعلى الرّغم من أنّه كمصطلح وكمفهوم قائم في الدّراسات النّحوية، إلاّ أنّه لم يُكتب له الشيوع والتّداول والاستعمال الذي اختصّ به المصطلح في علم الصّرف؛ ولهذا سنتطرق إليه أيضًا في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية عند الخليل الذي ابتكره بحسّه اللّغوي المرهف واستعمله في النّحو والصّرف؛ على الرّغم من أنّه لم يُصرّح بذلك إلاّ أنّه أقرّ به ضمنيًا من خلال الأمثلة التي ذكرها.

[1] – توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، دار محمد علي للنّشر، تونس، ط 1، 2003، ص 63.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 201– 202.

– ت –

➢ **التّأكيد:**

التّأكيد عند الخليل لغة: "أكد: أكّدْتُ العقد واليمين: [وثقته] ، ووكّدتُ لغة والهمزة في العقد أجود"[1]، وَقِيلَ: "هُوَ بَدَلٌ، والتأْكيد لُغَةٌ فِي التَّوْكِيدِ، وَقَدْ أَكَّدْت الشَّيْءَ ووكَدْته"[2]، والمعنى في أصله اللّغوي لا يختلف عن معناه الاصطلاحي، فهو في اصطلاح النّحويين "أَن يكون اللَّفْظ لتقرير الْمَعْنى الْحَاصِل قبله وتقويته"[3]، وهو "تابع يقرر أمر المتبوع في النّسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله"[4]؛ أي: تثبيت المعنى أكثر وتقويته.

ويقول الرازي في كتاب (مختار الصّحاح) أنّ : "التَّوْكِيدُ لغة في التأكيد وقد وَكَّدَ الشيء وأَكَّده بمعنى والواو أفصح"[5]، وحسب رأيه فإنّ التّأكيد والتّوكيد لهما نفس المعنى، والتأكيد مصدر الفعل أكّد، والتّوكيد مصدر الفعل وكّد، والتّوكيد أفصح من التّأكيد.

والتأكيد له قسمان: لفظي ويسمى صريحًا، ومعنوي ويسمى غير صريح[6]، وقد استعمل صاحب العين هذا المصطلح، لكنه لم يكن رائدا في وضعه؛ إذ من خلال رحلتنا البحثية عن هذا المصطلح وجدنا أنّ ابن عباس رضي الله عنهم أول من ابتدعه من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[7]، حيث يقول: " (لا)

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 397.

[2] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج3، ص 74.

[3] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 267.

[4] – الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 50.

[5] – أبو بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصّحاح، تح: محمود خاطر،مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995، ص 740. وينظر: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، بيروت، لبنان، 2005، ص 327.

[6] – محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 374.

[7] – سورة القيامة، الآية 1.

تأكيد كقولك: لا والله. بلى والله ما كان كذا، فكأنه قال لا، اقسم بيوم القيامة ما الأمر على ما توهموه. والقسم تأكيد الخبر بما جعله في حيز المتحقق"[1]، وتعدّ لام الابتداء والقسم من أدوات التأكيد.

وقد حدّد أبو البقاء الكفوي أدوات التّأكيد بقوله: "(إن) و (أَن) الْمَفْتُوحَة على مَذْهَب التنوخي الْقَائِل بِأَنَّهَا لتأكيد النِّسْبَة، وَلَام الِابْتِدَاء، وَالْقسم، و (أَلا) الاستفتاحية، و (أما) و (هَا) التَّنْبِيه، و (كَأَن) و (لَكِن) و (لَيْت) و (لَعَلَّ) ، وَضمير الشَّأْن، وَضمير الْفَصْل، و (أما) فِي تَأْكِيد الشَّرْط، و (قد) و (السِّين) ، و (سَوف) ، والنونات فِي تَأْكِيد الفعلية، و (لَا) التبرئة، و (لن) و (لما) فِي تَأْكِيد النَّفْي"[2].

أمّا استعمال الخليل للمصطلح فكان في موضع واحد فقط في العين نحو قوله: "وأمّا مهما فإن أصلها: ما ما، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ. ف (ما) الأولى هي (ما) الجزاء، و (ما) الثانية هي التي تزاد تأكيداً لحروف الجزاء مثل أينما ومَتَى ما وكيفما. والدليل على ذلك أنّه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و (ما) تزاد فيه"[3]؛ أي: تقريرا وتثبيتًا لحروف الجزاء.

- **التّحذير:**

الحَذَر مصدرُ قولِكَ: "حَذِرْتُ أحْذَرُ حَذَراً فأنا حاذِرٌ وحَذِر... وحَذارِ يا فلان أي: احذَر"[4].

واستعمله الخليل بقوله: "لمع: لَمَعَ بثوبه يلمع لمعا، للإنذار، أي: للتحذير"[5]؛ ويقصد به الإنذار.

- **التّقريب:**

من بين المصطلحات التي كان للخليل قصب السبق في ابتداعها مصطلح التّقريب الذي استعمله عندما ذكر (عند) ومجيئها ظرفاً منصوبًا حيث قال: "عند: حرف الصفة، فيكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب، لأنّه ظرفٌ لغيره، وهو في التّقريب شِبْهُ اللِّزْق، لا يكاد يجيء إلا منصوباً، لأنّه لا يكون إلا صفة معمولاً فيها، أو مضمراً فيها

[1] – أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، مؤسسة بلاغ المبين، ج10، ص 182.
[2] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 269.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 358.
[4] – نفسه، ج3، ص 199.
[5] – نفسه، ج2، ص 155.

فِعْلٌ إلا في حرف واحد، وذلك قول القائل لشيء، بلا علم: هو عندي كذا وكذا، فيقال له: أَوَلَكَ عِنْدٌ؟ فَيُرْفَعُ. وزعموا أنّه في هذا الموضِع يراد به القلبُ وما فيه من معقول اللُّبّ"[1].

واستعمله للدلالة على القُربِ ضدّ البعد ودليل ذلك ما قاله سيبويه: "واعلم أن الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحليةٍ ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفا على الاسم كعطف أجمعين. وهذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيدٌ أقبلْ. قال: لو لم يكن على الرجل كان غيرَ منوَّن. وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأن المبهم تقرِّب به شيئا أو تُباعده، وتُشير إليه"[2]، وحدّد القرابة التي يقصدها بقوله: "واعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفا، من قِبل أنك إنما تضمِر حين ترى أن المحدَّث قد عرف مَن تعنى، ولكن لها أسماء تُعطَف عليها، تعم وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة، ولكنها معطوفة على الاسم تجرى مجراه، فلذلك قال النحويون صفة"[3]؛ فهو يقصد القرابة التي تكون بين الإخوة، والقرابة التي بين الأصدقاء وما أشبه ذلك.

ويعدّ الخليل أول من أشار إلى مجيء ما بعد اسم الإشارة (هذا) منصوبًا وخير مثال على ذلك ما ورد في كتاب سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ قوله: هذا القولُ لا قولَك، إنما نصبهُ كنصبِ غيرَ ما تقول لأنَّ " لا قولَك " في ذلك المعنى. ألا ترى أنَّك تقول: هذا القولُ لا ما تقول، فهذا فى موضعِ نصبٍ. فإذا قلتَ: لا قولَك، فهو في موضع لا ما تقول"[4].

وهذه الفكرة التي أشار إليها الخليل أخذها أيضا الكوفيون حين أعطوا التّسميات لعواملهم فكان التّقريب أحد هذه التّسميات التي أطلقت على مجيء ما بعد اسم الإشارة منصوبا، ويعدّ من "العوامل المعنوية التي اشتهرت عند الكوفيين، ونسبه العلماء إليهم وقد ذهبوا فيه إلى أنّ (هذا وهذه) إذا أريد بهما التّقريب كانا من أخوات كان

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 43.
[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص12.
[3] – نفسه، ج2، ص11.
[4] – نفسه، ج1، ص 378.

في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا) وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو: (هذا ابن صياد أشقى النّاس) هنا قرّب إلى المخاطب الاسم المنصوب، أي لا يوجد عامل يعمل على نصبه لذا جعل الكوفيون التّقريب هو العامل المعنوي"[1].

وقد وضّح ثعلب (ت: 291هـ) معانيه ونسبه إلى الكوفيين (الكسائي والفراء) من خلال قوله: "وذهب أهل الكوفة، الكسائي والفراء، إلى أن العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب، وهم يسمون هذا زيد القائم، تقريباً أي قرب الفعل به وحكى: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً، أي الخليفة قادم. فكلما رأيت " هذا " يدخل ويخرج والمعنى واحد، فهو تقريب"[2]؛ فهو يُبيّن سبب تسميته بالتّقريب.

وعلى الرّغم من أنّ هذا النّص ينسب المصطلح إلى الكسائي والفرّاء، إلاّ أنّ ما أشار إليه الخليل حول مجيء ما بعد هذا من دون إضافة الألف واللّام يفسّر لنا شيئا آخر؛ حيث يقول: "من قال هذا أول فارسٍ مقبلا، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس، فيُدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهما في قولك عشرون درهماً معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافا، وجعلوا هذا يُجزِئُهم من ذلك. وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقا، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفا"[3].

ويتضّح من خلال ذلك أثر الخليل في الكسائي حيث أشار إلى المعنى نفسه ودليل ذلك مفهوم مصطلح التّقريب الذي نقله ثعلب عن الكسائي إذ قال: "وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: هذا زيدٌ إياه بعينِه فجعله مثل كان"[4]؛ ونفهم من هذا أنّه أراد بالتّقريب (الحال) وجعل اسم الإشارة يعمل عمل كان فهي ترفع الأول اسمًا

[1] – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص 41، 42.
[2] – أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ج2، ص 359، 360.
[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص112.
[4] – أبو العباس بن يحي ثعلب، مجالس ثعلب، ج1، ص 43.

لها، وتنصب الآخر خبرًا لها؛ ويكون ما بعد اسم الإشارة مثل ما بعد اسم كان منصوبًا، وهو المعنى الذي تطرّق إليه الخليل سابقًا؛ وهنا يظهر أثر الخليل واضحًا على الكسائي.

كما يظهر أثره على الفراء أيضًا بعدما قال: "أن يكون ما بعد «هذا» واحدا يؤدّي عن جميع جنسه، فالفعل حينئذ منصوب كقولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا ألا ترى أنك تخبر عن الأسْد كلِّها بالخوف. والمعنى الثالث- أن يكون ما بعد «هذا» واحدا لا نظير له فالفعل حينئذ أيضا منصوب. وإنما نصبت الفعل لأن «هذا» ليست بصفة للأسد إنما دخلت تقريبا"[1].

ومن خلال تعليق الفراء على المثال الذي ضربه يتضّح المعنى نفسه الذي أشار إليه الخليل والكسائي في مجيء ما بعد اسم الإشارة منصوبًا ويكون واحدًا لا نظير له.

وأضاف الفرّاء تعريفًا للمصطلح حيث يقول: "وأمَّا معنى التَّقريب: فهذا أوَّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدّا من أن يرفعوا هذا «بالأسد» ، وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة «هذا» نصبَ فعلَهُ الذي كان يرافعُهُ لخلوتِهِ"[2]. ويقول أيضًا: "والتقريب لا بد فِيهِ من فعل لنقصانه، وأحَبُّوا أن يُفَرِّقُوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح"[3]؛ ونفهم من ذلك أنّ الفرّاء يقصد بالتّقريب قرب معنى اسم الإشارة (هذا) من معنى الفعل.

ولا بدّ من التّأكيد على أنّ الخليل هو أول من وضع مصطلح التّقريب على الرّغم من أنّه ينسب للكوفيين، والسبب يعود إلى كثرة استعماله عند الكوفيين وقلة استعماله عند الخليل، لكن أثره ظاهر في دراساتهم حول هذا المصطلح.

[1] - أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 12.
[2] - نفسه، ج1، ص 12، 13.
[3] - نفسه، ج1، ص 232.

➢ **التّنبيه:**

ذكر الخليل تعريف المصطلح لغة: "نبه: النَّبَهُ: الضّالَّةُ تُوجَد عن غيرِ طَلَب غَفْلةً... نَبَّهْتُهُ وأنبهته من النوم، ونبَّهتُهُ من الغفلة. ونَبَّهْتُ باسم فلانٍ، أي: جعلتَه مذكوراً"[1]، واصطلاحًا هُوَ "إِعْلَام مَا فِي ضمير الْمُتَكَلّم للمخاطب"[2].

وبين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي تقارب واضح، وأول من ابتدع هذا المصطلح هو الخليل بن أحمد من خلال قوله: "أَلا، معناها في حالٍ: هلاّ، وفي حال: تنبيهٌ، كقولك: ألا أَكْرِمْ زيداً، وتكون (ألا) صلة بابتداء الكلام، كأنها تنبيه للمُخاطَب، وقد تردف (ألا) بلا أخرى فيقال: ألا لا، كما قال:

فقام يَذُودُ النّاسَ عنها بسَيْفه ... وقال: ألا لا من سبيل إلى هندِ

ويقال للرّجل: هل كان كذا وكذا فيقول: ألا لا. جعل (ألا) تنبيها و (لا) نفياً"[3]، وذكره في قوله: "هذا وهذه، الهاء فيهما زائدةٌ، والاسم: ذا وذه. وهذه الهاء للصلة وليست للتأنيث، ولكنها تنبيه"[4]، وقوله: "(ها) بدلٌ من ألف الاستفهام تقول: ها إنّك زيدٌ؟ معناه أإنك زيدٌ؟ أو يقصر فيقال، هإنك زيد؟، و (ها) تنبيه يفتتح بها"[5].

ومن خلال هذه الاستعمالات المتفرقة لمصطلح التنبيه عند الخليل تتضّح أسبقيته في ابتكار ووضع واستعمال المصطلح.

➢ **التّنوين:**

وَرَدَ مصطلح التّنوين عند الخليل في (العين) من خلال قوله: "التّنوين (يُميّز بين) الاسمِ والفعلِ ألاَ ترى أنّك تقول: «تَفْعَلُ» فلاَ تجدُ التّنوين يدخلُها، وألاَ ترى أنّك تقول: رأيت يَدَكَ، (وهذه يدُك)، وعجبتُ من يدِكَ

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 60.
[2] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 288. وينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 67.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 352.
[4] – نفسه، ج4، ص 81.
[5] – نفسه، ج4، ص 103.

فتُعربُ الدّالُ وتُطرَحُ التّنوين، ولو كان التّنوين هو الإعراب لم يسقط" [1]، فقد أشار بذلك إلى أنّ وظيفة التّنوين هي الإعراب، وأنّه يفرق بين الاسم والفعل؛ أي أنّه يدخل على الاسم لا الفعل – الأسماء كلها – إلاّ المبني والممنوع من الصّرف.

ويقول في موضع آخر: "وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةٍ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان فَثَبَتَ التنوين لأنه إعراب وذهب الحرفُ الساكن، فإذا أردتَ معرفَتها فاطلُبْها في الجمع والتَّصغير كقَولهم: أَيْديهم في الجَمع، ويُدَيَّة في التَّصْغير"[2].

ونجد أنّ هذا المصطلح قد وُضِع قبل الخليل بن أحمد؛ إذ أنّ "التّنوين بمعناه المعروف ما لبث أن شاع على يد تلاميذ أبي الأسود، وبالتّحديد في زمن نصر بن عاصم اللّيثي"[3]، ومن زاوية أخرى استعمله الكوفيون من بينهم الفراء (ت: 207هـ) إلى جانب مصطلح النون، إلاّ أنّ فضل الخليل لا يستطيع أحد إنكاره؛ إذ فضلاً على استعماله للمصطلح بوضوحٍ أكثر من سابقيه فقد ساهم في ضبطه واستقراره[4]؛ ونجد سيبويه يحكي عن الخليل في باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام: "وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلٌ من التنوين، ومع ذلك أنك إذا قلت لي مثلُه فقد أبهمتَ، كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصصتَ نوعا، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد "[5]؛ أي أنّ مصطلح التّنوين صار معناه واضحًا وهو أن أن تُنوِّن الاسم إذا أجريته؛ حيث تَقُولُ: نَوَّنْتُ الِاسْمَ تَنْوِينًا، وَالتَّنْوِينُ لَا يَكُونُ إلا فِي الأَسماء[6]؛ أي أنّه إضافة نون زائدة إلى الأسماء لا الأفعال، ويقع التّنوين رفعًا ونصبًا وجرًّا.

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 51.
[2] – نفسه، ج1، ص 50.
[3] – شعبان عوض محمد العبيدي، النّحو العربي ومناهج التأليف والتّحليل، ص387.
[4] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص97.
[5] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 172، ج3، ص 312، ج1، ص 190.
[6] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج13، ص 429.

ولأنّ من ضوابط وشروط وضع المصطلح الدّقة والوضوح والاستقرار؛ وهي ضوابط لم تكن متوفرة في مصطلح التّنوين سابقا، فإنّ الخليل هو من ساهم في وضعه وتثبيته والتّفصيل فيه.

- **التّوكيد:**

التّوكيد مصدر الفعل وكد وعرّفه الخليل لغة بقوله: "وكد: وَكَّدْتُ العقد واليمين، أي: أوثقته"[1]، ويذكر في تعريف أكّد[2] نفس الشيء ويُضيف أنّه والتّوكيد بنفس المعنى.

واستعمله الخليل في العين نحو قوله: "أما قد فحرف يوجب الشيء كقولك قد كان كذا وكذا، والخبر أن تقول: كان كذا وكذا فأدخل قد توكيداً لتصديق ذلك"[3]؛ أي: (قد) من أدوات التّوكيد، وسبق الإشارة إلى أنّ الكفوي قال أنّها من أدوات التأكيد وهو ما يؤكد أنّهما بنفس المعنى وأدوات التأكيد هي أدوات التّوكيد.

واستعمله أيضا في قوله: الثلاثة من العدد، والثُلاثاء: لما جُعِلَ اسماً جُعِلَت الهاءُ التي كانت في العدد مَدَّةً، فَرْقاً بين الحالَيْن، والأربِعاء من الأربعة، فهذه الأسماء جُعِلَت بالمدِّ توكيداً للاسم[4].

ونقل سيبويه المصطلح واستعمله في الكتاب نحو قوله: "وتقول: أنت أنت، تكررها، كما تقول للرجل أنت وتسكت، على حد قولك: قال الناس زيد. وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّبْتَ فكنتَ كنت، إذا كررتها توكيدا"[5]، والملاحظ أنّ سيبويه استعمل التّوكيد والتّكرير بمعنى واحد، وعبّر الكوفيون بالمصطلحين معاً أيضاً.

- **التّوهم:**

استعمله الخليل مقرونا ببعض المصطلحات نذكرها على سبيل المثال:

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 395.

[2] – نفسه، ج5، ص 397.

[3] – نفسه، ج5، ص16.

[4] – ينظر: نفسه، ج8، ص 214.

[5] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 360، ج3، ص 172.

- **توهم الغاية:**

استعمله بقوله: "منذ: النّون والذّال فيها أصليّتان، وقد تُحذَف النّون في لغة. وقيل: إن بناء منذُ مأخوذ من قولك: مِنْ إذْ، وكذلك معناها من الزمان إذا قلت: منذُ كانَ، كان معناه: مِن إذْ كانَ ذلك، فلما كثر في الكلام طُرِحَتُ همزتُها، وجُعِلَتا كلمة واحدة ورُفِعَتْ على توهُّم الغاية"[1].

- **توهم الوقف:**

بقوله: "الدَعْدَاعُ: الرجلُ القصير. والرَّاعي يُدَعْدِعُ بالغَنمِ: إذا قال لها: داع داع فإن شئِتَ جَرَرْتَ ونَوَّنْتَ، وإن شئت على توهم الوقف"[2]، وقوله: "إذا عججت بالناقةِ قلت: عاجِ عاجِ خفض بغير تنوين. وإن شئت جزمت على توهُّم الوقْف"[3].

- **توهم التّنوين:**

استعمله بقوله: "قال أبو الأسود في الإستعتاب:

فعاتبته ثم راجعته ... عتاباً رفيقاً وقولاً أصيلا

فألفيته غيرَ مستعتب ... ولا ذاكرِ الله إلاّ قليلا

نصب ذكر الله على توهّم التنوين، أي: ذاكرٍ الله. وعُتَيْبَة وعتّابة من أسماء النّساء، وعُتْبَة وعتّاب ومُعَتِّب من أسماء الرجال وعَتِيب اسم قبيلة"[4].

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ الخليل أول من وضع مصطلح التّوهم والذي يَقصِدُ به كما جاء في العين عند تعريفه الحدس على أنّه التَّوهّمُ في معاني الكلام والأمور[5]؛ أي أنّه التّخيل والشّك وغلبة الظّن، ويعرّفه

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 192.
[2] – نفسه، ج1، ص 81.
[3] – نفسه، ج2، ص 185.
[4] – نفسه، ج2، ص 77.
[5] – ينظر: نفسه، ج3، ص 131.

الكفوي أنّه: "إِدْرَاك الْمَعْنى الجزئي الْمُتَعَلّق بالمحسوس"[1]، وفي موضع آخر يقول: "هُوَ عبارَة عَن إتْيَان الْمُتَكَلّم بِكَلِمَة يُوهم بَاقِي الْكَلَام قبلهَا أَو بعْدهَا أَن الْمُتَكَلّم أَرَادَ تصحيفها أَو تحريفها باخْتلَاف بعض إعرابها"[2]؛ وهذا يعني أنّ التّوهم يكون أقرب إلى اليقين منه إلى الظّن والافتراض ويكون لغاية في نفس المتكلّم من أجل الوصول إلى غرض معيّن.

- ج -

➢ **الجحد:**

عرّفه الخليل في (العين) بقوله: "جحد: الجُحُود: ضدُّ الإقرار كالإنكار والمعرفة. والجَحدُ: من الضيِّق والشُحِّ. ورجُلٌ جَحْدٌ: قليلُ الخير، قال:لا جحدا ابتغينه ولا جَدا ... يَعدنَ من هازَلْنَه غداً غدا" [3]؛ أي أنّه الإنكار مع العلم به، وقد وضعه الخليل للإخبار عن ترك الفعل ونفي المؤكد.

واستعمله من خلال قوله: "لم: خفيفة: من حروف الجحد بُنِيت كذلك"[4]، وقوله: "إن خفيفة: حرف مجازاة في الشّرط، وجحود بمنزلة (ما)"[5]، وذكره عندما تحدّث عن لام الجحود التّي تسمى أيضًا لام النّكران.

واستعمله في أكثر من موضع بمعنى النّفي، وأحيانا مقترناً به كقوله: "لا: حرف يُنفى به ويُجحد، وقد تجيء زائدة"[6]، ولكنّ الجحد أخصّ من النّفي.

وقد نَسَب الباحثون المتأخّرون مصطلح الجحد إلى الكوفيين، ومصطلح النفي إلى البصريين فقد شاع عندهم مقابلا لمصطلح الإثبات[7]، وعند بعض الباحثين فإنّ مصطلح الجحد هو "مصطلح موفق لا يقل عن مصطلح البصريين إن لم يزد بأن يساير روح اللّغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة. والحقيقة أنّ

---

[1] – أبو البقاء الكفوي ، الكليات، ص 314.

[2] – نفسه، ص 302.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج3، ص 72.

[4] – نفسه، ج8، ص 321.

[5] – نفسه، ج8، ص 396.

[6] – نفسه، ج8، ص 349.

[7] – ينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص23.

مصطلح الجحد أكثر شيوعا في كتب النّحو وعلى ألسنة الباحثين والدّارسين على الرّغم من ورود كلمة (الجحد) بمعنى النّفي في القرآن الكريم في اثني عشر موضعاً، في حين لم ترد كلمة النّفي إلاّ مرة واحدة"[1].

وفي الدّراسات الكوفية نجد الكسائي والفراء أيضا استعملا هذا المصطلح، فالفراء يقول: "فجعل «لَا» صلة لمكان الجحد الذي في أول الكلام هذا التفسير أوضح أراد فى بئر لا حور، «لَا» الصحيحة في الجحد لأنه أراد في: بئر ماء لا يُحير عليه شيئًا كأنك قلت: إلى غير رشد توجه وما درى"[2].

وقوله أيضًا في تفسير قوله تبارك وتعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[3] لأن فِي (فعلوه) اسما معرفة، فكان الرفع الوجه فِي الجحد الَّذِي ينفي الفعل[4]؛ وعلى الرّغم من استعماله بكثرة عند الكوفيين إلاّ أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو من ابتكر هذا المصطلح وكان رائدًا في استعماله، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ مصطلح الجحد من المصطلحات المشتركة التي استعملها البصريون والكوفيون أيضًا.

- **الجرّ:**

جاء في لسان العرب أنّ الجرّ معناه الجذب ومصدر الفعل جَرَّهُ يَجُرُّه جَرّاً، والخفض ضدّ الرفع، والخفض والجرّ واحد وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في اصطلاح النّحويين [5]، ويمكن إدراك العلاقة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي من خلال التّصور الذي يوحي إليه المعنى اللّغوي "فالجرّ بمعناه الاصطلاحي لا يقترب من المعنى الحسّي الذي تصوّره مادة جذب، غير أنّ تصورًا ذهنيًا يمكن أن يجعل في الجذب إلى الشيء علاقة بين معنى الجرّ لغة واصطلاحًا، حيث يكون معنى الجرّ الإضافة، والإضافة هي التي تُقرّب بين الصورة الحسية والصورة الذهنية، وذلك مستفاد من قولهم: إنّ الحروف الجارّة تجرّ ما قبلها فتوصلها إلى ما بعدها"[6].

---

[1] – هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص 23.

[2] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 8.

[3] – سورة النساء، الآية 66.

[4] – ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 166.

[5] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج4، ص 125، ج7، ص 145.

[6] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، ص 112.

وسنتطرق إلى مصطلح الخفض أيضًا للإجابة عن بعض التساؤلات من بينها: هل الجرّ والخفض واحد؟ وهل هناك فرق بينهما؟ وهل مصطلح الجرّ من اصطلاح أهل الكوفة أم من اصطلاح أهل البصرة؟ أم أنّ كلا المصطلحين استعملهما الخليل؟.

وقد ورد عند بعض النّحويين أنّ الجرّ هُوَ اصْطِلَاح البصريين؛ والخفض اصْطِلاح الكوفيين[1]، وعلى العكس من ذلك فقد أثبتت رحلة البحث عن المصطلح عند الخليل أنّ كلا الفريقين استعملا المصطلح.

أمّا الخليل فقد استعمل المصطلح في مواضع متعدّدة نذكر من بينها قوله: "ولكنّ العربَ أجمَعَت على الذي بالياء في الجرِّ والرَّفْع والنّصب"[2]، وقوله: "جمعُ الأَوان: آوِنة. والآنُ: بمنزلة السّاعة إلاّ أنّ السّاعة جزءٌ مؤقّت من أَجْزاء اللَّيْل والنّهار. وأما الآنَ فإنّه يلزم السّاعة التي يكون فيها الكلام والأمور ريثما يبتدئ ويسكت. والعَرَبُ تنصبه في الجرّ والنّصب والرّفع، لأنّه لا يتمكّن في التَّصْريف، فلا يُثَنَّى ولا يثلّث ولا يصغّر، ولا يصرف ولا يضاف إليه شيء"[3].

وهو نوع من الإعراب وعلامته الكسرة، واستعمل المصطلح ليدل به على ما استقرّ في التّراث بالبناء على الكسر نحو قوله: "حَذامِ: اسم امرأة، قال:

إذا قالتْ حذامِ فصدِّقوها ... فإنَّ القَوْلَ ما قالتْ حَذامِ

جَرَّتْها العَرَبُ في موضع الرَّفع والنَّصب، وكذلك فَجارِ وفَساقِ وخبَاثِ"[4].

وتوظيف الخليل للفظة (جَرَّتها) في هذا القول يدلّ به على ما استقرّ في التّراث النّحوي بالبناء على الكسر؛ أي أنّ مصطلح الجرّ يقابل مصطلح البناء على الكسر؛ لأنّ الأعلام المذكورة (حذامِ، وفجارِ، وفساقِ، وخباثِ) مبنية على الكسر، وهذا يوضّح أنّ الخليل لا يرى فرقًا بين الشيء ومسماه، فالحركة لا تحيد عنه سواء

[1] – ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 353.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 209.
[3] – نفسه، ج8، ص 404.
[4] – نفسه، ج3، ص 240.

كانت في البناء أو الإعراب، وعند مقارنة هذه المصطلحات بما أورده الخوارزمي عن الخليل نجد تفاوتًا بل تناقضًا أحيانًا؛ لأنّ الرّفع والنّصب والخفض حسب ما أورده الخوارزمي لما وقع في أعجاز الكلم منونًا نحو (زيدٌ، زيدًا، زيدٍ)، والجرّ ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: (لم يذهبِ الرجلُ)[1]؛ وهي حركة التقاء الساكنين.

- **الجزم:**

جاء في لسان العرب أنّ الجَزْم: "الْقَطْعُ. جَزَمْتُ الشَّيْءَ أَجْزِمُهُ جَزْماً: قَطَعْتُهُ... وَمِنْهُ جَزْمُ الحَرْفِ، وَهُوَ فِي الإِعراب كَالسُّكُونِ فِي الْبِنَاءِ، تَقُولُ جَزَمْتُ الْحَرْفَ فانْجَزم... المبرّد: إِنَّمَا سُمِّيَ الجَزْمُ فِي النَّحْوِ جَزْماً لأَن الجَزْم فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْقَطْعُ. يُقَالُ: افْعَلْ ذَلِكَ جَزْماً فكأَنه قُطِعَ الإِعرابُ عَنِ الْحَرْفِ. ابْنُ سِيدَهْ: الجَزْمُ إِسْكَانُ الْحَرْفِ عَنْ حَرَكَتِهِ مِنَ الإِعراب مِنْ ذَلِكَ"[2].

والجَزْم اثْنَا عشر وَجها "جزم بِالْأَمر وَجزم بِالنَّهْي وَجزم بِجَوَاب الْأَمر وَالنَّهْي بِغَيْر فَاء وَجزم بالمجازاة وَجزم بِخَبَر المجازاة وَجزم ب لم وَأَخَوَاتهَا وَجزم على البنية وَجزم برد حَرَكَة الْإِعْرَاب على مَا قبلهَا وَجزم بِالدُّعَاءِ وَقد يجزمون ب لن وَأَخَوَاتهَا وَجزم بالحذف"[3]، ولَام الْأَمر مثل: ليذْهب أحمد وليدخل زيد.

وعند الخليل هو الحرف إذا سكن آخره[4]؛ واستخدمه بمعنى السكون في مواضع متفرقة نحو قوله: الشَّطب، مجزوم، والزّلع شقاق في ظاهر القدم وباطنه، والزّلع، مجزوم، والحجل، مجزوم، والمهل، مجزوم[5]، ويلاحظ أنّ مصطلح المجزوم استعمله بكثرة في العين، ومن زاوية أخرى نجد سيبويه أيضا يستعمله في الكتاب بمعنى السّكون نحو قوله

[1] – ينظر: خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللّغوي، ص 74. وينظر: أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 65-66. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجوي، ص 89- 91.

[2] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج12، ص 97.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط5، 1995، ص 211.

[4] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج6، ص 73.

[5] – ينظر: نفسه، ج6، ص 239، ج1، ص356، ج3، ص 79، ج4، ص57.

على لسان الخليل: "وسألت الخليل عن من عل، هلا جزمت اللام؟ فقال: لأنّهم قالوا: من علٍ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن"[1].

والجدير بالذكر أنّ هذا المصطلح قد شهد استقرارًا في استعمالات الكتاب ومثال ذلك قوله: ليس في الأسماء جزم...والجزم في الأفعال المضارعة وسوَاهَا [2]، و لا وجود للتّداخل والخلط الذي شهدته ألقاب الإعراب الأخرى.

واستعمله أيضًا الفرّاء الذي خلط بين حركات الإعراب وحركات البناء؛ إذ تأثّر بالبصريين واستعمله للبناء وهو من ألقاب الإعراب، ومن المفيد أن نُؤكّد ذلك من خلال قوله: "كذلك إذا كان ما قبلها حرفا مجزوما لم يكن في الأُمِّ إلاّ ضَمُّ الألف كقولك: منْ أُمِّه، وعنْ أُمِّه"[3]؛ ومعنى ذلك أنّه استعمل الجزم للبناء وهو على العكس من ذلك مصطلحٌ لِلإعرابِ؛ أي أنّ اضطراب المصطلح قد استمرّ إلى غاية هذه المرحلة.

- **الجملة:**

ذكر الخليل أنّ الجُملة لغة: "جماعة كلّ شيءٍ بكمالِه من الحساب وغيره، وأجملت له الحِساب والكلام من الجُملة"[4]، أمّا اصطلاحا هي "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيد قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إن يكرمني؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا"[5].

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 287.
[2] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 126. وينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13، 14.
[3] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 6.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج6، ص 143.
[5] – الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 78.

- ح -

- **حرف استفهام:**

استعمل صاحب العين مصطلح حرف استفهام عند حديثه عن حرفي (أمْ و هلْ) وذلك نحو قوله: "أَمْ: حرف استفهامٍ على أوّله، فيصير في المعنى كأنّه استفهامٌ بَعْدَ استفهامٍ، وتفسيرها في باب (أو) .. ويكون (أَمْ) بمعنى (بل) ، ويكون (بَلْ) الاستفهام بعينها، كقولك: أم عندكم غداً حاضر؟، أي: أعندكم، وهي لغَة حَسَنة. ويكون (أَمْ) مبتدأ الكلام في الخبر"[1]، ويقول في: "قول زهير:

وذي نسبٍ ناء بعيد وصلته ... بمالك لا يدري أهل أنت واصلُهْ

اضطرارٌ، لأنّ (هلْ) حرف استفهام وكذلك الألف، ولا يُسْتَفْهَمُ بحرفٍ استفهام"[2].

- **حرف العطف:**

ذكره الخليل عند حديثه عن الحرف (أو) نحو قوله: "أو: حرف عطف يُعْطَفُ به ما بَعْدَهُ على ما قَبْلَهُ، فإذا وصفت (أو) نفسها أنّثتها. ويقال: أو: تكون بمعنى الواو، وتكون بمعنى (بَلْ)"[3].

- **حرف النّدبة:**

يقول الخليل: : "وا: حرفُ نُدبة، كقول النادبة: وا فلاناه"[4].

- **حرف أمنية:**

استعمله الخليل للتّمني نحو قوله: "لو: حرف أمنية، وكقولك: لو قَدِم زيدٌ، لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فهذا قد يُكْتَفَى به عن الجواب. وقد تكون (لو) موقوفةً بين نَفْيٍ وأُمْنيّة [إذا وُصِلَتْ ب (لا)]"[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 435.

[2] – نفسه، ج3، ص 352.

[3] – نفسه، ج8، ص 438.

[4] – نفسه، ج8، ص 443.

[5] – نفسه، ج8، ص 348.

- **حرف مجازاة في الشرط:**

مثل إن الخفيفة نحو قوله: "أنْ، خفيفة: نصف اسم وتمامه بفِعْل، كقولك: أُحِبُّ أن ألقاك، أي: أحبّ لقاءك، فصار (أن) و (ألقاك) في الميزان اسماً واحداً. وإنْ، خفيفة: حرف مجازاةٍ في الشَّرط.. وجحود بمنزلة (ما)"[1].

- **حروف الجزاء:**

ذكر الخليل هذا المصطلح من خلال قوله: "وأمّا مهما فإن أصلها: ما ما، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ. ف (ما) الأولى هي (ما) الجزاء، و (ما) الثانية هي التي تزاد تأكيداً لحروف الجزاء مثل أينما ومَتَى ما وكيفما. والدليل على ذلك أنّه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و (ما) تزاد فيه"[2]، واستعمله أيضًا من خلال ما نقله سيبويه في الكتاب حيث يقول: "وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك. وزعم الخليل أنّ إن هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة"[3].

- **حروف الخفض:**

ذكر الخليل حرف (من) نحو قوله: "كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار من صفة، وخفض بعد لأن مِنْ حرف من حروف الخفض"[4]، ويقصد بحروف الخفض حروف الجرّ؛ لأنّ الخفض والجرّ واحد وهما في الإعراب بمنزلة

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 396.
[2] – نفسه، ج3، ص358.
[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 63.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 52.

الكسر في البناء في مواصفات النّحويين [1]، وعلى الرّغم من أنّ مصطلح الخفض من اصطلاحات الكوفيين ومصطلح الجرّ من اصطلاحات البصريين، إلاّ أنّ الخليل استعمله إلى جانب مصطلح حروف الخفض.

- **حروف الصفات:**

وعن استعماله لمصطلح حروف الصّفات، نجده من خلال قوله: "إلى: حرف من حروف الصّفات"[2]، وقوله أيضًا: "في: حرف من حروف الصّفات"[3]، وهي حروف الجر، وسبب تسميتها حروف الصّفات أنّها تنوب مناب الصّفات، أي أنّ الخليل يطلق على حروف الجر مصطلح حروف الصّفات، ويسميها الكوفيون أيضًا حروف الصّفات؛ لأنّها تقع صفات لما قبلها من النّكرات[4]؛ فصاحب كتاب العين هو من وضع هذا المصطلح.

- خ -

- **الخفض:**

جاء في معجم العين "الخَفْضُ: نَقيضُ الرفع. وعيش خَفْضٌ: [ذو دعةٍ وخِصْب] ، وخفضت الشيء فانخفض واختفض. وخُفِضَتِ الجارية وختن الغلامُ. والتَّخفيضُ: مدك رأس البعير إلى الأرض [لتركبه] "[5] وورد بمعنى الجرّ في الإعراب[6]، وجاء في لسان العرب أنّ "الخفض ضدّ الرفع ...والخفض والجرّ واحد وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النّحويين"[7]، وهذا يدل على أن مصطلح الخفض والجرّ يدلان على مفهوم واحد ولا فرق بينهما.

---

[1] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج7، ص 145.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 356.

[3] – نفسه، ج8، ص409.

[4] – ينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص 25.

[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 178، ج2، ص 125. وينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 434. وينظر: ابن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، ج2، ص 765. وينظر: أبو منصور الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001، ج2، ص 216. وينظر: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979، ج2، ص 423. وينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، ص 1074.

[6] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص434.

[7] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج7، ص 145.

ويذكر الزّجاجي (ت 337هـ) حديثا للخليل بن أحمد الفراهيدي يدور حول هذا المصطلح من خلال قوله: "حدثني أبو جعفر محمد بن رستم الطبري قال: حدثني أبو حاتم السجستاني قال: سمعت الأخفش يقول: سمعت الأصمعي يقول: دخلت على الخليل لأستفيد منه شيئا، فقال لي: يا كيس ما الفرق بين الخفض والجر؟ ففكرت وأبطأت، فقال لي: ما صنعت؟ فقلت له: الخفض عندي الشيء دون الشيء، كاليد إذا جعلتها تحت الرجل. والجرّ أن تميل الشيء إلى الشيء وتقيم شيئا مقام شيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين"[1].

وهذا النّص يقودنا إلى نتيجة مفادها أنّ الخليل بن أحمد وضع مصطلح الخفض إلى جانب مصطلح الجرّ وأنّ هناك فرقا بين المصطلحين، وإلاّ لما سأل الخليل الأصمعي عن الفرق بينهما على الرّغم من أنّه لم يفرّق بينهما نحويّا.

و ما يدل على أنّ الخليل بن أحمد فرّق بينهما ما ذكره الخوارزمي (ت:387هـ) في فصل وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحكى عن الخليل حيث يقول: "الخفضُ: ما وقَعَ في إعجاز الكلم مُنَونًا نحو: زيدٍ ... والجرُّ: ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لمْ يذهبِ الرّجُل"[2] ويقصد الخوارزمي بوجوه الإعراب الحركات، والتي يسميها سيبويه مجاري أواخر الكلم[3] ؛ أي أنّ الخليل وضع المصطلحين وفرّق بينهما ثم تطورت الدلالة فأصبح المراد بهما واحد.

ونجد تفسير نص الخوارزمي عند مهدي المخزومي في قوله: "أنّ الكوفيين توسّعوا في الخفض فاستعملوه في الكلمات المنوّنة وغير المنوّنة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلاّ في المنوّن، وأنّ البصريين نقلوا الجرّ من كونه حركة

[1] – أبو القاسم الزّجاجي، مجالس العلماء، تح: معبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1883، ج1، ص 193.

[2] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 66.

[3] – ينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

يستعان بها – عند الخليل– على التّخلص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرّجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة سواء أكانت منوّنة أم غير منوّنة"[1].

ويتضح من قول المخزومي أنّ الواضع الأول لمصطلح الخفض هو الخليل الذي كان يستعمله في المنوّن، أمّا الكوفيون فقد توسعوا في استعماله بكثرة في الكلمات المنوّنة وغير المنوّنة حتى نُسِبَ إليهم.

وذهب الخوارزمي إلى أنّ الخفض من الحركات التي تلزم أواخر الكلام للإعراب وذكر أنّها ثلاث "رفع ونصب وخفض وقد تسمى أيضاً: ضما وفتحا وكسرا وقد يسمى الخفض أيضا: جرًا"[2].

واستعمل الخليل مصطلح الخفض في باب الحكاية بـ (مَنْ) في الرّفع والنّصب والجرّ بالأسماء حيث يقول: "ويُحْكَى بمَنْ الأعلام والكُنَى والنّكرات في لُغَة أَهْلِ الحجاز إذا قال: رأيت زيداً قلت: من زيداً، وإذا قال: رأيت رجلا قلت : منايا فتى، وتقول في النّصب والخفض إذا استفهمت عن رجل أو قوم قلت: منا للّرجل وإن قال: مررت برجل قلت: مَنا، ومَنَيْن للرجلين ومَنِين للرّجال.. وتقول في الرّفع: مَنُو للواحد ومَنان للاثنين، ومنون للجميع"[3].

وتماشيًا مع ما تمّ ذكره نستنتج أنّ الخليل استعمل مصطلح الخفض والنّصب والرّفع للدَّلالة على حالات الإعراب للأسماء المتمكنة وذكره مريدا به الجرّ، وهو ما ذهب إليه سيبويه: "فالرّفع والجرّ والنّصب والجزم لحروف الإعراب"[4]، وقد فرّق البصريون بين هذه الأسماء حيث "جعلوا الرفع لما دخل على الأسماء المتمكنة التي يلزمها الإعراب بالحركات الثلاث مثل قولك: زيد وعمرو وعبد الله وجعلوا الضم لما بني مضموماً مثل: نحن وقط وحيث وجعلوا الفتح لما بني مفتوحاً نحو: أين وكيف وشتان، وجعلوا الخفض للأسماء المتمكنة التي يلزمها الإعراب

[1] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، ص 311.
[2] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 63.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 390. وينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 408.
[4] – ينظر: نفسه، ج1، ص 13.

بالحركات الثلاث وجعلوا الكسر لما بني مكسوراً نحو: هؤلاء وأمس وجير وكذلك فعلوا في الجزم والوقف جعلوا الجزم في الأفعال لما جزم بعامل والوقف لما بني ساكناً نحو: وقد وهل"[1].

وذهب أبو العباس المبرد (ت: 285هـ) إلى أنّ: "ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع منه فليس باسم، وقيل: إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض، نحو: كيف، وصه، ومه، وما أشبه ذلك"[2].

والأخذ بهذا القول أو تركه قد يكون بمثابة إجحاف في حقّ النّحاة ولكنّ الزّجاجي يرى أنّ في هذا القول جوابان:

الأول: أنّه لم يُرِد الإحاطة بالأسماء كلها، وقَصَدَ الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية الإعراب أو المستحقة له.

الثاني: يمكن أن يكون الشيء له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضا للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله[3].

وبالتّالي فقوله غير فاسد لأنّ القاعدة التي تقول بأنّ ما يدخل عليه حرف الخفض اسم، وما امتنع منه فليس باسم لديها استثناء وهو أنّ هناك بعض الأسماء لا تدخل عليها حروف الخفض وتبقى أسماء.

واستعمله الخليل أيضا في مواضِعَ متفرقة نذكر منها على سبيل المثال قوله: "هو بعدَ زيد قادم، فإذا ألقيت عليه من صار في حدّ الأسماء، كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار من صفة، وخفض بعد لأن مِنْ حرف من حروف الخفض، وإنما صار بعد منقاداً لِمِنْ، وتحوّل من وصفيته إلى الاسمية، لأنه لا تجتمع صفتان، وغلبه من لأن من صار في صدر الكلام فغلب"[4]، وفي مثال آخر يقول: " والمقاتِيةُ هم الخدام، والواحد مَقْتَوِيّ، وإذا جمع بالنون خفف [فقيل] : مَقتَوُونَ، وفي الخفض مَقْتَوينَ مثل أشعرين"[5]، وقوله أيضا: "وكلّ شيء من موقوف الرّجز فإنّ

[1] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 63، 64.
[2] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 51.
[3] – نفسه، ص 51.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 52.
[5] – نفسه، ج5، ص 199.

العربَ تُنوِنّهُ مخفوضاً"[1]، وجاء في قوله:"وإذا عججت بالناقةِ قلت: عاجِ عاجِ خفض بغير تنوين"[2] وجاء في باب العين والضاد والفاء معهما، مادة ضعف: "الضُّعْفْ: خلاف القوّة... ويقال: كلّما فتحت بالكلام فتحت بالضَّعْف. تقول: رأيت به ضَعْفاً. وأنَّ به ضَعْفاً، فإذا رفعت أو خفضت فالضم أحسن"[3].

وهذه الاستعمالات المتفرقة للمصطلح في كتاب العين توضح أنّ الخليل استعمله في الكلمات المنوّنة وغير المنوّنة وليس كما ورد في مفاتيح العلوم أنّه ما وقع في إعجاز الكلم منوّنًا.

ومن خلال ما سبق ذكره نصل إلى نتيجة مفادها أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي استعمل مصطلح الخفض على الرّغم من أنّه ينسب إلى الكوفيين حيث يقول الفاكهيّ (ت: 972هـ): "حدّ الجرّ، ويُعَبّرُ عنه الكوفيّ بالخفض: وهي الكسرة التي يُحدِثُها العامل"[4] أي أنّ مصطلح الجرّ موجود عند البصريين ومصطلح الخفض عند الكوفيين، ولكن السؤال المطروح هو: لماذا يُنسَب المصطلح للكوفيين على الرّغم من أنّ الخليل بن أحمد هو من ابتدعه؟.

وتفسيرا لذلك يمكن القول أنّ فترة البصريين وعلى رأسهم الخليل بن أحمد تميّزت بالتذبذب والتّداخل وعدم نضج واستقرار المصطلح، أمّا الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي فقد جعلها أكثر تخصُّصًا وأعطى لها دعمًا جديدًا جعلها أكثر استعمالاً ولهذا شاع بأنّ مصطلح الخفض مصطلح كوفي على الرّغم من أنّ كلا الفريقين استعملا المصطلح.

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص345.
[2] – نفسه ، ج2، ص185.
[3] – نفسه، ج1، ص 281، ج5، ص 14.
[4] – عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص 277. وينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، ص 311.

– ر –

➢ الرّفع:

ورد هذا المصطلح عند الخليل على أنّه نقيض الخفض[1]، وعرّفه من خلال قوله: "رفع: رفَعْته رَفْعاً فارتفع. وبَرْقٌ رافع، أي: ساطع...والرَّفْعُ: نقيضُ الخَفْضِ"[2]، وفي اصطلاح النّحويين هو نوع من الْإِعْرَاب علامته الضمة وَمَا يَنُوب عَنْهَا[3].

وذكر الخوارزمي أنّه: "ما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو قولك: زيدٌ"[4].

ولم يكن الخليل أول من وضع هذا المصطلح، لأنّه نُسِب إلى الإمام عليّ رضي الله عنه في رواية تتحدث عن أول من رسم النّحو للنّاس تقول: "...وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام لأنه سمع لحنا، فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفا . وأشار له إلى الرّفع والنّصب والجرّ . فكان أبو الأسود ضنينا بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السّلام"[5].

وعلى الرّغم من ذلك فإنّ هذا النّص ليس دليلا قاطعًا على أنّ مصطلح الرّفع من وضع الإمام علي رضي الله عنه، وأغلب الظن أنّها من لفظ أبي الطيب اللّغوي، ونجد في نص آخر أنّها من وضع أبي الأسود الدّؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرّحمن بن هرمز؛ إذ يقول أبو بكر الزبيدي: "فكان أولَ مَن أصَّل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليُّ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هُرْمز. فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصَّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرَّفْع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتّعجب والمضاف"[6].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 178.
[2] – نفسه، ج2، ص 125.
[3] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص 361.
[4] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 65.
[5] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النّحويين، ص 20.
[6] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص 11– 12.

وبناءً على ذلك يتضح أنّ هذا المصطلح كان ابتداعه من قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ وعلى الرّغم من عدم الدّقة في نسبة هذا المصطلح لصاحبه، إلاّ أنّ النّصوص السّابقة توضّح أنّه مصطلح قديم ظهر في الفترة التي سبقت الخليل، وهو حدّد معناه، واستعمله في مواضع متفرقة من معجم العين .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأحوال التي تلزم أواخر الكلام للإعراب ثلاثة الرّفع والنّصب والخفض، وتسمى أيضًا ضمّا وفتحًا وكسرًا، وقد يُسمى الخفض أيضا جرًّا، وقد فرّق البصريون بين هذه الأسماء فجعلوا الرفع لما دخل على الأسماء المتمكنة التي يلزمها الإعراب بالحركات الثلاث، وجعلوا الضم لما بني مضموماً، وجعلوا الفتح لما بني مفتوحاً[1]، والرَّفْع أَعم من الضَّم ويطلق الكوفيون الرّفْع على حَرَكَة الْمَبْنِيّ والضّم على حركة المعرب، وَالْمَرْفُوع على حركة المعرب والمضموم على المبني[2].

ومن بين النّصوص التي استعمل فيها الخليل هذا المصطلح قوله: "ويُحْكَى بِمَنْ الأعلام والكُنَى والنّكرات في لُغَة أَهْلِ الحجاز إذا قال: رأيت زيداً قلت: من زيداً، وإذا قال: رأيت رجلا قلت: منايا فتى، وتقول في النّصب والخفض إذا استفهمت عن رجل أو قوم قلت: منا للّرجل وإن قال: مررت برجل قلت: مَنا، ومَنَيْن للرجلين ومَنِين للرّجال.. وتقول في الرّفع: مَنُو للواحد ومَنان للاثنين، ومنون للجميع"[3].

واستعمل مصطلح الرّفع في موضع البناء على الضّم؛ أي أنّه خلط بين استخدام الرّفع والضّم، ومن بين النّصوص التي تُؤَكّدُ ذلك قوله: "الضَّوْبانُ: الجَمَلُ المِسِنُّ... ومنهم من يَرفع ضُوباناً" [4]، والأمر نفسه في أُمّة فمن رفع الألف جعله اقتداء بسُنّة ملكه، ومن جعل إمّة مكسورة الألف جعله دِيناً من الائتمام[5]، وقوله: "وأما قَطُّ فإنه الأبد الماضي، تقول: ما رأيته قَطُّ، وهو رفع لأنه غاية مثل قولك: قبل وبعد"[6].

[1] – ينظر: أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 63.
[2] – ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 477.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 390.
[4] – نفسه، ج7، ص 50.
[5] – ينظر: نفسه، ج8، ص 428.
[6] – نفسه، ج5، ص 14.

ومن خلال هذه الأمثلة يتضّح أنّ الخليل استعمل الرّفع مكان المبني على الضّم؛ أي استعمله بمعنى الضّم؛ لأنّ الرّفع في البناء ضمّ؛ ولعلّ هذا التّذبذب في إطلاق المصطلح يرجع إلى عدم نضجه واستقراره في هذه المرحلة.

وذكر الخليل مصطلح الرّفع على توهم الغاية في قوله: "منذ: النّون والذّال فيها أصليّتان، وقد تُحذَف النّون في لغة. وقيل: إن بناء منذُ مأخوذ من قولك: مِنْ إذْ، وكذلك معناها من الزمان إذا قلت: منذُ كانَ، كان معناه: مِن إذْ كانَ ذلك، فلما كثر في الكلام طُرِحَتُ همزتُها، وجُعِلَتا كلمة واحدة ورُفِعَتْ على توهُّم الغاية"[1].

وخلاصة القول أنّ للخليل دورا فعّالا في وضع هذا المصطلح على الرّغم من عدم ضبطه، وقد أثّر ذلك على سيبويه حيث ساهم في تحديد ميدان مصطلح الرّفع، وبيان صلته بغيره من الحركات، ووضوح استعماله، وخصّصه ليدل به على علامة من علامات الإعراب، أمّا الضّم فيدل به على علامة من علامات البناء؛ على الرّغم من وجود خلط وتأرجح في المصطلح الذي لم ينضج ولم يستقر بعد .

– س –

➢ **السّكون:**

السّكون عند الخليل لغة ذهاب الحركة، وسكن، أي: سكت[2]، ولا يخرج المدلول الاصطلاحي عن المعنى اللّغوي إلاّ من النّاحية التّطبيقية، وبالتّالي فالسّكون "ليس صوتا لغويًا أي: شيء لا ينطق ولا يسمع، أو هو شيء ليس له تحقيق صوتي عادي أو تأثير سمعي وبهذا يصبح السكون خاليًا تمامًا من العنصرين الأساسين لأي صوت من الأصوات، وفي عرف المحققين من الدّارسين أنّ السكون – من النّاحية النّطقية الصّرفية– لا ينتمي إلى أي من

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 192.

[2] – نفسه، ج5، ص 312.

المجموعتين: الأصوات الصّامتة والحركات، ولكنه عنصر لغوي لا ينبغي إغفاله على الرّغم من عدم تحققه المادي وخلوه من أي أثر سمعي"[1].

واستعمله الخليل في مواضع متفرقة نحو قوله: "وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذَهَبَ الثالث لِعِلَّةٍ أنها جاءت سواكن وخِلْقَتُهَا السُّكون مثل ياء يَدَيْ وياء دَمَيْ في آخر الكلمة"[2]، وقوله: "أرِني يا فلانُ ثَوْبَك لأراه، فإذا استعطيتهُ شيئاً ليُعْطِيَكَهُ لم يقولوا إلاّ أرْنا بسكون الرّاء[3]، وجاء عنده بكونه علامة للبناء بقوله: "السَّيْطَرَةُ مصدر المسَيْطِر... والمسيطر لغة، وتقول: قد تَسَيْطَرَ علينا فلانٌ وتقول: سُوطِر يُسيطِر في مجهول فعله، وإنما صارت سُوطِرَ ولم تقل: سيطر لأن الياء ساكنة لا تثبت بعد ضَمّةٍ"[4].

ونجد أنّ سيبويه يُطلق مصطلح الوقف ليدل به على السّكون في باب مجاري أواخر الكلم من العربية حيث "تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف"[5].

ومن خلال هذا النّص يتضّح موقف سيبويه من الحركات التي سمّاها المجاري، وجعل الوقف والجزم في ضرب واحد، والوقف يدل به على السكون.

[1] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 126.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 50.
[3] – نفسه، ج8، ص 310.
[4] – نفسه، ج7، ص 210 – 211.
[5] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

– ص –

➢ **الصّفة :**

ذكر الخليل مصطلح الصّفة من خلال قوله: "والصّفات نحو أمام وقُدّامَ تُسمى ظُروفاً، وتقول: خَلْفُكَ زيدٌ، إنّما انتصب لأنّه ظرف لما فيه، وهو موضع لغيره"[1]، فمن خلال التّعريف الذي وضعه الخليل لمصطلح الصّفات نلاحظ أنه يستعمله مريدا به مصطلح الظرف، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى أنّ قدّام وأمام هي صفات لمعانيها، ويشير أيضا إلى المصطلح عندما يقول في (عند) أنّها: "حرف صفة ، فيكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب لأنه ظرفٌ لغيره"[2].

ونجد المصطلح في موضِعٍ آخَرَ يقول فيه: "فوق: الفوق نقيض التّحت، وهو صفة واسمٌ، فإن جعلته صفة نصبْتهُ، فقلت: تحتَ عبد اللّه وفوقَ زيدٍ، نصبٌ لأنّه صفة"[3]، ويقول أيضًا: "من قبلُ ومن بعدُ غايتان بلا تنوين، (وهما مثل قولك: ما رأيتُ مثله قطّ). من حروف الصّفات"[4]، وقوله أيضًا: "في: حرف من حروف الصّفات"[5]، وهي حروف الجر، وسبب تسميتها حروف الصّفات أنّها تنوب مناب الصّفات، أي أنّ الخليل يطلق يطلق على حروف الجر مصطلح حروف الصّفات، ويسميها الكوفيون أيضًا حروف الصّفات؛ لأنّها تقع صفات لما قبلها من النّكرات[6]؛ فصاحب كتاب العين هو من وضع هذا المصطلح .

---

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 157.

[2]– نفسه، ج2، ص 43.

[3]– نفسه، ج5، ص 224.

[4]– نفسه، ج8، ص 356.

[5]– نفسه، ج8، ص 409.

[6]– ينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص 25.

➢ **الصّلة:**

ذكر الخليل هذا المصطلح مريدا به معنى الزّيادة من خلال قوله: "(لا) صلة زائدة" [1]، وقوله: "ما: حرف يكون جحدًا... ويكون جزمًا... ويكون صلة" [2]، ونجد سيبويه يُطلق مصطلح الصلة عل صلة الموصول، والفرّاء يريد به الجملة المتصلة بالاسم الموصول.

– ض –

➢ **الضّم:**

الضمُّ مصدر الفعل ضمَّ، وهو ضمك الشيء إلى الشيء، وقيل: إضمامةٌ من الكتب أي المضمومُ بعضها إلى بعض[3]، ويمكن تصور المعنى اللّغوي لمصطلح الضّم من خلال حركة الشفتان أثناء النّطق حيث تقتربان من بعضهما البعض، وممّا لا شكّ فيه أنّ العلاقة بين المعنى اللّغوي والاصطلاحي توحي بهذه الصورة؛ فالضمة اصطلاحًا "عَلامَة للرفع فِي المعرب وَالْبناء على الضَّم فِي الْمَبْنِيّ"[4]، وذكر الخوارزمي عن الخليل أنّه يعتبر الضم "ما وقع في إعجاز الكلم غير منون نحو: يفعلُ"[5].

وقد ذكرنا في مصطلح الرّفع أنّ البصريين قد فرّقوا بين الأسماء وجعلوا الرّفع لما دخل على الأسماء المتمكنة التي يلزمها الإعراب بالحركات الثلاث، وجعلوا الضم لما بني مضموماً، وجعلوا الفتح لما بني مفتوحاً، ويطلق الكوفيون الرّفْع والضمّ على حَرَكَة الْمَبْنِيّ والمعرب، وَالْمَرْفُوع والمضموم على حركة المعرب والمبني.

واستعمل الخليل هذا المصطلح في مواضع متفرقة من بينها قوله: "يدٌ دَخَلَهَا التنوين وذكر أنَّ التَّنوين أعرابٌ، قلت بل الإعراب الضمَّة والكسرة التي تلزم الدال في يد في وجوه"[6].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 349.

[2] – نفسه، ج8، ص 434.

[3] – ينظر: نفسه، ج7، ص 16– 17.

[4] – مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص 45.

[5] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 65.

[6] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 50.

وقوله: القَنْذَعُ والقُنْذُع، بالفتح والضّمّ"[1]، وممّا ورد أيضا مصطلح الضمّتين من خلال قوله: "لا يُقال أُؤْمُرْ ولا أُؤْخُذ منه شَيْئا، ولا أُؤْكُل، إنّما يُقالُ: مُرْ وخُذْ وكُلْ في الابتداء بالأمر، استثقالاً للضَّمَّتين"[2]، وتردّد ذكر هذا المصطلح في مواضع كثيرة لا تخرج عمّا ذكرناه[3].

واستعمل أيضا ما اشتق من هذه المادة وهو مصطلح المضموم، ومن ذلك قوله: "كُلُّ ياءٍ مُمالةٍ مثل ياء عِيسَى ومُوسَى على فِعْلَي وفُعْلَى فهو مضمومٌ بلا فتحةٍ" [4]، وقوله: "طَعَنَهُ بالرُّمحِ يطعُنُ بضمة العين طَعْناً، ويقال: يَطْعُنُ بالرُّمْحِ ويَطْعَنُ بالقول. قال: كلاهما مضموم"[5]، وتردّد مثل ذلك كثيرا[6].

وبطبيعة الحال فقد "تبيّنت مجالات استعمال هذه الأصوات وحقيقة كل صوت منها، فهي تُشكّل صوتا من أصوات المفردة، فضلاً عن وجود تصوّر دقيق لدورانها في الكلام وكثرة ورودها، وهذا ما أكّد في الكتاب مرارا، فمصطلح "الضمّة" وما يشتق من هذه المادة شأنه شأن إخوانه يلعب دورًا في البنية وما يعتريها من تغيير"[7]، وبناءً على ذلك نستنتج أنّ هذا المصطلح – مع اشتقاقاته – أصبح أكثر نُضجا وتطورا عند سيبويه، وعلى الرّغم من ذلك لا يمكن أن توصف بالثّبات والاستقرار؛ لأنّ هذه المرحلة تميّزت بتأرجح بعض المصطلحات، فمثلا سيبويه يستبدل أحيانًا اصطلاح الضم الذي هو من علامات البناء باصطلاح الرّفع الذي هو من علامات الإعراب نحو قوله: "اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب"[8].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 296.
[2] – نفسه، ج8، ص 297.
[3] – ينظر: نفسه، ج7، ص 6، 214، ج8، ص 195، 209.
[4] – نفسه، ج1، ص100.
[5] – نفسه، ج2، ص 15.
[6] – ينظر: نفسه، ج2، ص 337، 349، ج8، ص 143.
[7] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 249.
[8] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 182. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 94.

فإن كانت فترة الخليل تسمى مرحلة تشكيل المصطلح فإنّ فترة سيبويه تسمى مرحلة تقعيد المصطلح؛ وإن تميّزت الفترة الأولى بالتذبذب والفوضى، فإنّ المرحلة الثانية تميّزت بالنّضج والتّطور مع تأرجح بعض المصطلحات، وبهذا لا يمكن وصفها بالثّبات والاستقرار.

– ظ –

➢ **الظّاهر:**

يُعدّ مصطلح الظّاهر من المصطلحات المعروفة في المرحلة السابقة للفراهيدي؛ إذ ثمة مصادر تثبت أنّه من ابتداع الإمام علي رضي الله عنه من خلال ذكره في نصّ تعليقة أبي الأسود الدّؤلي من صحيفة الإمام علي رضي الله عنه بقوله: "الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل" ثم قال له: "اعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر"[1].

وجاء هذا المصطلح لغة عند الخليل بقوله: "ظهر: الظَّهْرُ: خلافُ البطْنِ من كلِّ شَيْءٍ.. والظُّهورُ: بُدُوُّ الشَّيءِ الخفِيّ. والظُّهورُ: الظَّفَرُ بالشَّيء، والاطِّلاع عليه، ظَهَرْنا على العدوَّ، والله أظهرنا عليه، أي: أَطْلَعَنا"[2]، فهذا المصطلح بمعنى البيان والوضوح، والإظهار ضدّ الإخفاء أي: ضدّ الإضمار.

واصطلاحًا حدّ الاسم الظاهر: ما دَلَّ بلفظِه وحروفِه على معناه[3]، وفي هذا الإطار نستنتج القرب بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاح.

[1] – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 14.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 37.

[3] – شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النّحو، ص 441.

ونجد الخليل يستعمل مصطلح الإظهار في مواضع متفرقة من بينها قوله: "السّريع: نقيض البطيء ما كان سريعاً ولقد سَرُع سُرْعة. وأما قولك: قد أسرع فإنه فعل مجاوز يقع معناه مضمرا على مفعول به، أي: أسرع المشيَ وغيره، لمعرفته عند المخاطبين، استغني عن إظهاره فأضمر"[1].

- **الظّرف:**

من المصطلحات النّحوية التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي مصطلح الظرف حيث يقول: "ظَرُفَ يَظرُفُ ظَرفاً، وهم الظُّرَفاء، وفتية ظُرُوفٌ في الشعر أحسَنُ ونسوةٌ ظِرافٌ وظرائِف. والظّرْفُ وهو البراعة وذكاء القلب. لا يوصَفُ به السّيد والشّيخ إلاّ الفتيان الأزوال والفتيات الزَّوْلاَت. ويجوز في الشّعر ومصدره الظّرافة. والظّرف: وعاء كل شيء. حتى الإبريق ظرف لما فيه. والصّفات نحو أمام وقُدّام تسمى ظُرُوفا، تقول: خلفك زيدٌ، إنّما انتصب لأنه ظرف لما فيه وهو موضع لغيره "[2].

فمن خلال التّعريف الذي وضعه الخليل لمصطلح الظّرف نلاحظ أنه يستعمله مريدا به مصطلح الصفة ذلك أنّ قدّام وأمام هي صفات لمعانيها؛ أي أنّهما صفتان للمعنى المقصود به وهو إمكان الأمام والقدّام، ويشير أيضا إلى مصطلح الظرف عندما يقول في (عند) أنّها: "حرف صفة ، فيكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب لأنه ظرفٌ لغيره"[3].

ويلاحظ هنا أنّ استعمال الخليل لمصطلح الموضع يريد به الظّرف عند قوله موضعا لغيره، ويختلف مصطلح الظّرف عند سيبويه عندما يكون ظرف مكان وعندما يكون ظرف زمان، فإذا كان ظرف مكان يسميه

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 330.
[2] – نفسه، ج8، ص 157.
[3] – نفسه، ج2، ص 43.

مستقرًا، وإذا كان ظرف زمان يسميه الحين، كما عبّر عنه بالغاية [1] ، والحين عند الخليل "وقت من الزمان، تقول: حَانَ أن يكون ذلك يحِينُ حَيْنُونَةً "[2].

- ع -

➢ **العطف:**

العطف لغة: عَطَفْتُ الشيءَ: أَمَلْتُه، وانعطف الشيء انعاج[3]، أي: بمعنى الإمالة، واصطلاحا: هو تَابع بتوسط بَينه وَبَين متبوعه أحد حروف العطف[4].

ومن خلال رحلة البحث عن المصطلح عند الخليل بن أحمد وجدنا أنّ أبا الأسود الدّؤلي هو الواضع الأول للمصطلح، حيث يقول جلال الدين السيوطي: "رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود باب (إن) وباب الإضافة وباب الإمالة ثم صنف أبو الأسود باب العطف وباب النعت ثم صنف باب التعجب وباب الاستفهام"[5]، وقد كان هدف الدّؤلي من وضع هذه الأبواب صون اللّسان من الوقوع في الخطأ واللّبس.

ومما لا شك فيه أنّ الخليل استعمل هذا المصطلح؛ حيث نجده يوظفه من خلال نصوص متفرقة يتحدث في نص منها عن حرف العطف (أو) نحو قوله: "أو: حرف عطف يُعْطَفُ به ما بَعْدَهُ على ما قَبْلَهُ، فإذا وصفت (أو) نفسها أنّثتها. ويقال: أو: تكون بمعنى الواو، وتكون بمعنى (بَلْ)"[6]، وفي موضع آخر يقول: "(أَمّا) بالفتح فتوجب كلّ كلامٍ عطفته كإيجاب أوّل الكلام، وجوابها بالفاء كقولك: أمّا زيدٌ فأخوك، وأما عمرو فابن عمِّك"[7].

---

[1] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 107.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 304.

[3] – ينظر: نفسه، ج2، ص 17- 18.

[4] – ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 605. وينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 151.

[5] – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، ص 427- 428.

[6] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 438.

[7] – نفسه، ج8، ص 436.

ونقل سيبويه المصطلح عن الخليل نحو قوله: قال الخليل رحمه الله: "إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكونُ عطفا عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، وذلك قولك يا هذا زيد...وإن شئت قلت زيدا وعمرا، فتُجري ما يكون عطفا على الاسم مُجرى ما يكون وصفا... واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد، إذا وُصفت بمضاف أو عُطف على شيء منها، كان رفعا..."[1]

وقوله أيضا: "واعلم أن الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحليةٍ ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفا على الاسم كعطف أجمعين. وهذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيدٌ أقبلْ. قال: لو لم يكن على الرجل كان غيرَ منوَّن"[2]، واستعمل سيبويه مصطلحين آخرين ليدل بهما على مصطلح العطف وهما: التّشريك والإجراء[3].

وقد أطلق عليه الكوفيون مصطلح النّسق[4]، ونُسِب إليهم، إذ يقول ابن يعيش (ت:643): العطف من عبارات البصريين وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته... والنسق من عبارات الكوفيين[5].

ولكن الملاحظ أنّ كلا الفريقين يستعمل المصطلحين معاً؛ فالخليل من البصريين استعمل مصطلح النّسق نحو قوله: "ثُمَّ: حَرْف من حروف النَّسَق لا تُشرِّكُ ما قبلَها بما بعدَها، إلاّ أنّها تُبَيِّنُ الآخِرَ من الأوّل"[6]، واستعمل واو النّسق أيضا، وقد سار الفراء أيضا على نفس خطى البصريين في استعمال مصطلح العطف.

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 192 – 193.

[2] – نفسه، ج2، ص 12.

[3] – ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، ص 325.

[4] – ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 589، وينظر: شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النّحو، ص 433.

[5] – يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج8، ص 88.

[6] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 218.

حيث يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿**لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ**﴾[1] حيث يقول: "منصوبة عَلَى العطف عَلَى قوله ﴿**وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾[2] لأن قوله وهم يلعبون بِمنزلة لاعبين، فكأنه: إلا استمعوه لاعبين لاهيةً قلوبهم"[3].

وبسبب ذلك ظهر مصطلح آخر جمع بين المصطلحين وهو مصطلح عطف النّسق، وقد استعمله الكوفيون وهو مصطلح أدقّ من مصطلح العطف ومصطلح النّسق لسببن هما:

- دلالته على حروف العطف.
- فرّق بين مصطلح العطف بالحروف، ومصطلح عطف البيان، وبناءً على ذلك صار يوجد مصطلحين هما: عطف النّسق، وعطف البيان[*].

وتجدر الإشارة أنّ كلا الفريقين يستعمل المصطلحين على الرّغم من نسبة مصطلح العطف للبصريين ومصطلح النّسق للكوفيين إلاّ أنّ الخليل هو من ابتكر ووضع المصطلح، ولعلّ سبب شهرة مصطلح كل فريق يعود إلى كثرة أو قلة الاستعمال؛ بمعنى أنّ شهرة مصطلح النّسق عند الكوفيين تعود إلى استعماله بكثرة وعلى خلاف ذلك عند البصريين.

ومن خلال ما تمّ ذكره يتضّح أنّ مصطلح العطف رافقته مصطلحات عدة (النّسق، الاشتراك، والإجراء) إلاّ أنّ مصطلحي العطف والنّسق كانت لهما شهرة أكثر من المصطلحات الأخرى المرادفة لهما.

---

[1] – سورة الأنبياء، الآية 3.

[2] – سورة الأنبياء، الآية 2.

[3] – أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 198.

[*] – هناك فرق بين مصطلح عطف النّسق ومصطلح عطف البيان هو أنّ مصطلح عطف النّسق تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف نحو: جاء أحمد وعمر؛ أي: عمر معطوف على أحمد بحرف العطف (و)، أمّا مصطلح عطف البيان هو تابع موضح أو مخصص، جامد غير مؤول؛ بمعنى يجيء لتوضيحه إذا كان المعطوف عليه معرفة نحو: رحم الله أبا خالد عمر، ولتخصيصه إذا كان المعطوف عليه نكرة نحو: هذا خاتم حديد. ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص 272، 254. وينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، ص 633.

– ف –

➢ الفتح:

الفتح لغة نقيض الإغلاق[1]، واصطلاحا هو "نوع من الْحَرَكَة يفتح لَهَا الْفَم وَهُوَ من ألقاب الْبناء"[2]، والفتحة في الإعراب هي الْعَلامَة الْأَصْلِيَّة للنّصب[3].

ويحكي الخوارزمي عن الخليل أنّه يقول: "الفتح: ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: باء "ضرب""[4].

واستعمله الخليل للدّلالة على حركة فاء الكلمة أو عينها أو لامها، إذ نجده يستعمل مصطلحي الفتح والكسر للدّلالة على حركة عين الكلمة من خلال قوله: "العَصْرُ: الدّهر، فإذا احتاجوا إلى تثقيله قالوا: عُصُر، وإذا سكنوا الصاد لم يقولوا بالفتح"[5].

ولكُلِّ شَيْءٍ مَفْتَح، ومَفْتِح بالفَتْح والكَسْر[6]، وعسَيْت، وعسِيت بالفتح والكسر[7]، واستعمله للدلالة على فاء الكلمة نحو قوله: القَنْذَعُ والقُنْذُع، بالفتح والضّمّ[8].

➢ فعل معكوس:

نحو قوله: "فقيل: ويحما. قال حميد:

وويح لمن لم يدرِ ما هنّ ويحما

فجعل (ويحما) كلمة واحدة فأضاف (ويح) إلى (ما) . ونصب (ويحَما) لأنه فعل معكوس على الأول" [9].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 194.
[2] – مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ص 671.
[3] – ينظر: نفسه، ج2، ص 672.
[4] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 65.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 202.
[6] – نفسه، ج3، ص 194.
[7] – نفسه، ج2، ص 200.
[8] – نفسه، ج2، ص 296.
[9] – نفسه، ج3، ص 319.

ومصطلح المعكوس يريد به الخليل المعطوف[1]، وقد انفرد بوضعه ولا يوجد أحد استعمله من سابقيه ولا من لاحقيه؛ لأنّه مصطلح خليلي له الرّيادة في وضعه.

– ك –

➢ **الكسر:**

هو مصدر الفعل كسر كسَرته فانكسر، وتتضّح العلاقة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي من خلال وصف الشّفتين أثناء النّطق، ويتضح ذلك من خلال ذلك النّص الذي يقول فيه أبو الأسود الدّؤلي لرجل من عبد القيس إذا رأيتني كسرت فمي فاجعل النّقطة تحت الحرف[2].

وهذا يعني أنّ النّطق بالكسر هو "انكسار الشفتين ونزولهما إلى الأسفل، فالشيء المكسور لا بدّ من أن يكون فيه هبوط إلى مستوى أدنى ممّا كان عليه قبل الكسر، وكذلك الحال بالنّسبة للشفتين فقبل النّطق بالكسر تكون الشفتان في وضع يختلف عن وضعهما عند النّطق به إذ تهبطان إلى أسفل فينكسر ذلك الوضع"[3].

وقد ذكر الخليل أنّه من علامات البناء نحو قوله: "أَمْسِ: ظرف مبنيّ على الكَسْر، وينسب إليه: إمسِيٌّ"[4].

➢ **الكناية / المكني:**

وضع الخليل مصطلح الكناية مريدًا به مصطلح الضمير، ومصطلح المكني مريدًا به مصطلح المضمر، ويعتبر أول من استعملهما بهذا المعنى من خلال قوله: "وأمّا (هو) فكناية التّذكير، و(هي) كناية التّأنيث"[5]، وأمّا في قوله: "ذه، وذي، وذا، في هذه، وهذي، وهذا، فأسماءٌ مكنياتٌ وليس في البناء فيها غير الذال والألف التي بعدها

[1] – ينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص 26.
[2] – ينظر: أبو الطيب اللّغوي، مراتب النّحويين، ص 23.
[3] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 116.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 325.
[5] – نفسه، ج4، ص 105.

زائدةٌ"[1]، ويقصد هنا بأسماء مكنيات أسماء الإشارة؛ أي أنّه استعمله بمعنيين: الأول بمعنى الضمير، والثاني بمعنى أسماء الإشارة، وقد استعمله معاصروه ومن أعقبهم من البصريين والكوفيين حتى نُسِب لهم؛ فمصطلح المكني والكناية والمكنيات عند الكوفيين يراد به ما يراد عند البصريين بالضّمير أو المضمر.

ولكنّه من وَضْعِ الخليل وابتكاره، ويرى بعض الباحثين أنّه "مصطلح غير دقيق، انطلاقا من مقولة ابن يعيش المذكورة: كل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمرا "[2].

ويطلق سيبويه مصطلح الأسماء المبهمة بمعنى أسماء الإشارة نحو قوله: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته"[3]، كما يُطلقه بمعنى الضمائر نحو قوله: "والأسماء المبهَمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك وذانك، وتلك وتانك، وتيك، وأولئك، وهو وهي، وهما، وهم وهن، وما أشبه هذه الأسماء"[4]، ومعنى ذلك أنّه يريد بمصطلح الأسماء المبهمة معنيين هما أسماء الإشارة والضمائر، ولكنّه يستعمل ضمائر الغائب فقط لأنّها تدل على المبهم.

واستعمله الفرّاء أيضًا من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ**﴾[5] حيث يقول أنّ "العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وصف بهذا وهذان وهؤلاء فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنى بينهما وذلك فِي جهة التقريب لا في غيرها"[6]، ويعني بالمكني الضمير.

ونجد أنّ العلاقة بين مصطلح المضمر ومصطلح المكني مختلفة عند البصرة والكوفة؛ فنجد أنّ المصطلحين عند البصريين بينهما علاقة تضمن واندراج وذلك استناداً إلى الفوارق اللغوية بين اللفظين، بينما عند الكوفيين

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 209.

[2]- سعيد جاسم الزبيدي، من إشكاليات العربية المصطلح النّحوي – رواية اللّغة، كنوز المعرفة،، ط1، 2013، ص99.

[3]- أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 5، ج6، ص 78.

[4] - نفسه، ج2، ص 77 – 78.

[5] - سورة آل عمران، الآية 119.

[6] - أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 231.

علاقة ترادف[1]، وعلى الرّغم من أنّ مصطلح المضمر ومصطلح المكني من المصطلحات المشتركة بين الفريقين إلاّ أنّ العلاقة بينهما كانت مختلفة وهي من الأسباب الخلافية التي نشأت بين المذهبين.

ونجد أنّ هذا المصطلح قد أُطلِق على العديد من المصطلحات كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والأعداد، كما أُطلِقَ مصطلحًا بلاغيًا، فوقع في ضبابية وإشكالية تعدد المصطلح، وفي الأخير استقرّ مصطلح الضمير، وساد في كتب النّحو.

- م -

➢ **المبتدأ:**

يُعدّ الخليل أول من ابتكرّ هذا المصطلح حيث استعمله في العين من خلال قوله: "أَمْ: حرف استفهامٍ على أوّله... كقولك: أم عندكم غداً حاضر؟، أي: أعندكم، وهي لغَة حَسَنة. ويكون (أَمْ) مبتدأ الكلام في الخبر"[2].

واصطلاحًا "كل اسْم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية فَهُوَ الْمُبْتَدَأ"[3]، وذكر سيبويه نقلاً عن الخليل استعمال المصطلح إذ يقول: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون كلهم مبنيا على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون كلهم صفة. فقلت: ولمَ استضعفت أن يكون مبنيا؟ فقال: لأن موضعه في الكلام أن يُعمّ به غيره من الأسماء بعدما يُذكر فيكون كلهم صفة أو مبتدأ. فالمبتدأ قولك إن قومك كلهم ذاهبٌ، أو ذكر قوم فقلت: كلهم ذاهبٌ. فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تبنه على شيء فعممت به"[4].

[1] – ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 66 – 67.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص435.
[3] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 806.
[4] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص116.

وأطلق سيبويه على الباب الذي ذكر فيه المبتدأ تسمية باب الابتداء؛ إذ يقول: "هذا باب الابتداء فالمبتدأ كل اسم ابتُدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه"[1]؛ ويقصد بالمسند الخبر، والمسند إليه المبتدأ.

ونستنتج من خلال ما سبق أنّه على الرّغم من عدم تعريف الخليل لمصطلح المبتدأ إلا أنّه استعمله بمعناه الاصطلاحي، ولم يسبقْه أحد في ذلك، وكان له قصب السبق في الوضع والاستعمال.

- **المضاف:**

ذكر الخليل هذا المصطلح في العين بقوله: "المضاف: الرجلُ الواقعُ بين الخيلِ والأبطالِ، ولا قُوَّةَ به، والمُلْزَق بالقوم هو المضاف. والمضاف: المُلْجَأ المُحْرَجُ المُثْقَلُ بالشَّرِّ، تقول: جاءني فلان مضاف أي مُلْجَأ. وأضافَ فلانٌ فلاناً أي أَلْجَأَه إلى ذلك الشيء. والضِّيفُ: جانب الوادي. وتَضايَفَ الوادي: تضايَقَ. وضِفْتُ فلاناً أي نَزَلتُ به للضِّيافة، وأَضَفْتُه: أنْزَلْتُه. و [تقول] : أنا أضيفُه إذا أَمَلْتَه إليكَ، ومنه يقال: هو مُضاف إلى كذا. أي: ممال إليه"[2].

وهو كل اسم أضيف إلى اسم آخر؛ الأول يجرّ الثاني، ويسمى الجار: مضافًا، والمجرور: مضافًا إليه[3].

واستعمله في مواضع متفرقة نذكر من بينها:

- كتاب مَشْقٍ، مضاف مجرور.
- هذا رجل صِدقٍ، مضاف[4].

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 126.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 67.
[3] – ينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 217.
[4] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج5، ص 48، 56.

➢ **المضاف إليه:**

ذكره من خلال قوله: "أنا أضيفُه إذا أَمَلْتَه إليكَ، ومنه يقال: هو مُضاف إلى كذا. أي: ممال إليه"[1] فهو يقصد المضاف إليه، واصطلاحًا هو "كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف الجر، لفظًا، نحو: مررت بزيدٍ، أو تقديرًا، نحو: غلام زيدٍ" [2].

واستعمله الخليل في قوله: العَصْبُ من البرود: ما يُعْصَبُ غزلهُ ثم يُصْبَغُ ثم يُحاكُ، ليس من برود الرَّقْم. وتقول: بُرْدُ عَصْبٍ، مضاف إليه[3].

ونستنتج من ذلك أنّ الخليل وظّف مصطلح المضاف إليه ليدل به على نسبة اسم إلى شيء بواسطة حروف الجرّ أو تقديرا، كما هو موضّحٌ في المثال السّابق ويكون مجرورًا.

➢ **المضمر:**

ذكر صاحب العين المصطلح بقوله: ضَمَرَ يضْمُرُ ضُمُوراً فهو ضامِرٌ. والضَّميرُ: الشيءُ الذي تُضمِرُه في ضَمير قلبِكَ[4]؛ بمعنى الإخفاء والسّر.

واصطلاحًا حدّ المضمر هو "ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقرينةِ التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة[5]، أي: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره إمّا تحقيقًا أو تقديرًا"[6].

والعلاقة بين المعنى اللّغوي والاصطلاحي متحققة؛ فالدلالة اللّغوية لا تختلف عن المفهوم الاصطلاحي، حيث استعمله مريدًا به الضّمير.

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 67.
[2] – الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 217.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 309.
[4] – ينظر: نفسه، ج7، 41.
[5] – شهاب الدّين الأندلسي، الحدود في علم النّحو، ص 441.
[6] – ينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 217.

وقد ظهر هذا المصطلح قبل الخليل بن أحمد على يد الإمام علي رضي الله عنه في نص تعليقة أبي الأسود من صحيفته[1]، وقد ذكرنا ذلك في مبحث مصطلح الظّاهر.

ولم نجد له استعمالا في كتاب العين إلاّ مرة واحدة بلفظ (أضمر) نحو قوله: "المِحَلُّ الآخرة، والمُرْتَحَلُ: الدنيا، وقال بعضهم: أرادَ أنّ فيه محلاً وأن فيه مُرْتَحَلاً فأضمَرَ الصِفة"[2].

وقد استعمله الخليل بمعنى الحذف، وذكر ذلك سيبويه في الكتاب من خلال قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رجلاً لو قال: أَتميمىٌّ، يريد: " أنتَ " ويُضمِرها لأَصاب"[3]، ويضمر بمعنى يحذف.

وأخذ سيبويه عن الخليل المصطلح وتناوله أيضًا بمعنى الحذف، وبمعنى الضّمير مثل قوله: "كقولك ما زيدٌ منطلقا هو، لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره وإنَّما ينبغي لك أن تُضْمِرَه"[4].

ومن الكوفيين نجد الكسائي والفرّاء استعملا المضمر والإضمار مثل ما استعمله الخليل وغيره من البصريين بمعنى الضّمير.

– ن –

- **النّحو:**

قدّم له الخليل تعريفا بقوله: "النَّحْوُ: القَصْدُ نَحْوَ الشّيء. نَحَوْتُ نحوه، أي: قَصَدْتُ [قَصْدَهُ] وبلغنا أنّ أبا الأسودِ وضع وجوهَ العربيّة، فقال [للناس] انحوا نَحْوَ هذا فسُمْي نحواً"[5].

[1] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 14.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 26.
[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 347.
[4] – نفسه، ج1، ص 62، ج2، ص 88.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 302.

➢ **النّداء:**

النّداء هُوَ "إِحْضَار الْغَائِب، وتنبيه الْحَاضِر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ"[1]؛ أي: هو أسلوب لغوي هدفه جذب انتباه شخص ما عن طريق مناداته، وهو تركيب نحوي يتكون من ركنين هما: أداة النّداء والمنادى، ومن أكثر حروف النّداء استعمالا عند الخليل (يا) نحو قوله: "الزِّنجُ والزَّنجُ: جيل من السُّودان، أُخذ منه زَناج اسم امرأةٍ، ويقال في النِّداء: يا زَناج ونحوه"[2]، وقوله: "نام الرّجلُ يَنام نَوْماً فهو نائم، إذا رَقَد. وفي النّداء يا نَوْمان للكثيرِ النَّوْم"[3]، واستعمل من أدوات النّداء أيضًا (أي) و (آ) للنّداء نحو قوله: "أي: تقول في النّداء: أَيْ فلانُ، وقد يُمَدُّ: آي فلان"[4]، وتقول في النّداء أيضًا: آفلان[5].

ونجد أنّ سيبويه قد نقل عن أستاذه الخليل مصطلح النّداء نحو قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجل"[6]، ووضع له بابا سماه: هذا باب النّداء حيث يقول: "اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه"[7].

واستخلاصًا لما سبق ذكره فإنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي قد ساهم في وضع أصول وقواعد هذا المصطلح، وقد تلا تلوه في المراحل اللّاحقة كلّ النّحويين ومنهم سيبويه نظرًا لوضوحه واستقراره.

[1] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 906.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج6، ص 71.
[3] – نفسه، ج8، ص 386.
[4] – نفسه، ج8، ص 440.
[5] – ينظر: نفسه، ج8، 443.
[6] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 197.
[7] – نفسه، ج2، ص 182.

➢ **النّدبة:**

ذكر الخليل تعريف المصطلح لغة: "ندب: النَّدَبُ: أَثَرُ جُرْحٍ قد أجلَبَ... والنادِبةُ تندُبُ بالميت بحسن الثناء: وا فلاناه، وا هناه، والنُّدبةُ الاسْمُ"[1]، وعند النّحاة هي نداء المتفجع عليه لفقده بلفظ (يا) على قلة والأكثر لفظ (وا)[2]؛ أي: هو أسلوب نداء المتفجع عليه، ويمكن استخدام تراكيب معيّنة مثل: الأداة (يا) والأداة (وا) ومن خلال ذلك يتضّح أنّ معناه يتفق مع لفظه، وتوجد مناسبة بين المعنى اللّغوي والاصطلاحي، وهذا من شروط وضع المصطلح.

وعن استعماله لحرف (الواو) يقول: "وا: حرفُ نُدبة، كقول النادبة: وا فلاناه"[3] ، أمّا استعماله للفظ (يا) (يا) نجده يقول: "لام الاستغاثة: تقول في الاعتزاء: يا لفلان، يا لتميم بنصب اللّام، إنّها لامٌ مُفْردة، ولكنّها تُنْصَبُ في الذي يُنْدَبُ، وتُكْسَر في المندوب إليه، وإنما هي لامٌ أُضيفت إلى الاسم يدعى بها المندوب إليه، كقولك: يا لَزَيدٍ ويا لَلْعجب، وذلك إذا كان ينزل به أمر فادح، ويا لَلْحسرةِ ويا لَلنّدامة فتُنْصَبُ اللّامُ في ذلك ونحوه، فإذا كانت اللاّم مع المُنْدوب إليه أيضاً فاكْسِرْها فَرْقاً بين المعنيين كقولك يا لزيد لِلعَجَب ويا لَلقَوْمِ لِلنّدامة"[4].

وفي الكتاب يقول سيبويه على لسانه: "وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغلامِيَهْ؛ من قبل أنه قد يجوز أن أقول واغُلاميَ فأبين الياء كما أبينها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيّنة فيها للغتان: الفتح والوقف"[5]؛ وهو ما يُوضّح أنّ الخليل أول من وضع هذا المصطلح، وظلّ شائعا واستقرّ في التّراث النّحوي إلى يومنا هذا بسبب وضوحه الدّلالي منذ بداية ظهوره.

---

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج8، ص 51.

[2] – ينظر: عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص 211. وينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 907، وينظر: مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ص 910.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 443.

[4] – نفسه، ج8، ص 359 – 360.

[5] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 221.

- **النّسق:**

استعمل الخليل هذا المصطلح مريدًا به العطف نحو قوله: "ثُمَّ: حَرْف من حروف النَّسَق لا تُشرِّكُ ما قبلَها بما بعدَها، إلاّ أنّها تُبَيِّنُ الآخِرَ من الأوّل[1]؛ ويقصد بحروف النّسق حروف العطف، ويُنسب هذا المصطلح إلى الكوفيين على الرّغم من أنّ الخليل أول من ابتكره، ويعود سبب ذلك لقلة استعماله عند البصريين وكثرة استعماله عند الكوفيين.

- **النّصب:**

ورد مصطلح النّصب عند الخليل في قوله: " النَّصَبُ: الإعياء والتَّعَبُ، والفِعلُ: نَصِبَ يَنْصَبُ. وأَنْصَبَني هذا الأمرُ، وأمر ناصِبٌ أي مُنْصِبٌ ومنه: كِليني لهم يا أميمة ناصب... والنَّصْبُ ضِدُ الرَّفع في الإعِراب. والنَّصْبُ: الشَرُّ والبَلاءُ...والنَّصْبُ: نَصبُ الداء، تقول: أصابَه نَصْبٌ من الداء. والنِّصْبُ: النَّصيب"[2].

وقد ذكر الخوارزمي أنّ الخليل يقول أنّ النّصب: "ما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو: زيداً"[3].

وذكر الخليل أنه ضدّ الرّفع في الإعراب، وتحدث عن أهميته التي تتجلى في كونه خزانة النّحو حيث يقول: "النّصب خزانة النّحو، والبصرة خزانة العرب أي معولهم، عليه أكثر من سائره، في الحال والقطع والوقوف وإضمار الصّفات"[4]، ويرجع السبب في جعل الخليل النّصب خزانة النّحو إدراكه أنّ النّصب "أوضح معاني الإعراب مجالا وأكثرها اشتمالا على معانٍ فرعية قد يكون غير ميسور ضمّها بعضها إلى بعض أو نظمها في سلك معنوي واحد، كالذي في الرّفع والخفض"[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 218.

[2] – نفسه، ج7، ص 135.

[3] – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص 65.

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 209.

[5] – هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص 18.

وقد استعمله الخليل في مواضع متفرقة من بينها بيان أثر العامل الإعرابي ومن ذلك قوله: "أفٍّ، وفيه ثلاثُ لغات: الكسرُ والضمُّ والفتح بلا تنوين، وأَحْسَنُهُ الكَسْر، فإذا نوّنت فارفع، تقول: أفٌّ... والعرب تقول: أَفَّةٌ له مؤنّثة مرفوعة، لا يقال ذلك إلا بالتّنوين، إمّا مرفوعاً وإمّا منصوبا، والنّصب على طَلَب الفعل كأنّك تقول: أفّفتُ أفّاً[1]، واستعمله للدلالة على البناء في قوله: "الآنَ فإنّه يلزم السّاعة التي يكون فيها الكلام والأمور ريثما يبتدئ ويسكت. والعَرَبُ تنصبه في الجرّ والنّصب والرّفع، لأنّه لا يتمكّن في التَّصْريف"[2].

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أنّ الخليل لم يفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب، ويُطلق مصطلحات حركات الإعراب على مصطلحات البناء، ومن زاوية أخرى نجد أنّ الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي الذي أخذ ذلك عن الخليل؛ إذ على الرّغم من دقّته في استعمال المصطلحات النّحوية إلاّ أنّ هناك تداخلاً في هذه المصطلحات عنده، وتفسير ذلك أنّه يتأثر كثيرا بالخليل ومعاصريه من البصريين، حيث قال أبو عبيد أنّ الكسائي قال: "تخفض هيهات، وترفع، وتنصب"[3].

- **النَّعْت:**

ذكر الخليل مصطلح النّعت من خلال قوله: "النَّعْتُ: وصفُكَ الشيءَ بما فيه. ويُقالُ: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن مذهبُه، إلا أن يتكلّفَ متكلّفٌ، فيقول: هذا نعت سوء. فأمّا العرب العاربة فإنما تقول لشيءٍ إذا كان على استكمال النّعت: هو نعتٌ كما ترى، يريد التّتمة. قال:

أمّا القطاةُ فإنّي سوف أَنْعَتُها ... نَعْتاً يُوافِقُ نَعْتي بعضَ ما فيها"[4].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 410.

[2] – نفسه، ج8، ص 404.

[3] – أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، غريب الحديث، تح: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، القاهرة، 1984، ج4، ص 305.

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 72. وينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج2، ص 99.

وعلى الرّغم من عدم استعمال مصطلح النّعت بمعناه الاصطلاحي إلاّ أنّ ذلك لا يخفى عنه، وفي هذا النّص لا يقصد الخليل الصفة التي لا يخفى عنه أيضًا معناها الاصطلاحي؛ لأنّ النّعت لا يستعمل إلّا في المدح والصفة تستعمل فيه وفي الذّم أيضا، فبينهما عموم مطلق[1].

ويقول في معنى النّعت عند اختصاص النّحويين: "وأهل النّحو يقولون: النّعت خلفٌ من الاسم يقوم مقامَه، نعتُّهُ أنعتُهُ نعتًا، فهو منعوت"[2]؛ ومن خلال هذا القول يتضح أنّ الخليل استعمل مصطلح النّعت كما استعمله من سبقوه من النّحاة ليدل به على عطف البيان[3] فهو تابع غير صفة يوضح متبوعه؛ فبالرّجوع إلى تعريفه نجد أنّه ينطبق على نص الخليل وهو ما قصده بقوله: يقوم مقامه، ونجد سيبويه أيضًا يستعمل مصطلح الصفة – وهو مصطلح مرادف للنّعت– ليدل به على عطف البيان[4].

وقد ذكر المصطلح أيضًا في مواضع متفرقة حيث يقول: "رجلٌ صومٌ ورجلان صومٌ وامرأة صومٌ، ولا يثنى ولا يُجمع لأنه نعت بالمصدر"[5]، وقوله أيضا: "والضِّحّاك في النَعْت أحسَنُ من الضُّحَكَةِ"[6].

إلاّ أنّه على الرّغم من القول أنّه لا يُطلقه على الصّفة كما هو شائع وإنّما يُطلقه على عطف البيان هو قول غير واضح؛ لأنّ الخليل يُطلِقُهُ بانتظامٍ على ما غَلَبَ عليه في التّراث مصطلح الصفة، كما أنّ سيبويه أطلق مصطلح الصفة على النّعت، والحال، والتّمييز، والنّعت عند الخليل هو الوصف والصفة[7]، ولعلّ هذا الالتزام بمصطلح النّعت راجع إلى أنّ "الوظيفة النّحوية التي تَمحضّ لها تؤدّى بالصِّفات فليس غريبا أن تختلط الظّاهرة الصّرفية بالظّاهرة النّحوية. ولعلّ ركون الخليل إلى مصطلح النّعت لتسمية الصّفة سببه تخصيصه مصطلح الصّفة

[1] – محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص 1711.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 73.
[3] – ينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 151.
[4] – ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، ص 198.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 172.
[6] – نفسه، ج3، ص 58.
[7] – ينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، ص 27.

للظّروف فهو يحدّ بعضها بأنه "حرف صفة"، ويعتبر أنّ النّصب هو حكم بعد وقبل وفي بعض أحوالهما "لأنّهما صفة" فإن "صيّرته اسمًا رفعته فقلت: فوق رأسه، صار رفعًا ههنا، لأنّه هو الرّأس نفسه"[1].

وهناك من ينسب مصطلح النَّعْت إلى الكوفيين، ومصطلح الصّفة إلى البصريين؛ حيث يقول السيوطي: "قَالَ أَبُو حَيَّان وَالتَّعْبِير بِهِ اصْطِلَاح الْكُوفِيّين وَرُبمَا قَالَه البصريون وَالْأَكْثَر عِنْدهم الْوَصْف وَالصّفة"[2]، و نجد من الباحثين المحدثين شوقي ضيف الذي يقول عند حديثه عن مصطلحات الفراء: "هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه، وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة"[3].

ويتضح من خلال ذلك أنّ مصطلح النّعت شاع عند الكوفيين؛ على الرّغم من أنه من ابتكار الخليل وقد وضّحنا ذلك من خلال المواضع التي استعمل فيها هذا المصطلح، ويرجع السبب في نسبته إلى الكوفيين هو عدم استقرار المصطلحات في مرحلة الخليل.

- **النّفي:**

ظهر هذا المصطلح قبل الخليل بن أحمد؛ إذ كان أول استعمال له مع عبد الله بن عباس (ت:68هـ)* رضي الله عنه ؛ حيث ورد نص له يذكر فيه مصطلح النّفي في تفسير قوله تبارك وتعالى: "﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**﴾[4]، ولو أنهم قالوا: "نعم" لكفروا، لأن حكم "نعم" أن يرفع الاستفهام، فلو قالوا: "نعم"، لكان التقدير: نعم لست ربنا، وهذا كفر، وإنما دل على إيمانهم قولهم: "بلى"، لأن معناها يدل على رفع النفي، فكأنهم قالوا:

[1] – خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللّغوي، ص96– 97. وينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص 176. وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 43، 52، ج5، 224.

[2] – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج3، ص 145.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 202.

* – هو عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ البَحْرُ أَبُو العَبَّاسِ الهَاشِمِيُّ؛ حَبْرُ الأُمَّةِ، وَفَقِيْهُ العَصْرِ، وَإِمَامُ التَّفْسِيْرِ، ابن عَمِّ رَسُوْلِ اللهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ المطَّلِبِ، صَحِبَ النَّبِيَّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نَحْواً مِنْ ثَلاَثِيْنَ شَهْراً، وأطلق عليه اسم حبر الأمة، ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985 ، ج3، ص 331 –333.

[4] – سورة الأعراف، الآية 172.

أنت ربنا، لأن "أنت" بمنزلة التاء التي في "ألست""[1]، وهو دليل على أنّ هذا المصطلح وُضِع قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي في المرحلة الشفوية[*]؛ وتتميّز مصطلحات هذه المرحلة باقتراب معناها اللّغوي من معناها الاصطلاحي؛ ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذه المصطلحات – ومن بينها مصطلح النّفي– تنتمي إلى مرحلة النّشأة، فلو تفحصنا المعنى اللّغوي لمصطلح النّفي والمعنى الاصطلاحي لوجدنا تقاربًا كبيرًا بين المعنيين.

إذ عرّفه الخليل بقوله: "نفي: نفيت الرّجلّ وغَيرَه نَفْياً إذا طردتَه، فهو منفيّ... ويقال: معناه: السّجْنُ. والانتفاء من الولد: أن يتبرّأ منه... ونَفِيُّ الرّيح: ما نَفَى من التّراب في أُصُول الحِيطان ونحوِه، وكذلك نَفِيُّ المطَر، ونَفِيُّ القدر... وكذلك نفيّ الرَّحَى: ما ترامت به من دقيق. ونفيّ البعير: ما تَرامَى به من الحَصَى. والنَّفِيّة. وقال بعضهم: يقال له أيضاً: الزِّعْنفة، والجميع: زعانف ونفانف. ونَفَى الشَّيْءُ ينفي نَفياً، أي: تَنَحَّى"[2]، واصطلاحًا هو "هو ما لا ينجزم بـ "لا"، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل"[3].

وعن استعماله للمصطلح يقول: "وأمّا (لات)[**] فإنّها ينفى بها كما ينفى ب (لا) إلاّ أنّها لا تقع إلاّ على الأزمان"[4].

واستعمله أيضا بمعنى الجحد وأحيانًا مقترنًا به كقوله: "لا: حرف يُنفى به ويُجحد، وقد تجيء زائدة"[5].

---

[1] – كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 202.

[*] - لم يؤلف أصحاب هذه المرحلة كتبًا في النّحو، وإنّما كانت لهم آراء مبثوثة في كتب التّراث، لا سيما كُتُبُ علوم القرآن، والتّراجم، والتّاريخ...وغيرها، والمصطلح النّحوي في هذه المرحلة لم يُتَدَعْ لأجل صون اللّسان من اللّحن والتّحريف فقط، إنّما من أجل إعراب القرآن الكريم وفهم معناه كان الدّافع الأكبر لوضع النّحو العربي ومصطلحه. ينظر: يوخنا ميرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، ص 34.

[2] –الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 375– 376.

[3] – الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، ص 245.

[**] - تعمل (لات) عمل ليس، وينفى بها كما ينفى ب (لا) إلاّ أنّها لا تقع إلاّ على الأزمان كالحين والوقت، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ سورة ص، الآية 3. والتّقدير: ولاَتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ، وقد أجازَ بعض النّحويين رفع الاسم بعد لات على أنّه اسمها، ويكون خبرها محذوفًا، نحو: لات حينُ مناصٍ، وقُرِئت الآية بضمّ (حين). ينظر: مروان العطية، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، دار البشائر، ص 274. وينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 397.

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 369.

[5] – نفسه ، ج8، ص 349.

ونجد بعض الباحثين المحدثين يرجعون مصطلح النفي إلى البصريين، ومصطلح الجحد إلى الكوفيين ولا يوجد من الباحثين القدامى من ينسب أحدَ هذين المصطلحين إلى مدرسة دون أخرى[1].

واستعمله من البصريين أيضا سيبويه في قوله: "هذا باب النفي بلا و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها"[2].

ونجد استعمال هذا المصطلح أيضا عند الكوفيين في قول الفراء: قال اللّه تبارك وتعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[3] لأن فِي (فعلوه) اسما معرفة، فكان الرفع الوجه فِي الجحد الَّذِي ينفي الفعل[4].

فإذا "أضفته إلى شيء نصبته إذا وقع موقِعَ الصّفة، تقول: جاء قبل عبد اللّه، وهو قبل زيدٍ قادِمٌ، وإذا ألقيت عليه «من» صار في حدّ الأسماء، نحو قولك: من قبلِ زيدٍ، فصارت «من» صفةً وخُفِضَ «قبلَ» ب «من» فصار «قبل» منقادًا ب «من» وتحول من وصفيته إلى الاسمية، لأنّه لا تجتمع صفتان"[5]؛ وعلى الرّغم من أنّ هذا المصطلح يُنسبُ إلى الكوفيين؛ إذ استعمله الكسائي إلاّ أنّ أول من وضعه هو الخليل، فهو الذي ابتدع هذا المصطلح، ولعلّ السبب في نسبته للكسائي يرجع إلى كثرة استعماله هو وتلامذته.

➢ النّكرة والمعرفة:

ذكرهما الخليل من خلال قوله: "النكرة: نقيض المعرفة. وأنكرته إنكاراً، ونكرته لغة، لا يستعمل في الغابر، ولا في أمر ولا نهي، ولا مصدر. والاستنكارُ: استفهامك أمراً تُنكِرُهُ"[6]؛ أي أنّ النّكرة بهذا المعنى خلاف المعرفة،

---

[1] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 167. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 171. وينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو– فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص40.

[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 274.

[3] – سورة النساء، الآية: 66.

[4] – ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 166.

[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج5، ص 166.

[6] – نفسه، ج5، ص 355. وينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج5، ص 233.

وفي اصطلاح النّحاة كل اسْم خصّ وَاحِدًا بِعَيْنِه من جنسه فَهُوَ الْمعرفَة[1]، والنّكرة "هِيَ مَا لَا يدل إِلَّا على مَفْهُوم من غير دلَالَة على تَمْيِيزه وحضوره وَتَعْيِين ماهيته من بَين الماهيات وَإِن كَانَ تعقله لَا يَنْفَكّ عَن ذَلِك، لَكِن فرق بَين حُصُول الشَّيْء وملاحظته وَحُضُور الشَّيْء وَاعْتِبَار حُضُوره"[2].

ولم يخرج الخليل عن هذا المعنى؛ إذ وضّح ذلك من خلال قوله: "رجلُ سَوْءٍ، وإذا عرّفت، قلت: هذا الرجل السَّوْءُ، ولم تُضِفْ.. وتقول: هذا عَمَلُ سَوْء، ولم تقل [العمل] السّوء، لأنّ السَّوْءَ يكون نعتاً للرجل، ولا يكون السَّوْء نعتاً للعمل لأن الفعل من الرّجل وليس الفعل من السَّوْء، كما تقول: [قول صِدْقٍ، والقولُ الصِّدْق، ورجل صِدْق، ولا تقول]: الرّجلُ الصِّدْق لأنّ الرّجل ليس من الصدق"[3].

فمن خلال هذا المثال يُفرّق بين النّكرة والمعرفة؛ فالنّكرة عندما نقول مثلا: رجل سوءٍ، وفي المعرفة نقول: الرّجل السّوء؛ أي إضافة الألف واللّام في المعرفة، واستعملهما في نصوص كثيرة أحيانًا بصفة متلازمة وأحيانًا منفصلة، ومن أمثلة ذلك استعماله لمصطلح النّكرة في قوله:

- البّرُّ: خلافُ البَحْرِ، ونقيضُ الكِنِّ، تقول: خَرَجْت برّاً وجَلَسْتُ برّا، على النّكرة تستعمله العرب[4].
- تقول: رأيته عاماً أوّلَ يا فتى، لأنّ أوّل على بناء أفعل، ومن نَوَّنَ حَمَلَه على النّكرة[5].

واستعماله لمصطلح المعرفة في قوله:

- الاسْمَ المؤنَّثَ في المعرفةِ لا يُجرَى[6].
- أسماء الإناث لا تُصْرَفُ في المعرفة فَرْقاً بين الذكَّر والأنثَى[7].

[1] - ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص824.
[2] - نفسه، ص 894.
[3] - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج7، ص 328.
[4] - نفسه، ج8، ص 259.
[5] - نفسه، ج8، ص 368.
[6] - ينظر: نفسه، ج7، ص 123.
[7] - ينظر: نفسه، ج8، ص 169.

- ذُؤالةُ اسمُ معرفةٌ للذِّئبِ لا ينصَرف، وسَمَّتِ العَرَبُ عامَّةَ السِّباع بأسماءٍ معارف، يُجروهَا مَجرَى الرجال والنساء[1].

واستعماله للمصطلحين معا من خلال قوله:

- "فلانٌ وفُلانة: كناية عن أسماء النّاس، معرفة، لا يَحْسُنُ فيه الألف واللاّم، ويُقال: هذا فلانٌ آخر، لأنّه لا نكرةَ له، ولكنّ العْرب إذا سَمّوا به الإبل قالوا: هذا الفلان، وهذه الفُلانة، فإذا نسبتَ قلت: فُلانٌ الفُلانيّ لأنّ كلّ اسم يُنْسب إليه فإنّ الياء تلحقه تُصيِّرُهُ نكرة"[2].

أي أنّ الخليل أول من ابتدع هذين المصطلحين ووضع حدودهما، واستعملهما في معجم العين، وأكّد ذلك سيبويه في الكتاب عندما نقل استعمال الخليل لمصطلح المعرفة حيث يقول:"...وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفا"[3]، واستعماله لمصطلح النّكرة من خلال قوله: "وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلتَ مَن بمنزلة إنسان وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين"[4].

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 198.
[2] – نفسه، ج8، ص 326.
[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 112.
[4] – نفسه، ج2، ص 105.

المبحث الثاني: المعجم الاصطلاحي الصّرفي للخليل بن أحمد الفراهيدي

نتطرق في هذا المبحث ابتداءً بعملية إحصاء المصطلحات الصّرفية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا من خلال الجدول المبيّن أدناه:

الحرف	*المصطلح*
– أ –	– أبنية الكلام – الأداة – الإدغام – أدنى العدد – الإرداف – الاسم – اسم الموضع – اسم موضوع لموضع – الاشتقاق – الإشمام – الأصل – التقاء الساكنين – ألف الاستفهام – ألف القطع – ألف الوصل

	– الأمر
– ب –	– البدل
– ت –	– التّابع – التّأسيس – التّأنيث والتّذكير – التّصغير – التّعجب
– ج –	– الجمع – الجوف
– ح –	– الحذف – الحركة – الحشو
– ص –	– الصّدر – الصّرف
– ف –	– الفعل – الفعل الماضي
– ل –	– اللّفيف
– م –	– المتمكن وغير المتمكن – المصدر

من خلال هذا الجدول تمّ إحصاء أربعة وثلاثين مصطلحًا صرفيًا عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وهو الأمر الذي يقتضي تعريفها على النّحو الآتي:

– أ –

- **أبنية الكلام:**

ورد هذا المصطلح في معجم العين دون تعريف ولكن الخليل استعمله من خلال قوله: "وأما مَخْرَجُ العين والحاء و الهاء والخاء والغين فَالْحَلْقُ وأمّا الهَمْزة فَمَخْرَجُها من أقصَى الحَلْق مَهْتُوتة مضغوطَة فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحُروفِ الصَّحاح.

فلمَّا ذَلَقَتِ الحُروفُ السِّتَّةُ، ومَذَلَ بِهِنَّ اللِّسان وسَهُلَتْ عليه في المَنْطِقِ كَثُرَتْ في أَبنِيَةِ الكلام، فليس شَيْءٌ من بِناء الخماسيِّ التَّامِّ يَعْرَى منها أو من بعضها"[1].

- **الأداة**

جاء في لسان العرب أنّ: "إدَاوَة الشيء وأَدَاوَته: آلَتُه. وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَن الْعَرَبَ تَقُولُ: أَخَذَ هَداته أَيْ أَداته، عَلَى الْبَدَلِ. وأَخَذَ لِلدَّهْرِ أَدَاتَه: مِنَ العُدَّة. وَقَدْ تَآدَى القومُ تَآدِياً إِذَا أَخذوا العدَّة الَّتِي تُقَوِّيهم عَلَى الدَّهْرِ وَغَيْرِهِ. اللَّيْثُ: أَلِفُ الأَدَاةِ وَاوٌ لأَن جَمْعَهَا أَدَوَاتٌ. وَلِكُلِّ ذِي حِرْفة أَدَاةٌ: وَهِيَ آلَتُه الَّتِي تُقيم حِرْفَتَهُ"[2].

وهو المعنى الذي ورد عند الخليل أيضًا حيث استخدم جمع أداة وهي أدوات ، ولكلِّ ذي حِرْفةٍ أداةٌ، وهي آلتُه يقيم بها حِرْفَته فأداةُ الحرب هي السِّلاح مثلاً [3]؛ والأداة مرادفها الآلة.

واستخدم الخليل مصطلح الأداة والأدوات "للتعبير عن الأسماء المصوغة من الأفعال الدّالة على ما يستعان في ذلك الفعل، إذ قد تجري تغييرات في بنية المفردة لتصبح المفردة في وضع أوضاع "الأداة" أو "الآلة""[4].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 52.

[2] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج14، ص 25.

[3] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 98.

[4] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 22.

واستخدمه في العديد من المواضع من بينها قوله: "وَسَّدَ فلانٌ فلاناً، وتَوَسّد، أي: وضع رأسه على وِسادة، والإسادةُ لُغةٌ.. وهو اسم وقع على وسائد، وهي لغة بني تميم، وكذلك لغتهم في كلّ واوٍ مكسورة في الأدوات على فِعالٍ وفِعالة، والجميعُ: وسائد.."[1] وفي موضع آخر يقول: "المِسْعُط: الذي يجعل فيه الدّواء، على مُفْعُل، لأنّه أداة"[2].

و"المِثْقَبُ أداة يثقب بها"[3]؛ أي أنّها صيغت على عدة أوزان معروفة كفِعال وفِعالة ومِفعَل ومِفعال ومِفعَلة وغيرها، وهناك أمثلة أخرى على هذا المنوال دون ذكر المصطلح كقوله: "المفتاح الذي يُفتح به المِغلاقُ "[4].

- **الإدغام:**

وضع الخليل مصطلح الإدغام عندما لاحظ أنّ بعض الأفعال والأسماء يتضاعف نطقها مرة ساكنا ومرة متحركا، وقد يكون الحرفان المدغمان من مخرج واحد أو متقارب، فيحذفون واحدا ويُضعّفون الآخر، مثل: (امّحى) فالشّدة فيه دليل اندماج النّون بالميم[5]، ولم يرد تعريف للمصطلح في العين ولكن استعمله في مواضع متفرقة نحو قوله: "فإن صَيَّرْت الثنائيّ مثل قَدْ وهَلْ ولَوْ اسما أدخَلْتَ عليه التَّشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبةٌ، وهذه قدٌّ حَسَنَةُ الكِتْبة، زِدْتَ واوا على واو، ودالاً على دال، ثم أَدْغَمْتَ وشَدَّدْتَ.فالتَّشديدُ علامةُ الإدغام"[6]، وأيضا قوله: "اعلم "اعلم أن الراء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءانِ أُدغِمَتْ واحدة في الأخرى. والتَّشديدُ علامةُ الإدغام"[7]؛ أي أنّ الخليل الخليل يؤكد في عدة مواضع أنّ علامة الإدغام هي التّشديد ويذكر أمثلة كثيرة في هذا الخصوص[8].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 284.

[2] – نفسه، ج1، ص 320.

[3] – نفسه، ج5، ص 139.

[4] – نفسه، ج1، ص 320، 358، 166، ج5، ص10، ج3، ، ص 126، 233، ج4، ص 19، 138، ج5، ص18، ج8، ص166، ج7، ص312، 310.

[5] – ينظر: مروان العطية، معجم المصطلحات النّحوية والصرفية، ص 195.

[6] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 50.

[7] – نفسه، ج1، ص49.

[8] – ينظر: نفسه، ج1، ص 352، 311، 66، ج8، ص 343، 10، 320، ، ج7، ص143، 314.

➢ **أدنى العدد:**

استعمل الخليل هذا المصطلح للدّلالة على ما اصطلح عليه لاحقا بجمع القلة من خلال قوله: العِضامُ: عسيب البعير وهو عظم الذّنب لا الهُلب، وأدنى العدد: أَعْضِمَة، والجميعُ: العُضُم[1]، وفي قوله: "ويجمعُ الخِفاء في أدنى العدد أَخْفِيةً"[2]، وقوله: "النَّجدُ: ما خالف الغور. وأنْجَدَ القومُ صارُوا ببلاد نَجدٍ. وكل شرفٍ من الأرضِ استوى ظهره فهو نجدٌ، ويجمع على أنجاد، وفي أدنى العدد: أنْجُد"[3]، وقد استعمله الخليل في مواضع كثيرة ويقصد به جمع القلة من أبنية جموع التّكسير.

➢ **الإرداف:**

جاء في لسان العرب مثل ما جاء في العين أنّ: "ردف: الرِّدْفُ: مَا تَبِعَ الشيءَ. وَكُلُّ شَيْءٍ تَبِع شَيْئًا، فَهُوَ رِدْفُه، وَإِذَا تَتابع شَيْءٌ خَلْفَ شَيْءٍ، فَهُوَ التَّرادُفُ، وَالْجَمْعُ الرُّدافَى... وتَرَادَفَ الشيءُ: تَبِع بعضُه بَعْضًا. والتَّرَادُفُ: التَّتَابُعُ... وأَرْدَفَ الشيءَ بِالشَّيْءِ وأَرْدَفَه عَلَيْهِ: أَتْبَعَه عَلَيْهِ..."[4] ، ويستعمل في الاصطلاح بالمعنى اللّغوي ذاته وهو الرّبط بين أجزاء الجملة من غير استعمال أدوات الرّبط.

وقد استعمل الخليل هذا المصطلح في مواضع متفرقة نحو قوله: "جَرَتْ الخَيْلُ فقالت ... حَبَطِقْطِقْ حَبَطِقْطِقْ وإنّما هو إردافٌ كما أردَفُوا العَصَبْصَب، وإنّما هو من العَصيب"[5]، وعند حديثه عن: "العَرَكْرَكُ: الرَّكَبُ الضخم من أركاب النساء. وأصله من الثلاثيّ ولفظه خماسيّ، إنما هو من العَرْك فأردف بحرفين"[6]، وقوله: "عنط:

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 287.
[2] – نفسه، ج4، ص 313.
[3] – نفسه، ج6، ص 83.
[4] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج9، ص 114– 116. وينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 22.
[5] – نفسه، ج2، ص 348.
[6] – نفسه، ج1، ص 199.

العَنَطْنَطُ اشتُقّ من عنط، أردف بحرفين في عَجُزِهَ"[1]، وقوله أيضًا: "أَسْدَسَتْ وبزلت، أراد أن يقول: أردف سديسَها بِنابٍ فقلب"[2]، أي أنّ الخليل وظّف هذا المصطلح للدلالة على ما زِيدَ في آخره.

- **الاسم:**

يُعرفه الخليل لغة: "الاسم: أصلُ تأسيسِهِ: السُمُوّ، وألفُ الاسمِ زائدةٌ ونقصانُه الواوُ، فإذا صَغَّرتَ قُلْتَ: سُمَيّ. وسمّيت، وأَسْميت، وتَسَمَّيْت بكذا"[3].

ومن زاوية أخرى يذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، وعلى خلاف ذلك يذهب البصريون ومنهم الخليل بأنّه مشتق من السُّمُوِّ وهو العلُوّ[*].

وُضِعَ هذا المصطلح قبل الخليل؛ حيث أنّ كثير من المصادر تنسبه إلى الإمام علي رضي الله عنه؛ إذ "روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فوجدت في يده رقعة، فقت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء –يعني الأعاجم– فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه؛ ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى""[4]؛ أي أنّ الاسم هنا قد تحددت وظيفته وهي أن يخبر عن الاسم، ونظرًا لتميّزه بالدّقة من بداية ظهوره كُتِبَ له الاستمرار مع الخليل بن أحمد الفراهيدي واستقرّ إلى يومنا هذا.

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 12.

[2] – نفسه، ج8، ص 395.

[3] – نفسه، ج7، ص 318.

[*] – وتجدر الإشارة أنّ الكوفيين احتجوا بأن قالوا أنّه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أنّه مشتق من السُّمُوّ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى. ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين، المكتبة العصرية، ط1، 2013، ج1، ص 8.

[4] – كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 18.

ومن خلال الأمثلة التي يُشارُ إليها فيه بأنّه اسم في كتاب العين يُلاحظ أنّ المعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح متحقق؛ إذ شملت تلك الأمثلة المنصوص عليها بالاسمية ما دلّ على إنسان أو حيوان أو نبات من المحسوسات، ومن غير المحسوسات، مما يدرك بالصور الذهنية العقلية، أي أنّ هناك أسماء دالة على معان قائمة بذاتها، ولا بغير ذاتها وهذه جميعًا غير مقترنة بأحد الأزمنة، فضلاً عن وجود تصور أخر يتعلق ببنية هذا الاسم المشار إليه أو هيئته فقد وضعت ضوابط يعرف بها الاسم، "[1].

وهو ما يدلّ على استمرار واستقرار هذا المصطلح مع كونه قد مرّ بمراحل حتى وصوله إلى دور النّضج، ولا مناص من القول أنّه قد افتقرّ إلى وضع مفاهيم نظرية إلاّ أنّه تميّز بالاستقرار والنّضج؛ ويعود الفضل في ذلك إلى خاصية الدّقة التي يتميّز بها.

ولعلّه من المفيد أن نؤكّد ما سبق ذكره من خلال التّطرق إلى بعض النصوص التي تبيّن وتّوضّح ذلك مثل قوله: "الذُّعْرُ: الفَزَع، وهو الاسم. وانْذَعَرَ القومُ تفرقوا ... ذَرَعْتُ الثوب أذْرَعُ ذَرْعاً بالذِّراع والذِّراعُ السّاعد كلّه، وهو الاسم...[2]، وقوله أيضا: "والعَريفُ: القيّم بأمرِ قومٍ عرّفَ عليهم، سُمّي به لأنّه عُرِفَ بذلك الاسم"[3]، وقوله: "مرع: مرُعَ يَمْرَعُ مُرْعاً والمَرْعُ الاسم، وهو الكلأ"[4]، وقوله: "عفل: عَفِلَتِ المرأةُ عَفَلاً فهي عَفْلاءُ. وعَفِلَتِ النّاقةُ. والعَفَلُ والعَفَلَةُ الاسم، وهو شيء يخرج في حياء النّاقة شِبهُ أَدَرة"[5]، والمطر الاسم وهو الماء المنسكب من السحاب، وغيرها من النّصوص التي وردت في مواضع كثيرة تؤكّد مفهوم الاسم عند الخليل [6].

ولابدّ من الإشارة إلى ما ذكره الخليل عن هذا المصطلح من حيث الهيئة والبناء فنجده يقول: "ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو

[1] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّفية، ص 266.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج2، ص 96.
[3] – نفسه، ج2، ص 121.
[4] – نفسه، ج2، ص 140.
[5] – نفسه، ج2، ص 145.
[6] – نفسه، ج7، ص 425، ج3، ص 34، 40، 167، ج4، ص 141،27، 75، 178، 313، 394، 440، ج5، ص 6.

اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء. وليسَت من أَصْل الكلمة، مثل قَرَعْبلانة، إنما أصْلُ بنائها: قَرَعْبَلَ، ومثل عنكبوت، إنما أصل بنائها عَنْكَب...الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثةِ أحرف. حرف يُبْتَدَأُ به. وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يُوْقَفَ عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل سَعْد وعُمَر ونحوهما من الأسماء"[1] .

وقد ذكر سيبويه في كتابه أنّ الاسم هو أول أقسام الكلام فالكَلِمُ اسم وفعل وحرف، ولم يضع له حداً واكتفى بقوله: الاسم: رجل، وفرس، وحائط[2].

- **اسم الموضع:**

ويقصد به الخليل اسم المكان؛ وورد هذا المصطلح بكثرة في العين، بينما مصطلح اسم المكان فكان توظيفه شحيحًا، فمن بين المواطن التي ورد فيها مصطلح اسم الموضع نذكر قوله: "والذَّكَرُ: عَيْهَامٌ. وعَيْهَمَتُها: سُرْعَتُها. وقال بعضهُم: عُياهِمَةٌ مثلُ عُذافَرة، وعُياهِمٌ عُذافِرٍ ... وعَيْهَمٌ: اسم مَوْضِع"[3]، وجاء في نص آخر: عُوَيْر: اسم موضعٍ بالبادية والعَيْرَ: جبلٌ بالمدينة. والعَيْرُ: اسم موضعٍ[4]، وقوله: "ومَرْغابِينُ اسم موضعٍ، وهو نَهرٌ بالبصرة"[5]، وفي نص آخر يقول: "المَرْوَى: اسمُ موضعٍ بالبادية"[6]، وثمة نصوص كثيرة ورد فيها هذا المصطلح[7].

واستعمل أيضًا مصطلح اسم المكان ليس بالكثرة التي استعمل فيها مصطلح اسم الموضع، ومن بين المواضع التي وجدناه يُوظِّفُه ما يلي:

- الحَفَر اسمُ المكان الذي حُفِرَ كخَنْدَقٍ.
- النّبع: شجرٌ يُتَّخذُ منها القِسيّ. يُنابِعَى: اسم مكان ويجمع: يَنابِعات.

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 49.
[2] – ينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 110.
[4] – ينظر: نفسه، ج2، ص 238.
[5] – نفسه، ج4، ص 413.
[6] – نفسه، ج8، ص 313.
[7] – ينظر: نفسه، ج1، ص70، ج2، ص 71، 337. ج5، ص 162، ج7، 39، 149، 308، ج8، 10، 263، 324.

- الثَّعْلَبيَّةُ: اسم مكان[1].

هذه ثلاث نصوص رصدنا فيها استعماله للمصطلح، وبناءا على ذلك نجد سيبويه يُضيف مرادفات أخرى للمصطلحين من بينها: المواضع، المكان، اسم المكان، موضع العمل، وموضع الفعل.

ومن ذلك قوله: "المكحلة، والمحلب، والميسم، لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل. وكذلك المدق صار اسماً له كالجلمود. وكذلك المقبرة، والمشرقة، وإنما أراد اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل لقال مقبرٌ، ولكنه اسم بمنزلة المسجد"[2]، وذكر مصطلح المكان ليدل به على اسم المكان في قوله: "وأما ما كان يفعل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحا، كما كان الفعل مفتوحا. وذلك قولك شرب يشرب. وتقول للمكان مشربٌ. ولبس يلبس، والمكان الملبس"[3].

أمّا مصطلح موضع العمل فورد في النّص التّالي: "ويجيء المِفعَل اسماً كما جاء في المسجد والمنكب، وذلك: المطبخ، والمربد. وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل"[4].

ومن خلال رحلة البحث عن هذا المصطلح عند الخليل وتماشيًا مع ما تمّ ذكره سابقًا نستنتج أنّ هذا المصطلح من وضع وابتكار الخليل بن أحمد؛ إذ لم يتطرق إليه أحد من سابقيه، وعلى خلاف ذلك معاصريه ولاحقيه فقد استعملوه ووظّفوه في مدوناتهم مثل: سيبويه.

- **اسم موضوع لموضع:**

استعمل الخليل هذا المصطلح في العين مرة واحدة فقط نحو قوله: "عضر: العَضْرُ: لم يستعمل في العربية، ولكنه حيّ من اليمن. ويقال: بل هو اسم موضوع لموضع"[5].

ويقصد به اسم المكان الذي يدل على مكان وقوع الفعل.

---

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 212، ج2، ص 160، 340.
[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج4، ص 91.
[3] – نفسه، ج4، ص 89.
[4] – نفسه، ج4، ص 92.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 277.

➢ **الاشتِقَاق:**

وضع الخليل مصطلح الاشتقاق مريدًا به التّصريف من خلال قوله أنّ التّصريف هو اشتقاق بعضٍ من بعضٍ[1].

والاشتقاق هو مصدر الفعل اشتق، ومن معناه أيضا الأخذ في الكلام[2]، والأخذ خلاف العطاء وهو أيضا التّناولُ[3].

وقد استعمله الخليل عند حديثه عن النّحت على أنّه نوع من الاشتقاق من خلال قوله: "كلمة جُمِعَتْ من حَيَّ ومن على وتقول منه: حيعل يُحَيْعِل حَيْعَلَة، وقد أكثَرَت من الحيعَلة أي من قولك:حَيَّ على. وهذا يشبه قولهم: تَعَبْشَم الرجل وتعَبْقَسَ، ورجل عَبْشَمِيّ إذا كان من عَبْد شمْس أو من عَبْد قَيس، فأخذوا من كلِمتين مُتعاقِبتين كلمة، واشتقُّوا فعلا"[4].

➢ **الإشمام:**

استعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي هذا المصطلح من خلال قوله: "الإشمام: أن تشم الحرف الساكن حرفاً، كقولك في الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد في فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واوا، ولا تحريكا يعتد به، ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً"[5]، واصطلاحًا هو: "الْإِشَارَة بالشفتين إِلَى الضمة المحذوفة من آخر الْكَلِمَة الْمَوْقُوف عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ من غير تصويت بِهَذِهِ الضمة"[6]، فهو يعدّ من طرائق الوقف.

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 107.
[2] – ينظر: نفسه، ج5، ص 8.
[3] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج3، ص 472.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 60.
[5] – نفسه، ج6، ص 224.
[6] – مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ص 495.

واستعمله أيضًا في قوله: "وكلُّ شيءٍ مما خَلَقَ اللهُ يُسَمَّى دابّة، والاسمُ العامُّ الدابَّةُ لِما يُرْكَبُ، وتصغيرها دُوَيبَّة، الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسرة، وكذلك كلُّ ياءٍ في التصغير إذا جاءَ بعدها حرفٌ مُثَقَّل في كلّ شيء"[1].

- **الأصل:**

يحمل مصطلح الأصل أو التّأسيس المفهوم نفسه في بعض الأمثلة عند الخليل وفي أمثلة أخرى نجده كثيرا ما يقرن التأسيس بالأصل؛ وهو مصدر الفعل (أصّل) وهو أسفل كل شيء ، ورجل أصيل له أصل [2] وجمعه أصول ، وأصل الشيء: صار ذا أصل[3]، ويعدّ معيارًا لمعرفة تأثيل كثير من المفردات.

واصطلاحا لا يبتعد عن هذا المفهوم، وبناءا على ذلك استعمله الخليل لبيان الأصل من الزيادة في أبنية الأسماء والأفعال في الكلام العربي حيث يقول: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وَجَدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو اسم، فاعلم أنَّها زائدة على البناء. وليسَت من أَصْل الكلمة، مثل قَرَعْبلانة، إنما أصْلُ بنائها: قَرَعْبَلَ، ومثل عنكبوت، إنما أصل بنائها عَنْكَب"[4].

ويقول أيضا: العِنْدَأْوَة: التواءٌ وعَسَرٌ في الرِّجل. قال بعضهم: هو من العَداءِ، والنون والهمزة زائدتان، ويقال: هو بناء على فِنْعالة، وليس في كلام العرب كلمة تدخل العين والهمزة في أصل بنائها إلاّ في هذه الكلمات: عِنْدأْوة وإمَّعة وعَباء، وعَفاء وعَماء"[5]، و"السِّنْخُ: أصل كل شيء. وسِنْخُ السكين: طرف سيلانه الداخل في النصاب... وأَسْناخُ الثنايا: أصولها. وسِنْخُ الكلمة: أصل بنائها. والسّناخة: الرائحة المكروهة"[6].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص13.
[2] – ينظر: نفسه، ج7، ص 156، 157.
[3] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج11، ص 16.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 49.
[5] – نفسه، ج2، ص 215.
[6] – نفسه، ج4، ص 200، 201.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليل استعمل هذا المصطلح مقابلًا للزّيادة، وجاء مرادفا لمصطلح التّأسيس ومقرونًا بمصطلحات أخرى سيتم التّطرق إليها لاحقاً؛ حيث ورد المصطلح مفردا (الأصل)، وورد مركبا (أصل التّأسيس، أصل تأسيس البناء، أصل البناء، أصل الكلمة)؛ وإن دلّ هذا عن شيء إنّما يدل على أنّ للخليل دور فعّال في وضع هذه المصطلحات.

- **التقاء الساكنين:**

ابتدعه الخليل واستعمله بقوله: "ثوبٌ مَخيطٌ، حده مَخْيُوطٌ، فلينوا الياء كما لينوها في خاطَ، فالتقى ساكنان: سكون الياء وسكون الواو الساكنة فقالوا:: مَخيط، ويقال: مَخوط بإلقاء الياء لالتقاء الساكنين وكذلك مكولٌ ومكيلٌ "[1].

وقوله: "كَيْفَ: حرف أداة، ونصبوا الفاء، فراراً من الياء الساكنة لئلا يلتقي ساكنان"[2]؛ لأنّ في أصل الكلمة الواحدة أن لا يجتمع ساكنان.

واستعمل مصطلح اجتماع الساكنين بقوله: "وتقول العرب: لا أفعل ذاك عَوْضُ، أي: لا أفعله الدّهر، ونصب عوض، لأنّ الواو حفزت الضّاد، لاجتماع السّاكنين"[3].

وما يُلاحظُ أنّ الخليل استعمل مصطلح التقاء الساكنين مرادف لمصطلح اجتماع الساكنين؛ فكلاهما يدلاّن على المفهوم نفسه؛ حيث الثّابت أنّ في أصل الكلمة الواحدة لا يلتقي ساكنان.

وفي إطار التقاء صوتين ساكنين في كلمة أو في كلمتين يتمّ التّخلص من أولهما إمّا بحذف أو بتحريك حركته بإحدى الحركات الثلاث (الفتح، الضمّ، الكسر)[4].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 293.
[2] – نفسه، ج 5، ص 414.
[3] – نفسه، ج2، ص 194.
[4] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 130.

ونذكر على سبيل المثال الحذف عند التقاء الساكنين في كلمتين من خلال قول الخليل: "ومن العرب من يحذف ألف (أمّ) كقول عديّ بن زيد:

أيها الغائب عند مُ زيدٍ ... أنت تفدي من أراك تعِيبُ

إنّما أراد عديّ بن زيد: عندي أُمّ زيدٍ، فلما حذفت الألف التزقت (ياء) عندي بصدر الميم فالتقى ساكنان فسقطت الياء لذلك فكأنّه قال: عند م"[1].

ويمكن أن يُغْتفَرَ التقاء الساكنين في بعض الحالات منها: " فِي الْوَقْفِ مُطْلقاً، وَفِي الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِينٌ، فِي كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَّة وَالضَّالِّينَ وَتُمُوَدَّ الثَّوْبُ، وفي نَحْوِ مِيْمْ وَقَافْ وَعَيْنْ مِمَّا بُنِيَ لِعَدَم التَّرْكِيبِ، وَقْفاً وَوَصْلاً، وَفِي نَحْوِ آلْحَسَنُ عندك وآيمن الله بمينك، للالتباس، وفي نحو: لا ها اللهِ وَإِي الله جَائِزٌ، وَحَلْقَتَا الْبِطَانِ شَاذٌّ"[2].

وأخذ سيبويه المصطلح واستعمله في الكتاب في مواضع متفرقة نحو قوله: "ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال، فيجعله بمنزلة اضرب الرجل وأن لم تجىء بالألف واللام لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين"[3]، وقوله: "باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين"[4]، ومثل ذلك كثير[5].

واستعمل مصطلح (لا ينجزم حرفان) نحو قوله: وتقول: واغلامَ زيداه، إذا لم تُضف زيدا إلى نفسك. وإنما حذفت التنوين لأنه لا ينجزم حرفان[6]، بمعنى لا يلتقي ساكنان.

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 434.

[2] – محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975، ج2، ص 210. وينظر: فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي، شرح الجاربردي على الشافية في الصرف ، تح: جميل عبد الله عويضة، 2013، ص 179.

[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 534.

[4] – نفسه، ج4، ص 152.

[5] – ينظر: نفسه، ج4، ص 153، 154، 158، 173، 443، ج1، ص 169، ج3، ص 390، 413، 520، 525.

[6]– نفسه، ج2، ص 222، 204، 221، 223، 224، ج3، ص214.

ونجد تأثرا واضحًا بالخليل من الكوفيين؛ إذ استعملوا مصطلح اجتماع الساكنين من خلال قول الفرّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ **ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ**﴾[1] حيث "جَزَمَها القراء، إِلَّا الْحَسَن فإنه خفضها بلا نون لاجتماع السَّاكنين"[2].

- **ألف الاستفهام:**

ذكر صاحب العين هذا المصطلح واستعمله بقوله: "تقول: أولم تفعلْ كذا بنصب الواو، لأَنّها ليست بأَو التّي وصفناها، ولكنّها الواو المفردة جاءتْ قبلها ألف الاستفهام"[3] وقوله: "أهل الحجاز يقولون في الإجابة: ها خفيفة وفي هذا المعنى يقولون: (ها) بدلٌ من ألف الاستفهام تقول: ها إنّك زيدٌ؟ معناه أإنك زيدٌ؟ أو يقصر فيقال، هإنك زيد؟"[4]، ولكل حرف من حروف الاستفهام استخدامات محدّدة فمثلا الألف أو الهمزة تستخدم للاستفهام عن المفرد والحروف الأخرى لها استخدام آخر.

- **ألف القطع:**

القطع مصدر الفعل قطع من قَطَعْتُهُ قَطْعاً ومَقْطَعاً فانْقَطَعَ، وقَطَعْتُ النَّهْرَ قُطُوعاً، ومُنْقطعُ كُلِّ شيْء حيث تنْتهِي غايتُه[5].

واستعمله الخليل مقابلاً لمصطلح ألف الوصل، وذكره في العين مرة واحدة فقط من خلال قوله: "... ما جاءَ من نحو الجَدَث والجَمَل وغيرهما، وأجمال للعدد، ودَخَلَتْ ألف القَطْع فَرقاً بين العدد وبين الجِماع، ودَخَلَتِ الألفُ بعد الميم مَدَّةً ومُدَّتْ من فتح الميم، ليختلفَ لفظُ الجمع من لفظ الواحد، لأنه لو قال: أجْمَل لاشتَبَه

[1] – سورة ص، الآية 1.
[2] – أبو زكريا الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص396.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص103.
[4] – نفسه، ج8، ص 439.
[5] – ينظر: نفسه، ج1، ص 135.

بالنَّعْت نحو أحْمَر وأصفر. وما كان ثانية من الحروفِ الصِّحاح ساكناً نحو: سَرْجٍ وبَعْلٍ، فإنّهم زادوا الألف أيضاً في أوّله للعَدد، ولو لم تكن العين والراء لنُزِعَ منها مَدة، وقد سُكِّنَ الحرفُ الذي قبلها لمجيء ألفِ القطع"[1].

واستعمل سيبويه مصطلح الألف المقطوعة ليدل على المفهوم نفسه؛ حيث جاء في باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين من خلال قوله: "وإنما حذفوا ألف الوصل ها هنا بعد الساكن لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان. وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة"[2].

واستعمل أيضا مصطلح قطع الألف في مواضع كثيرة منها قوله: "إذا سمَّيت رجلاً بإضرب أو أقتل أو إذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتَّى يصير بمنزلة الأسماء، لأنك قد غيَّرتها عن تلك الحال. ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها. وتقطع الألف؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يحتج باسمٍ ولا ابن، لقلة هذا مع كثرة الأسماء"[3]، وقوله: "ألا ترى أنك تقول: امرؤٌ وامرىءٍ وامرأً، وليس شيء من الفعل هكذا. وإذا جعلت إضرب أو أقتل اسماً لم يكن له بدٌّ من أن تجعله كالأسماء، لأنَّك نقلت فعلا إلى اسم. ولو سمَّيته انطلاقا لم تقطع الألف، لأنَّك نقلت اسما إلى اسم"[4]، ومثل ذلك كثير[5].

- **ألف الوصل:**

الوصل مصدر الفعل وصل ويعرفه الخليل لغة: "وصل: كلُّ شيءٍ اتَّصَلَ بشيءٍ فما بينَهما وُصْلَةٌ. ومَوْصِل البعير: ما بين عَجُزه وفَخِذه"[6].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 197.
[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج4، ص 152، ج4، ص 444 – 445.
[3] – نفسه، ج3، ص 198.
[4] – نفسه، ج3، ص 199 .
[5] – ينظر: نفسه، ج3، ص 256 ، 319، 321.
[6] – نفسه، ج7، ص 152.

ويتحقق المعنى اللّغوي للوصل في هذه الألف التي بواسطتها يتوصل إلى النّطق بالساكن، وعند سقوطها يتصل ما قبلها بما بعدها، فهي تكون في الأفعال والأسماء والحروف[1]؛ ومن هذا المنطلق لا مناص من القول أن العلاقة بين المعنى اللّغوي والاصطلاحي متحقّق ومثبت.

ولتأكيد ذلك نذكر المثال الذي بيّن فيه الخليل وظيفة هذا المصطلح من خلال قوله: "الألف التي في اسْحَنْكَكَ واقشَعَرَّ واسْحَنْفَرَ واسْبَكَرَّ ليستْ من أصل البناء وإنما دخلت هذه الألِفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكونَ الألِفُ عماداً وسُلّماً لِلِّسان إلى حَرْف البناء، لأنَّ حرف اللِّسان لا ينطلق بالساكِن من الحروف فيحتاجُ إلى ألفِ الوَصْل"[2].

واستعمل سيبويه المصطلح نفسه في أبواب عديدة وأطلق عليها أيضًا مصطلح الألف الموصولة لتدل على المفهوم نفسه في باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم والزيادة هاهنا الألف الموصولة. وأكثر ما تكون في الأفعال[3]، واستعملها في مواضع أخرى[4].

ومن المصطلحات التي تعبّر عن مصطلح ألف الوصل، والتي استعملها الذين أتوا بعد الخليل مصطلح الألف المجتلبة[5]، ومصطلح همزة الوصل؛ حيث ذكر سيبويه والفرّاء والكسائي أنّها ألف الوصل واحتجوا على ذلك بقولهم أنّ صورتها صورة الألف فلقبت ألفا لهذا المعنى[6].

[1] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، ص 27.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 11، 49.
[3] – ينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج4، ص 144.
[4] – نفسه، ج4، ص 146، 149، 150.
[5] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، ص 29.
[6] – ينظر: نفسه، ص 29.

واستنادًا إلى ما سبق ذكره لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخليل استعمل مصطلح ألف القطع مقابلاً لمصطلح ألف الوصل، وأضاف سيبويه مصطلح الألف المقطوعة مقابلاً لمصطلح الألف الموصولة، وممّا لاشك فيه أنّ الفراهيدي له قصب السبق في ابتكار هذا المصطلح؛ ثم استثمره من جاؤوا بعده.

- **الأمر:**

ذكره الخليل في معجم العين وهو مصدر الفعل أمر إذ يقول: "الأَمْرُ: نقيضُ النَّهي، والأمرُ واحدٌ من أمور النّاس. وإذا أَمَرْتَ من الأمر قلت: اؤْمُرْ يا هذا، فيمن قرأ: وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاة. لا يُقال أُؤْمُرْ ولا أُؤْخُذ منه شَيْئا، ولا أُؤْكُل، إنّما يُقالُ:: مُرْ وخُذْ وكُلْ في الابتداء بالأمر، استثقالاً للضَّمَّتين، فإذا تقدم قبل الكلام واوٌ أو فاءٌ قلت: وأْمُرْ، فَأْمُرْ"[1]؛ أي أنّ الخليل استعمل مصطلح الأمر بالمفهوم الذي وصل إلينا، وهو ضدّ النّهي، ودلالته هي الطلب؛ بمعنى طلب القيام بفعل شيء ما مثل: مُرْ وخُذْ.

والتّعريف اللّغوي لا يختلف عن التّعريف الاصطلاحي الذي هو: قول القائل لمن دونه: افعلْ [2]، ويُعدّ من أقسام الفعل الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر) وهو ما ورد عند الخليل وحذا حذوه معاصريه ولاحقيه من البصريين.

ونجد سيبويه يذكر استعمال الخليل لمصطلح الأمر من خلال قوله: "وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتكَ، فآتك انجزمتْ بإنْ تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك"[3]

إلاّ أنّ الكوفيين خالفوا هذا المنحى البصري؛ إذ يُعِدُون فعل الأمر مقتطعا من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر المحذوفة، ولم يجعلوا الأمر من أقسام الفعل[4].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 297.
[2] – الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 37.
[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 63.
[4] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 427.

وممّا لا شكّ فيه أنّ لكل فريق من الفريقين حجة، إلاّ أنّه لا مناصَ من القول أنّ الفرّاء من الكوفيين قد استعمل المصطلح كما ورد عند البصريين من أنّه من أقسام الفعل الثلاثة، لا كما ورد عند الكوفيين من أنّه جزء من الفعل المضارع، ولعلّ هذا التّباين في استعمال المصطلح عند الكوفيين يعود لسببين:

السبب الأول: أنّ "تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع عند الكوفيين يعود إلى تأويل مصطلح (فعل الأمر) فإنّه عند الكوفيين فعل مضارع مجزوم ب (لام) الأمر. وهذا قولهم، وصحيح أنّهم قالوا به، ولكن من باب إرجاع الأشياء إلى أصولها. فإنّهم يعرفون فعل (الأمر) ويستعملونه، ولكن عند التأويل يعيدونه إلى الفعل المضارع المجزوم ب (لام الامر)"[1].

السبب الثاني: أن يكون " الفراء أطلق (الأمر) على أفعال دالة على ذلك مثل: قُمْ، وعُدْ، فإنّ الفعلين يدُلاّن على الأمر، لذا أطلق مصطلح (الأمر) من هذا الباب"[2].

وللفصل في هذه المسألة يقول عوض القوزي: "لئن استعمل الفرّاء هذا المصطلح في المعنيين اللّغوي والاصطلاحي فلا يعني ذلك أنّه مُسَلِّمٌ بقسمة الفعل عند البصريين، فقد رَجَعَ ليقول بأنّ فعل الأمر معرب مجزوم تِبَعًا لرأي الكوفيين فيه"[3].

كما ذكره في مواضع كثيرة في المعجم من بينها:

- حديثه عن أهل الحِجاز إذ يكسِرون الظاء على كسرة اللام التي أُلقِيَتْ، فيقولون ظِلْنا وظِلْتُم، والمصدر الظلول، والأمر منه ظَلَّ واظلَلْ [4].

[1] – يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، 375.

[2] – نفسه، ص 375- 376.

[3] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 182.

[4] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 14

- الرّايةُ: من رايات الأعلام... وتصغير الرّاية: رُيّة. والفِعْل: رَيَيْتُ ريّاً، وريَّيْتُ تريّةً، والأمرُ: ارْيهْ وريِّهْ والتَّشديدُ أحسنُ[1].
- في تصريف الفعل ضَلَّ يَضِلُّ ويَضَلُ، من قال: يضِلُّ، قال في الأمر اضْلِلْ، ومن قال: يضَلُّ، قال في الأمر: اضْلَلْ[2].

من خلال الأمثلة السابقة يتبيّن أنّ الخليل وظّف مصطلح الأمر للدلالة على قسم من أقسام الفعل الثلاثة وهو فعل الأمر، وتردّد استعمال هذا المصطلح بكثرة في معجم العين[3]، وفي الكتاب أيضًا[4] ونجد أنّ سيبويه يسير على نهج أستاذه ويُؤيِّدُه في المصطلح والمفهوم الذي يعبّر عنه.

- ب -

➢ **البدل/ الإبدال:**

البدل لغة: "الْبَاءُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قِيَامُ الشَّيْءِ مَقَامَ الشَّيْءِ الذَّاهِبِ. يُقَالُ: هَذَا بَدَلُ الشَّيْءِ وَبَدِيلُهُ. وَيَقُولُونَ بَدَّلْتُ الشَّيْءَ: إِذَا غَيَّرْتُهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ لَهُ بِبَدَلٍ"[5]، ويقول أبو البقاء الكفوي: الْبدل على ضَرْبَيْنِ: بدل: هُوَ إِقَامَة حرف مقَام حرف غَيره، وَبدل: هُوَ قلب الْحَرْف نَفسه إِلَى لفظ غَيره على معنى إحالته إِلَيْهِ[6].

ومن خلال هذه التّعاريف يتضّح أنّ العلاقة بين الدلالة اللّغوية والمفهوم الاصطلاحي متحققة؛ فالمعنى اللّغوي يُعبّر عن المعنى الاصطلاحي تعبيرًا كاملاً، فهو حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه، في الكلمة الواحدة والموضع الواحد، ويعدّ مصطلح البدل من المصطلحات المشتركة بين النّحو والصّرف، وقد تحدثنا عن ذلك في

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 313.
[2] – ينظر: نفسه، ج7، ص 9.
[3] – ينظر: نفسه، ج5، ص 355، ج8، ص 11-12، 442، ج2، ص 224، ج8، ص 442.
[4] – ينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 508 – 509، ج4، 144، ج1، ص 142 -145.
[5] – أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج1، ص 210.
[6] – أبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 232.

مبحث البدل في المنظومة النّحوية للخليل حيث ذكرنا أنّه يكون في الاسم والفعل والجملة بينما الإبدال في الحقل المعرفي الصرفي يكون في الحروف، وتمسّه وظيفة خاصة وثابتة.

والقول بأنّ البدل هو القلب فيه رأي آخر؛ لأنّه على الرّغم من وجود تقارب بينهما من خلال وظيفتهما إلاّ أنّه يوجد فرق بينهما واختلاف واضح يتمثل في أنّ "الإبدال أعمّ من القلب؛ لأنّ الإبدال يكون في كلّ الحروف، والقلب يكون في حروف العلة التي هي الواو والباء والألف، وفي الهمزة أيضًا لإلحاقها بها لكثرة تغيّرها؛ فكل قلب إبدال وليس كل إبدال قلب"[1].

أي: لا مناص من القول أنّ الإبدال أعمّ وأشمل من القلب؛ فالقلب تكون وظيفته في بعض الحروف فقط (حروف العلة)، أمّا الإبدال فتكون وظيفته في كل الحروف (الصحيحة والمعتلة).

ويعدّ الخليل أول من ابتدع هذا المصطلح واستعمله في الصّرف على الرّغم من أنّه لم يصرّح بذلك ولكنّه أقرّ به ضمنيا من خلال الأمثلة التي ذكرها، نحو قوله: "وأمّا مهما فإن أصلها: ما ما، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ. ف (ما) الأولى هي (ما) الجزاء، و (ما) الثانية هي التي تزاد تأكيداً لحروف الجزاء مثل أينما ومَتَى ما وكيفما"[2]، ونحو قوله: "هرق: هراقتِ السَّحابةُ ماءها تُهَريقُ فهي مُهَرِيقةٌ، والماءُ مُهَراقٌ. الهاءُ مفتوحةٌ في كلّه، لأنّها بدلٌ من همزة أراق"[3]، وذكر الخليل أنّ بعض القبائل تُعرف بإبدال بعض حروفها كقوله: مَنْ تَرَكَ عَنْعَنَةَ تميم وكَشْكَشَةَ ربيعةَ فهم الفصحاء، أما تميم فإنّهم يجعلون بدل الهمزة العين، ومن ذلك قولهم: الخَبْعُ في لغة تميمٍ الخبء[4]، حيث يجعَلُون بدل الهمزة عَيْناً، يقول شاعرهم:

إنَّ الفؤاد على الدَّلْفاء قد كمِدا ... وحُبُّها مُوشِكٌ عَنْ يَصْدَعَ الكَبِدا

والأمر نفسه في قبيلة ربيعة إذ تجعَلُ مكان الكاف المكسورة شيئاً، قال:

---

[1] – أدما طربية، الإبدال معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص1.

[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 358.

[3] – نفسه، ج3، ص 365.

[4] – ينظر: نفسه، ج1، ص 123.

تَضْحَكُ مِنِّي إن رأتْنِي أحْتَرِش ... ولو حَرَشْتِ لكَشَفْتِ عن حرِشْ

ويقال: بل يقولون: عَلَيكِش وبِكِش. ويُقال: بل يُبدلون في كل ذلك[1].

وما سبق ذكره من الأمثلة هو الإبدال التّصريفي الذي إذا لمْ يُبدل فإنّه يُوقِع في الخطأ أمّا قول الخليل مثلا: "وفي لغة عُفاهِن، بالنُّون، والنُّون يجعَلُونَها بدلاً من اللام، يقولون: اسماعِين في اسماعيل واسرافين"[2] هو الإبدال اللّغوي الذي حتى لو لمْ يبدل لا يُوقِع في الخطأ.

وتماشيًا مع ما تمّ ذكره نستنتج أنّ مصطلح البدل في الدّراسات الصّرفية يختلف عنه في الدّراسات النّحوية؛ لأنّه توجد شروط تتحقق بواسطتها وظيفة الإبدال من ناحية المفهوم الصّرفي ألاّ وهي: "الأحْرُفُ التي تُبْدَل من غيرها إبدالا شائعاً لغير إدغام تسعة يجمعها " هَدَأتُ مُوطِياً " ..."[3]، وهذا لا يعني أنّ الإبدال يكون على هذه الحروف فقط، ولكنه يحدث في مواضع أخرى من خلال حروف وكلمات اللّغة العربية المتعددة، ولهذا اختلف أهل التّصريف حول عدد الأحرف التي تبدل من غيرها .

وقد بيّن سيبويه معالمه في الكتاب من خلال تحديد حروفه حيث ذكر أحد عشر حرفًا في باب حروف البدل[4]؛ وقد جمعها القول (أَجِدْ طَوَيْتَ مِنْهَا)، وهي نفس الأحرف التي ذكرها ابن هشام (هدأتُ مُوطِيًا) مضاف إليها حرف (الجيم) و (النّون)، واختلفت الآراء حول عدد الأحرف منهم من عدّها عشرة أحرف يجمعها القول (اصطدته يومًا) حتى وصلت إلى اثنين وعشرين حرفًا.

وبناءً على ذلك تتضح مكانته وارتباطه المتين داخل الحقل المعرفي الصّرفي وكثيرًا ما أوردته الكتب التّراثية مقرونًا باسم هذا العلم الذي يُنسب إليه وهو الإبدال التصريفي وله قواعد عامة مضبوطة يُعتمد عليها في إجرائِهِ.

---

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 91.

[2] – نفسه، ج2، ص 284.

[3] – جمال الدين بن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج4، ص 370.

[4] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج4، ص 237.

– ت –

➢ **التّابع:**

وهو "التالي، ومنه التتبّعُ والمتابعة، والإتّباع، يتبَعه: يتلوه. تَبِعَه يَتْبَعُهُ تَبَعاً. والتَّتَبُّعُ: فعلك شيئاً بعد شيء. تقول: تتبّعتُ علمه، أي: اتّبعت آثاره. والتّابعة: جِنِّيَّة تكون مع الإنسان تتبعه حيثما ذهب. وفلانٌ يتابع الإماء، أي: يُزانيهنَ. والمتابعة أن تُتْبِعَهُ هواك وقلبك. تقول: هؤلاء تبع وأتباع، أي: مُتَّبِعُوك ومتابعوك على هواك. والقوائم يقال لها تَبَعٌ[1]، وفي الإعراب يتبع ما قبله خمسة: التّوكيد، والنّعت، وعطف البيان، والبدل، وعطف النّسق[2].

➢ **التّأسيس:**

التّأسيس من الأُسُّ والأَسَس والأَساس: كُلُّ مُبْتَدَإٍ شيءٍ. والأُسُّ والأَساس أَصل الْبِنَاءِ، والأَسَسُ مَقْصُورٌ مِنْه، والأَسيس: أَصل كُلِّ شَيْءٍ، وأُسُّ الْبِنَاءِ، وَقَدْ أَسَّ البناءَ يَؤُسُّه أَسّاً وأَسَّسَه تأْسيساً، وَقِيلَ: هُوَ أَصل كُلِّ شَيْءٍ[3]، والأُسُّ: أصل تأسيس البناء[4].

ومن خلال هذا التّعريف يتضح أنّ مصطلح التّأسيس هو الأصل؛ إذ نجد الخليل يورده تارة بمعنى الأصل في بعض الأمثلة حيث قال: "أول: فأما الأوائل من الأوّل فمنهم من يقول: تأسيسُ بِنائِه من همزةٍ وواوٍ ولامٍ. ومنهم من يقول: تأسيسُهُ من واوين بعدهما لام، ولكلٍّ حجّةٌ"[5]؛ وتوجد أمثلة أخرى [6].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 78.

[2] – ينظر: يوسف بن هشام الأنصاري، متن شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار السلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، ط4، القاهرة، 2012، ص 75- 82.

[3] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج6، ص 6.

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص334.

[5] – نفسه، ج8، ص 368.

[6] – ينظر: نفسه، ج2، ص 110، ج8، ص 363، ج7، ص 382، 377، 334، 323، ج5، ص184.

ونجده تارة أخرى يوظّفه في بعض الأمثلة مقرونًا مع مصطلح الأصل من خلال قوله: "والاسم: أصلُ تأسيسِهِ: السُمُوّ، وألفُ الاسمِ زائدةٌ ونقصانُه الواوُ، فإذا صَغَّرتَ قُلْتَ: سُمَيّ. وسمّيت، وأَسْمَيت، وتَسَمَّيْت بكذا"[1]، ويقول بعضهم في تصغير أمّ: أُمَيْمة. والصّواب: أميهة، تردّ إلى أصل تأسيسها[2].

وقوله أيضًا: "والتخمة فاؤها واو في أصل التأسيس"[3]، وقوله: "أخو: أَخٌ وأَخَوانِ وإِخوةٌ وإِخوانٌ. وبيني وبينه أُخُوَّةٌ وإِخاءُ. وتقول: آخَيْتُه... وهذا رجل من آخائي، بوزن أفعالي، وتقول: آخَيْتُ على أصل التأسيس"[4].

➢ **التّأنيث والتّذكير:**

قبل الخوض في رحلة البحث عن مصطلحي التأنيث والتّذكير عند الخليل بن أحمد الفراهيدي تجدر الإشارة إلى سبب إيرادهما معا؛ إذ يعود ذلك إلى أنّهما مصطلحان متلازمان؛ فمن البديهي حين يُذكَر أحدهما أن يتبادر إلى الذهن المصطلح الآخر.

وللمصطلحين المتقابلين تسميات أخرى تدل على المفهوم نفسه مثل، الذكر والأنثى، والمذكر والمؤنث، وقد "قام هذا الاصطلاح المتقابل على أساس أنّ الأسماء وسواها على نوعين: مذكرة ومؤنثة، تؤنث وتذكر، أو أنّ لها مؤنثًا يقابله مذكر، وقد لا يكون هذا من قبيل التّضاد أو استعمال لفظ مقابل لفظ، أو جنس مقابل جنس، أو إنّما بُني هذا التّقسيم – في الأصح– على الدلالة التي توحيها هذه الألفاظ، فالألفاظ التي تحمل معنى التّذكير تدل عليه وما كان في معناه للتّأنيث فالمدلول عليه مؤنث"[5].

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 318.
[2] – نفسه، ج2، ص 273.
[3] – نفسه، ج4، ص 242.
[4] – نفسه، ج4، ص 319.
[5] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، ص 34.

والذَّكَر خلاف الأنثى، والأُنْثى: خلافُ الذَّكَرِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ إِناثٌ؛ وأُنُثٌ: جَمْعُ إِناث، والتأْنِيثُ: خلافُ التَّذْكِيرِ[1]، وقد ورد هذان المصطلحان في القرآن الكريم بنفس الدلالة، يقول الله تعالى:﴿**فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[2]، ويقول: ﴿**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ**﴾[3].

ومن هذا المنطلق تتضح أهمية معرفة المذكر والمؤنث فقد "جعل العرب لمعرفة المذكر والمؤنث أهمية قد تفوق أهمية معرفة الإعراب، لأنّ أول الفصاحة معرفة التّأنيث والتّذكير في الأسماء، والأفعال، والنّعت قياسًا وحكايةً، ومعرفة التّأنيث والتّذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاهما لازمة... بل إنّ من تمام معرفة النّحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنّث"[4].

وقد ورد هذان المصطلحان في نصوص كثيرة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال قوله: "وعِرْق الشَجَرة وعُرُوق كُلِّ شيء أطْنابُه تَنْبُتُ من أصُولِه ويُقالُ: استأْصَلَ اللهُ عَرَقاتَهَم ، بنَصْبِ التّاء أي شَأْفَتَهمُ، لا يَجْعَلونَه كالتّاء الزائدة في التأنيث"[5].

- **التّصغير:**

التصغير على أربعة أنحاء: تقريب وتقليل وتصغير وتحقير[6]، وزعم الْمَازِنِي عَن الْأَصْمَعِي أَنه قَالَ: "قَالَ الْخَلِيل بن أَحْمد وضعت التصغير على ثَلَاثَة أبنية على فلس وَدِرْهَم ودينار وَذَلِكَ أَن كل تَصْغِير لَا يخرج من مِثَال

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 346. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 112.
[2] – سورة آل عمران، الآية 36.
[3] – سورة الشورى، الآية 49.
[4] – عصام نور الدين، المصطلح الصرفي مميزات التّذكير والتّأنيث، ص 150.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 152.
[6] – ينظر: نفسه، ج8، ص 142.

فَلَيْسَ ودريهم ودنينير فَإِن كَانَت فِي آخِره زَائِدَة لم يعْتد بهَا وَصغر على أحد هَذِه الْأَمْثِلَة ثمَّ جِيءَ بالزوائد مسلمة بعد الْفَرَاغ من هَذَا التصغير"[1] واستعمله الخليل في مواضع متفرقة في العين من بينها قوله: يجوز في تصغير عَشيّة: عُشَيَّة، وعُشَيشِيَة، والحُجَيّا: تصغير الحَجْوى، قُدَيْدِمةٌ تصغير قُدّامٍ، وهو خلاف وراء، وتصغير القَوْسِ قُويسٌ[2]، وورد في مواضع أخرى متعددة.

- **التّعجب:**

التّعجب لغة من "عجب: عَجِبَ عَجَباً، وأمرٌ عجيبٌ عَجَبٌ عُجاب. قال الخليل: بينهما فرق. أما العجيب فالعجب، وأما العُجابُ فالذي جاوز حدّ العجب، مثل الطويل والطُّوال. وتقول: هذا العجب العاجب، أي: العجيب. والاستعجاب: شدّة التعجب، وهو مُسْتَعْجِبٌ ومُتَعَجِّبٌ ممّا يرى. وشيء مُعْجِبٌ، أي: حَسَن. وأعجبني وأُعْجِبْتُ به. وفلان مُعْجَبٌ بنفسه إذا دخله العُجْبُ. وعَجَّبْتُه بكذا تعجيباً فعجب منه"[3]، وفي اصطلاح النّحويين التّعجب هو "استعظام أَمر ظَاهر المزية خافي السَّبَب وصيغتا التَّعَجُّب عِنْدهم مَا أَفعلهُ وأفعل بِهِ مثل مَا أحْسنه وَأحسن بِهِ"[4]؛ ومن خلال ذلك يتضّح التّقارب بين الدلالة اللّغوية والمفهوم الاصطلاحي للفظ التّعجب وبذلك تكون العلاقة بينهما متحققة.

وأفعال التّعجب هي ما وضع لإنشاء التّعجب، وله صيغتان مركبتان إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به بكسر العين[5].

وورد هذا المصطلح عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولكنه ليس المبتدع الأول له؛ لأنّ ظهوره قديم ارتبط ذكره بذكر أخبار أبي الأسود الدّؤلي، وأنّ أول باب وضع في النّحو على يده هو باب التّعجب، وهو كلام منقول

---

[1] – أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص 236.

[2] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 188، ج3، ص 158، ج5، ص 122.

[3] – نفسه، ج1، ص 235.

[4] – مجمع اللّغة العربية ، المعجم الوسيط، ج2، ص 584.

[5] – ينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 32. وينظر: أبو بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، ص 57 – 60.

عن ابنه أبي حرب (ت: 109هـ) بقوله: "أوّل باب رسم أبي من النحو باب التعجب"[1]، وذهبت أغلب المصادر إلى أنّه أول من عمل باب التّعجب وأبواب أخرى كالفاعل والمفعول به، وارتبط ذلك بما يروى من قصته المشهورة مع ابنته في قولها: "ما أحسنُ السماءِ! فقال لها: نجومها، فقالت: إني لم أرد هذا، وإنما تعجبت من حسنها؛ فقال لها: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ! فحينئذ وضع النحو؛ وأول ما رسم منه باب التعجب"[2].

واستعمل الخليل المصطلح في العين من خلال قوله: "الأطْماعُ: أرزاق الجند. وما أطْمَعَ فلاناً، وإنّه لطَمُعَ الرجل بضمّ الميم على معنى التّعجّب، وكذلك التّعجّب في كلّ شيءٍ كقولك لَخَرُجَتِ المرأة، أي: كثيرة الخروج، ولَقَضُوَ القاضي، مضموم أجمع إلا ما قالوا في نِعْمِ بِئْسَ، رواية تروى عنهم. غير لازم لقياس التّعجّب، لأنّهم لا يقولون: نَعُمَ ولا بَؤُس والباقيةُ كذلك"[3].

وورد في موضع آخر نحو قوله: "الرأي: رأيُ القلب، ويُجْمع على الآراء، تقول: ما أَضَلَّ آراءهم، على التعجب و (راءهم) أيضا"[4]، مستخدمًا صيغة (ما أفعل) في قوله (ما أضلَّ).

وحكى سيبويه عن الخليل عندما سأله عن قوله وهو الرّاعي:

فأومأْتُ إيماء خَفِّيا لحبتر ... ولله عَيْنَا حبترٍ أيُّما فَتَى[5]

فكان جوابه "وأيما فتى استفهامٌ. ألا ترى أنك تقول سُبحان الله مَن هو وما هو فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبرا لم يجز ذلك، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول مَن هو وتسكت"[6].

---

[1] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج1، ص 51. وينظر: أبو بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج2، ص 537.

[2] – أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين اللّغويين، ص21– 22. وينظر: علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج1، ص 51. وينظر: ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص 537. وينظر: كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص 21. وينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، ص 428. وينظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنّهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1997، ج12، ص 127.

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 27.

[4] – نفسه، ج8، ص 306.

[5] – ينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 180.

[6] – نفسه، ج2، ص 181.

واختلف النحاة البصريون والكوفيون في مسألة: القول في كون (أفعل) في التعجب، اسماً أم فعلاً، حيث ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو (ما أَحْسَنَ زيدًا) اسمٌ، بينما ذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وقد قدّم كل منهما أدلة تثبت أقوالهما، إلاّ أنّ الكسائي من الكوفيين ذهب مذهب أهل البصرة في القول أنّه فعل[1].

واستنادا إلى ما سبق ذكره نستنتج أنّ مصطلح التّعجب من المصطلحات القديمة التي ابتدعت قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولكنه استعمله وساهم في استقراره ووضع شروطه وأحكام صياغته، وقد استثمره من بعده معاصريه ولاحقيه من البصريين والكوفيين حتى استقرّ في التّراث النّحوي.

- ج -

- **الجمع:**

ورد هذا المصطلح في العين بقوله: "الجمعُ مصدر جمعت الشيء. والجَمْعُ أيضا: اسم لجماعة الناس، والجموع: اسم"[2]، ومن خلال هذا التّعريف اللّغوي يتضح المعنى المراد من مصطلح الجمع أنّ كل ما زاد عن اثنين أو اثنتين هو جمع.

وقد استعمل الخليل هذا المصطلح بمرادفات عدة نذكر على سبيل المثال مصطلح الجماعة بقوله: الجُمْهُورُ: الجماعة من النّاس والغَيْثَرَةُ: الجماعة من الناس، والجُمَّةُ: الجماعة من الناسِ[3]، ومصطلح الجميع بقوله: "موه: المِوهَةُ: لونُ الماءِ، يقال: ما أَحْسَنَ مُوهَةَ وَجْهه. وتصغير الماء: مُوَيْه. والجميعُ: المياه"[4]، كما تفرّد الخليل بمصطلح الجماع واستعمله في مواضع متفرقة مرادفا للجمع بقوله: "إجمال للعدد، ودَخَلَتْ ألف القَطْع فَرقاً بين

[1] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 104.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 239.
[3] – ينظر: نفسه، ج4، ص 117، 400، ج6، ص 28.
[4] – نفسه، ج4، ص 101.

العدد وبين الجِماع"[1] وقوله: "جمع يَد الإنسان والأشباح أيدي، وجِماعُ يَدِ النِّعمة أيادٍ ويَدِيٌّ"[2]، وقد تردّدت استعمالات هذا المصطلح مع مرادفاته بكثرة في العين كما تردّدت استعمالات أنواع الجمع كجماعة المؤنث بقوله: "ومن قال في جمعه الطَسّات فهذه التاء مع التأنيث بمنزلةِ التاء التي تجيء في جماعة المؤنث المجرورة في موضع النصب"[3]، وإناث الجمع بقوله: كل اسم كان مذكرا لغير الناس فجمعته إذا حسن على لفظ إناث الجمع، جاز ذلك مثل سرادقات وحمامات وحورانات[4]، وجمع التأنيث نحو قوله: "العَرَقات جمعُ العَرَق، الواحدةُ عَرَقة، وهي الأَرُومة التي تذهَبُ سُفْلاً في الأرض من عُروق الشجر في الوَسَط، وتاؤه كتاء جمع التأنيث"[5].

وذكر أيضا اصطلاحات أخرى تدل على معنى الجمع كجمع الجمع من خلال قوله: "العَطاء: اسمٌ لما يُعْطَى، وإذا سمّيت الشيء بالعطاء من الذّهب والفضّة قلت: أَعْطِيَة، وأَعْطِيَات: جمع الجمع"[6] ومثل ذلك كثير، وجماعة الجماعة نحو قوله: "رحي: رحا ورحيان، ثلاث أَرْحٍ، وأرحاء كثيرة، والأَرْحِيَةُ كأنّها جماعة الجماعة"[7].

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أنّ مصطلح الجمع تعددت اصطلاحاته عند الخليل فقد أطلق عليه اصطلاحات عدة كالجميع والجماعة والجماع وكان متفردا في وضعها.

- **الجُوف:**

ذكر الخليل أنّ أحرف الجوف أربعة وهي: "الواو والياء والألف اللَّيِّنَة. والهمزة، وسُمِّيَتْ جوفاً لأنها تَخْرُجُ من الجوف فلا تَقَعُ في مدرجة من مدارِجِ اللِّسان، ولا من مدارِجِ الحَلْق، ولا من مدرِجِ اللهاة، إنَّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حَيز تُنسب إليه إلا الجَوْفَ. وكان يقول كثيرا: الألِفُ اللَّيِّنَةُ والواو والياءُ هوائية أي أنها في الهواء. قال الخليل: فأقصي الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بَحَّة في الحاء لأَشْبَهَت العْيَن لقُرْب مَخْرَجها من العَيْن،

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 197.
[2] – نفسه، ج8، ص 102.
[3] – نفسه، ج7، ص 182.
[4] – نفسه، ج4، ص 303.
[5] – نفسه، ج1، ص 152.
[6] – نفسه، ج2، ص 208، ج4، ص 41، 89، ج7، ص 187.
[7] – نفسه، ج3، ص 289.

ثم الهاء ولولا هَتَّة في الهاءِ"[1]، ويضيف قائلا: "الحروف الثلاثة الجُوفُ لا صوتَ لها ولا جَرسَ، وهي الواو والياء والألف اللَّينة، وسائر الحروف مَجرُوسةٌ"[2].

- ح -

➢ الحذف:

الحذف لغة: قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف[3]، واصطلاحًا: هو إسقاط حرف أو أكثر أو حركة من كلمة[4].

واستعمله الخليل نحو قوله: "تطوّع: تكلّف استطاعته، وقد تطوّع لك طوعاً إذا انقاد، والعرب تحذف التّاء من استطاع، فتقول: اسطاع يَسطيع بفتح الياء"[5]، وقوله: "سَأَلَ يَسْأَلُ سُؤالا ومَسأَلةً. والعَرَبُ قاطبةً تحذفُ همزةَ سَلْ، فإذا وُصِلَتْ بفاءٍ أو واوٍ هُمِزَتْ، كقولك: فاسأل، واسأل ... وجَمعُ المِسأَلة: مسائِل، فإذا حذفوا الهمزة، قالوا: مَسَلة. والفقير يُسمَّى: سائلاً"[6]، وقد استعمل المصطلح بكثرة في مواضع متفرقة[7].

وقد وضع الخليل مصطلحات أخرى للدلالة على الحذف، ومن بين هذه المصطلحات:

- **مصطلح الإسقاط:**

حيث استعمله بمعنى الحذف في قوله: "قالوا في أَمَرَ يأمُرُ إذا تقدّم قبل أَلِفِ أَمْرِهِ واوٌ أو فاءٌ أو كلامٌ يتّصِلُ به الأمر من أَمَرَ يأْمُرُ، فقالوا: الْقَ فلاناً وأْمُره فردُّوه إلى أَصْلِهِ. وإنّما فعلوا ذلك لأنّ ألف الأمر إذا اتّصلت بكلام قبلها سقطتِ الأَلِفُ في اللفظ[8]، ونحو قوله: "ألا ترى أنك تقول: تفعَلُ فلا تجد التنوين

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 57.
[2] – نفسه، ج6، ص 51.
[3] – ينظر: نفسه، ج3، ص 201.
[4] – ينظر: محمد لن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 632.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 210.
[6] – نفسه، ج7، ص 301.
[7] – ينظر: نفسه، ج1، ص 99، ج3، ص241، ج8، ص192، 309، ج7، ص 304، 321، 392، ج8، ص 58، 144، 152.
[8] – نفسه، ج8، ص 298.

يدخلُها، وألا ترى أنك تقول: رأيتُ يَدَكَ، (وهذه يَدُكَ) وعَجبتُ من يَدِكَ فتُعرب الدالَ وتطرح التَّنوينَ. ولو كان التنوينُ هو الإعراب لم يسقط"[1].

- **مصطلح الإلقاء:**

استعمله الخليل في بعض المواضع بمعنى الحذف أيضاً ومن ذلك على سبيل المثال قوله: "خوف: الخافةُ تصغيرها خُوَيْفَةٌ... وصارت الواو في يخاف أَلِفاً لأنه على بناء عَمِلَ يَعْمَل فألقوا الواو استثقالاً. وفيها ثلاثة أشياء: الحرف والصرف والصوتُ. وربما ألقوا الحرف وأبقوا الصرف والصوت، وربما ألقوا الحرف بصرفها وأبقوا الصوت، فقالوا: يَخافُ، وأصله يَخْوَفُ، فألقوا الواو واعتمدوا الصوت على صرف الواو. وقالوا: خافَ، وحَدُّه خَوِفَ، فألقوا الواو بصرفها وأبقوا الصوت، واعتمدوا الصوت على فتحة الخاء فصار منها ألفاً لينةً"[2].

- **مصطلح الطّرح:**

من خلال قوله في فعل الأمر "أُؤْكُلْ بهمزتين فتُرِكَتِ الهمزةُ الثّانية وحُوّلت واواً للضّمّة فاجتمع في الحرف ضمّتان بينهما واوٌ والضّمّة من جنس الواو، فاسْتَثْقَلَتِ العربُ جمعاً بين ضمّتين وواو فطَرَحوا همزة الواو، لأنّه بقي بعد طرحها حرفان"[3]، وقوله: "ليس: كلمة جُحود، قال الخليل: معناه: لا أيس، فطُرِحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللاّم باليا"[4]، والطّرح هنا بمعنى الحذف.

- **مصطلح الكفّ:**

هذا المصطلح هو من مصطلحات علم العروض حيث يقول التهانوي: الكفّ بالفتح وتشديد الفاء عند أهل العروض حذف الحرف السابع الساكن كحذف نون مفاعيلن فيبقى مفاعيل بضم اللام[5]، لكن الخليل استعمله

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ج1، ص 51.
[2] – نفسه، ج4، ص 312.
[3] – نفسه، ج8، ص 298.
[4] – نفسه، ج7، ص 300.
[5] – محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص 1367.

في النّحو؛ لأنّه واضع علم العروض، وقد انفرد باستعمال هذا المصطلح ولم يستعمله غيره[1] وذلك نحو قوله: "خظي: خَظَا يَخْظُو وخَظِيَ يَخْظَى (فهو خاظٍ وخَظٍ) إذا اكتنز لحمه، قال:

لها متنتان خَظاتا كما ... أَكبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ

وقال بعض النحويين: كف نون خُظاتانِ كما قالوا في الرفع اللَّذا وهم يريدون اللَّذانِ..."[2].

- **مصطلح النّقصان:**

نحو قوله: "الأنثى في الأصل: ذاة، ولكنها كَثُرت على ألسنتهم فصار أكثرهم يقول ذات وهي ناقصة، وإتمامها ذواة مثل نواة، فحذَفوا منها الواو"[3]، وقوله: "الشَّفةُ، حُذِفَتْ منها الهاء، وتصغيرُها: شُفَيْهة، والجميعُ: الشِّفاه، وإذا ثلثوا قالوا: شفهات وشفوات، الهاءُ أقيس، والواو أعمّ، لأنّهم شبّهوها بالسنوات، ونقصانها حذفُ هائها"[4]، وما يوضح استعمال هذا المصطلح بمعنى الحذف أنّ النّقص يكون بوقوع الحذف.

وبناءً على ذلك نستنتج أنّ مصطلح الحذف عند الخليل قد شهد مصطلحات عدة وضعها للدلالة على المفهوم الواحد، وهو ما يؤدي إلى تداخل مصطلحات العلوم مع بعضها؛ فقد نجد مصطلحات علم العروض تُوظّف في النّحو، ومصطلحات علم النّحو تُوظّف في علم الصّرف وغيرهما من العلوم، وكانت له الرّيادة في ابتداعها، وتميّزت مصطلحاته بالتّعدد فمثلا من مصطلح واحد وهو الحذف ابتكر خمس مصطلحات وهي: الإسقاط، والطّرح، والإلقاء، والنّقصان، والكفّ، وهذا الأمر يرجع إلى سعة فكره وغزارة علمه، وبذلك كان له قصب السبق في وضع هذه المصطلحات.

[1] – ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، ص 200.
[2] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 297.
[3] – نفسه، ج8، ص 208.
[4] – نفسه، ج3، ص 402.

➢ **الحركة:**

الحركة لغة من حَرَكَ الشيء يحرُكُ حَرْكاً وحركةً وكذلك يَتَحَرُّك[1]، وهي ضدّ السّكون[2]، واستعمل الخليل هذا المصطلح في عديد من المواضِعِ نذكر منها على سبيل المثال قوله: فإذا قلت: وَخَّيْتُ فقد عديت الفعل إلى غيره. وحد تأليف الخاءِ مع الهمزة: (الأخ) ، وكان أصل تأليف بنائه على بناء فعل بثلاث حركات، وكذلك: (الأب) ، فاستثقلوا ذلك وفيها ثلاثة أشياء: حرف وصوت وصرف، فربما ألقوا الواو والياء لصرفها وابقوا منها الصوت فاعتمد الصوت على حركة ما قبله فإذا كانتِ الحركة فتحةٌ صار الصوت معها ألفاً ليفة"[3].

وتأسيسًا على ذلك يتبيّن أنّ الخليل وظّفه بمعناه اللّغوي الذي سبق ذكره؛ أي أنّ الأصوات الثلاثة متحركة غير ساكنة.

وعلى نفس المنوال قوله: "فإذا ثنوا قالوا أَخَوان وأَبَوان، لأن الاسم متحرك الحشو فلم تصر حركته خلفاً من الواو والساقطة كما صارت حركة الدالِ في اليد، وحركة الميم في الدم، فقالوا يدانِ ودمانِ، لأن حشوهما ساكن فصار تحرك الدال والميم خلفاً من الحرف الساقط، فقالوا: دَمان ويدان"[4].

وعندما تقول للإنسان: قِفْ (قُلَى) بإشمام اللام الحركة، وعلى فعلْ بتسكين العَيْن وتحريك اللاّم،[5] و يُقال للمرأة: إنّي، كما يُقالُ للرَّجُلِ: اقْرِرْ، وللمرأة قرّي. وإنّما يُقاس حرف التّضعيف على الحَرَكةِ والسُّكون بالأمثلة من الفِعْل[6]، وقوله: "بَجَلي الآنَ من العيشِ بَجَل وهو مجزومٌ لاعتِمادِه على حركة الجيم، ولأنَّه لا يتمكَّنُ في التصريف"[7].

التصريف"[7].

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 61.
[2] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج10، ص 410.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص 319.
[4] – نفسه، ج4، ص 320.
[5] – ينظر: نفسه، ج7، ص51 .
[6] – ينظر: نفسه، ج8، ص 398.
[7] – نفسه، ج6، ص 134 .

ولعلّه من المفيد أن نبيّن أنّ استعمال الخليل للمصطلح ليس مبتكرًا؛ لأنّه موجود من قبل؛ وذلك عندما ذكر الإمام علي رضي الله عنه مصطلحات الاسم والفعل والحرف، وقال أنّ الاسم ما أنبأ عن المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ، والفعل ما أنبأ عن حركة الفعل[1].

واستعمل سيبويه المصطلح نفسه بقوله: "ويجوز أيضاً أن يكون ياسينُ وصادُ اسمين غير متمكنين، فيلزمان الفتح، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات، نحو: كيفَ، وأينَ، وحيثُ، وأمسِ"[2].

وهذا القول خلاف ما ذكره عوض القوزي من أنّ سيبويه اقتصر على ذكر مجاري أواخر الكلم[3]؛ أي أنّه أنّه لم يتفرد بذكر مصطلح المجاري فقط بل ذكر مصطلح الحركات أيضًا، ومن زاوية أخرى نجده يستعمل مشتقات هذا الجدر اللّغوي كالتّحريك والمتحرّك في مواضع كثيرة[4].

وقد ذكر السيرافي أنّ المقصود بالمجاري الحركات، ووضّح سبب تسمية الحركات مجاري فيما يلي:

السبب الأول: أنّ الحركات لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف جاز أن تسمّى الحركات مجاري من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم.

السبب الثاني: أن يكون مجرى في معنى جرى مصدر ميمي لاختلاف أنواعه[5].

واستخلاصًا لما سبق يتبيّن أنّ هذا المصطلح ظهر قبل الخليل؛ فهو من وضع الإمام علي رضي الله عنه، ثمّ استعمله الخليل وسيبويه، ومن أعقبهم حتى استقرّ في التّراث اللّغوي.

---

[1] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 14.

[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 258.

[3] – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 89. وينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

[4] – نفسه، ج2، ص 263، ج3، ص 371، 372، 420.

[5] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، ص 121.

➢ **الحَشْو:**

يعدّ الخليل أول من استعمل مصطلح الحشو لغة بقوله: "ما حَشَوْتَ به فراشاً وغيره. والحَشْيَّةُ: الفراش المِحْشُوّ. واحتَشَيْتُ: بمعنى امتلأت. وتقول: انحَشَى صوتٌ في صوتٍ، وانحشَى حرفٌ في حرفٍ. والاحتِشاءُ: احتِشاءُ الرّجل ذي الإبْرِدة. والمسْتَحاضةُ تحتشي [بالكُرْسُف] والحَشْوُ: صغارُ الإبل، وحَشْوُها: حاشيتها أيضاً. قال:يعصوصِبُ الحشوُ، إذا افتدى بها"[1]؛ أي أنه بمعنى الامتلاء والاستدخال.

وأول من تطرّق أيضًا إلى مفهومه العلمي المتخصص في علم الصرف؛ حيث استعمله لمعنى صرفي من خلال قوله: "وجميع التصغير صدره مضمومٌ، والحرف الثاني منصوب، ثم بعدهما ياء التصغير، ومَنَعَهم أن يَرفَعُوا الياءَ التي في التصغير، لأنّ هذه الأحرف دَخَلَتْ عماداً لِلِّسان في آخِر الكلمة فصارت الياء التي قبلها في غير موضعها، لأنَّها بُنِيَتْ لِلَّسان عماداً، فإذا وقَعَتْ في الحشو لم تكن عماداً"[2].

واستعمله في موضع يقول فيه: "إذا جاءت الحروف اللّيّنة في كلمة، نحو لو وأشباهها ثُقِّلَتْ، لأنّ الحرفَ اللّيّن خوّار أجوف لا بدّ له من حشو يَقْوَى به إذا جُعِل اسماً "[3]، وأما الحروف الصحاح فلا تحتاج إلى حشو لأنها مستغنيَةٌ بجرُوسِها فتُترَكُ كما هي[4]؛ أي أنّ الخليل استعمله مريدًا به مصطلح الزيادة.

وقد اختلف مفهوم المصطلح عند سيبويه الذي أخذه عن أستاذه ووظّفه نحويًا ليدل به على صلة الموصول، وذلك من خلال قوله: "والحشو لا يكون أبدا لمن وما إلا وهما معرفة. وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومَن إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهو الصلة، إلا معرفة"[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص 260.

[2] – نفسه، ج8، ص 143.

[3] – نفسه، ج3، ص 352.

[4] – ينظر: نفسه ، ج3، ص 352.

[5] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 107، ج1، ص 88، 131.

إذن استعمل الخليل مصطلح الحشو للدلالة على الزّيادة في علم الصّرف، ووظّفه سيبويه نحويّا للدلالة على (صلة الموصول) إلى جانب توظيفه للدلالة على معنى الزيادة في قوله: "واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية(...)فمما فُصل بينه وبين لا بحشوٍ قوله جل ثناؤه: ﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ**﴾[1]..."[2]، واستعمله أيضًا بمعنى الزيادة في قوله: "ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر. ولا تجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا تجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلا في شعر. ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب، كراهة أن تشبَّه بما يعمل في الأسماء. ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ"[3].

ونجد سيبويه يستعمل مصطلح الحشو المحشو مقابلاً لمصطلح الوصف بقوله: "واعلم أنه يقبح أن تقول هذا مَن منطلق إذا جعلتَ المنطلق حشوا أو وصفا، فإن أطلتَ الكلام فقلت مَن خيرٌ منك، حسُن في الوصف والحشو.

زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا. فالوصف بمنزلة الحشو المحشو لأنه يَحسن بما بعده كما أن الحشو المحشوَّ إنما يتم بما بعده"[4]؛ فهو يرى أنّ الحشو والوصف بمنزلة واحدة ويؤكد ذلك بقوله: "وكذلك مَن وما إنما يُذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرَد بهما خِلوَين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصف

[1] – سورة الصافات، الآية 47.
[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 298-299.
[3] – نفسه، ج3، ص 111.
[4] – نفسه، ج2، ص 108.

والحشو واحدا"[1]، واستعمل مصطلح حشو الكلمة مريدًا به وسط الكلمة حيث يقول: "أنه لا يلتقي في كلمة عربية حرفان مثلان في حشو الكلمة إلا بفصل لازم كالعقنقل والخفيفد ونحوه"[2].

وعن استعمال الكوفيين لهذا المصطلح نجد الفراء يستعمل مصطلح الصلة لا الحشو للدلالة على مفهوم الزّيادة؛ ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى تأدّبه من استعمال مصطلح الزيادة ليدل به على الحروف الزّائدة في القرآن الكريم واستعمل بدلاً من ذلك مصطلح الصلة .

– ص –

➢ **الصّدر:**

يقول الخليل: "الصَّدْرُ: أعلى مُقَدَّمِ كُلِّ شيءٍ، وصَدْرُ القَناةِ أعلاها، وصَدْرُ الأمر أوَّلُه. وصُدْرةُ الإِنسانِ: ما أَشرفَ من أعلى صدره"[3].

واستعمل الخليل هذا المصطلح بكثرة في العين؛ إذ كان يقصد به أول صوت في البناء، أو ما يقابل العجز منها[4]، ولا بدّ من التّأكيد على أنّ الخليل قد استعمله بهذا المعنى اللّغوي في مواضع متفرقة نذكر على سبيل المثال قوله: "عنص: العُنْصُوَةُ: الخُصلة من الشّعر على تقدير ثُنْدُوة . وما لم يكن ثانية نوناً لا تضمّ العرب صدره، مثل عَرْقُوة وتَرْقُوة وقُرْنُوَة ، وهي شجرة طيبة الريح يدبغ بها الأَدم، وهي جنس من الجَنَبَة. وتجمع عناصيَ"[5].

وقوله: "العَرْبَسيس بفتح العين أصوَبُ من كسرها، لأن ما جاء من بناء الرُباعيِّ على مثال فَعْلَليل يُفْتَح صدرُه مثل سَلْسَبِيْل وأشباه ذلك"[6]، وقوله: "جميع التصغير صدره مضمومٌ"[7].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 106.
[2] – نفسه، ج5، ص 425.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 94. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 445.
[4] – ينظر: علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، ص 274.
[5] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 304.
[6] – نفسه، ج2، ص 331.
[7] – نفسه، ج8، ص 243.

وبطبيعة الحال لا يمكن إحصاء جميع الأمثلة التي ورد فيها هذا المصطلح لكثرتها؛ حيث تناوله في عدة مواضع[1].

كما تكرّر ذكر هذا المصطلح كثيرا عند سيبويه أيضًا؛ حيث نجده يقول على لسان الخليل: "زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصَّدر؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين. وذلك قولك في حضرموت: حضيرموت. وبعلبَّ: بعيلبكٌّ، وخمسة عشر: خميسة عشر. وكذلك جميع ما أشبه هذا"[2].

ويذكر أيضا ما قاله الخليل عن العدد اثنا عشر؛ حيث يقول: "أما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع، واثني في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة"[3].

- **الصَّرف:**

هو مصدر الفعل صرف، وقد ذكرها في العين بالمعنى اللغوي حيث قال: "صَرَفَ: الصَّرْفُ: فَضْلُ الدِّرْهَم في القيمة، وجَوْدةُ الفِضَّة، وبَيْعُ الذَّهَبِ بالفِضَّةِ، ومنه الصَّيْرَفِيُّ لتَصريفهِ أحدَهُما بالآخَر. والتَّصريف: اشتِقاق بعضٍ من بعضٍ. وصَيْرَفِيّات الأمُور: مُتَصرفاتُها أي تَتَقَلَّبُ بالناسِ. وتصريف الرِّياحِ: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ إلى وَجهٍ، وحالٍ إلى حال، وكذلك تصريف الخُيُول والسُّيُول والأمُور. وصَرْف الدّهْرِ: حَدَثُه." أما اصطلاحا فقد عرفه بقوله: "وصَرْف الكلمة: إجراؤها بالتنوين"[4]. أي أنّ الخليل وضع مفهوم الصّرف لغة ثم مفهومه عند أهل الاختصاص، ومن خلال التّعريف نستنتج ثلاث مصطلحات: الصّرف، والتّصريف، وصرف الكلمة.

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 212، ج1، ص54، ج2، ص 349، ج4، ص33، 155، ج7، ص317.
[2] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص475.
[3] – نفسه، ج3، ص 307.
[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 107.

– ف –

➢ **الفعل:**

استعمل الخليل مصطلح الفعل في عدة مواضع متفرقة من خلال قوله: "الفعل فاهَ يَفُوهُ فَوْها"[1]، وأيضًا قوله: "الفعل دَوِيَ يَدْوَى دَوىً، وهو الدّاءُ الباطن، وكلُّ بناءٍ على دَوىً ونَدىً، مكسور، ويكون الفعل منه مكسوراً فإن النعتَ منه مخفَّف إلاّ أن يضطَرَّ شاعر إلى غيره. والدِّواء، ممدود"[2]، وتحدّث عن التّفريق بين تأنيث الفعل وتأنيث الاسم بقوله: "ولكنّهم فرّقوا بين تأنيثِ الفعل وتأنيث الاسم، فقالوا في الفعل: فَعَلَتْ. وفي الاسم: فَعْلَة"[3].

➢ **الفعل الماضي:**

استعمل الخليل هذا المصطلح للدلالة على الزمن الذي مضى نحو قوله: "وعسَى في الناس بمنزلة: لعلّ وهي كلمة مطمعة، ويستعملُ منه الفعل الماضي، فيقال: عَسَيْت وعَسَيْنا وعَسَوْا وعَسَيا وعسَيْنَ- لغة- وأُمِيتَ ما سواه من وجوه الفعل. لا يقال يفعل ولا فاعل ولا مفعول"[4].

– ل –

➢ **اللَّفيف:**

وهو "أنْ تلفَّ الحَرْف بالحَرْف أي تُدْغم لأنَّ العَيَّ أصْلُهُ العَوْيُ فاستثْقلوا إظهارَ الواو مع الياء المتحرِّكة.. فحوَّلُوها ياء وأدغمُوها فيها"[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، ج1، ص 50.
[2] – نفسه، ج8، ص 93.
[3] – نفسه، ج3، ص 355.
[4] – نفسه، ج 2، ص 201.
[5] – نفسه، ج2، ص 270.

ويقول أيضًا أنّه "لا يلتقي في كلمة عربية حرفان مثلان في حشو الكلمة إلا بفصل لازم كالعقنقل والخفيفد ونحوه"[1] فمثلا: الدّككص اسم نهر في الهند وهي كلمة لا تصلح باللّغة العربية لأنه لا يجتمع حرفان مثلان في حشو الكلمة إلا بفصل.

- م -

➢ **المتمكن وغير المتمكن:**

جاء في لسان العرب أنّ "المتَمَكِّنُ مِنَ الأَسماء: مَا قَبِلَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ وَالْجَرَّ لَفْظًا، كَقَوْلِكَ زيدٌ وَزَيْدًا وزيدٍ، وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ كأَحمدَ وأَسْلَمَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَمَعْنَى قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ فِي الِاسْمِ إِنَّهُ مُتَمَكِّنٌ أَي أَنه مُعْرَبٌ كَعُمَرَ وَإِبْرَاهِيمَ، فَإِذَا انْصَرَفَ مَعَ ذَلِكَ فَهُوَ المتَمَكِّنُ الأَمْكَنُ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ هُوَ الْمَبْنِيُّ ككَيْفَ وأَيْنَ"[2].

أي أنّ التّمكن لغة هو ماله سلطان على الآخرين ومقامٌ عندهم، والمعنى الاصطلاحي يقترب من المعنى اللّغوي إذ أنّ قدرة الفعل أو الاسم على تغيير حركته هو الذي له سلطانٌ على آخر تلك الكلمة، والذي ليس له ذاك السّلطان فهو غير متمكن[3].

وهو ما نجده في المعاجم الحديثة كمعجم الوسيط حيث ورد فيه أنّ المتمكن فِي علم النَّحْو "الِاسْم الَّذِي يقبل الحركات الثَّلَاث الرّفْع وَالنّصب والجر أَي مَا لَيْسَ مَبْنِيا وَهُوَ نَوْعَانِ مُتَمَكن أمكن وَهُوَ المصروف ومتمكن غير أمكن وَهُوَ الْمَمْنُوع من الصّرْف وَغير المتمكن هُوَ الَّذِي أشبه الْحَرْف فَكَانَ مثله مَبْنِيا نَحْو كَيفَ وَأَيْنَ"[4]، وفي معجم التّعريفات الاسم المتمكن ما يجري عليه الإعراب، وغير المتمكن ما لا يجري عليه الإعراب[5].

---

[1] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 425.

[2] – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج13، ص 413. وينظر: مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج36، ص 189. وينظر: محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 1235.

[3] – ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار، ص 162.

[4] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ص 882 .

[5] – الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 25.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه على الرّغم من تعدد المفاهيم لمصطلحي المتمكن وغير المتمكن، إلاّ أنّها تصبّ في قالب واحد، والمفهوم الذي أخذ شهرة واسعة بين النّحويين، هو الذي يقول أنّ المتمكن هو المعرب وغير المتمكن هو المبنيّ.

وهو ما جاء في معجم الوسيط؛ وخلاصة القول أنّ القدماء والمحدثين اتفقوا على أنّ مصطلح المتمكن في علم النّحو هو الاسم المعرب، وغير المتمكن هو المبني.

والواضع الأول لهذا المصطلح هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وله قصب السبق في ابتداعه من خلال قول سيبويه على لسان الخليل: "وسألت الخليل عن من عل، هلا جزمت اللام؟ فقال: لأنّهَم قالوا: من علٍ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأسبه عندهم من معالٍ، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة قبل وبعد حرّكوه كما حركوا أوَّل فقالوا: ابدأ بهذا أوَّل، كما قالوا: يا حكم أقبل في النداء؛ لأنّهَما لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة"[1].

وقوله: "وسألت الخليل عن شتّان فقال: فتحها كفتحة هيهاة، وقصتها في غير المتمكن كقصتها ونحوها، ونونها كنون سبحان زائدةٌ. فإن جعلته اسم رجل فهو كسبحان"[2]، وقد وظفهما سيبويه أيضا في نصوص أخرى متفرقة[3]، واستخلاصًا لما سبق ذكره نجد أنّ مفهوم التّمكن الوارد في الكتاب قد شمل "الاسم والفعل ودارت حوله مفاهيم عقلية أخضعت كثيرًا من الكلام لمبدأ التّمكن وعدم التّمكن، وجعلته على درجات متفاوتة، فهناك المتمكن، والمتمكن الأمكن، والأشد تمكنًا، ويُقابلها غير المتمكن وخضعت لهذا التّقسيم الأسماء والأفعال والظروف وغيرها، وترتّب على هذا تغييرات لفظية تلحق الاسم أو الفعل المتمكن، كما تلحق غير المتمكن على

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 287، 288.
[2] – نفسه، ج3، ص 293.
[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 377 ، 227، ج3، ص 398.

السواء وهي: أنّ بعض الكلام أثقل من بعض والأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشدّ تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم أو السّكون"[1].

وتماشيًا مع ما تمّ ذكره نستنتج أنّ لهذين المصطلحين مرادفات كثيرة تدل على المفهوم نفسه؛ أي تعددّ المصطلحات للمفهوم الواحد نذكر على سبيل المثال: التّمكن، الأمكن، الأسماء المتمكنة، أشد تمكُّنًا، وفي المقابل نجد مصطلحات ليست متمكنة، لا تتمكن، الأسماء غير المتمكن، كما أنّ ميدان علم التّصريف هو الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة أو المتمكنة[2]، وبما لا يدع مجالاً للشّك فإنّ الخليل هو من ابتدع هذا المصطلح؛ إذ لا وُجودَ له سابقًا.

- **المصدر:**

استعمل الخليل مصطلح الفَعل ليدل به على المصدر؛ إذ استعملهما معًا لتوضيح الفرق بينهما إذ يقول: "فعل: فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالفَعْلُ: المصدر، والفِعْل: الاسم، والفَعالُ اسمٌ للفِعل الحسَن"[3]، ولتوضيح ذلك نتطرق إلى بعض النّصوص التي تؤكّد ذلك مثل قوله: "شبر: الشِّبْر: الاسم والشَّبْرُ: الفِعْل"[4]، وقوله: "حقد: الحِقْدُ: الاسمُ، والحَقْدُ: الفِعلُ"[5]، وقوله أيضًا: "النَّيُّ: الفِعْل، والنِّيُّ: الاسم"[6]؛ ومن خلال هذه الأمثلة يتضح أنّ الخليل استعمل هذا المصطلح مريدًا به الحدث المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

[1] – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصرفية، ص 360.
[2] – ينظر: نفسه، ص 361.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج2، ص 145.
[4] – نفسه، ج6، ص 258.
[5] – نفسه، ج3، ص 40.
[6] – نفسه، ج8، ص 394.

وقد نشأ خلاف حول مسألة القول في أصل الاشتقاق؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو (ضرب ضربًا، وقام قيامًا) وعلى خلاف ذلك ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[1].

وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ الخليل قد بيّن علاقة المصدر بالفعل، وأسبقيته عليه؛ لأنّ استعمال المصدر يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان.

فلما لم يتعيّن زمان حدوثه لعدم اختصاصه، واشتقّ له من لفظه أمثلة تدل على تعيّن الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأنّ الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ وهو ما دلَّ على أن المصدر أصل للفعل[2].

ووضع له الخليل بن أحمد حدًا بقوله: "المصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ. [وتفسيره: أن المصادر كانت أوّلَ الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ، وإنما صَدَرت الأفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهاباً، وسَمِعَ سمعاً وسَماعاً وحَفِظَ حِفظاً]"[3].

وذكره في مواضع عديدة، منها قوله: "الإقتعادُ مصدر اقتعد"[4]، وقوله: "جمع: الجمعُ مصدر جمعت الشيء"[5]، وقوله: "الشِّبَع مصدر شَبِعَ شِبَعاً فهو شبعان"[6]، ويقول موظفًا الشاهد التالي من قول الشاعر:

وإن مِن الإخْوَانِ إخوان كشْرةٍ ... وإخوان كيف الحال والبال كله

[1] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 190.
[2] – ينظر: نفسه، ج1، ص 191.
[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج7، ص 96.
[4] – نفسه، ج1، ص 143.
[5] – نفسه، ج1، ص 239.
[6] – نفسه، ج1، ص265.

والكِشْرة في هذا البيت خلف من المكاشرة، لأن الفِعلةَ تجيء في مصدر فاعل، تقول: هاجر هِجرةً، وعاشر عِشرةً[1].

واستعمله سيبويه مريدا به أربع دلالات؛ بمعنى الحدث غير المقترن بزمان، وبمعنى المصدر المؤول، وبمعنى المفعول المطلق، وبمعنى المفعول لأجله [2]؛ حيث قال: "واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهبٌ عن لو ذهابه. ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[3]؛ ويقصد به هنا الحدث.

وقوله: "وأمَّا قول الناس للرَّجلِ: أَمّا أن يكون عالما فهو عالمٌ، وأَمَّا أن يَعلم شيئاً فهو عالمٌ، فقد يجوز أن تقول: أَمَّا أَنْ لاَ يكونَ يَعلمُ فهو يَعلم وأنت تريد " أَنْ " يكونَ... فهذا يُشْبِهُ أن يكونَ بمنزلة المصدر، لأنَّ أنْ مع الفعل الذي يكون صلةً بمنزلة المصدر"[4]؛ ومن قوله يشبه أن يكون بمنزلة المصدر نستنتج أنّه يقصد المصدر المؤول من أَنْ والفعل (أن يعلم فهو عالم).

وأمّا عندما يقول: "واعلم أنه قد تَدخل الألفُ واللام فى التوكيد فى هذه المصادر المتمكِّنة التى تكون بدلاً من اللفظ بالفعل...وكذلك الإضافةُ بمنزلة الألف واللام.فأمّا المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ**﴾[5]..."[6] ؛ فيقصد سيبويه ب (صنع الله) المفعول المطلق وسماه المصدر [7].

---

[1] – ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج5، ص 291.

[2] – ينظر: يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار، ص 307.

[3] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 158.

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 390.

[5] – سورة النّمل، آية 88.

[6] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص 381.

[7] – ينظر: يوخنا ميرزا الخامس، موسوعة المصطلحات الصرفية، ص 308.

ويقول: "جئتك أنك تريد المعروف، إنَّما أراد: جئتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ٱدِخاره ... وأُعْرِضُ عن ذَنْب اللَّئيم تكرُّمَا

أي: لادخاره"[1] ؛ ويقصد به هنا المفعول لأجله.

واستنادًا إلى ما سبق ذكره نستنتج أنّ ما جاء به سيبويه غير ما جاء به الخليل على الرّغم من استثماره المصطلح، ولكن وظّفه للدّلالة على مفاهيم أخرى تفرّد بها عن سابقيه ولاحقيه.

[1] – أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج3، ص 123.

المبحث الثالث: إسهامات الخليل بن أحمد في إثراء الاصطلاح النّحوي وأسباب الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي

المصطلح النّحوي هو وليد النّحو نفسه ولم ينشأ دفعة واحدة بل مرّ بمراحل مختلفة، ولم يكن من ابتكار عالم واحد بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء أحبوا الغوص في بحر هذا العلم منذ بداية وضعه حتى استوائه علماً متكاملاً؛ إذ كان همهم هو إقامة علم النّحو ونقله بأمانة فجرت على ألسنتهم ألفاظ سارت برواية تلامذتهم، وحفظتها مؤلفاتهم[1] وقبل أن نتطرق إلى جهود الخليل، يجدر بنا أولا الحديث عن المرحلة السابقة لهذه الفترة.

المطلب الأول: جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي في علم النّحو ومصطلحاته

أولا: الجهود العلمية قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي

تميّزت فترة ما قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي بأهميتها في تاريخ النّحو العربي ومصطلحه لأنّه "لمْ يُبتَدعْ لأجل صون اللّسان من اللّحن والخطأ الذي بدأ يتفشى على ألسنة النّاس فحسب، وإنّما إعراب القرآن الكريم وفهم معناه كان الدّافع الأكبر في وضع قواعده ومصطلحه"[2]، وما يلاحظ في هذه الفترة أنّ أغلب الجهود العلمية في علم النّحو لم يؤلّف أصحابها كتبا في النّحو، وإنّما كانت لهم آراء مبثوثة في كتب التّراث، وقد بدأ الاهتمام مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ت: 23هـ) رضي الله عنه عندما حثّ على تعلّم العربية، وكان له قصب السبق في وضع مصطلحات نحوية كالإعراب، واللّحن، والعربية، وأيضا عبد الله بن عباس (ت: 68 هـ) رضي الله عنه وليس غريبا أن نعثر في النّصوص المنقولة عن الرّجل مصطلحات نحوية؛ إذ هو العالم بالتّفسير، والفقه، والحديث،

[1] – هادي نهر: البحوث اللّغوية والأدبية، عالم الكتب الحديث للنشر والتّوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص28.

[2] – يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، ص 34.

والأدب، وقد كانت له الرّيادة في وضع مصطلحات نحوية كمصطلح الابتداء، والاستثناء، والتّوكيد، وقد سميت هذه الفترة بالمرحلة الشفوية[1].

وفضلا على ذلك تأتي المرحلة التّحريرية التي مثّلها الإمام علي رضي الله عنه (ت: 40هـ) وتلميذه أبي الأسود الدّؤلي الذي يعدّ "واضع علم النّحو ومؤسسه بإشارة وهداية من الإمامين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) ويعدّ الرّجلان مصدرا مهما من مصادر أبي الأسود في وضع النّحو"[2]، فالحاجة كانت ماسة إلى صون القرآن الكريم من التّحريف، واللّحن، ، والتّصريف؛ فكان النّحو وسيلة للحدّ من ذلك، وبدأ هذا الأمر مع أبي الأسود الدّؤلي من خلال ضبط أواخر الكلم في الآيات بالنّقط التي توصل إليها، وكان ذلك في منتصف القرن الأول للهجرة، وقد قال الدكتور شوقي ضيف في روايات نسبة وضع النّحو إلى أبي الأسود الدّؤلي: "كلّ ذلك من عبث الرّواة الوضّاعين المتزيّدين، وهو عبث جاء من أنّ أبا الأسود نُسِب إليه حقا أنّه وضَع العربية، وهو إنّما وضع أوّل نقطٍ يُحرِّرُ حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم" [3]، وقد أخذ أبو الأسود الدّؤلي بتلقين هذا العلم الفتيّ لتلاميذه الذين نقلوه بدورهم إلى الجيل الذي تلاهم.

وبطبيعة الحال شهد الدّرس النّحوي تطورا واضحًا واتّسعت مواضيعه، وجاء عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي في القرن الثاني للهجرة فأصبحت هذه الدّراسة ناضجة مكتملة منهجا، وأصولا، ومسائل، وبلغت ذروتها بما قدّم لها من أعمال ومضى بها شوطًا بعيدا في النّضج والاكتمال[4] .

ثانيا: الجهود العلمية الخليلية

كانت البداية الحقيقية لعلم النّحو بصورته النّاضجة على يد الخليل بن أحمد، وقد كانت له جهود عظيمة في هذا العلم؛ إذ هو الذي "أرسى قواعده، ووضع مصطلحاته، وبسيط القول في مباحثه المختلفة كالعامل،

[1] – يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، ص 34 – 48.
[2] – نفسه، ص 71.
[3] – شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 16.
[4] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص13.

والسماع، والقياس، والتّعليل، فهو يعدّ بحق واضع هذا العلم، ويكفيه فخرا أنّه أنجب للنّحو تلميذا من تلاميذه طبقت شهرته الآفاق، وقدّم للعربية كتابا كاملاً في النّحو، ولم يكتب الخليل شيئا في النّحو، ولا ألّف فيه كتابا، وإنّما اكتفى بما نقله سيبويه من علمه، وبما لقنه من دقائق نظره، ونتائج فكره، ولطائف حكمته، فحمل سيبويه ذلك عنه وألّف فيه كتابه الذي أعجز من تقدّم قبله، وامتنع على من تأخّر بعده"[1]، حيث أنّ سيبويه قد لازم الخليل أكثر ممّا لازم غيره من شيوخه، ولهذا كان أثره واضحاً في الكتاب؛ إذ روى عنه في خمسمائة واثنين وعشرين موضعاً.

وأكدّ أبو الطيّب اللّغوي (ت351هـ) أنّ سيبويه عقد أبواب كتابه بلفظه ولفظ الخليل، وكلما قال سيبويه: وسألته، أو قال من غير أن يذكر قائله فهو للخليل [2]، ومن خلال ذلك يتضح أنّ الخليل يمثل أحد المنابع العلمية المهمة في تكوين شخصية سيبويه العلمية من جهة، وفي تكوّن أركان النّحو العربي وتثبيتها من جهة أخرى.

ونظرا للدّراسات التي قام بها الخليل والتّي تتناول الكلمات أصولاً وبناءً وحركات، فقد توصل إلى نتائج باهرة؛ لأنّه "بما توصلّ إليه، وما وضعه من قواعد ومصطلحات يمكن أن نعدّه الواضع الأول للنّحو بوصفه علما منظما له أصوله وقواعده، وإن سبقه إلى الكلام في بعض أبوابه ومسائله علماء راحوا يفكّرون في هذا الأفق العلمي الجديد، وبذل جهد دراسي فيه، ومنذ أن توجت هذه الجهود بعمل أبي الأسود الدّؤلي المعروف. ولكنّ آراءهم فيما بحثوا فيه من مسائل لا تتعدّى في الغالب أن تكون خطوات جزئية لم تنتظم مسائل النّحو كما انتظمتها أعمال الخليل"[3]، ولأنّ الخليل هو المؤسّس الفعلي لعلم النّحو، فهو واضع مصطلحاته؛ إذ أنّ كل علم

[1]- إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، الخليل وأصول التّفكير النّحوي، المؤتمر الدولي السابع لقسم النّحو والصّرف والعروض بعنوان (الخليل عبقري العربية)، كلية دار العلوم، 2012، ج2، ص549.

[2] - ينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال الكتاب، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006، ص5 - 6.

[3]- مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، ص75- 76.

من العلوم لا يمكن أن يقسّم إلى منظومات من المفاهيم دون إنشاء المصطلحات وتضمينها في المعجمات العلمية المتخصصة، وهو أول الطريق إلى امتلاك المعرفة، وتقييدها، وضبطها.

وهو ما ذهب إليه أيضا الدكتور فخري خليل النّجار حيث يقول: "يعتبر الخليل المؤسّس الحقيقي لعلم النّحو؛ حيث ورثه عن أستاذيه: عيسى بن علي بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، حيث أتقن جميع ما أخذه من قواعد نحوية، وما جاؤوا به من علل وأقيسة، وقد أطنب الخليل في العوامل وأقسامها، وعملها وإبطالها وحذفها، وتقديرها وإجماعها. وقد تعرّض الخليل لنظرية التّأويل، ونظرية الاحتمالات والتي تتضمن لعدة أوجه في الإعراب للكلمة الواحدة نتيجة الاختلاف في تقدير العامل "[1].

وعلى الرّغم من هذه الجهود الكبيرة في مجال النّحو، إلّا أنّه لا يوجد كتاب مستقل في النّحو للخليل، وعامة مسائل النّحو عنده مبثوثة في كتاب إمام النّحاة سيبويه الذي سار على خطى الخليل، إذ "أغلب المصطلحات النّحوية والصّرفية التي لا تزال شائعة عند كل باحث في العصر الرّاهن، هي مصطلحات خليلية كُتِب لها البقاء والذّيوع والانتشار من خلال كتاب سيبويه"[2]، ولا أحد يُنكِرُ أنّ سيبويه عالم بارع استطاع بفكره الثّاقب أن يبلور أفكار الخليل، وجعلها في قوالب جاهزة للدّارسين، كما لا أحد يُنكِر أنّ الخليل هو الذي "رفع قواعد النّحو والتّصريف، وأركانهما، وشادَ صرحهما، وبناءهما الضخم، بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعدهما، وبما شعب من فروعهما، ويتضح ذلك في محاوراته التي لا تكاد تنتهي مع تلميذه، والتي تدور فيها مصطلحات النّحو والصّرف وأبوابهما" [3]، ولكن يجب أن لا نبحث عن جهود هذا الفذ في أمهات الكتب النّحوية فقط، سواء التي تنتمي إلى عهد الرّيادة والتّأسيس، أو تلك التي تنتمي إلى عهد الصيانة والجمع؛ لأنّ الباحث في المصطلح النّحوي قد لا يجد ضالته في كتب النّحو ومتونه فحسب، ولهذا يجب أن يتّسع مجال البحث إلى متون أخرى، وأن لا يقتصر على ما هو مشهور ومتداول في النّحو دون الالتفات إلى مصادر الثّقافة العربية الإسلامية

[1]– فخري خليل النّجار، الخليل بن أحمد الفراهيدي آراء وإنجازات لغوية، ص33.

[2] – هادي نهر، نحو الخليل من خلال الكتاب، ص318.

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص34.

الأخرى التي "تختلف وتتنوع بتنوع مشارب التّفكير، ومناحي النّظر في شتى المجالات العلمية والفكرية، اللّغوية والشّرعية والعقلية، وبتنوع هذه المصادر المعرفية تتنوع صور الاستفادة منها في مجال البحث المصطلحي النّحوي، ممّا قد يُشكِّل إضافة وإغناء للرّصيد المصطلحي المشهور، أو ترسيخا له، أو تصحيحا واستدراكا له"[1].

ومن خلال ذلك تتضح أهمية تنوع مصادر البحث في المصطلح النّحوي، وعدم استثناء أي مجال مهما ظهرت درجة بعده عن مجال علم النّحو.

ثالثا: أثر الخليل بن أحمد في الدّراسات النّحوية الكوفية

يعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الموجّه الأساسي والأول للدّراسات النّحوية الكوفية، وكان له كبير الأثر في ذلك حيث أنّه: "أحد أولئك العلماء الذين شاركوا في إنماء هذه الدراسة، وكان له فضل تنظيمها، وجمع ما تفرّق من مسائلها، وابتداع كثير من أصولها، ورسم منهج لغوي لدراستها، نماه من بعده الدارسون في البصرة، فانمازوا به، وانطبعت مناهجهم الدراسية بطابعه، ثم جاء الكوفيون بعد أن درسوا عليه وأخذوا عنه، فرسموا لأنفسهم منهجا جديدًا بعض الجِدة، يتفق مع منهج البصرة في أشياء، ويختلف عنه في أشياء، أو كما يقول «أوليري»: يتفق معه في النّظرية والمبدأ، ويختلف معه في التّطبيق"[2]؛ ويتضح من ذلك أنّ الخليل الذي يعدّ مؤسس المدرسة البصرية إذ أرسى دعائمها وشيّد بناءها، وكان منهلاً للكوفيين، وهو ليس بالأمر الغريب لأنّ جُلّ أساتذة الكوفيين تتلمذوا على يد البصريين ونذكر على سبيل المثال : أبو جعفر الرؤاسي قد أخذ النّحو عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر في البصرة عاد إلى الكوفة فتتلمذ عليه الكسائي، وألّف لتلاميذه كتابا في النحو سماه (الفيصل) وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله[3]، ومعاذ بن مسلم الهرّاء أيضًا اختلف إلى نحاة البصرة، فتلقن عنهم النّحو والصرف[4].

[1] – محمد الدّحماني، من قضايا المصطلح النّحوي، ص37.

[2] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص34.

[3] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 153.

[4] – ينظر: نفسه، ص 154.

أما القفطي (ت: 646هـ) فيقول عن تتلمذ الكسائي للخليل: "ثم خرج إلى البصرة، فلقى الخليل وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة! فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادى الحجاز ونجد وتهامة.

فخرج [ورجع] وقد أنفذ خمس عشرة قنّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ. فلم يكن له همّ غير البصرة والخليل"[1]، وهو ما يدل على أنّ الكوفيين قد أخذوا من البصريين كثيرا من المصطلحات والمسائل النّحوية سواء قراءة أو مشافهة.

فنجد أنّ الكسائي أخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعن عيسى بن عمر، وعن يونس بن حبيب، وقصته مع كتاب سيبويه تبيّن ذلك؛ حيث يروى أنّ سيبويه لما قفل من بغداد بعد خذلانه في المناظرة الزنبورية استشخص تلميذه الأخفش الأوسط في طريقه إلى الأهواز لما سبق أنه ولى وجهه عن البصرة خزيا وشكا إليه بثه وحزنه، فيمم الأخفش وجهه شطر بغداد، ووصلها في الغلس، وصلى خلف الكسائي في مسجده، ثم تحرش به بأن سأله أمام تلامذته والفراء والأحمر وغيرهما وخطأه في إجابته حتى همّ التلامذة بالوثوب عليه فمنعهم الكسائي وقال له: بالله أما أنت أبو الحسن بن سعيد بن مسعدة؟ فقال: بلى، فقام إليه وعانقه وأجلسه بجنبه وأكرم مثواه، فاستحال تحرشه محبة له وأقام عنده ينعم بالحياة السعيدة الجديدة، وبقي في جواره ببغداد بقية حياته، وصار مؤدب أولاده وقرأ له كتاب سيبويه سراً[2]، ونجد الفراء أيضا بعد أن اختلف إلى أبي جعفر الرؤاسي(ت161هـ) ولم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية، وما يشفي غليله، جعله يرحل إلى البصرة ويتتلمذ على يونس بن حبيب ويحمل كثيرا عنه مما كان يرويه، ويروى أنّه عند وفاته وجد نسخة من كتاب سيبويه تحت وسادته[3]، والذي يلفت

[1] – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج2، ص258.

[2] – ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص 86. وينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 378، 379.

[3] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص 192، 193.

النّظر أنّ المرحلة الأولى لبداية التّأليف في النّحو على يد الخليل وسيبويه تلميذه الوفي كانت ناضجة تمامًا، وهو الأمر الذي أدّى بمن أتوا بعدهما عدم التّحرر من أسرهما أو الفكاك من قيودهما.

وقد نفى مهدي المخزومي ما ذهب إليه بعض المؤرخين الذين رأوا أنّ الأستاذ الأول للكوفيين هو أبو جعفر الرّواسي وأنّ الخلاف النّحوي الأوّل بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة كان بين الرؤاسي والخليل فحسب رأيه أنّ "الخليل هو المصدر الأول الذي لقّن الكسائي صناعة الإعراب وعنه صدرت مدرستان نحويتان مدرسة بصرية يرأسها سيبويه ومدرسة كوفيه يرأسها الكسائي"[1]، ولم تتضح مدرسة الكوفة كمدرسة نحوية مستقلة لها مميّزاتها الخاصة في مقابل البصرة إلاّ بعد مناهضتها لها وردّ آراء نحاتها ووقوفها موقف النّد والمعارض والنّاقض لكل ما يذهب إليه علماؤها، ولعلّ منشأ الخلاف كان بسبب أقرب النّاس إلى سيبويه وأخلص تلامذه وهو الأخفش الأوسط، حيث آثره سيبويه بكتابه دون غيره من التلاميذ وأسر إليه ببثه وحزنه بعد إخفاقه في المناظرة، وهو الذي يمم شطر بغداد ليثأر لسيبويه من الكسائي[2]؛ إذ على الرّغم من أنّ قيام المدرسة الكوفية كانت على يد الكسائي إلاّ أنّ المحرك الأساسي للمذهب الكوفي هو الأخفش الأوسط بما آثره من مخالفات لآراء أستاذيه الخليل وسيبويه.

واهتم أيضا المستشرقون بواضع النّحو العربي وتصنيف نحاته، فقد ذهب بروكلمان إلى أنّ "الخليل هو المؤسس الحقيقي لعلم النّحو العربي، الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلّقاه عنه وتعلّمه عليه، واعتبر أنّ كتاب سيبويه أقدم مصنّف جمع مسائل النّحو العربي كافّة وأنّ العرب بعد سيبويه لم يستطيعوا الإتيان بنحو يخالفه أو يضاهيه قدرة على تفسير ظواهر اللّغة واستشهد بقول للمبرّد أخذه من خزانة الأدب للبغدادي يقول فيه: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه "[3].

[1] – منيرة القنوني، نشأة النّحو العربي دراسة ابستمولوجية للمنوال والتّناسق النّظري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2014، ص 19.

[2] – ينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 381.

[3] – منيرة القنوني، نشأة النّحو العربي دراسة ابستمولوجية للمنوال والتّناسق النّظري، ص 14.

وقد كانت البصرة مقصد الرّواد، وعلم الخليل الغزير منهلاً لطلاب العلم، ولم يكن للكوفة ما يستحق الذكر، وجلّ ما كان عندهم من علوم اللّغة والنّحو إنما هو مأخوذ من علوم البصريين، ولهذا تأخرّت نشأة الدراسات النّحوية في الكوفة عن البصرة؛ لأنّ الكوفيين أخذوا عنهم وتأثروا بهم وارتشفوا من معينهم.

ولهذا يصعب على المؤرخ تتبّع نموّ المدرسة الكوفية لقلّة ما بقي من مصنّفات عنها والمصنّف الوحيد الذي نقل آراء الكوفيين النّحوية بصفة مسترسلة هو كتاب معاني القرآن للفراء[1].

ومن هذا يتبيّن أنّ الكوفة مهما كانت منزلتها "فقد شعرت بالحاجة إلى الأخذ عن البصرة والتلمذة لها، فيما كان يدور في معاهدها العلمية من معارف وثقافات، لذلك كان كثير من رجال العلم الكوفيين يشدون الرحال إلى حلقات الدرس فيها، وكان بعض أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة ويتصدر للتّدريس فيها.

فالنّحو إذن لم ينشأ في الكوفة، وإنّما وفد عليها من البصرة ونشره فيها بصريون جاءوا إلى الكوفة، واستوطنوها، وكوفيون رجعوا من البصرة بعدما تلمذوا لشيوخها لينشروا بين الدّارسين ما تعلموه هناك"[2].

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن البصرة هي الرائدة في وضع النّحو، وقد نما واكتمل على أرضها، ونجد أنّ جميع نحاة الكوفة أخذوا نحوهم عن نحاة البصرة، فمثلا الكسائي أخذ عن عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وكذلك الفراء عندما لم يجد ما يشفي غليله عند الرؤاسي، توجه إلى البصرة وتتلمذ على يد يونس بن حبيب، وهو ما يوضح أنّ نحو البصرة أصل لنحو الكوفة، وأنّ جل ما عند نحاة البصرة من علوم اللّغة والنّحو مأخوذ من علوم البصريين[3].

[1] – ينظر: منيرة القنوبي، نشأة النّحو العربي دراسة ابستمولوجية للمنوال والتّناسق النّظري ، ص17. وينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو ، ص38.

[2] – نفسه، ص 39.

[3] – ينظر: صلاح رواي، النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص378– 379.

وبطبيعة الحال فإنّ هذه الرّيادة والسبق للبصرة وعلمائها لم ينعقد من فراغ، وإنّما لوجود ميزات وخصائص ساعدتها على ذلك تتمثل فيما يلي:

- أن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى استطابوها وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم.
- موقع البصرة الجغرافي حيث كانت تقع على طرف البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار.
- ما كانت تنعم به من استقرار اجتماعي وسياسي نسبيّ.
- نهضة علمية أينعت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل.
- مسجد البصرة وسوق المِرْبَد الذي قد اتخذه العرب سوقا في الجهة الغربية، وقد صارت هذه السوق في الإسلام صورة موازنة لعكاظ الجاهلية[1]، فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية تألفت فيه حلقات الإنشاد والمفاخرة والمنافرة والمعاظمة، ومجالس العلم والأدب، وكان العلماء والأدباء ينزلون فيه للمذاكرة والرواية، واللّغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم.
- انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، وتلاقي العلماء وأصحاب المذاهب في البصرة من جهة أخرى.

وتعدّ هذه الميزات من الأسباب التي يسرت على علماء البصرة حينما قاموا بتدوين القواعد أن يجدوا فيها طلبتهم وينالوا رغبتهم، ولهذا تعدّ البصرة واضعة النّحو العربي بمعظم القضايا والظواهر التي تندرج تحتها "فقد تحدث نحاتها عن العامل والمعمول، وقدموا الأساس النّظري والتّطبيقي الخاص بهما، وتوقفوا أمام علل النّحو، وكان

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص 36، 37. وينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، ص 85 – 92، وينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص 103.

الخليل رائدًا في هذا المجال، واهتموا بالقياس وأركانه وكيفية الإفادة منه في المجال النّحوي، بالإضافة إلى جهودهم في مجال وضع المصطلحات النّحوية وتحديد المفهوم الخاص بكل واحد منها، ولم يستطع أحد أن يغيرها أو ينال منها؛ لذلك حين أراد الكسائي والفراء وثعلب أعلام مدرسة الكوفة تغييرها وابتكار مصطلحات جديدة لم يلتفت أحد إلى ذلك، واستمرت مصطلحات البصريين هي الأساس"[1].

وعلى الرّغم من أنّه قد تختلف الأسماء الاصطلاحية باختلاف المذهب النّحوي الذي يستعملها سواء أكان بصريًا أم كوفيًا، وإن كان "الخلاف الاصطلاحي ليس اختلافًا مطردًا تمام الاطراد بين المذهبين (ولا ينبغي أن يكون كذلك) فإنّه موجود ودال بوجوده على اختلاف نظري بين المذهبين في تحديد السمات الاصطلاحية التي تستحق أن تختزل منها التّسميات وفي كيفية تبويب المسائل وتفريعها وقد يدل الاختلاف على تفرد أحد المذهبين بوصف متصور نحوي يغفله المذهب المقابل"[2]، ويتجلى لنا من هذا أنّ نشأة الخلاف بين المدرستين واختلاف الأسامي بين المذهبين ليس اختلافًا شكليًا شبيهًا باختلاف اللّغات في إسناد التّسميات لمفاهيم بعينها، وأصل هذا الخلاف ومنشأه والمسائل التي يترتب عليها هي لا تعدو تصحيح كلمة أو إعمال أداة أو بعبارة أخرى هذه المسائل التي هي من النّحو في الصميم والتي يعدّ الخلاف فيها خلافًا فيما قالته العرب وأجازته والوصول إلى رأي فيها من أجل تحقيق الغاية من النّحو وأداء الرّسالة التي تصدّى لها النّحاة[3].

وتتميّز ألفاظ البصريين بالسيطرة على ألفاظ الكوفيين وهي حقيقة لا يمكن أن يغفل عنها كل مُطلِّعٍ على الآثار النّحوية العربية، ولعلّ هذه السيطرة ترجع إلى استبداد التّوجه البصري لتوفر مجموعة من الأسباب نذكر أهمها على سبيل المثال[4]:

[1] – محمود سليمان ياقوت، النّحو العربي (تاريخه– أعلامه– نصوصه– مصادره)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص377.

[2] – توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 57.

[3] – ينظر: إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي في المذهب الكوفي، ص12.

[4] – ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 58.

- الشهرة الواسعة لرئيس المذهب البصري سيبويه تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي من خلال مصنّف (الكتاب) الذي يعدّ رمزًا لا خلاف حوله للنّحو العربي.
- قلة المصنفات الكوفية؛ إذ لم يكن هناك ما يستحق الذكر إلاّ مثلا: قراءة القرآن وتفسيره والإفتاء بما تضمنته آياته من أحكام تتصل بعبادات النّاس ومعاملاتهم، وكان يغلب عليها التّوجه اللّغوي، كما يقول الزجاجي (ت: 337هـ) كان الأغلب عليهم علم اللّغة[1].
- الطرق التي كان يشرح بها البصريون الظواهر اللّغوية كانت أكثر إغراءً للمريدين أكثر من الطرق التي يفسر بها الكوفيون، فمثلاً هناك من الكوفيين من نزع تعصبه للبصريين وصار بصريًّا كالزجاج[*].
- خلقت مصنفات البصريين بكثرتها وغلبتها على المصنفات الكوفية ضربًا من الخطاب الرّسمي هو خطابهم وألفاظهم، وخطابًا غير رسمي هو خطاب الكوفيين، وما زاد من هذا التّوجه هو أنّ ألفاظ الكوفيين أقل شهرة وتواتُرًا ولذلك ينعتها الزجاجي بالصعوبة والاستغلاق[2].

المطلب الثاني: أسباب الخلاف الاصطلاحي بين المذهب البصري والمذهب الكوفي

لم يكن الخلاف بين الفريقين نقمة بالنّسبة للمصطلح النّحوي خاصة بل كانت فائدته عظيمة؛ إذ نظر كل فريق إلى مصطلحات الخليل وسيبويه نظرة النّاقد، واتخذوهما مدونةً لهم، وعمل كل فريق على تطويرها وتهذيبها حتى رسوا بها إلى الاستقرار وبرّ الأمان الذي لم يكن في وسع الخليل وسيبويه الوصول إليه[3]، وحيث أنّ الاختلاف أحيانًا يصنع التّميّز فكان الخلاف بين المذهبين من عوامل الاصطلاح النّحوي، وأسهم إلى حد كبير في إثراء النّحو العربي بثروة اصطلاحية ضخمة.

---

[1] – ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص131.

[*] – يذكر في مجلس محمد بن يزيد مع أبي إسحاق أنه يقول: "حدثني بعض أصحابنا قال: حدثني أبو إسحاق الزجاج قال: كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه، فاستكثرت منه حتى وقع لي أني لم أترك منه شيئا، وأني قد استغنيت به عن غيره..." : ينظر: أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، ص125 – 127.

[2] – ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 78.

[3] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي، ص 156.

ويرجع هذا الخلاف إلى ثلاثة أسباب هي: اختلاف السمات المفيدة بين المذهبين، وتسامح الكوفيين في تنويع العبارة بتنوع السياق، واختلاف في تصنيف الكلام وتفريعه[1] ولبيان هذه الأسباب بين الكوفيين والبصريين يجب دراسة بعض النّماذج الاصطلاحية نذكر منها:

أولا: اختلاف السمات الاصطلاحية المفيدة بين المذهبين

يرجع الخلاف بين المذهبين إلى اختلاف السمات الاصطلاحية بين المصطلحات الكوفية وما يقف بإزائها من المصطلحات البصرية، ونستدل على ذلك بمصطلح العماد وهو الضمير الذي يقابله عند الكوفيين مصطلح الفصل، وتشترك التسميتان في أنّ سبب وضعهما هو الدلالة على الضمير الذي يفصل بين المبتدأ والخبر وإنّ ما بعده هو خبر وليس بنعت؛ أي أنّهما تشتركان في الدور الذي يكون لهذا الضرب من الكلم في الجملة إلاّ أنّهما تختلفان في تدقيق الدور نفسه[2]؛ ومثال ذلك: فلانٌ هو النّاجحُ؛ فضمير الفصل كان له دورا في الفصل بين المبتدأ والخبر ولولاه لصار الخبر نعتًا، وقد "ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلًا لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب"[3].

أي أنّ سبب الخلاف جاء في أنّ ضمير الفصل عند البصريين لا محل له من الإعراب، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ له موضع من الإعراب ولهذا سموه عمادا للدلالة على معنى ما أُقِيم به [4]؛ أي أنّ ضمير الفصل

[1] – ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 59.

[2] –ينظر: نفسه، ص 59.

[3] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 579.

[4] – ينظر: أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، ج3، ص303. وينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 301. وينظر: مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج8، ص414.

عند الكوفيين عامل ولهذا فهو عمادٌ في الجملة وعند البصريين هو غير عامل جاء للفصل بين المبتدأ والخبر؛ فالخلاف إذن بين المذهبين ليس في المصطلح نفسه بل في توجيه إعرابه.

فالبصريون يعتقدون أنّ هذا الضمير قد دخل لمعنى هو الفصل بين النّعت والخبر دون أن يكون له موضع من الإعراب، ولهذا سمي فَصْلاً، أمّا الكوفيون فقد اختاروا للضمير مصطلحا يكون دالاً على التّقوية والدعم لتأكيد أنّ الضمير المذكور جيء به لعمد الاسم الأول وهو المبتدأ وتقويته، "فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيدا، وكما أنك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه" كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه"[1].

ومن خلال هذا التّشابه بين العماد والتّوكيد فإنّهم يتفقون مع البصريين في جانب من وظيفة الضمير وسبب اختيار الكوفيين مصطلحًا مُخالفًا للبصريين هو أنّ "معنى هذا اللّفظ وإن كان يستجيب لركن عندهم – وهو الفصل بين النّعت والخبر– فإنه لا يستجيب للركن الثاني وهو أن الضمير مؤكد لغيره وتابع في إعرابه له. فلا شك في أنّ لفظ "الفصل" لا يوحي بمعنى التبعية وإنما بمعنى الاستقلال. ولهذا سمّوه بأهم الأركان الإعرابية الدلالية فيه، بل قل إنّهم سمّوه بالتّسمية الخلافية لإبراز ما يفصل تصورهم عن تصور البصريين.

والحق أنّ متصور العماد لدى الكوفيين – وإن تقاطع في هذا السياق مع عبارة الفصل الكوفية– فإنّ متصوّره أوسع منه" [2].

وما يُقال على مصطلح الفصل عند البصريين وإيجاد ما يقابله عند الكوفيين والاصطلاح عليه بالعماد، يُقال أيضًا على مصطلح المجهول عند الكوفيين الذي أسند إليه البصريون ثلاثة مصطلحات هي: ضمير الشأن، وضمير الحديث، وضمير القصة.

[1] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 579؛ وينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 59.
[2] – نفسه، ص 60.

ومن خلال هذه الأمثلة يتضح أن الخلاف بين البصريين والكوفيين ليس في المصطلحات وإنّما في وجهة نظر كل فريق إلى السمات المفيدة التي يتميّز بها هذا المصطلح ونظرًا لاختلاف السمة التي يُعتمد عليها في وضع التّسمية يختلف الاصطلاح بين الفريقين بطبيعة الحال.

ثانيا: كيفية اعتماد السياق في تعيين التّسمية الاصطلاحية

نجد لدى الكوفيين تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد أو العكس فعندما يكون المتصور واحد و المصطلحات متعددة يكون بطبيعة الحال اختلاف في التّسميات، ونفس الطريقة نجدها عند البصريين في إسناد التسميات "فإنّ الأسباب التي تدعو أصحاب الكسائي والفرّاء إلى هذه الطريقة تستوجب التّوقف لأنها قد تكون مخالفة لغيرهم.

فلئن كان السياق متدخلا في تحديد التّسمية ...فإنّ الكوفيين بدوا مراعين للسياق منوعين التّسمية بتنوعه أكثر من البصريين"[1].

ولتوضيح ذلك نذكر على سبيل المثال مصطلح البدل الذي استخدمه البصريون وهو الاسم الأكثر تواترًا[2] وتميّز بالفوضى والاختلاف في التّعبير عنه، واستقر عند سيبويه في كتابه حيث قال: هذا "باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة[3] ، كما أطلقه على عطف البيان ولكن مريدًا به معنى آخر[4] على مذهب ما قاله ابن عقيل (ت: 769هـ) في شرح ألفية ابن مالك: "كل ما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، نحو: ضربت أبا عبد الله زيدا"[5] واستثنى من ذلك مسألتين[6]، أمّا الأشموني (ت: 900هـ) ففرّق بينهما في ثماني مسائل[7]

[1] – توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 62.
[2] – ينظر: نفسه، ص 62. وينظر: أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، ص431.
[3] – ينظر: نفسه، ج2، ص 14-15.
[4] – ينظر: نفسه، ج2، ص 186.
[5] – عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص 221.
[6] – ينظر: نفسه، ج2، ص 221- 222.
[7] – نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ج2، ص 359.

وتابعه العديد من النّحويين في استعمال هذا المصطلح في مصنفاتهم نذكر من بينهم: الأخفش الأوسط في (معاني القرآن)، والمبرد في (المقتضب)، وابن السراج في كتابه (الأصول في النّحو)، وأبو جعفر النّحاس في كتابه (إعراب القرآن) ، وابن جني في (الخصائص)، والزمخشري في (المفصل) وغيرهم حتى استقر في كتب النّحو البصرية وكتب النّحو التّعليمي[1].

وفي المقابل نجد نحاة الكوفة استعملوا مصطلحات أخرى للمتصور نفسه وهي: الترجمة، والتّكرير، والمردود، والتّفسير، والتّبيين "وهي تسميات لا تفسرها إلاّ خصوصية أشهر السياقات التي يمكن أن يرد فيها "البدل" والوظائف الدلالية التي يمكن أن يفيدها"[2]؛ أي أنّ للسياق دورًا فعّالاً في تعيين التسمية الاصطلاحية ومنوعين لها بتنوع السياق الوارد فيه المتصور المقصود.

وقد استعمل الفراء مصطلح التّرجمة عندما قال: " ...وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمة عَنْهُ..."[3]، وذكر الأشموني في تعريفه للبدل أنه "في اصطلاح البصريين "بدلًا" وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير"[4]، ولم يجد المبرد أيضًا عيبًا أو نقصًا في استعمال هذا المصطلح في (المقتضب) [5].

ويتضح من خلال ذلك أنّ الكوفيين يستعملون مصطلحات الترجمة والتّبيين "للدلالة على أنّ البدل يمكن يكون موضحًا لمتبوعه مترجمًا ما يمكن أن يكتنفه من غموض. ولذلك لا يرد هذان المصطلحان إلاّ إذا كان المبدل

[1] – ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، امن إشكاليات العربية المصطلح النحوي – رواية اللّغة، ص 28.

[2] – توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 62.

[3] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 186، ج2، ص 178.

[4] – نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص 3.

[5] – ينظر: أبو العباس المبرد، المقتضب، ج4، ص 210، ج3، ص 272. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص 164.

منه غامضًا والبدل أوضح منه من ذلك قوله عزّ وجل ﴿**فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ**﴾[1] (...) يوم عسير ترجمة يومئذ" [2]؛ أي من أجل تبيين وإيضاح معنى المبدل منه إذا كان يكتنفه اللّبس والغموض.

أمّا مصطلح التّكرير فقد استعمله الكوفيون ومن بينهم الفراء في (معاني القرآن) في السياقات التي يكون فيها البدل إعادة وتثنية لما ورد في لفظ المبدل منه حيث يقول: "ثم قال ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ فنصب الذرية على جهتين إحداهما أن تجعل الذرية قطعا من الأسماء قبلها لأنهن معرفة. وإن شئت نصبت على التكرير، اصطفى ذرية بعضها من بعض، ولو استأنفت فرفعت كان صوابا"[3]، ويرى أنّه "لا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير لأن عبد الله موقّت، و «غَيْرِ» في مذهب نكرةٍ غير موقتة، ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير موقتة"[4].

أمّا مصطلح المردود فكأنه أقرب لفظ إلى مصطلح البدل لأنّ "البدل يرد في إعرابه – بما هو تابع– للمبدل منه متبوعه. ولئن كان في هذه التّسمية من الاتساع ما يشمل كل التّوابع، إذ هي مردودة على متبوعاتها، فإن السياق الذي يستعمل فيه هذا اللّفظ يكون عادة للتذكير بالعلاقة الإعرابية بين البدل ومتبوعه خصوصًا إذا وجدنا بينهما انفصالاً لفظيًا كبيرًا "[5].

وقد علّق المبرد على هذا المصطلح في أكثر من موضع[6] نذكر على سبيل المثال تعليقه على قول الله تعالى: ﴿**صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ**﴾[7] فيقول: "صِبْغَةَ اللَّهِ ... نَصْب، مردودة على المِلَّة»[8].

---

[1] – سورة المدثر، الآية 9.

[2] – توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 63.

[3] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 207، ج1، ص 428، ج2، 140.

[4] – نفسه، ج1، ص7. وينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 63.

[5] – نفسه، ص 63.

[6] – ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 56، 64، 70، 71، 74،87، 88، 179، 292، 302، 359.

[7] – سورة البقرة، الآية 138.

[8] – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 82.

والواضح أنّ لفظ (الملة) قد ورد في موضع سابق من السورة نفسها[1]، وقد جاء الرد هنا بدلالتين؛ دلالة الإحالة الإعرابية ودلالة الإحالة السياقية[2].

واستعمل الفراء أيضًا مصطلح التّفسير في (معاني القرآن) مريدًا به البدل في أكثر من موضع [3]، وعند حديث شوقي ضيف عن تعدد المصطلح النّحوي في الموضوع الواحد علّق عن استعمال الكوفيين – وخاصة الفرّاء– للبدل فقال: "وأكثر من تسمية البدل تكريرا وتبيينا وتفسيرا وترجمة، وكأنه بكل ذلك كان يريد أن يشرح معناه" [4]؛ أي أنّ مصطلح البدل عند الكوفيين كان متذبذبا ولم يستقر على مصطلح واحد.

وحيث أنّ المناسبة بين الاسم وسياقه من شروط الاصطلاح، فإنّ تغيير الأسامي بمجرد أن يتغير السياق يؤدي إلى ثقل القائمة الاصطلاحية ، والأمر نفسه في حالة تسمية كثير من المتصورات باسم واحد اعتمادًا على المتصور العميق يؤدي أيضا إلى ثقل القائمة نفسها[5].

ثالثا: اختلاف في تصنيف المتصورات بين المذهبين

قد نجد لدى الكوفيين والبصريين اختلافا في تصنيف بعض المتصورات وتبويبها؛ هذا الأمر يؤثر على الاصطلاح حيث يمكن أن نجد مصطلحات عند جماعة ولا نجدها عند جماعة أخرى، ويمكن أن نجد المصطلح داخل في نوع من العلاقات هنا وفي نوع آخر منها هناك[6] وسنستدل على هذا الوجه الخلافي بمصطلحي المضمر والمكني.

إذ تجدر الإشارة إلى أنّ هاذين المصطلحين من بين المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين إلاّ أنّ العلاقة المتصورية بينهما كانت مختلفة؛ لأنّ الكوفيين يجعلون المصطلحين مترادفين، والبصريون يجعلون بينهما علاقة

[1] – سورة البقرة، الآية 135.
[2] – ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 63.
[3] – ينظر: أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 69، 77، 198، 230، 358، ج3، ص 58.
[4] – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، ص201– 202.
[5] – ينظر: توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، ص 66.
[6] – ينظر: نفسه، ص 66.

اندراج، ويعدون المضمرات نوعًا من المكنيات، ويستند البصريون بناءا على ذلك إلى "الفوارق اللّغوية بين اللّفظين لإثبات علاقة التّضمن والاندراج بينهما، ذلك أنّ الكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً وهذا يكزن في الأسماء الظاهرة نحو (فلان) و(الفلان) و(كيت) و(كذا) كناية عن أعلام الأناسي وأعلام البهائم وعن الحديث المدمج وعن العدد المبهم. وقد يكون أيضاً في الأسماء المضمرة. ويدخل في هذا الباب الضمائر"[1].

واستناداً لما سبق كانت المضمرات نوعاً من المكنيات وليس العكس، ونجد أنّ العلاقة بين المصطلحين مختلفة عند الفريقين؛ فالمصطلحين عند البصريين بينهما علاقة تضمن، بينما عند الكوفيين علاقة ترادف؛ وإذا كان مصطلحي المضمر والمكني مشتركين بين الفريقين إلاّ أنّ العلاقة بينهما كانت مختلفة وهي من الأسباب الخلافية بين المذهبين.

ويمكن القول أنّ الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين الذي تجلى بعد المسألة الزنبورية[2]، ثم اتخذ نهج العصبية المذهبية زمن المبرد وثعلب على الرّغم من أنّه كان فأل خير على الاصطلاح النّحوي؛ إذ كل مذهب كان يعمل على تطويره وتهذيبه ومحاولة الوصول به إلى برّ الأمان والاستقرار الذي لم يشهده سابقًا، إلاّ أنّه يُعدّ أيضًا من إشكاليات المصطلح؛ وذلك من خلال الأثر الواضح الذي تركه هذا الخلاف من تعدد المصطلح النّحوي في الموضوع الواحد والعكس صحيح، وهذا التّداخل والاضطراب أدّى إلى خلق ارتباك في استعمال المصطلحات، ونوضح أثر الخلاف في صياغة المصطلح النّحوي من خلال الجدول المبيّن أدناه الذي يوضح المصطلح البصري ومرادفه المصطلح الكوفي:

[1] – توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب ، ص 66 – 67.

[2] – ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف حول مسائل الخلاف، ص 576.

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
الضمير	الكناية أو المكنى
الظرف	الصفة أو المحل
التمييز	التفسير
الصفة	النعت
حروف النفي	حروف الجحد
(لام) الابتداء	(لام) القسم
ضمير الفصل	العماد
الحشو	الصلة
الإثبات	الإقرار
التّوكيد	التّشديد
(لا) النافية للجنس	(لا) التبرئة
الجامد	الاسم الثابت
البدل	التكرير – الترجمة – التّبيين
ضمير الشأن	المجهول
حروف الجر = حروف الإضافة	حروف الصفات
المضارع	المستقبل
القسم	الأيمان
النّداء	الدعاء
الاسم الخاص العلم	الموقت
النكرة	غير الموقت
النعت	الفعل الدائم
المتعدي	الفعل الواقع
همزة القطع	الألف
همزة الوصل	الألف الخفيفة

الحال	القطع
ما ينصرف وما لا ينصرف	ما يجري وما لا يجري
العطف	المردود – عطف النّسق
اسم الفاعل	الصفة

وهذا الجدول[1] يبيّن أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين هو أحد عوامل الاصطلاح النّحوي، وهذا الخلاف لم يكن نقمة بل أسهم إلى حدّ كبير في إثراء النّحو العربي بزخم من المصطلحات، وعلى الرّغم من الاختلاف في الاصطلاح النّحوي إلاّ أنّ الكوفيين انفردوا ببعض المصطلحات التي ليس لها ما يقابلها عند البصريين مثل: مصطلح المصمود، المجهول، الاسم الموضوع، التّام، الناقص، المردود...وغيرها، كما أنّ هناك مصطلحات مشتركة بين المذهبين مثل المبتدأ والخبر، الفاعل والمفعول... وغيرها، ولا مناص من القول أنّ الكوفيين لم يخرجوا عمّا تواضع عليه الخليل وسيبويه من مصطلحات نحوية وصرفية، وتأثرهم بالخليل ومصطلحاته قضى بهم إلى الارتشاف من منهله العذب، والحذو حذوه، والنّسج على منواله.

[1] – ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، من إشكاليات العربية المصطلح النّحوي – رواية اللّغة، ص 31- 32. وينظر: صلاح رواي، النّحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله، 436، وينظر: تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 40- 41.

خلاصة الفصل:

وضمن رحلة البحث عن الثروة الاصطلاحية النّحوية والصّرفية للخليل بن أحمد الفراهيدي نستنتج أنّه أعطى الفرصة ليبدأ النّحو العربي في وضع وتشكيل مصطلحاته، ومرد ذلك إلى بعض الأسباب المتمثلة فيما يلي:

- المرويات الكثيرة التي وصلت إليه من أساتذته، والتي أخذها من القبائل العربية.

- تحول النّحو إلى مرحلة استيعاب تلك المرويّات، ودراستها وتقسيمها والتّفريق بين المتشابه والمختلف فيما بينها.

- تحوّل الاهتمام بهذا العلم الجديد من مجرّد رصدِ الأخطاء إلى وضع حدود له ودراسة مروياته.

- تحويل أغلب مصطلحات التّمثيل النّحوي إلى مصطلحات جديدة دقيقة تعبِّر عن المعنى المراد، على الرّغم من أنّ التّمثيل النّحوي للمصطلح استمرّ في هذه الفترة ، ولم يختف نهائيا، وامتدّ حتى عصر سيبويه[1].

ويتبيّن أيضًا من خلال ما سبق أنّه لا يوجد في كتاب العين عرضاً للمصطلحات النّحوية بشكل ظاهر وشرحا لمدلولاتها الفنية ضمن ما يُشرَح من المفردات، وعلى الرّغم من ذلك فهو لم يمنع صاحب العين من استعمال جانب منها عند تعليقه على بنية الكلمات أحيانا، أو وصفه لدورها النّحوي أحيانا أخرى، ممّا يسمح بتقديم بعض الملاحظات فيما يخص العمل الاصطلاحي[2]، كما يوجد رصيد من المصطلحات النّحوية في معجم العين لم يكن لها حظ وافر في استعمال النّحاة، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى أنّ اللاّحقين لم يولوا اهتمامات كبيرة لاستعمالات خليلية أخرى من شأنها أن تغني المنظومة الاصطلاحية النّحوية بتوفيرها تسميات قد يحتاج إليها الإنسان.

لكنّ المطّلع جيدًا في كتاب العين سيجد أنّه أسهم في بداية وضع طرائق النّحو العربي، وتشكيل مصطلحاته، حتى يصبح علما قائما بذاته له أبوابه ومسائله ومصطلحاته، من خلال عرض بعض الأحكام النّحوية والتّعريفات المرتبطة بالمصطلحات النّحوية.

---

[1]- ينظر: يوخنّا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، ص149.

[2]- ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث، ص178.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ظهور علوم كثيرة إلى جانب علم النّحو كعلم العروض، وعلم اللّغة، وعلم الصّرف...وغيرها، كانت بداية الطريق إلى تخصيص مصطلحات كل علم من العلوم بعدا عن التّداخل واللّبس والخلط، فمثلا التّداخل الموجود بين النّحو والصّرف نتج عنه تداخل في المصطلحات ومثال ذلك أنّ مصطلحا ما يستعمل في الصّرف للدّلالة عل معنى معين، ونجده في النّحو يدل على معنى آخر مغاير لما يدل عليه في الصّرف؛ كمصطلح القياس الذي يدل في النّحو على ورود الكلام وفق قياس العرب في كلامهم، بينما يُوظّف في الصّرف للدلالة على توليد الكلمات اعتمادا على القياس، وفي فقه اللّغة يستعمل مقابل السماع، وسبب تقسيم المصطلحات إلى مصطلحات نحوية ومصطلحات صرفية ما هو إلاّ فصل إجرائي الغاية منه تيسير الوصول إلى المفهوم المستعمل عند الخليل بن أحمد، وواقع الأمر أنّ مفهوم المصطلح النّحوي يشمل جميع المستويات اللغوية (الصوتية، الصّرفية، البلاغية، فقه اللّغة).

وما سبق رصده من المصطلحات النّحوية والصّرفية هو ما ظهر في هذا البحث، وبطبيعة الحال هناك مصطلحات أخرى منثورة في كتابه وفي كتب النّحاة، وكان من الصّعب تسجيلها لطبيعة هذا البحث.

وممّا لا شك فيه أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو من وضع البدايات الأولى للتّأليف المعجمي عند العرب، كما أنّه بعمله هذا يعدّ أول من وضع البدايات الأولى لعلم النّحو والصّرف وقد وضع ثروة اصطلاحية نحوية وصرفية ساهمت في إثراء البحث اللّغوي العربي عامة، والنّحوي والصّرفي خاصة، وكانت هذه البضاعة مصدر إلهام لمعاصريه ولاحقيه الذين استعملوا مصطلحاته واستثمروها في أبحاثهم ودراساتهم، وجلّ ما توصل إليه علماء النّحو والصّرف من بعده من أبحاث ودراسات فيه تأثُّرٌ واضحٌ بالخليل وعمله المتميّز.

خاتمـــة

بعد هذه الرّحلة العلمية في رحاب هذا البحث استخلصنا أنّ المصطلحات ثمار العلوم وعنوانها البارز وتنبع أهميتها في كونها نقطة الضّوء التي تربط بشعاعها بين مختلف العلوم والمعارف الإنسانية؛ لأنّ معرفتها مدخل إلى اكتساب أبجديات العلم، والولوج إلى دائرة المتخصصين، ولكلّ علم من العلوم لغته الخاصة ومصطلحاته الكاشفة عن مفاهيم ومعاني موضوعاته، ويصنع من اللّغة معجماً خاصاً به انطلاقاً من مصطلحاته، وعلم النّحو والصّرف –كغيرهما من العلوم– لهما الجهاز المصطلحي الخاص بهما الذي هو بمثابة لغتهما الصّورية.

وتتويجا لكل ما سبق ذكره في هذا البحث فإنّ أهم النّتائج المتوصل إليها هي:

- الخليل بن أحمد كان على إدراك عميق لمكانة المصطلح في سلم التّفكير العلمي، إن على المستوى النّظري أو التّطبيقي، وأنّ ذلك الوعي قد ولّد عناية كبيرة منه بمسائل علم النّحو والصّرف ومصطلحاتهما، والإلمام بمختلف مسائلهما.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤسس المدرسة البصرية، والقدماء محقون حين رأوا أنّه جهبذ الأمة، وأستاذ أهل الفطنة، الذي شقّ طريقه بجدّ وصبر، فمهّد وهيّأ لأن تلمع أسماء من بعده، فكان تلميذه الوفي سيبويه من أشهر تلامذته، ودوّن كل آرائه ومناقشاته في كتابه.
- يعدّ الخليل أيضا المؤسّس الفعلي لعلم النّحو والصّرف ومصطلحاتهما، وقد كان معجمه العين مصدرا هاما للبحث فيه عن البضاعة النّحوية والصّرفية والثروة الاصطلاحية.
- يتوفر معجم العين على مادة علمية مضبوطة ودقيقة، اهتدى من خلالها في مجال علم النّحو والصّرف إلى مصطلحات استطاعت أن تحمل دلالات واضحة ودقيقة استخدمها العلماء بعده، فقد بلّغها الخليل لمعاصريه ومن أعقبهم أصدق تبليغ، فاستفاد هؤلاء الدّارسون والباحثون من تلك المصطلحات، فوظّفوها ووضعوا على شاكلتها أيضا.

- تداول المصطلحات النّحوية والصّرفية الخليلية، واستثمارها من قبل معاصريه ولاحقيه، ونشوء الخلاف لم يكن نقمة على الاصطلاح النّحوي والصّرفي؛ فالاختلاف يصنع التّميز وهو ما أدّى إلى ظهور مصطلحات جديدة بسبب الخلاف في المتصورات وذلك أسهم في زخم من المصطلحات.

- توجد مصطلحات من وضع وابتداع الخليل ولم تُنسَب له، إنّما نسبت للكوفيين والسّبب في ذلك يرجع إلى أنّها لم تكن شائعة وذات شهرة في زمنه بينما استعملها الكوفيون بكثرة حتى صارت تنسب لهم كمصطلح النّسق، ومصطلح الجحد مثلا.

- وضع الخليل بن أحمد ثروة لغوية أغنى بها البحث اللّغوي عامة، والبحث النّحوي والصّرفي خاصة، حيث تهافت الباحثون والدّارسون في مجال النّحو على الثروة الاصطلاحية الخليلية ينتقون منها أقوى المصطلحات دلالة وأكثرها وضوحاً.

- اختلفت طرق تعريف الخليل لمصطلحاته النّحوية والصّرفية؛ اعتمد على التّعريف بالمثال في بعض المصطلحات، والتّعريف بالضّد كمصطلح الخفض بقوله نقيض الرّفع، والتعريف السّياقي، والتّعريف بالوظيفة النّحوية، والتّعريف بطريقة الإجمال كما في قوله: النّصب في الحال والقطع والوقف وإضمار الصّفات، والتّعريف بطريقة الشّرح والتّوضيح كما في مصطلح الاشتقاق.

- تنوع في المصطلحات النّحوية والصّرفية عند الخليل من بينها مصطلحات متداخلة بين النّحو والصّرف كمصطلح البدل، والحشو، والصّلة، ومصطلحات من جذر واحد كالجمع والجميع والجماعة وكلها تصب في مصطلح واحد وهو الجمع، ومصطلحات غريبة كالفعل المعكوس الذي يقصد به المعطوف ومصطلح الكفّ الذي يقصد به الحذف، ومصطلحات مشتركة بينه وبين النّحاة كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر، ومصطلحات تفرّد بها كالجماع والجماعة.

- أسهم في وضع مصطلحات للدلالة على أصوات الحركات كالتّضعيف والإدغام والوقف.

- اتّبع علماء النّحو الخليل بن أحمد في التّأسيس لعلم النّحو والصّرف ومصطلحاتهما من وجهة نظر حديثة، حيث يُلحَظ التّأثير الواضح لمصطلحاته في علم اللّغة الحديث.

- أغلب المصطلحات النّحوية والصّرفية التي لا تزال شائعة هي مصطلحات خليلية كُتِب لها الذيوع والبقاء.

وفي الأخير إن أصبنا في الإجابة عن الإشكالية التي انطلق منها البحث فهو من فضل اللّه تعالى، وإن أخطأنا فهذا من أنفسنا.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم

أولا: الكتب

أ – الكتب العربية

1 – إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النّحوية، دار الميسرة للنشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.

2 – أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979.

3 – أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان للطباعة والنّشر والتّوزيع، الرّياض.

4 – أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، 2006.

5 – أدما طريبة، الإبدال معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2005.

6 – إسراء ياسين حسن الزبيدي، أثر الخليل بن أحمد في المذهب الكوفي ،دار صفاء للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.

7 – إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، لبنان، 1990.

8 – أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية ، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، فاس، 2005.

9 – أيمن أمين عبد الغني، الصّرف الكافي، دار ابن خلدون ،ط1، الإسكندرية، 1999.

10 – بدر الدين بن علي المرادي المالكي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008.

11 - أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2013.

12 - أبو بشر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

13 - بطرس البستاني، قطر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1869.

14 - أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1992.

15 - أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محي الدين عبد الرّحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، 1871.

16 - أبو بكر الزّبيدي، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

17 - أبو بكر بن عبد القادر الجنفي الرازي، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

18 - أبو بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

19 - أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

20 - بوعبد الله لعبيدي، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل، الجزائر، 2012.

21 - تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

22 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

23 - توفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النّحاة العرب، دار محمد علي للنّشر، ط1، تونس، 2003.

24 - ثريا عبد الفتاح ملحس، المعلّم الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، دار الكتاب اللّبناني، ط1، 1988.

25 – أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، مؤسسة بلاغ المبين.

26 – جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمان، 1984.

27 – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، تح: محمود فجال ،دار القلم ،"1، دمشق، 1989.

28 – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ،ط1، بيروت، 1998.

29 – جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

30 – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر.

31 – جمال الدين ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط1، 1425هـ.

32 – جمال الدين ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، بيروت، 1979.

33 – جمال الدين ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط6، دمشق، 1985.

34 – أبو الحسن بن عصفور، الممتع الكبير في التّصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996.

35 – حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النّحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتّوزيع، ط1، 2006.

36 – ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتّطور، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر.

37 – أبو حيان الأندلسي، المبدع الملخص من الممتع في علم الصّرف، تح: مصطفى أحمد خليل النّماس، المكتبة الأزهرية والجزيرة للنّشر والتّوزيع، 2007.

38 – خالد اليعبودي، المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، دار ما بعد الحداثة، ط1، فاس، 2004.

39 – خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، ط1، فاس، 2009.

40 – خالد عبد الكريم بسندي، دراسات في المصطلح اللغوي، إدارة النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2011.

41 – خديجة الحديثي، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، مكتبة النّهضة، بغداد، 1965.

42 – خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، دار الأمل للنّشر والتّوزيع، ط3، إربد، الأردن.

43 – ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

44 – الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدين قباوة، ط5، 1995.

45 – الخليل بن أحمد الفراهيدي، المنظومة النّحوية، تح: خليل شحاتة، دار الفكر، بيروت، 2010.

46 – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، العراق، 1988.

47 – خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002.

48 – ابن دريد الأزدي، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بلعبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1987.

49 – رجاء وحيد دويدي، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، ط1، دمشق، 2010.

50 – رشيد سوسان، آليات وضع المصطلحات وتوليدها لدى الدكتور محمد مفتاح، مكتبة الطالب، ط1، وجدة، 2015ّ.

51 – رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد الزّفزاف ومحمد نور الحسن ومحي الدين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، 1980.

52 – أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النّجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتّأليف والتّرجمة، ط1، مصر.

53 – أبو سعيد السيرافي، أخبار النّحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطفى البابي الحلبي، 1966.

54 – سعيد جاسم الزبيدي، من إشكاليات العربية المصطلح النحوي – رواية اللغة، كنوز المعرفة، ط1، 2013.

55 – الشريف الجرجاني، كتاب التّعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط4، بيروت، 1998.

56 – شعبان عوض محمد العبيدي، النّحو العربي ومناهج التأليف والتّحليل، منشورات جامعة أقيونيس،1989.

57 – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985.

58 – شهاب الدين الأندلسي ،الحدود في علم النّحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2001.

59 – شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف.

60 – صالح بلعيد، الصّرف والنّحو دراسة وصفية تطبيقية في مفردات برنامج السنة الأولى الجامعية – أقسام الأدب العربي، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2002.

61 – صلاح رواي، النّحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب، القاهرة.

62 – صلاح عبد العزيز علي السيد، محاضرات في الصّرف، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، المنصورة، 1993.

63 – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، 1430هـ.

64 – أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.

65 – أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

66 – عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، ط1، دمشق، 2004.

67 – عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002.

68 – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، تونس.

69 – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب.

70 – عبد القادر المهيري، نظرات في التراث، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993.

71 – عبد الله أحمد جاد الكريم حسن، المقصود في علم الصّرف المنسوب للإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان، مكتبة الآداب، القاهرة.

72 – أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.

73 – عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1993.

74 – عبد الله بن أحمد محمد، النّحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، دروب للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2011.

75 – عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار التّراث، ط20، القاهرة، 1980.

76 – أبو عثمان الليثي الجاحظ، البيان والتّبيين ،دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.

77 – عصام نور الدين، المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتّأنيث، دار الكتاب العالمي، ط1، 1988.

78 – علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2008 .

79 – علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، 1982.

80 – علي جميل السامرائي، معجم المصطلحات الصّرفية، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.

81 – علي محمود النّابي، الكامل في النّحو والصّرف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2004.

82 – عوض حمد القوزي، المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، ط1، الرياض، 1981.

83 – أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ،بيروت، 2001.

84 – أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف لابن جني شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التّراث القديم، ط1، 1954.

85 – فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي، شرح الجاربردي على الشافية في الصّرف، تح: جميل عبد الله عويضة، 2013.

86 – فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتّصريف، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، بيروت، 1971.

87 – فخري خليل النّجار، الخليل بن أحمد الفراهيدي، آراء وإنجازات لغوية، دار صفاء للنّشر والتّوزيع، ط1، الأردن، 2009.

88 – أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنّهاية، تح: عبد اللّه بن عبد المحسن التّركي، دار هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1997.

89 – أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003.

90 – فهد خليل الزايد ومحمد صلاح رمان، الصرف وبناء الكلمة تطبيقات وتدريبات في الصرف العربي، دار الإعصار العلمي للنّشر والتّوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019.

91 – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط5، بيروت، 1986.

92 – أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1983.

93 – قاسم طه السارة، مبادئ علم المصطلحات، دار السلام، ط1، القاهرة، 2017.

94 – أبو القاسم محمود الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1998.

95 – كمال الدين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الزرقاء، الأردن، 1985.

96 – مجدي هبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1984.

97 – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004.

98 – محمد الحباس، النّحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2009.

99- أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، معالم التّنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي، تح: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وعثمان سليمان ومسلم الحرش، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، ط4، 1997.

100- محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط8، بيروت، لبنان، 2005.

101- محمد الرّاضي وسعيد الحنصالي، أبحاث في التّرجمة والاصطلاح، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2019.

102- محمد الراضي، المصطلح العربي وسؤال المنهج، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2019.

103- محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، تح: محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التّراث الإسلامي، ط1، 2005.

104- محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النّقد الإسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010.

105- محمد بن علي ابن القاضي التّهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996.

106- محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان.

107- محمد ذنون يونس الفتحي، النظرية النّقدية في دراسة المصطلح النّحوي حواشي القطر أنموذجا (الفيشي، السّجاعي، الآلوسيان)، دار الفتح للدّراسات والنّشر، ط1، عمان، الأردن، 2016.

108- محمد رياض كريم، القول الفضل في نسبة كتاب العين إلى الخليل، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، ط1، 1992.

109- محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفهوم تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، أفريقيا للشّرق، المغرب، 2007.

110- محمد طبي، وضع المصطلحات، المؤسسة العمومية لترقية الحديد والصلب سيدار، الجزائر، 1992.

111- محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.

112- محمود سليمان ياقوت، النحو العربي (تاريخه أعلامه، نصوصه، مصادره)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

113- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، مصر.

114- مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراح، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1965.

115- مروان العطية، معجم المصطلحات النحوية والصّرفية، دار البشائر.

116- مصطفى إبراهيم، إحياء النّحو، دار الأفق العربية، القاهرة، 2003.

117- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، ط1، دمشق، 2008.

118- أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، ط1، بيروت، 2001.

119- منيرة القنوني، نشأة النّحو العربي، دراسة إبستمولوجية للمنوال والتناسق النظري، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت، 2014.

120- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1986.

121- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر، 1958.

122- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.

123- هادي نهر، البحوث اللغوية والأدبية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

124- هادي نهر، الصّرف الوافي، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

125- هادي نهر، نحو الخليل من خلال الكتاب، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006.

126- هادي نهر، نحو الخليل من خلال معجمه، دار اليازوري للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2006.

127- يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة، المنيرية، مصر.

128- يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النّشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2012.

129- يوسف بن نافلة، اصطلاحات علم التّصريف في مؤلفات الصّرفيين الجزائريين – دراسة وصفية تحليلية موازنة، منشورات ألفا للوثائق، ط1، 2019.

130- يوسف بن هشام الأنصاري، متن شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط4، القاهرة، 2012.

131- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النّقدي في الخطاب النّقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الجزائر.

ب – الكتب الأجنبية:

1 - Le Nouveau Littré, Editions Garnier, Paris, 2005.

2-Robert Dubuc, Manuel pratique de terminologie, 4éme édition, Québec, Canada, 2005.

ثانيا: الرّسائل الجامعية

1 - محمد محمود بن ساسي، المصطلح النّحوي العربي الحديث في ضوء علم المصطلح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي، تخصص: النحو العربي مدارسه ونظرياته، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 - 2015، ص 21.

ثالثا: المجلات العلمية

1 – أحمد دحماني، "علم الصّرف في التّراث والرّؤيا التجديدية في ضوء البنية الصّرفية الصوتية"، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، مج: 13، ع1، 2021.

2 – أحمد قريش، "علم النّحو السليقة والنّشأة والمصطلح، مجلة مصطلحيات"، ع9، فاس، 2018.

3– جمال سنوني، "المدارس النّحوية ومرتكزاتها في التّأصيل النّحوي، مجلة أدبيات"، مج 2، ع2، الجزائر، 2020.

4 – عامر الزناتي الجابري، "إشكالية ترجمة المصطلح، مجلة البحوث والدراسات القرآنية"، ع9، 2005 – 2006.

5 – محمد الدحماني، "من قضايا المصطلح النّحوي، مجلة ورقات مصطلحية"، ع1، فاس، 2013.

6 - محمد الأمين خويلد وإسماعيل سيبوكر وإسماعيل نور الدّين، "منهج الخليل في معجم العين"، مجلة آفاق العلوم، مج 6، ع 1، 2021.

7 – منية الحمامي، "النظرية المصطلحية من التأسيس المدرسي إلى مراجعات المقاربات الحديثة"، مجلة مصطلحيات، ع9، فاس، 2018.

رابعا: المؤتمرات العلمية

1 – إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، "الخليل وأصول التّفكير النّحوي"، المؤتمر الدولي السابع لقسم النّحو والصرف والعروض بعنوان (الخليل عبقري العربية)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2012.

2 – ممدوح عبد الرّحمن الرمالي، "المدرسة النّحوية دراسة تأسيسية في المفهوم والمصطلح"، المؤتمر الدولي الخامس لقسم اللغة والدراسات السامية والشرقية بعنوان (الدرس اللغوي العربي بين الواقع والمأمول)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2015.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمـــــة	*أ- ز*
مدخل	***13-9***
الفصل الأول: قراءة في المصطلح وعلم المصطلح	
تمهيد	**15**
المبحث الأول: قضايا المصطلح	**16**
المطلب الأول: مفهوم المصطلح	**16**
أولا: التّأصيل اللّغوي	**16**
ثانيا: التّحديد المفهومي	**18**
ثالثا: التّوظيف القرآني	**24**
المطلب الثاني: الفرق بين مصطلح واصطلاح/ الكلمة والمصطلح	**24**
أولا: مصطلح واصطلاح	**24**
ثانيا: الكلمة والمصطلح	**27**
1 – الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالدلالة والسياق	**28**
2 – الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالمعجم	**29**
3 – الكلمة والمصطلح في علاقتهما بالاستعمال	**30**
المطلب الثالث: سمات المصطلح	**31**
أولا: وضوح المفهوم	**31**
ثانيا: مكانة المصطلح داخل السجل الاصطلاحي	**32**
ثالثا: المصطلحات جزء من لغات التّخصص	**32**
رابعا: الدقة والدلالة المباشرة	**33**
خامسا: الوضوح	**33**
سادسا: المصطلح ذو بنية خاصة	**33**
المبحث الثاني: علم المصطلح	**34**

المطلب الأول: تعريف علم المصطلح وتطوره	**34**
أولا: تعريف علم المصطلح	**34**
ثانيا: تطور البحث المصطلحي	**38**
1 - تاريخ ظهور علم المصطلح	**38**
2- مدارس علم المصطلح	**43**
2 -1- المدرسة النّمساوية Ecole devienne	**43**
2 - 2- المدرسة الروسية L'école de Masco	**44**
2- 3 - المدرسة الفرنسية L'école française	**44**
2 – 4 - المدرسة الكندية L'école canadienne	**45**
2 – 5 - المدرسة التشيكوسلوفاكية L'école tchécoslovaque	**45**
2 – 6 - المدرسة البريطانية L'école Britannique	**46**
3- نظريات علم المصطلح	**47**
3 – 1 - النّظرية المصطلحية العامة	**47**
3 – 2 - النظرية المصطلحية الخاصة	**49**
المطلب الثاني: المناهج في علم المصطلح	**50**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثاني: المصطلح النّحوي والمصطلح الصّرفي	
تمهيد	**55**
المبحث الأول: مفهوم المصطلح النّحوي	**56**
المطلب الأول: تعريف المصطلح النّحوي ومرجعيته	**56**
أولا: تعريف المصطلح النحوي	**56**
1 - تعريف النّحو	**56**
1 – 1 – التّأصيل اللّغوي	**56**
1 – 2 – التّحديد المفهومي	**57**

2- تعريف المصطلح النّحوي	**60**
ثانيا: مرجعية المصطلح النّحوي العربي	**62**
المطلب الثاني: تاريخ النحو العربي واصطلاحاته	**64**
أولا: تاريخ النّحو العربي	**65**
ثانيا: اصطلاحات النّحو العربي	**69**
1 - مصطلح العربية	**70**
2 - مصطلح الكلام	**71**
3 - مصطلح الإعراب	**72**
4- مصطلح اللّحن	**72**
5 - مصطلح المجاز	**73**
المطلب الثالث: المدارس النّحوية	**74**
أولا: المدرسة البصرية	**75**
ثانيا: المدرسة الكوفية	**77**
ثالثا: المدرسة البغدادية	**79**
رابعا: المدرسة المصرية	**80**
خامسا: المدرسة الأندلسية	**81**
المطلب الرابع: وسائل وضع المصطلح النّحوي وإشكالاته وضوابطه	**83**
أولا: وسائل وضع المصطلح النّحوي	**83**
1 – الاشتقاق	**84**
2 – التّعريب	**85**
3 – النّحت	**85**
4 – التّراث	**86**
5 – المجاز	**87**

ثانيا: إشكالات وضع المصطلح النّحوي	**87**
ثالثا: ضوابط وضع المصطلح النّحوي	**88**
المبحث الثاني: مفهوم المصطلح الصّرفي	**90**
المطلب الأول: الصّرف بين اللغة والاصطلاح	**91**
المطلب الثاني: في تاريخ الصرف العربي وواضعه	**96**
المطلب الثالث: أسباب وضع علم الصرف وفائدته	**101**
المطلب الرابع: مباحث علم الصّرف وموضوعه	**104**
المطلب الخامس: العلاقة بين النّحو والصّرف	**105**
خلاصة الفصل	**108**
الفصل الثالث: المعجم الاصطلاحي النّحوي والصّرفي للخليل بن أحمد الفراهيدي	
تمهيد	**110**
المبحث الأول: شخصية الخليل بن أحمد الفراهيدي وفكره المعجمي في العربية	**112**
المطلب الأول: شخصية الخليل	**112**
أولا: نسبه وأصله	**112**
ثانيا: أخلاقه وصفاته	**112**
ثالثا: شيوخه	**113**
رابعا: تلاميذه	**113**
خامسا: مؤلفاته	**113**
المطلب الثاني: فكر الخليل المعجمي ونشاطه العلمي	**114**
أولا: منهج الخليل في العين	**114**
ثانيا: نشاط الخليل العلمي	**116**
المطلب الثالث: آراء العلماء في نسبة كتاب العين	**118**
المبحث الثاني: المعجم الاصطلاحي النّحوي للخليل بن أحمد الفراهيدي	**120**
الاتصال	**124**
أدوات الكلام	**124**

الاستثناء	**126**
اسم معرفة	**131**
الاسمية	**132**
الإضافة	**133**
الاضطرار	**135**
إضمار الصّفات	**136**
الإعراب	**136**
الإغراء	**141**
الألف واللاّم	**142**
الإنذار	**143**
البدل	**144**
التّأكيد	**149**
التّحذير	**150**
التّقريب	**150**
التّنبيه	**154**
التّنوين	**154**
التّوكيد	**156**
التّوهم	**156**
الجحد	**158**
الجرّ	**159**
الجزم	**161**
الجملة	**161**
حرف استفهام	**163**
حرف العطف	**163**

حرف النّدبة	**163**
حرف أمنية	**163**
حرف مجازاة في الشرط	**164**
حروف الجزاء	**164**
حروف الخفض	**164**
حروف الصفات	**165**
الخفض	**165**
الرّفع	**170**
السّكون	**172**
الصّفة	**174**
الصّلة	**175**
الضّم	**175**
الظّاهر	**177**
الظّرف	**178**
العطف	**179**
الفتح	**182**
فعل معكوس	**182**
الكسر	**183**
الكناية/ المكني	**183**
المبتدأ	**185**
المضاف	**186**
المضاف إليه	**187**
المضمر	**187**
النّحو	**188**

النّداء	**189**
النّدبة	**189**
النّسق	**191**
النّصب	**191**
النّعت	**192**
النّفي	**194**
النّكرة والمعرفة	**196**
المبحث الثالث: المعجم الاصطلاحي الصّرفي للخليل بن أحمد الفراهيدي	**199**
أبنية الكلام	**201**
الأداة	**201**
الإدغام	**202**
أدنى العدد	**203**
الإرداف	**203**
الاسم	**204**
اسم الموضع	**206**
اسم موضوع لموضع	**207**
الاشتقاق	**208**
الإشمام	**208**
الأصل	**209**
التقاء الساكنين	**210**
ألف الاستفهام	**212**
ألف القطع	**212**
ألف الوصل	**213**

الأمر	215
البدل/ الإبدال	217
التّابع	220
التّأسيس	220
التأنيث والتذكير	221
التّصغير	222
التّعجب	223
الجمع	225
الجُوف	226
الحذف	227
الحركة	230
الحشو	232
الصّدر	234
الصَّرف	235
الفعل	236
الفعل الماضي	236
اللَّفيف	236
المتمكن وغير المتمكن	237
المصدر	239
المبحث الرابع: إسهامات الخليل بن أحمد في إثراء الاصطلاح النّحوي وأسباب الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي	243
المطلب الأول: جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي في علم النّحو ومصطلحاته	243
أولا: الجهود العلمية قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي	243

ثانيا: الجهود العلمية الخليلية	**244**
ثالثا: أثر الخليل بن أحمد في الدّراسات النّحوية الكوفية	**247**
المطلب الثاني: أسباب الخلاف الاصطلاحي بين المذهب البصري والمذهب الكوفي	**253**
أولا: اختلاف السمات الاصطلاحية المفيدة بين المذهبين	**254**
ثانيا: كيفية اعتماد السياق في تعيين التّسمية الاصطلاحية	**256**
ثالثا: اختلاف في تصنيف المتصورات بين المذهبين	**259**
خلاصة الفصل	**263**
خاتمة	**266**
قائمة المصادر والمراجع	**270**
فهرس الموضوعات	**284**

الملخص:

نظرا لتطوّر الدّرس النّحوي وبلوغ ذروته مع الخليل بن أحمد الفراهيدي في القرن الثاني الهجري الذي يعدّ أول من وضع البدايات الأولى لعلم النّحو والصّرف، ووضع مادة علمية مضبوطة بما رسم من مصطلحات تحمل مفاهيم واضحة استخدمها العلماء بعده، واستفادوا من ثروته الاصطلاحية ينتقون منها أقوى المصطلحات دلالة وأكثرها وضوحاً.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث الذي سنتناول فيه قطوف من هذا البستان اللّغوي الوافر من خلال كشف اللّثام عن جهود الخليل بن أحمد في وضع واستعمال المصطلحات النّحوية والصّرفية بالرّجوع إلى أصل وجودها في معجم العين الذي يعدّ مصدرا هاما للبحث فيه عن البضاعة الاصطلاحية النّحوية والصّرفية.

Abstract:

Due to the development of the grammatical lesson and reaching its climax with Al – khalil bin Ahmed Al – farahidi in the second century AH, who is considered the first to establish the first beginnnindgs of the science of grammar and morphology, and to develop an accurate scientific material with the drawn terms that carry clear concepts that scholars used after him, and they benefited from his idiomatic wealth, selecting from them the strongest indicative terms The most obvious.

From this point of view came this research, which will deal with cuts from this abundant linguistic orchard by revealing the efforts of Al – Khalil bin Ahmed Al – Farahidi in the development and use of grammatical and morphohogical terms by reference to the origin of their existence in the Al – Ain dictionary, which is an important source in which to search for idiomatic and morphological goods.